THE ARAB LEAGUE
ALECSO
Institute of Arab Research & Studies
Cairo



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
القاهرة

السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية

(١٩٨٢م-١٩٩٤م)

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر
من قسم البحوث والدراسات التاريخية

إعداد

محمد منصور محمد أبو ركبة

إشراف

الأستاذ الدكتور/عاصم الدسوقي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة حلوان

القاهرة

كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

(لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ)

صدق الله العظيم

سورة المائدة

الآية رقم (٨٢)

وقال تعالى:

(إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)

صدق الله العظيم

سورة الممتحنة

الآية رقم (٩)

وقال تعالى:

(قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

سورة الأعراف

الآية رقم (١٨٨)

الإهـــداء

إلى المخلصين في العالم لقضايا أوطانهم وشعوبهم، لمن أراقوا دمائهم من اجل كرامة بلدانهم وأمتهم، من وضع نصب عينيه تجاه الديمقراطية والرفاهية لأجل عالم متغير. لكل نفسٍ حرة في العالم، لأمتي العزيزة وبلدي الحبيب.

إلى من زرع في نفسي العزة والكرامة، وعلمني اتخاذها وسيلة لتحقيق الغايات .. والدي الغالي

إلى من تحمل أطيب قلب وأنقى سريرة .. أمي الحبيبة

إلى مصدر سعادتي وينبوع طموحي .. زوجتي العزيزة

إلى ابنتي غزل، التي علمتني أن الجواب قد لا يأتي بسؤال آخر، وأن الحقيقة في النهاية تصنعها كثرة الأسئلة، والتي كلما نظرت في عينيها رأيت عيون الملايين من أبناء هذه الأمة المتطلعين لمستقبل أفضل تصنعه أياديهم.

عندما يعلن العرب الثورة ضد النظام العثماني ليصنعوا بعدها معاهدات سلام مع العدو الصهيوني عندئذ فلتسقط شرعية العرب

شدوا على الخصم اللدود
نـار الوغى ذات الوقـود
يا أيـها العرب الكـــرام
إلى متى وأنتم نـــــيام
قوموا إلى الموت الزؤام
وامشوا لـه مشي الأسود

أبيات شعر لشهداء وثوار الثورة العربية ضد الدولة العثمانية

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل الذي وفقني وهداني إلى إتمام هذا البحث بهذه الصورة، وبكل معاني الاحترام والشكر أتقدم إلى الأساتذة:

أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ عاصم الدسوقي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة حلوان، ورئيس قسم الدراسات التاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية، المشرف علي هذه الرسالة الذي لم يأل جهداً في نصحي وإرشادي، وإتمام ما هو ناقص، وتجميل ما هو تام، فقد تتلمذت على يديه، وتعلمت منه أصول البحث العلمي ومهاراته، فأشكر له أستاذيته وإنسانيته، وأدعو أن يمنَّ الله عليه موفور الصحة والعافية، وجزاه الله خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى من يشار لهما بالبنان، اللذان قبلا الاشتراك في لجنة الحكم، رغم أعبائهما الجسام عضوي المناقشة العالمين الجليلين:

الأستاذ الدكتور/ محمد صابر عرب أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور/ جمال شقرة أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس ورئيس مركز دراسات الشرق الأوسط

اللذان تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأنا على يقين وثقة بأني سأستفيد منهما، فجزاهما الله عن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان **للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد مدير معهدِ الدراسات والبحوث العربية**، هذا الصرح العربي الشامخ، وإلى كل الأساتذة والمفكرين فيه.

وفي النهاية أدعو الله سبحانه وتعالى أن ينال هذا الجهد القبول، وحسبي أني اجتهدت ولكل مجتهد نصيب، والكمالُ للهِ وحده، فإن وفقت فمِن اللهِ، وإن قصرت فعذري قولُه سبحانه وتعالى "قالوا سبحانَك لا علمَ لنا إلا ما علمتَنا انك أنتَ العليمُ الحكيم". "قال رجل لآخر حكيم: علمني التواضع، فقال الحكيم: إذا رأيت من هو أعلم منك فقل سبقني إلى العلم والعمل به، فهو خير مني، وإذا رأيت من هو أقل علماً منك، فقل سبقته إلى الجهل والعمل به، فهو خير مني أيضاً.



المقدمة

المقدمة

إن حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الأردن وفلسطين أسست فعلياً وواقعياً بوتقة اجتماعية وثقافية واقتصادية واحدة يستحيل فصلها، بالرغم من كل المحطات المؤلمة التي مرت بها العلاقة. فقد ظلت الأردن وفلسطين ولعصور طويلة تعامل معاملة واحدة وتخضع لظروف متماثلة إلى حد بعيد، وتنتمي إلى إقليم جغرافي واحد له أسماء عديدة، ومن هذه الأسماء: بلاد الشام، سورية الكبرى، الهلال الخصيب، المشرق أو الليفانت (LEVANT).[١]

باتت العلاقات الأردنية – الفلسطينية واهتمام الأردن بالقضية الفلسطينية، تمثل في الواقع علاقة متميزة وتاريخية وجغرافية لا تتوفر أركانها وقوة وشائجها بين أي طرفين عربيين آخرين، والسبب يعود إلى العوامل التالية:[٢]

١- الهجرات الفلسطينية أثناء الحروب العربية – الإسرائيلية إلى الأردن عام ١٩٤٨م ثم عام ١٩٦٧م.

٢- الاختلاط الاجتماعي والتقارب من خلال صلات القرابة بالنسب والوراثة، الأمر الذي جعل علاقة الشعبين أحادية موحدة، أشبه ما تكون (بالزواج الكاثوليكي) والحديث عن فصلها ما هو إلا ضرب من ضروب الخيال.

٣- الترابط الجغرافي بين الأردن والضفة الغربية منذ عام ١٩٥٠م، جعل القضية الفلسطينية محورا رئيسيا ومؤثرا في سياسة الأردن الداخلية والخارجية، كما اثر علاقات الأردن الخارجية على المستويين العربي والدولي.

٤- توطيد المصالح الوطنية لكلا الطرفين وعمقها.

إن خصوصية هذه العلاقة التي تتجاوز كل التسميات، فرضت على الأردن أن يكون في سياسته الداخلية والخارجية وفي سلوكه السياسي، متحسباً وحذراً من أي قرار يتخذه في إطار علاقاته العربية والإقليمية، فالأردن شارك في كل الحروب العربية – الإسرائيلية لأنه يمثل خط المواجهة الأول، وعليه قيداً داخلياً من أبناء الشعب الفلسطيني، ولم يستطع الدخول في التسوية السلمية إلا بعد أن اتفقت الدول العربية على المشاركة في العملية السلمية. ولعل أفضل توصيف لطبيعة وحجم العلاقات الأردنية – الفلسطينية، هو

---

[1]– غازي ربابعة: القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي (١٩٤٨م– ١٩٨٨م)، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ١٩٨٩م، ص١١.

[2]– ياسر قطيشات: السياسة الخارجية الأردنية المصرية تجاه أزمة الخليج الثانية، دار الكندي، عمان، ٢٠٠٢م، ص ٧٨.

حديث العاهل الأردني الحسين بن طلال في إحدى خطبه، إذ يقول في هذا الصدد: "منذ متى نستطيع أن نفصل المصير الأردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها؟ ومنذ متى تدار السياسة دون أي اعتبار للجوار الجغرافي والتشابك الديمجرافي؟ أم يتشكل تاريخنا السياسي وواقعنا الاجتماعي والاقتصادي بسبب القضية الفلسطينية وتطوراتها؟".[٣]

وفي موقع آخر يقول الملك حسين: "إن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية في سياسة الأردن الداخلية والخارجية ولئن كانت القضية مقدسة بالنسبة للأمة العربية، فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للأردن".[٤] ويدرك الأردن رغم إمكاناته المادية المحدودة المسؤولية الكبيرة التي يتحملها تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنه يؤكد على استعداده الدائم لتحمل هذه المسؤوليات ضمن أقصى طاقته وإمكاناته، وهو يؤمن في ذات الوقت أن أعباء القضية الفلسطينية من الجسامة بحيث تقتضي جهداً عربياً موحداً وإجماعاً من الدول العربية. وبهذا الصدد يقول الملك حسين بن طلال: "إن مقامنا الطويل في الخنادق على أطول جبهة للدفاع عن حرماتنا القومية ومقدساتنا الروحية، ووقوفنا بشرف وثقة وعناد على خط الدفاع عن العروبة، قد حفزنا دائما إلى الإلحاح في ضرورة التضامن العربي".[٥]

إن الطبيعة الشمولية للقضية الفلسطينية، وتعدد مكوناتها والأطراف المتصلة، والتنافس الدولي في المنطقة يجعل من الصعوبة بمكان أن يفرز الباحث موضوعاً جزئياً من القضية الفلسطينية لمعالجته بشكل منعزل، إذ سيجد نفسه ملزماً بالتعرض إلى الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع بيد أنه يتعين حتى لا يتشتت جهد الباحث التركيز على جوهر بحثه مع الحرص على تناوله في ظل المتغيرات الأخرى التي تؤثر بدرجة أو أخرى في صنع قراره أو تبنيه لموقف معين وهو ما سيحاول الباحث الالتزام به في دراسته.

ومن خلال ما تقدم فقد قسمت هذه الدراسة، وعنوانها "السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٨٢م-١٩٩٤م" إلى ثلاثة فصول، يمكن إنجازها في الملخص التالي:

---

[3]- خطاب جلالة الملك حسين بن طلال أمام المؤتمر الوطني الأردني، ١٩٩١/١٠/٢م.

[4]- من كتاب التكليف السامي للرئيس بهجت التلهوني، ١٩٦٧/١٠/٧م. نقلا عن: أسامة عيسى تليلان: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، جيل الأردن الجديد، المفرق/عمان، ٢٠٠١، ص٧٠.

[5]- خطاب جلالة الملك حسين بن طلال، بمناسبة رحلته لأمريكا، ١٩٦٧/١٢/٣١م.

الفصل الأول: محددات ومؤسسات السياسة الخارجية الأردنية. ويتناول بدراسة محددات السياسة الخارجية، وثوابت السياسة الخارجية، ومؤسسات السياسة الخارجية، وسياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية (١٩٤٨م-١٩٨١م)، ومتغير الصراع العربي-الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢م-١٩٩٠م). ويتناول مشاريع تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي خلال حقبة (١٩٨٢م-١٩٩٠م) وسياسة الأردن تجاهها، والعلاقات الأردنية – الفلسطينية في ظل الصراع العربي-الإسرائيلي (١٩٨٢م-١٩٨٦م)، و الخطة الخمسية (١٩٨٦م-١٩٩٠م) للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية، و الموقف الأردني من الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧م، و قرار فك ارتباط الضفة الغربية بالأردن ١٩٨٨م.

الفصل الثالث: أثر مباحثات "السلام" على السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٩١م-١٩٩٤م). ويتناول أثر حرب الخليج الثانية على القرار السياسي الأردني تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل، و مؤتمر السلام في الشرق الأوسط (مؤتمر مدريد ١٩٩١م)، و اتفاق أوسلو ١٩٩٣م وسياسة الأردن تجاهه، و معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة) ١٩٩٤ م، و مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف بين اتفاق أوسلو واتفاقية وادي عربة وأثرها على العلاقات الأردنية-الفلسطينية، و رد الفعل العربي على معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية.

مشكلة الدراسة وأهدافها

تعتبر دراسة السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين سياسة الأردن الداخلية والخارجية من جهة، وبين قضية سياسية ذات بعد محلي وإقليمي ودولي.

ومثل هذه المحاولة لا يمكن أن تتم إلا من خلال استكشاف المتغيرات التي تحكم السياسية الخارجية الأردنية وتوجه قرارها إزاء أي موضوع يتصل بالقضية الفلسطينية متأثراً بالأوضاع والمقدمات الخاصة بالنظام السياسي وأخيراً تأثر ذلك بالعلاقات التي تربطها مع الدول الأخرى المرتبطة معها في نظام إقليمي.

ولسوف نلمس في سياق الدراسة أثر توجه السياسة الخارجية الأردنية من القضية الفلسطينية وأطرافها عدة أمور:

١- **الشعب الفلسطيني:** محاولات بناء كيانه السياسي وتمثيل نفسه بنفسه.

٢- **الـدول العربيــة المجــاورة:** محـاولات الـسياسة الأردنيـة التنـسيق معهـا فـي المجـال السياسي لتسوية القضية الفلسطينية والتصدي للخطر الإسرائيلي.

٣- **إسـرائيل والولايـات المتحـدة الأمريكيـة:** تمسك الـسياسة الأردنيـة فـي إمكانيـة تـسوية القـضية الفلـسطينية والـصراع العربـي-الإسـرائيلي بالوسـائل الـسلمية وفقـاً للمبـادرات الدولية.

التساؤلات

يتمحور السؤال الرئيسي فيما يلي:

ما طبيعة السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٨٢م حتى ١٩٩٤م؟

وللإجابة على هذا السؤال فإنه يبرز لدينا عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

١- كيف أثرت المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة السياسية الأردنية.

٢- ما هي الأسباب التي أدت إلى تطور العلاقات السياسية الأردنية - الفلسطينية نحو التقارب والانفصام؟

٣- لماذا وافقت كل من الأردن ومنظمة التحرير على تشكيل الوفد المشترك لحضور مؤتمر مدريد ١٩٩١م؟

٤- ما هي الدوافع الأردنية والفلسطينية للدخول في عملية التسوية السلمية مع إسرائيل؟ وما هو أثر ذلك علي العلاقات بينهما ؟ وما هو أثر ذلك علي محيطهما الإقليمي والدولي؟

٥- هـل العلاقـة بـين الكيـان الأردنـي والكيـان الفلـسطيني مـستمرة أم انتهـت بعـد عمليـة السلام؟

فرضيات الدراسة

سـوف تركـز هـذه الدراسـة علـى فرضـية أن الـسياسة الخارجيـة الأردنيـة تجـاه القـضية الفلـسطينية تتـأثر بظـروف البيئـة العمليـة الخارجيـة بـشقيها الإقليمـي والـدولي. كمـا يتـأثر بالبيئة العملية الداخلية أيضاً وهي المحددات الخاصـة بالسكان والاقتصاد وغيره. وتنطلق فرضـية الدراسـة من أن الـسياسة الخارجيـة تتأثر بالبيئـة العمليـة الخارجيـة أكثـر ممـا يتـأثر بأي متغير أخر.

منهج الدراسة

سوف يعتمد الباحث منهجاً مزدوجاً يجمع بين سرد وقائع التاريخ وتحليلها، حيث سيعتمد على توظيف المادة التاريخية والمعلومات والوثائق الرسمية التي سيجمعها من المصادر المتاحة ويعمل على تحليلها لتكون مادة البحث وأداة التوصل إلى الخلاصات العلمية بشأن تقييم السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية.

ولقد تم تحديد منهجية هذه الدراسة من خلال تحليل النظم لبريتشر،[٦] وهو من منهج المدخلات والمخرجات وهو من الإسهامات الحديثة لتحليل النظم في علم السياسة ولقد جاء هذا المنهج من جانب بريتشر كمحاولة لسد النقص فيما يتعلق بدراسات الدولة كوحدة واحدة وذلك بوصف سياستها الخارجية بشكل متعمق وهذا يضخم من المعلومات الواقعية ومحاولة أخرى للتركيز على وصف كلى لسلوك الدولة الخارجي في إطار النظام الدولي العام وعلى الاتجاهين يطور المؤشرات من أجل تضخيم المعلومات غير المتباينة، بل لا يميز المتغيرات الحاسمة في عملية السياسة الخارجية، ويتجاهل إقامة علاقات بين تلك المتغيرات، ومن ثم فان تحليل السياسة الخارجية يظل في حالة متواضعة بالنسبة لحجم ونوع العلاقات الدولية ككل.

ومن هنا فان منهج بريتشر يمثل منهجاً وسطاً حيث يجمع بين دراسة الحالة، والإطار النظامي، ومن ثم فهو يحاول التغلب على النقائض، التي ارتبطت بالاتجاهين السائدين في تحليل السياسة الخارجية. ونموذج بريتشر يحلل السياسة الخارجية تحليلاً نظامياً من منطلق أن السياسة الخارجية يتم صياغتها بواسطة نوعين من العوامل: أولها: عوامل خارجية، وثانيهما: عوامل داخلية، مع التركيز على فكرة التأثير والتأثر بينهما من خلال "التغذية الاسترجاعية" ومن ثم التركيز على ترابط العوامل الداخلية والعوامل الخارجية معاً من هذا المنطلق.

ويعتمد هذا المنهج النظمي على افتراض أساس أن نظام السياسة الخارجية يتضمن مجموعة من المتغيرات (بيئية، ومجموعة من الفاعلين، ومكونات النظام من خلال البداية بالقرارات والاستجابة للتحديات، والعمليات التي تساند أو تأجل تدفق المطالب، ومخرجات النظام ككل).

[6]– قاسم جميل ثبيتات: أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٩م–١٩٩٩م)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م، ص١٣. نقلا عن جمال زهران: السياسة الخارجية لمصر (١٩٧٠م–١٩٨١م) طرد الخبراء السوفييت–وزيارة السادات للقدس، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت. ص ٣١–٣٦.

ووفقا لمنهج برتشر: فان كل نظام للسياسة الخارجية يشمل مجموعة من العناصر، يتم تصنيفها في مراحل ثلاث بشكل عام وهي: ١- مدخلات. ٢- العملية. ٣- المخرجات.

وبالتالي يمكن معالجة نظام السياسة الخارجية للدولة على النحو التالي:

أولاً: المدخلات: وتتضمن قسمين رئيسين وهما:

١- البيئة: وتشمل البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة (عالمي وإقليمي) وتدخل فيها البيئة الداخلية، وتتضمن القدرة العسكرية، والقدرة الاقتصادية، والبناء السياسي، ومجموعة المصالح.

٢- البيئة النفسية لصانع القرار، وتعني تحليل الاتجاه الإيديولوجي للنظام وتصورات صناع القرار لبيئتهم الواقعية المحيطة بهم.

ثانياً: العملية: وتعني عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتتضمن مرحلتين:

١- مرحلة صياغة القرارات (سواء كانت إستراتيجية أم تكتيكية في نطاق أربع قضايا رئيسية وهي: الأمن العسكري، الدبلوماسية، النمو الاقتصادي، والمكانة الثقافية أو الحضارية).

٢- مرحلة التنفيذ: وتعني تنفيذ القرارات من خلال الأجهزة المتعددة والمؤسسات المختصة بذلك (رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، والمسئولين بوزارة الخارجية...).

ثالثاً: المخرجات: وهي مجموعة من القرارات السياسية التي سنتناولها من خلال موقف الأردن من أزمة الخليج الثانية وعملية السلام وسياسة الأردن الخارجية تجاه الوحدات الفاعلة في النظام الدولي والإقليمي.

الفترة الزمنية

حصر الباحث الفترة الزمنية لدراسته بين عامي ١٩٨٢م و١٩٩٤م، نظراً لأن عام ١٩٨٢م شهد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، والمبادرات العربية والدولية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وما تبعها من مباحثات أردنية فلسطينية.

أما انتهاء الدراسة بعام ١٩٩٤م، فيعود إلى التحول الهام في مسار الصراع العربي- الإسرائيلي وذلك بتوقيع اتفاق أوسلو بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي عام ١٩٩٣م، وتوقيع اتفاقية وادي عربة بين الجانب الأردني والجانب الإسرائيلي عام ١٩٩٤م.

الدراسات السابقة

بعد الرجوع إلى دليل الرسائل الجامعية، والمراجع العربية والانجليزية، وجدت العديد من الدراسات حول القضية الفلسطينية، والسياسة الخارجية الأردنية، والعلاقات الأردنية الفلسطينية، ولكن كل دراسة منها كانت تتناول العلاقة في فترة زمنية معينة، ولكن هذه الدراسة تختلف عن غيرها من الدراسات، حيث تغطي فترة لم تتناولها أقلام الدارسين، وكيف أثر متغير الصراع العربي الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، وعلى العلاقات السياسة الأردنية –الفلسطينية، وكيف أثرت حرب الخليج الثانية على السياسة الأردنية تجاه التسوية مع إسرائيل. ومن أبرز الدراسات التي رأى الباحث إلقاء الضوء عليها:

١- **ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسية الأردنية–العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية (١٩٥٢م–٢٠٠٤م)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.** تكمن أهداف هذه الدراسة في سبر غور العلاقات الأردنية–العربية في ظل التحولات الترسبية في منهج العمل العربي من الايديلوجيا القومية إلى النزعة القطرية في فترة الدراسة، معتمدة على الخبرة التاريخية لتلك العلاقات في العقود الماضية لما شكلته من تراكم تاريخي (كمي ونوعي) انعكس بصورته الجلية على تشكيل إطار عام محدد لطبيعة وشكل هذه العلاقات مستقبلاً.

٢- **دانا خليل إسماعيل صوير: عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٠م–٢٠٠٥م). رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٦م.** تركزت الدراسة على التطورات التي طرأت على البيئة الداخلية والخارجية بإطاريها (الإقليمي والدولي). بالإضافة إلى تركيزها على البيئة النفسية لصانع القرار السياسي الأردني، وذلك من خلال إلقاء الضوء على تطورات السياسة الخارجية الأردنية طوال فترة الدراسة، وتضمنت هذه الفترة العديد من الأحداث السياسية الإقليمية والدولية التي تطلبت من صانع القرار السياسي الأردني التعامل معها بما يتلاءم وثوابت السياسة الخارجية الأردنية. كما تقدم الدراسة الأمثلة العملية لقرارات الأردن الإستراتيجية ومواقفه تجاه عملية التسوية مع إسرائيل.

٣- **محمد شلبي: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي (١٩٧٩م–١٩٩٤م)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧م.** سعت هذه الدراسة إلى استطلاع السياسة الخارجية الأردنية وأنماط تعاملها مع

تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، ومعرفة المنطق الذي يحكمها، والأطر التحليلية الملائمة لدراستها، واستظهار الاستراتيجيات التي يتبعها النظام الأردني للمحافظة على أمنه واستقراره وبقاء الحكم الهاشمي على رأسه، في ظل تعقيدات داخلية ووضعية إقليمية مضطربة، وهو بلد صغير وضعيف في محيط أقوى منه. كما تستهدف هذه الدراسة جمع مزيد من البيانات والمعلومات عن الصراع العربي-الإسرائيلي وعمليات إدارته، وانعكاسات ذلك على القضية الفلسطينية التي تمثل جوهره.

٤- **سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية (١٩١٦م-١٩٨٨م)، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٠م.** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الظروف والأوضاع التي كانت سائدة في منطقة الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان عند إصدار وعد بلفور ومعاهدة سايكس بيكو لتقسيم المنطقة وتفتيتها إلى دول صغيرة، والدور الذي قام به الشعب الفلسطيني ومساندة الشعب الأردني له في مقاومة الخطط الصهيونية في إقامة الدولة الصهيونية. وتوضيح الموقف الرسمي الأردني والشعب الأردني من الشعب الفلسطيني في مراحل تأسيس الإمارة ثم المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثم إتمام الوحدة بين الضفتين وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وإعطائها مهمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومن ثم قرار فك الارتباط.

٥- **Nigel ashton: king Hussein of Jordan: a political life, yale university press, new haven and London, 2008,**

تحدثت هذه الدراسة عن حياة الملك حسين السياسية من عام ١٩٥٣م إلى عام ١٩٩٩م، من حيث علاقته مع البريطانيين، والقادة العرب، وعلاقته مع الفلسطينيين، وقد حصل الكاتب على أوراق الملك حسين الخاصة، بما في ذلك مراسلاته السرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، والقادة الإسرائيليين، وقد أجرى أيضاً العديد من المقابلات مع أعضاء دائرة الحسين وعائلته، وقد حصل الكاتب على معلومات جديدة عن حرب ١٩٦٧م، و١٩٧٣م، وتطور عملية السلام في الشرق الأوسط.

الفصل الأول
محددات ومؤسسات السياسة الخارجية الأردنية

الفصل الأول

محددات ومؤسسات السياسة الخارجية الأردنية

يهدف هذا الفصل إلى توضيح هيكل صناعة القرار السياسي وعلاقة ذلك بالسلوك السياسي الخارجي الأردني، بالإضافة إلى معرفة كيفية اتخاذ القرار السياسي في شؤون الأردن الخارجية، فالقرار السياسي قد يتخذه فرد أو أفراد أو مجموعة أو هيئة برلمانية. وكل هيكل وبنيان لاتخاذ القرار يتفاوت عن الهيكل والبنيان الآخر، لهذا فإن عملية صناعة القرار تختلف في داخل كل بنيان عن الآخر، وهذا يؤدي إلى تعاون أنماط السياسة الخارجية الناشئة عن تلك العمليات. وعملية بحث السياسة الخارجية يتطلب تحليل مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية وبالذات عملية اتخاذ القرار.[١]

ونعالج من خلال هذا الفصل المحددات الداخلية الأردنية التي أثرت بشكل واضح في الطريقة التي يعالج بها صانع القرار السياسي الأردني، حيث تشمل تلك المحددات الموقع الجغرافي، الذي جعل من الأردن دولة تتأثر بشكل كبير بسبب هذا الموقع حيث تحيط به من جميع الجوانب دول أقوى منه اقتصادياً وعسكرياً، وبشرياً، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي جعل الأردن مرتبطاً باقتصاد الدول المجاورة إلى درجة كبيرة جداً نتيجة افتقاره للموارد الطبيعية، مما جعل صانع القرار يواجه ضغوطاً من كل الاتجاهات في حال اتخاذ سياسة لا تلائم هذا الطرف أو ذاك، بالإضافة إلى ذلك فالأردن يعد من أفقر دول العالم من ناحية الموارد المائية.

إن سياسة بناء القوة تعني برنامجاً للعمل وهي أفكاراً معبرة عن أهداف الدولة وعن وسائلها للوصول إلى هذه الأهداف وهي من عمل السياسيين وتتخذ بقرارات منهم ولابد أن يكون لشخصية واضعيها دور في تحديد مضمونها.[٢] وقد اعتمد الأردن سياسة واضحة لبناء القوة تستند إلى الأمور الأتيه:

١- التوجه نحو موقف عربي موحد يجمع شمل الطاقات العربية من خلال الجامعة العربية ومجلس التعاون العربي.

1- سعد أبو ديه: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٥٩.

2- محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م، ص٩٠.

٢- القوة لا تكون إلا بتخليصها من التبعية الأجنبية وذلك بمساعدة الحركات الوطنية ضد الاستعمار.

٣- القوة العربية ليست موجهة للعدوان ولكن لحماية الأمن القومي العربي من أي تهديد.

٤- أعلنت السياسة الخارجية الأردنية وفق محددات تقوم على الاحترام المتبادل بين الدول وصداقة من يصادق العرب ومعاداة من يعاديهم.[3]

٥- توجه السياسة الأردنية بما يتفق مع مسؤولية الأردن الخاصة تجاه فلسطين وواجبات الحشد والتعبئة وبناء القوة في الأردن لدعم الحق العربي.

٦- البناء الاقتصادي على أسس سليمة للنهوض باقتصاد الأردن من خلال خطط تنموية مما أدى إلى تحريك الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٧- بعث الحياة النيابية والسماح للأحزاب بحرية العمل من خلال الدستور الذي نص على أن الأمة مصدر السلطات ومن خلال الميثاق الوطني الذي صاغته كل القوى الوطنية والحزبية الأردنية كإطار تعمل من خلاله والذي أعتبر ميثاق شرف من أجل بناء قوة الأردن بعيداً عن كل تدخل أجنبي، وتبعه صدور قانون الأحزاب الأردنية وبموجبه منحت الشرعية لكل الأحزاب التي تقدمت بموجب قانون الأحكام العرفية التي جاء إلغاؤها عام ١٩٩٢م تتويجاً لجهود الأحزاب والديمقراطية ورغبة الملك حسين.[٤]

ومن هنا سوف نتناول في هذا الفصل المحددات والثوابت وكيفية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، ومؤسسات السياسة الخارجية الأردنية. وسياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية من عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٨١م، ومتغير الصراع العربي- الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، كما يلي:

أولاً: محددات السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية لأية دولة لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدمة وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية وبطريقة يمكن تحديدها وفهمها.[٥] فترتبط المحددات بتكوين

---

[3]- نعيم إبراهيم الظاهر: سياسة بناء القوة في الأردن، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م، ص٣٠.

[4]- نفسه: ص٣١.

[5]- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م، ص١٣٧.

الأردن منذ قيامه، وينتج أثرها في سياسته الخارجية بشكل مباشر، وهذه المحددات سواء كانت طبيعية، أو قومية فإنه يقصد بها حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة (عناصر قوة الدولة)، وتتألف هذه المحددات من تفاعل عنصريين رئيسين هما: حجم الموارد المتاحة، ومستوى التحديث. وتنقسم الموارد المتاحة للوحدة الدولية إلى نوعين أساسيين: موارد دائمة أهمها الموقع الجغرافي، وموارد متغيرة تتعلق بالسكان والوضع الاقتصادي والعسكري، فعدد السكان، والقوة العسكرية، والنشاط الاقتصادي تشكل في مجملها مقومات قوة الدولة الوطنية التي يتم تحليلها على أساس أنها تدعم أو تعوق الخيارات المختلفة لسياسة الدولة الخارجية، والأردن كغيره من الدول الصغيرة التابعة تتأثر سياسته الخارجية بشكل كبير بهذه المحددات، فالموقع الجغرافي فرض عليه انتهاج سياسة معتدلة مع جميع الأطراف الذين يحيطون به ويملكون قوة اقتصادية وعسكرية تفوق قوته، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي جعله يتعامل بمرونة كبيرة وابتعاده عن الاستقطاب ليضمن بذلك دوام تحسن وضعه الاقتصادي، ومن هنا نجد أنه كلما كانت الدولة ضعيفة نسبياً فإنها تتأثر بشكل كبير بطبيعة التغيرات الحاصلة في النظام الدولي.

١ - الموقع الجغرافي

إن مقولة تأثر سياسة الدولة بأوضاعها الجغرافية مقولة قديمة تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد.[٦] ولا يكاد يختلف دارسو النظم السياسية على اعتبار المحيط الجغرافي أحد المتغيرات البينية التي تؤثر في النظام السياسي، لذلك لا يمكن إنكار الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار. وتأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة خصائص البيئة الجغرافيا المؤثرة في السياسة الخارجية وتتفاوت درجة التأثير تبعاً للقيمة الفعلية لهذا الموقع والتي تتغير قيمتها نتيجة لتغير العوامل والظروف، فمثلاً بعد شق قناة السويس اكتسبت مواقع في العالم قيمة أكبر مما كانت عليه، وفقدت مواقع أخرى الكثير من قيمتها.[7]

وبالنظر إلى موقع الأردن الجغرافي فإنها تعتبر حلقة الوصل بين سوريا، وتركيا، ولبنان من جهة، وأقطار الجزيرة العربية من جهة أخرى. كما يربط الأردن بين العراق في

---

[6]- ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسة الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي (١٩٥٢م-٢٠٠٤م)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص٦٦.

[7]- محمد عوض الهزيمة: السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، دار عمان للنشر، عمان، ط١، ١٩٩٩م، ص٥١.

المشرق والأقطار العربية في أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك فللأردن أطول حدود مع فلسطين المغتصبة (إسرائيل)، وبالتالي له أطول حدود مع الكيان الصهيوني منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م.

ويبدو الأردن في مكانة منطقة عازلة بين فلسطين- كمنطقة استهدفها المشروع الصهيوني الاستيطاني_ وبين مراكز الثقل السكاني العربي المحيطة بمنطقة المشروع، ومن جهة ثانية إيواء للمهاجرين بفعل تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين.[٨]

وهذا الأمر ينعكس بالضرورة من خلال موقع الأردن وحدوده، وكذلك مساحته وشكله حيث أن الأردن يمثل أوضح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي وهو بحكم موقعه ذاك محاط بأربعة دول إقليمية كبرى يتميز كل منها بمصدر واحد للقوة أو أكثر لا يتوفر أي منها بالأردن. فمن الشمال تحيطه سوريا، ومن الشرق العراق والسعودية، ومن الجنوب السعودية وخليج العقبة، وأما فلسطين فتحده من الغرب. والأردن دولة حبيسة نظراً لطول حدوده البرية، وحدوده المائية مقتصرة على شواطئ العقبة، وهذا الموقع يدفع به إلى أن تكون علاقاته ايجابية مع دول الجوار حتى تكون منفذا له إلى البحار الدولية.

لذلك فإن العامل الجيوسياسي يلعب دوراً مهما في السياسة الخارجية للأردن من حيث العلاقات التجارية مع الأقطار المجاورة، كما أن لتجارة الترانزيت عبر الأردن إلى هذه الأقطار أهمية كبيرة في دعم اقتصادياته، وبالإضافة لذلك فإن موقعه الجغرافي جعله في قلب الصراع العربي-الإسرائيلي، ومن ثم تحمله الآثار الناتجة عن احتلال فلسطين وما نتج عنه من تداعيات بشكل لم تتعرض له أية دولة عربية أخرى، حتى أصبحت القضية الفلسطينية قضيته الداخلية والخارجية الأولى، وأصبح التعامل على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والديموجرافية والاجتماعية والعسكرية، تعاملاً يومياً لا يمكن فصله عن الشأن الأردني العام.[٩]

ويرى البعض أن هذا الموقع الجغرافي كان وراء قيام الملك عبد الله الأول بضم الضفة الغربية لإمارته شرق الأردن من خلال ترتيب ذلك في مؤتمر أريحا ١٩٤٨م، وأصبح لهذا الضم (الجوار الجغرافي) أهمية خاصة من وجهة نظر أردنية محضة بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، فهو من جهة فتح قناة اتصال محدودة بين

[8]- ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص٦٧.

[9]- قاسم جميل على الثبيتات: أثر المتغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٩م-١٩٩٩م)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص٧٦.

قطاع غزة والأردن منذ عام ١٩٤٨م، لتصدير حمضيات غزة للأردن وللدول العربية المجاورة وإيران،[١٠] وظل الأردن بذلك الاهتمام حتى عام ١٩٧٤م عندما قبل الملك حسين بقرار القمة العربية في الرباط والذي جعل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كان للموقع الجغرافي أثره على الأردن حيث تعرض للاعتداءات المتكررة على مدنه وقراه من قبل الإسرائيليين ولغزو الإسرائيليين عام ١٩٦٨م، بدعوى القضاء على المقاومة الفدائية على الأرض الأردنية في معركة "الكرامة"، فضلاً عن القصف المتكرر للمنشآت الاقتصادية مما أثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية في الأردن.[١١]

ولا تنبع حساسية تأثير موقع الأردن على سياسته الخارجية من واقع تأثيره على التوازن الاستراتيجي فحسب، بل لأن الموقع يحمل تناقضات جمعت بين بذور استقرار الأردن واضطرابه في آن واحد، فإذا كان الموقع قد فرض استقرار الأردن فإن قلة موارده الطبيعية قد شكلت تحدياً ومصدراً للتهديد والحد من قدراته على الاستقرار دون عوامل خارجية تساعد على هذا البقاء، أو دون سياسة دائمة الحركة تستطيع التكيف مع الخيارات المفتوحة تجعله يتجاوز المخاطر التي تهدده نتيجة قلة الموارد أو التقلبات السياسية في المنطقة ووجوده بين الأربعة الأقوياء في المنطقة: سوريا، والعراق، والسعودية، وإسرائيل،[١٢] مما دفعه إلى انتهاج سياسة وسطية تجمع بين متناقضات ومسايرة الأقوياء والتوجه نحو حليف قوي (بريطانيا–أمريكا) لضمان عدم تهديده من أية قوى خارجية في المنطقة.[١٣] ومن هنا كان للموقع الجغرافي أثره في توجه السياسة الخارجية الأردنية لضمان الحفاظ على الأمن وعدم تجاوز توجهات القطب الأوحد (أمريكا) باعتبارها تقود النظام العالمي الجديد، فنجد السياسة الخارجية الأردنية منسجمة تماماً مع السياسة الأمريكية في المنطقة، وإن كانت هناك بعض المحاولات للفت نظر الساسة الأمريكيين لتعديل بعض المواقف خصوصاً ما يتعلق بمحادثات السلام الفلسطينية–الإسرائيلية.

---

[10]– عدنان أبوعودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط رؤية من الداخل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ص١١٠.

[11]– قاسم جميل على الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

[12]– أسامة عيسى تليلان: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مطبعة البهجة، عمان، ط١، ٢٠٠٠، ص٤٠.

[13]– قاسم جميل على الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

وعلى هذا ومن خلال الموقع الجغرافي، يمكن القول أن صانع القرار الأردني يتقيد بجملة عوامل هي:

١- موقع الأردن الاستراتيجي والذي يشكل معبراً للبحر الأبيض المتوسط.

٢- موقع الأردن المقفل وعدم امتلاكه لمياه إقليمية.

٣- احتضانه لبعض المقدسات والمناطق الأثرية.

٤- جوار الأردن لفلسطين القضية القومية.

٥- عدم تمتع الأردن بموقع جغرافي عميق (عمق جغرافي).

٢- السكان

يلعب العامل السكاني دوراً مهماً في تحديد مكانة الدولة وحجمها حيث يوفر العدد الضخم للسكان للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوفر الموارد الطبيعية وبتوفر القدرات الأخرى التي تمكن الإفادة من هذا الحجم، ومن ثم فإن حجم السكان بحد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطاً بعوامل أخرى، ومن هنا يتحدث علماء السكان عن أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة.[١٤]

ويلاحظ أنه منذ نشأة إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١م لم يتجاوز عدد سكانها ٦٠٠٠٠٠ نسمه، ونتيجة لاحتلال فلسطين والهجرة القسرية للشعب الفلسطيني ونتيجة لتحسن الظروف الصحية والتنموية ازداد عدد السكان حتى أصبح ٥ ملايين نسمة عام ٢٠٠٠م بمعدل نمو مرتفع.[١٥] ومع هذا فإن عدد السكان هذا لم يخرج الأردن من حالة الضعف إلى القوة بسبب وجود عوامل أخرى اقتصادية وإقليمية.

فمنذ ضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن كما سبقت الإشارة في عام ١٩٥٠م، شكلت الشريحة الفلسطينية نصف عدد السكان نتيجة الحروب، والهجرة القسرية على أثر احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م وهم اللاجئون، وعام ١٩٦٧م وهم النازحون، ثم المغتربون من العراق ودول الخليج وبعض الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م/١٩٩١م. وشكلت تلك التركيبة السكانية عامل ضغط مهم لسلوك السياسة الخارجية الأردنية

---

[14]- محمد السيد سليم: مرجع سبق ذكره، ص١٥٤.

[15]- قاسم جميل على الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية، إذ ظلت القيادة الأردنية تراعي توجهات ورغبات الشريحة الفلسطينية.[١٦]

أثرت التركيبة السكانية المتمثلة بالشريحة الفلسطينية على طبيعة الموقف السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية. فمنذ البداية عندما قاد الملك المؤسس عبدالله بن الحسين حركة التفاعلات السياسية وتم ضم الضفة الغربية للأردن، فان الأردن قد واجه معارضة قوية من مصر واتسعت المعارضة لتشمل سوريا والسعودية آنذاك، وكان الفلسطينيون قد عارضوا انضمام الأردن لحلف بغداد. وكان هناك تقليد غير مكتوب في الأردن بأن يتولى ما يقرب من نصف أعضاء الوزارة من الفلسطينيين، وشكلت هذه النسبة قوة ضغط إذ أنه في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥م قدم الوزراء الفلسطينيون استقالتهم للضغط على الحكومة الأردنية.[١٧] وفي آذار/مارس عام ١٩٥٨م عندما اتحد الأردن مع العراق في قرار استراتيجي خطير لمواجهة الوحدة المصرية السورية، اتجهت الأنظار إلى الموقف الفلسطيني هل سيكون ضابطاً أم مقوماً، بمعنى هل سيكون الوجود الفلسطيني في الاتحاد من عوامل تعزيز نجاحه. والحقيقة إن الفلسطينيين لم يتعاطفوا مع الاتحاد وأي اتحاد ضد جمال عبد الناصر، أو يكون جمال ليس طرفاً فيه.[١٨]

وفي الستينات تكرر الشيء ذاته إذ أن الضغط الداخلي ومظاهرات مدن الضفة الغربية كانت على أشدها في سبيل الانضمام للاتحاد العراقي المصري السوري المزمع قيامه بين الدول الثلاث، واسقط النواب ومعظمهم من الضفة الغربية حكومة سمير الرفاعي عام ١٩٦٣م، ولقد سمى الملك حسين ذلك الضغط بالابتزاز السياسي.[١٩]

لقد عمل الفلسطينيون على حمل القيادة الأردنية على وضع القضية الفلسطينية في موقع معتبر من مأموريتها، بل أكثر من ذلك عملوا على التأثير في نمط السلوك الأردني على المستوى الإقليمي ودفعه إلى تبني سياسة عربية توجهها الاعتبارات الفلسطينية. وقد شكل الفلسطينيون المقيمون في الأردن قوة ضاغطة بتلاحمهم مع الأردنيين، وتكوين رأي عام أردني ضاغط على القيادة الأردنية لتتخذ موقفاً منحازاً إلى العراق خلال حرب

16– محمد عوض الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

17– سعد أبو دية: مرجع سبق ذكره، ص١٥٩.

18– دانا خليل إسماعيل صوبر: عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٠م– ٢٠٠٥م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٦م، ص ٤٠.

19– نفسه.

الخليج الثانية عام ١٩٩٠م/١٩٩١م. وبذلك شكلت ضغوطاً على صانع القرار خلال مختلف المراحل السابقة.

ومن ناحية أخرى يعاني الأردن من سوء في التوزيع الجغرافي للسكان،[٢٠] حيث تتركز الغالبية العظمى من المواطنين في المدن وخصوصاً (عمان وأربد) وهذا بسبب الهجرات الداخلية نحو السوق والعمل والدراسة وتوفر أسباب المعيشة المناسبة. والملاحظ أن الغالبية من سكان الأردن هم من العرب، حيث يشكلون ٩٨% من السكان، مع وجود أقلية ٢% من الأكراد والشركس والشيشان والأرمن،[٢١] ولذا فإن اللغة العربية هي السائدة بالدرجة الأولى ثم تليها اللغة الإنجليزية. وحسب الديانة، ينقسم السكان إلى فئتين رئيسيتين: المسلمون السنة ويبلغون ٩٢% والمسيحيون من مختلف المذاهب والطوائف ويشكلون ٨%.[٢٢]

إن هذه الميزات السكانية من التقسيم الشرائحي والتوزيع الجغرافي والطائفي لعبت دوراً كبيراً في الضغط على صانع القرار الأردني في مختلف قراراته الخارجية، وخصوصاً في أوقات الأزمات، كما هو الحال في أزمة الخليج الثانية. ولقد كان الخطاب السياسي الأردني دائماً يركز على الوحدة الوطنية الداخلية المتمثلة في البناء السكاني بمختلف شرائحه، ولذا كان الملك حسين دائماً "يردد عبارة من شتى الأصول والمنابت ويصر على تماسك الجبهة الداخلية"،[٢٣] وهذه الفلسفة في الخطاب السياسي تكررت كثيراً في حرب الخليج الثانية بهدف الحفاظ على التوازن القائم بين الشريحتين الأهم وهما الفلسطينيون والأردنيون بسبب وجود بعض المنشقين الذين يراهنون على الحصان الخاسر عند الإفراط في الحديث عن ازدواجية الولاء لدى الشريحة الأردنية من أصل فلسطيني.

ولقد جلب الفلسطينيون المهجرون من الأراضي المحتلة خبراتهم العلمية والمهنية، وساهموا في تطوير المجتمع الأردني الذي تميز في بداياته بطابعه البدوي بما يصاحبه من قيم وسلوكيات. وبينما شكل أولئك الفلسطينيون قوام المجتمع الأردني في مجالات التعليم والصحة والخدمات، شكل الأردنيون (الضفة الشرقية) قوام المؤسسة العسكرية والسياسية. وهذا لا يعني تصنيفاً صارماً للقطاعات، بل يوجد فلسطينيون في المجالات السياسية بما فيها رئاسة الحكومة والبرلمان. وظلت الضفة الغربية بما تضمنته من

20– محمد الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٨

21– نفسه: ص٥٦.

22– ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

23– نفسه: ص٧١.

مقدسات إسلامية محط اهتمام الأردنيين، إلى أن جاء قرار فك الارتباط الأردني عن الضفة الغربية عام ١٩٨٨م.[٢٤] ويمكن حسب تقسيم جوبسر أن نقسم الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الأردنية إلى خمسة جماعات وهي:[٢٥]

١- الفلسطينيون الذين هاجروا إلى الأردن قبل عام ١٩٤٨م، الذين يرتبطون أكثر بالهوية الأردنية، ويدينون بالولاء إلى النظام الهاشمي.

٢- الجماعات الفلسطينية المهاجرة عام ١٩٤٨م، اللاجئون الفلسطينيون ويشكلون الأغلبية الصامتة حسب رأي جوبسر وقد ازدهرت الأردن في النشاط الاقتصادي بسبب خبراتهم التعليمية والعلمية، وبرز كثير من أفرادها في المناصب الحكومية والإدارية والسياسية الحساسة، أي أن لهم مصالح متجذرة في الأردن.

٣- فلسطينيو الضفة الغربية الذين يعيشون في الأراضي المحتلة من فلسطين عام ١٩٦٧م، ويتمتعون في الوقت نفسه بالجنسية الأردنية، ويقدر عددهم بـ (٨٥٠ ألف نسمه)، ويعتبر ولاء هذه الفئة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل حسب وجه نظرهم رمز الوطنية الفلسطينية وهم أيضاً شديد الإحساس بالهوية الفلسطينية.

٤- الجماعات التي هاجرت عام ١٩٦٧م التي تعيش في المخيمات، الهوية الفلسطينية بالنسبة لهم أكثر تجذراً من مهاجرين لسنة ١٩٤٨م، كما شكل البعض منهم جزءا من القوى الفلسطينية المشاركة في أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م، إلا أنهم بعد ذلك اندمجوا في النسيج السياسي والاجتماعي للأردن، كما أن مصالحهم الاقتصادية في المنطقة الأردنية زادت من هذا الدمج والتقارب بين المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي القائم بقيادة الملك حسين.

٥- أبناء المخيمات الفلسطينية من مهاجري فلسطين في المرحلتين السابقتين، وكانوا في عهد الملك حسين من أكثر الجماعات الراديكالية وإحساسا بأسى القضية الفلسطينية، لأنهم أكثر معاناة واقل اندماجا على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأردن وأكثر حلماً بالعودة للديار المقدسة.

---

[24]- محمد شلبي: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩م-١٩٩٤م)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧م، ص١٢٩.

[25]- Gubser. P. Jordan Balanclan Pluralisin and Auohoritarianism. In. Cbclcouski pj Studies in honor of Gorg Lenszowki Buk university press. London. 1988. p 92.

٣- الوضع الاقتصادي

يقصد بالوضع الاقتصادي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، حيث تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، والمعادن، والموارد الزراعية. والتي توفر الأساس المادي للنمو الاقتصادي للدولة، بحيث يمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، فهذا يؤدي بالدولة للدخول في سياسات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، وتتأثر هذه المجالات إلى حد كبير بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والطبيعية. كما أن افتقار الدولة للموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب الدولية.[٢٦]

ومن المعروف أن الأردن دولة فقيرة في الموارد الطبيعية فهي لا تملك إمكانيات اقتصادية تمكنها من ضمان أمنها الاقتصادي مستقبلاً، فخصائص الاقتصاد الأردني تجعله مرتبطاً بالاقتصاديات الإقليمية إلى درجة عالية جداً. حيث يفتقر إلى أهم مورد طبيعي ونقصد به البترول، مما أدى إلى حرمانه من ميزة هامة في عالم الاقتصاد، باستثناء الفوسفات والبوتاس والكميات المحدودة من الغاز الطبيعي والإنتاج الزراعي الذي لا يتجاوز ١٥% من حاجة البلاد الغذائية.[٢٧]

وهكذا شكل العامل الاقتصادي منذ نشأة الأردن نقطة الضعف التي لازمته في علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى، فمن المساعدات البريطانية إلى المساعدات الأمريكية، ذلك أن المساعدات العربية كلها كانت ترتبط بنوع من الضغط السياسي على الأردن ليظل ضمن الركب العربي في التعامل مع الأزمات.[٢٨] ولقد أدى احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧م إلى خسارة الأردن لجزء هام من موارده الطبيعية والاقتصادية، مما أثر سلباً على مسيرته التنموية، وأعطى الإنفاق العسكري والتسليح أهمية خاصة، كما أحدثت الهجرة الفلسطينية إلى الضفة الشرقية اختلال في التركيب الديموجرافي والزيادة السكانية، إذ زادت من عبء الإنفاق العام لتهيئة الظروف الحياتية لهم. ويؤكد الملك حسين على الآثار التي لحقت بالاقتصاد الأردني نتيجة للحرب بقوله: "لقد خسرنا كل شيء وقد كان علينا أن نبدأ من الصفر، إلا أن المساعدات الضخمة ساعدتنا طوال السنوات التالية".[٢٩]

---

[26]- محمد السيد سليم: مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

[27]- محمد عوض الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص٨٤.

[28]- سعد أبو ديه: مرجع سبق ذكره، ص١٢.

[29]- ADAM M CARFINKLE; JORDANIAN FOREIGN, CURRENT HISTOREY, SUMMER, 1984, p22.

لقد كانت للمعونات العربية التي تلقاها الأردن من الدول العربية، خاصة النفطية بين عامي ١٩٦٤م و ١٩٩١م دور مهم في تنمية اقتصاده وزيادة إنتاجه ورفع مستوى معيشة أبنائه، وكانت تغطي ما نسبته ٩٥% من المساعدات الخارجية قبل أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، على حين كانت المساعدات الأمريكية تغطي ٥% منها فقط.[٣٠]

ولعل حرب الخليج الثانية كانت التجربة القاسية على الأردن وصانع القرار فيه بسبب تأييده للعراق بخلاف ما رغبته دول الخليج العربي، حيث كان العراق الدولة – شبه الوحيدة– التي تقدم حجماً كبيراً من المساعدات الاقتصادية والنفطية للأردن وبأسعار زهيدة مقابل استيراد مواد وسلع أخرى،[٣١] وهذا انعكس بالضرورة على الموقف الأردني الذي لا بد وأن يتكيف مع معطيات هذه المصلحة الوطنية.

كما يدرك صانع القرار السياسي تماماً الأوضاع الصعبة التي يعيشها الأردن نتيجة لقلة موارده الطبيعية، من هنا كان لابد خصوصاً بعد انهيار قيمة الدينار الأردني في عام ١٩٨٨م/١٩٨٩م أن يتخذ قرارات وتدابير كان من أبرزها العودة إلى الخيار الديموقراطي، وتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي لتلازم الإصلاح الاقتصادي مع الإصلاح السياسي، وأبرز المحاور التي ركز عليها الأردن لإصلاح اقتصاده (الخصخصة)،[٣٢] بالإضافة إلى زيادة المعونة الأمريكية خصوصاً بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل وبناء المدن الصناعية وجلب الاستثمارات الخارجية، والتركيز على استقطاب الشركات في مجال صناعة البرمجيات وإعداد الخطط التعليمية لرفع السوق المحلية والعربية بالكوادر والتخصصات المطلوبة، ولكن هذا كله لا يمكن أن يحل مشكلة باتجاه الاستقلال في اتخاذ القرار السياسي، إذا ما أدركنا حجم المديونية الكبير الذي

---

[30]– ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

[31]– يعتمد الأردن كلياً على العراق في استيراد احتياجاته النفطية وبأسعار تفضيلية، إضافة إلى منحة نفطية تصل قيمتها إلى حوالي ٣٥٠ مليون دولار، ويؤمن العراق سوقاً لحوالي ٢١% من الصادرات الأردنية، وكان العراق أهم مصدر لدعم الأردن اقتصاديا وبخاصة في الفترة بين ١٩٨٠م و ١٩٩٠م، وأرتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائما كلياً على تلبية حاجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيسي للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كثيرة للأردن والأردنيين، كالمنح التعليمية والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد. للمزيد من التفاصيل أنظر: الأردن والحرب الأمريكية على العراق،
www.aljazeera.net/NR/exeres/BC82B101-CF40-4880-AD906C13C6ED8B48.htm

[32]– هو تحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

يصل إلى حوالي ١٠ مليارات دولار، وخدمة هذا الدين التي تجهض أية خطط باتجاه التنمية.[٣٣]

وقد أدى ضعف الاقتصاد الأردني بدوره إلى الحد من قدرة الأردن بعدم انحيازه من جهة، ومن جهة أخرى ربطت المساعدات الخارجية للأردن باتخاذ مواقف سياسية كان منها في الستينات الوقوف بوجه التغلغل السوفيتي في المنطقة، حيث في تلك الفترة استخدمت المساعدات كورقة ضغط ضد حكومة سليمان النابلسي عام ١٩٥٧م، عندما قررت إقامة علاقات مع الإتحاد السوفيتي، بعكس رغبة الملك حسين آنذاك، على إثر ذلك قطعت الولايات المتحدة مساعداتها للأردن بالقدر الذي يستطيع الأردن القيام به من أدوار لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة.[٣٤]

والحاصل أن ضعف وهشاشة الاقتصاد الأردني جعله عامل قيد وضغط على صانع القرار الخارجي، لأن الاقتصاد هو محرك السياسة الداخلية والخارجية إذا كان قوياً وفعالاً والعكس صحيح، فالاقتصاد الأردني كان وما زال يعمل ضمن جملة متغيرات وهي: قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة، وندرة المياه، ومحدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان وضيق السوق المحلي، وغياب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي، وأخيراً عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بسبب المشاكل والأحداث السياسية المتراكمة. من هنا نجد أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً لدى صانع القرار السياسي في الأردن، فهو يوازن ما بين المتطلبات الداخلية، وما تمليه الظروف الدولية والإقليمية.

هذه العوامل كلها أدت إلى تدني الاكتفاء الذاتي فأصبح الاقتصاد الأردني يتصف بالتبعية باعتباره دولة لا يكفيها إنتاج أسواقها المحلية، الأمر الذي ترتب عليه ارتباط سياستها بسياسات الدول المنتجة كنتيجة لعدم الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي، مما حدا بالأردن إلى التقارب مع أسواق الدول الرأسمالية لضمان تدفق المواد الغذائية والصناعية، فترتب على ذلك الحاجة إلى المزيد من القروض والمساعدات لانجاز خطط التنمية الاقتصادية.[٣٥] ودفعت هذه التحديات الأردن إلى البحث عن الاستغلال الأمثل للموارد بإنشاء جهاز يتولى وضع برامج لتخطيط المشاريع الاقتصادية وتحديد أولوياتها،

33- عبد الله نقرش: الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد١، العدد ٢٤، ١٩٩٤م، ص ص ٣٣١-٣٣٢.

34- قاسم الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص٨٣.

35- محمد الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص٨٩.

وعرف ذلك الجهاز بمجلس الأعمار ثم عرف بالمجلس القومي للتخطيط، الذي عرف فيما بعد بوزارة التخطيط.[٣٦]

٤- القوة العسكرية

من المعروف سياسياً أن الدولة توظف إمكاناتها المادية والفنية في مجال السياسة الخارجية من خلال إمكانات محددة، ومن أهمها القدرة العسكرية ويقصد بذلك الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح قد يصل إلى حد الحرب الشاملة بما في ذلك إعداد الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها، ويرى كثير من المحللين أن امتلاك الدولة للقدرة العسكرية يمثل عاملاً قد يغريها باللجوء إلى استخدامها أو التهديد باستخدامها، بالإضافة إلى أنه يمثل رادعاً قوياً للدول الأخرى، ويعتبر من العوامل المهمة لانتصار الدولة في حالة المواجهة العسكرية. ويؤكد علماء الأنثروبولوجيا من واقع دراستهم للمجتمعات القديمة أن مجرد توافر الآلة العسكرية يؤدي بالمجتمع تدريجياً إلى الميل نحو إستخدامها في التعامل مع الآخرين.[٣٧]

ولقد استخدمت إسرائيل القوة العسكرية ضد الدول العربية لامتلاكها القدرة على ذلك، ومكنتها من شن العدوان في أي وقت رأته مناسب لها في عدوان ١٩٦٧م، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء، وعدوان ١٩٦٨م في معركة الكرامة، واجتياح لبنان ١٩٨٢م، وضرب أهداف في غير دول المواجهة، حيث قامت باغتيال قيادات فلسطينية في تونس، وضربت المفاعل النووي في العراق عام ١٩٨١م.

وهكذا يجد الأردن نفسه في مواجهة أخطار عديدة خارجية وداخلية، فهو بلد محاط بدول كلها أقوى منه اقتصاديا وعسكريا وبشريا، وهو موجود في منطقة مشحونة بالصراع والتوتر. ويجاور فلسطين: البلد الذي لا يزال يرزح تحت نيران الاستعمار الصهيوني. ويتوسط بلدان ظلت تمزقها الصراعات الأيديولوجية والمنافسة على الإقليم وطموحات مختلفة أخرى. ويواجه مقتضيات الاستقرار الداخلي بفعل تركيبته البشرية المتنوعة، وهكذا توفرت جملة عوامل وتأثيرات جعلت أمن الأردن محل تهديد مستمر وبقاؤه موضع ارتياب. وهذه الوضعية المحرجة التي صاحبت نشأة الأردن هي التي جعلت البريطانيين

---

[36]- Michael. P. mazur; economic growth and development in Jordan, westview special studies on the Middle East bourder, colo; westview press (London; croom-helm) p 11.

[37]- محمد السيد سليم: مرجع سبق ذكره، ص١٧١-١٧٢.

رعاة المملكة تاريخياً، يحرصون على تكوين جيش أردني بإشرافهم. ويهتمون بتدريبه وتسليحه وتزويده بعقيدة عسكرية مناسبة لما يرونه من أخطار تهدده.

ولقد حاولت الأردن إنشاء قوة عسكرية منذ نشأتها تستطيع حفظ الأمن الداخلي واستقراره والمحافظة على النظام ومنع الاعتداء الخارجي عليها، فهو بلد منكشف للأخطار الخارجية وهش أمام التحديات الداخلية. ولم يكن له أهداف توسعية، فصغر مساحته التي حرمته من العمق الإستراتيجي أدى إلى تعليق خيارات صاحب القرار السياسي فليس لديه خيارات كبيرة لإنجاح أي تحرك عسكري كبير، بالإضافة إلى الضعف النسبي للقدرة العسكرية من ناحية التسلح قياساً بالدول المحيطة.[٣٨] وبالمقابل لجأت السلطات الأردنية إلى إتباع سلسلة من النشاطات السياسية والأمنية، لتقوية الجبهة الداخلية، والحد من الآثار السلبية للتوترات الإقليمية على استقرار المملكة. وتقليص عوامل انكشافها واختراقها، وذلك عبر استنادها على قوات عسكرية متطورة ومهيأة، وأجهزة أمنية فاعلة.

وقد كلفت تلك السياسة الأردن تخصيص المزيد من الأموال للنفقات العسكرية وصلت إلى ٤٠% من مجموع النفقات العمومية خلال الفترة ١٩٦٧م-١٩٧٣م. وهي الفترة التي شهدت حرب ١٩٦٧م وما تلاها من حرب ١٩٧٣م، والحرب الأهلية في الأردن بين الفصائل الفلسطينية والجيش الأردني ١٩٧٠م. ثم انخفضت تلك النفقات إلى ٢٦% بعد عام ١٩٧٣م. ومع ذلك فقد مثل هذا الرقم نحو ١٦% من الدخل القومي الأردني.[٣٩] والأردن كغيره من الدول خصص نسبة كبيرة من موارده للنفقات العسكرية على الرغم من محدوديتها، وبالنظر إلى الحاجة للتنمية الاقتصادية تم تقليص هذه النفقات، ولكن العقبة الكبرى التي تعترض تطور القوة العسكرية الأردنية هي اعتماده على المساعدات العسكرية الخارجية.

وتحظى القوات البرية الأردنية باهتمام القيادة الأردنية لافتقار الأردن إلى قوة جوية كبيرة وإلى قوات بحرية معتبرة لكونه بلداً مغلقاً وشريطه الساحلي محدودا. كما تعتمد القدرات العسكرية الأردنية إلى حد كبير على ما يتلقاه من مساعدات خارجية وتمويل خارجي لافتقاره إلى مصانع حربية. وتؤدي كل هذه العوامل، إلى جانب العوامل السابقة، إلى مزيد من القيود على السياسة الخارجية الأردنية وعلى فاعلية قدراته العسكرية،

38- محمد عوض الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص٥٠-٥١.

39- محمد شلبي: الأردن وعملية السلام: مرجع سبق ذكره، ص١٥٨.

وتقلص بدائله الدفاعية،[٤٠] فهو يعتمد في سلاحه على الاستيراد الخارجي، والذي يخضع لشروط قاسية. وهذا ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جوبهت طلبات الأردن من أجل التزود بالأسلحة الأمريكية بالرفض مرات عدة، وحينما تستجيب الإدارة الأمريكية، تكون استجابتها مشروطة.[٤١] ففي عام ١٩٧٦م وافقت الولايات المتحدة على بيع الأردن ١٤ بطارية صواريخ "هوك"، شريطة أن هذه الصواريخ المتنقلة في مواقع ثابتة، وقد تم فعلاً تثبيتها على قواعد إسمنت حتى لا يمكن تحريكها لتطمئن إسرائيل. ورفضت طلبات الأردن عام ١٩٧٨م بشأن حصولها على طائرات أف-١٦.[٤٢]

وفي ظل المتغيرات والعوامل التي أفرزت النظام العالمي الجديد استطاع الأردن أن يحافظ على وجوده واستقراره الداخلي بعدم الانحياز لأي طرف وخصوصاً في حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م حيث حرص على أن لا ينحاز عسكرياً لأي طرف رغبة منه للإبقاء على البدائل والخيارات مفتوحة أمامه لتحقيق التوازن أمام التهديد الإسرائيلي الذي شعر به، وأدرك أن أي تفاعل بين العراق وإسرائيل سيدفع الأردن ثمنه.[٤٣] ومن هنا شكلت القدرة العسكرية الأردنية عامل ضغط على صانع القرار السياسي باتجاه أن الأردن لا يستطيع مقاومة أي عدوان خارجي خصوصاً إذا كان هذا العدوان إسرائيلياً، مما دفع الملك حسين في ظل انهيار مقومات معاهدة الدفاع العربي المشترك لمقابلة إسحاق شامير في لندن في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١م حيث تم الاتفاق أن تمتنع إسرائيل عن اجتياح الأردن مقابل عدم استخدام الأراضي الأردنية من قبل الجيش العراقي للهجوم على إسرائيل.[٤٤]

ومن هنا فإن القيود التي يتركها العامل العسكري على صانع القرار الأردني، تتلخص في القيود التالية:

١- اعتماد الأردن في قضايا التسلح على الاستيراد الخارجي بشكل كلي، لفقدانه القدرة على التصنيع الوطني.

---

[40]- محمد عوض الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص١٠٢.

[41]- للمزيد من التفاصيل حول صفقات السلاح بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن، أنظر ثروت سلامة عمرو: المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن (١٩٨٥م-١٩٩٥م)، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م، ص١١٦.

[42]- محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص١٥٧.

[43]- أسامة تليلان: مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

[44]- قاسم جميل الثبيتات: السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

٢- فقدان القدرة المادية لتأمين نوعية وكمية السلاح المرغوب فيه، وهو ما دفع الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية من الدول الغربية،[٤٥] خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- محدودية نوع الأسلحة المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية الأردنية يؤدي إلى خضوع قرار توسيع وتحديث الجيش الأردني إلى الجهة المصدرة، كما أن من يتحكمون بسوق السلاح العالمي يتحكمون في نوع وكمية ودرجة حداثة السلاح الذي يقدمونه للمؤسسات العربية بما فيها الأردنية، لاعتبارات أمنية تتعلق بإسرائيل التي تفوق قدراتها العسكرية التقليدية والشاملة جميع القدرات العربية مجتمعة أضعافاً مضاعفاً.

٤- وأخطر هذه القيود هو أن الجيش الأردني وبمقياس التوازن الإستراتيجي في المنطقة العربية، يعتبر أقل الدول في ميزان التوازن العسكري،[٤٦] سواء من حيث عدد القوات أو من حيث كمية ونوعية الأسلحة التي يملكها أو من حيث نسبة الإنفاق الإجمالي على المؤسسة العسكرية.

وعليه فإن تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات، يبدو ضعيفاً وسلبياً، إذ حرمه هذا القيد من أن يكون عامل فعال ومؤثر في السياسة الخارجية، بل يؤدي إلى أن تكون الدبلوماسية – الأداة الأولى في السياسة الخارجية- هي المحور الوحيد لهامش الحركة الأردنية. ولما كان الأردن ولا يزال يعتمد على المساعدات العسكرية والاقتصادية العربية والغربية في دعم مؤسسته العسكرية، فإن هذا يؤكد على أن يضع صانع القرار في عين اعتباره ما يلي:[٤٧]

أ- الحفاظ على علاقات متميزة وطبيعية مع الدول الغربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، لضمان توفير المساعدات العسكرية له ولحمايته في ظل الظروف غير المستقرة في المنطقة العربية.

---

[45]- بعد تجميد المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن عام ١٩٨٥م، لجأت الحكومة الأردنية إلى بريطانيا لعقد اتفاقية للحصول على الأسلحة البديلة أسوة بالسعودية وسلطنة عمان، لتزويدها بطائرات (تورنادو)، ولكن تم إلغاء صفقة الطائرات الأردنية – البريطانية بسبب صعوبة تمويل الصفقة. ونتيجة لتلك الظروف كان على الأردن اللجوء إلى الإتحاد السوفيتي للحصول على مقاتلات (ميج-٢٩)، وبقي عنصر الثمن في ظل المصاعب الاقتصادية المتراكمة على الأردن عنصراً مؤثراً على قرار التسليح، إلا أن الحرص الأردني على عدم تفادي ردود = الفعل السلبية الإسرائيلية والأمريكية المحتملة، دفع القيادة الأردنية إلى تجميد عملية بناء القوات الجوية إلى أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية المحلية. أنظر ثروت سلامة عمرو: مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

[46]- محمد عوض الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

[47]- ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسة الأردنية- العربية، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.

ب- الحفاظ على علاقات ودية مع دول الجوار العربي أساسها الوسطية في الطرح وفي معالجة المشاكل البينية، لفقدان قدرة الأردن العسكرية على امتصاص أي تهديد خارجي من جانبها بدون دعم وحماية خارجية، وهو ما تبين بوضوح إبان عصر أيديولوجيا القومية العربية التي سادت المنطقة منذ خمسينات القرن العشرين وحتى منتصف سبعيناته.

ت- عدم استثارة إسرائيل ضده في ظل فقدان التكامل العسكري والاقتصادي العربي للوقوف في وجهها اعتباراً من نكبة حزيران/يونيو ١٩٦٧م، وربما يكون الأردن قد تنفس الصعداء بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م، لكونها أزالت عن كاهل قيادته أخطر مصادر التهديد من الجهة الغربية للدولة.

ثانياً: ثوابت السياسة الخارجية الأردنية

منذ قيام دولة الأردن كانت لها ثوابت أساسية تنطلق من خلالها في رسم سياستها الخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمعطيات والمتغيرات الحاصلة في النظام الدولي. ومن هنا نجد أن الإسلام، والعمل العربي المشترك، والقضية الفلسطينية محاور أساسية في سياسة الأردن الخارجية، التي يهدف من خلالها إلى الحفاظ على الأمن القومي العربي وإيجاد حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني، تضمن حقوقه المشروعة وحقه في تقرير مصيره على أرضه، وأن القضية الفلسطينية قضية أردنية، ذلك أن ٥٠% من سكان الأردن من أصول فلسطينية لذلك كان للقضية الفلسطينية أثر بالغ في سلوكه السياسي، ومواقفه المختلفة باعتبارها من العوامل الدائمة ديمومة نسبية.[٤٨]

والأردن جزء من الوطن العربي بمفهوم الدولة العربية الواحدة والنظام السياسي الأردني وريث للثورة العربية الكبرى، التي كان من أهدافها تحرير المشرق العربي من السيطرة العثمانية، وإقامة الدولة العربية الكبرى على هذه الأرض، فمنذ نشأته ارتبط الأردن ارتباطا وثيقاً بقضايا أمته، وتجسد ذلك من خلال مواقفه تجاه قضايا الأمة العربية، فهو يساند الشعب الفلسطيني بشتى الوسائل منذ اغتصاب إسرائيل أرض فلسطين عام ١٩٤٨م، وقد ساند الأردن مصر في عدوان ١٩٥٦م، وشارك في الحرب العربية ضد إسرائيل في عام ١٩٦٧م، حيث احتلت إسرائيل الضفة الغربية، وشارك في حرب ١٩٧٣م رمزياً على الجبهة السورية، ووقف إلى جانب العراق في حربه ضد إيران

48- سليمان أبو سويلم: السياسة الخارجية الأردنية وأزمة الخليج الثانية، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣٢.

التي دامت ثماني سنوات، وقدم كل دعمه الممكن لوحدة اليمن، ورعى مؤتمر الوفاق اليمني، وقاد مشروعات وحدوية مع العراق ودعا إلى الوحدة مع سوريا، وقد كان ملاذاً آمناً لكل الحركات العربية التي تعرضت للاضطهاد من قبل أنظمتها خصوصاً في سوريا.[٤٩]

ولاشك أن للاعتبارات السياسة دوراً بارزاً في تسيير دفة حركة السياسة الخارجية من خلال الفرص التي يتيحها ارتفاع درجة الاستقرار للنظام وشرعيته ومستوى المؤسسة فيه. ومن هذا المنطلق فإن شرعية النظام السياسي الأردني برزت من عدة مقومات رئيسية وهي:[٥٠]

١- النسب الهاشمي: والذي يعود إلى المؤسس الأول الشريف حسين بن علي من واقع نسبه إلى الرسول الكريم.
٢- الدين الإسلامي: وتمثل عبر المؤسس الذي بويع بالخلافة الإسلامية للمسلمين بعد الثورة العربية الكبرى ١٩١٦م.
٣- الطروحات القومية: والتي تمثلت بالثورة الكبرى التي انطلقت لأهداف قومية إسلامية مقرها في مكة والحجاز، وهذه الطروحات استمرت مع النظام السياسي الأردني من خلال أنجال الملك عبد الله الأول ومن خلفهم.
٤- البعد البدوي والعشائري: حيث أن العائلة الهاشمية بطبيعتها التاريخية تصطبغ بطابع بدوي يتناغم مع بدو الأردن، وتتمتع كذلك بمزايا العشيرة والقبيلة المتوفرة لدى النظام السياسي الأردني، وهذا عامل تقارب مرهف مع الشعب الأردني الذي هو جزء لا يتجزأ من النظام السياسي القائم.

إن العوامل السابقة أدت إلى إحداث استقرار سياسي واضح في الأردن في مختلف ومعظم الأحيان، واستقرار النظام السياسي ناجم عن عدة متغيرات، وهي:[٥١]

١- قدرة النظام على احتواء التيارات والتوجهات السياسية المتوفرة على الساحة السياسية.
٢- توفر التجانس الديني في الأردن.
٣- الاهتمام الواضح في الجيش الأردني والاعتماد على العنصر البدوي.

---

[49]- قاسم جميل الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص٨٧.

[50]- محمد عوض الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص ص٦٦-٦٩.

[51]- ياسر قطيشات: السياسة الخارجية الأردنية المصرية تجاه أزمة الخليج الثانية، دار الكندي، عمان، ٢٠٠٢م، ص٥٣.

٤- تجربة العائلة الهاشمية في الحكم خلفاً عن سلف أكسبتهم خبرة ودراية في تسير دفة الحكم.

٥- قدرة صانع القرار على الحفاظ على التوازن بين العشائر كافة من خلال سياسة التوظيف والعمل.

٦- كثرة التركيز على مفهوم الوطنية لاحتواء أية بوادر تهدد الاستقرار الداخلي للنظام.

وبناء على ماسبق، فإن توجهات النظام السياسي وتصوراته أصبحت تسير في ثلاثة مرتكزات أساسية هي:[٥٢]

١- التركيز على مبادئ وأهداف الثورة العربية الكبرى القائمة على الحرية والاستقلال والوحدة.

٢- التركيز على مبادئ وقيم ومعتقدات الدين الإسلامي.

٣- الاستمرار في عمليات التنمية السياسية وبناء المؤسسات الدستورية وتوسيع المشاركة السياسية.

لقد كان من مبادئ الثورة العربية الكبرى الوحدة، فالوحدة مرتكز يضاف إلى ثوابت السياسة الخارجية الأردنية، الأمر الذي جعلها تسعى إلى تهيئة المقدمات لتحقيقها، وهذا ما عرفه التاريخ، وقدمه للعالم بأن وحدة العرب هي الأصل، وأن التجزئة هي الاستثناء، من خلال ذلك يلاحظ، أن المواقف السياسية منذ نشأت إمارة شرقي الأردن تؤيد إلى حد كبير هذه الإفتراضيات.[٥٣] وهكذا يظهر أن للنظام السياسي من خلال شرعيته واستقراره السياسي وتوجهاته دوراً في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأنظمة العربية وعلاقاته معها، حيث أن مرتكزات وأهداف النظام السياسي وشرعيته القومية والدينية جعلته يلعب دوراً يفوق حجم وإمكانية الأردن كدولة صغيرة ونامية.

ثالثاً: مؤسسات السياسة الخارجية الأردنية

عند الحديث عن مؤسسات السياسة الخارجية الأردنية فإننا بالطبع نعلم أن الملك هو الذي يصنع السياسة الخارجية، وهو الذي ينفرد باتخاذ القرارات المهمة، وأن مؤسسات السياسة الخارجية لا تمارس، إلا دوراً استشارياً، وتنفيذياً فقط فالملك هو الذي يستقبل زعماء العالم وهو الذي يقوم بجولات خارجية يشرح فيها وجهة نظر الأردن في المحافل

---

[52]- نفسه: ص٥٤.

[53]- محمد عوض الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص٧٩.

الدولية، وهو دائم الحركة بهذا الاتجاه.[٥٤] ولكن ذلك لا يعني عدم التعرض لمؤسسات السياسة الخارجية الأردنية، وذلك من باب التعريف بتلك المؤسسات وعن الأدوار التي تقوم بها. فالمتغيرات الموضوعية المستقلة، ومتغيرات النظام الدولي وأثرها على سياسة الأردن الخارجية في هذه الدراسة، وطبيعة النظام السياسي، وسياسات الأردن الخارجية مع دول الجوار، لا تحددها مقومات تلك الدولة فقط وإنما في النهاية يضعها صانع القرار وفق معتقداته ودوافعه الشخصية طبقاً لتلك المتغيرات الموضوعية.[٥٥]

وبالتالي يوجد العديد من نماذج القيادة السياسية من وجهة نظر الباحثين، ويهمنا هنا أثر القائد السياسي في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية. ومن هنا سنتناول باختصار المؤسسات المركزية للمملكة الأردنية الهاشمية والتي مهامها أن تنفذ السياسة الخارجية.

١- مؤسسة العرش

- **الملك**

يمكن إدراج وحدة صناعة السياسة الخارجية الأردنية ضمن فئة "القائد شبه المهيمن"، حيث يمتلك فرد واحد سلطة صناعة الاختيارات والبدائل في حكومة ما، وهذا ما يجعل دور المعارضة محدوداً أو هامشياً. وهذا الفرد هو الملك. وفي هذا يقول زيد الرفاعي أحد رؤساء حكومات الأردن: "الأردن هو نظام سياسي مشخص بشكل كبير، حيث تصنع القرارات فيه بواسطة الملك، وبتأثير مستشاريه، وفي بعض الحالات بواسطة الوزير الأول ووزرائه... تلك هي حقيقة الحياة السياسية في الأردن التي تفتقر فيها إلى عملية مؤسسية لصناعة القرار".[٥٦]

والملك طبقاً لدستور الأردني "هو رأس السلطة التنفيذية، ويمارسها من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى مسئولية إدارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية".[٥٧] وبصفته رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية فهو يمثل وحدة القرار الأساسية، فهو الذي يصادق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها. وهو القائد الأعلى للقوات

54- قاسم جميل الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

55- أحمد يوسف أحمد: مقدمات محور السياسة الخارجية، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤٠، نيسان/ابريل ١٩٩٢م، ص١٤٤.

56- Shirin Fathi, Jordanan invented nation (Hamburg: deutsches orient-institute, 1994 p 125.

57- الدستور الأردني: المادة ٤٥.

البريـة والبحريـة والجويـة، وهـو يملـك صـلاحية إعـلان الحـرب. ويتسع نفوذه لـيمس كـل مجـالات الحيـاة السياسية فـي الـبلاد بمـا فيهـا السياسـة الخارجيـة للدولـة مـن خـلال مجلس الوزراء، وهو الذي يوجه السياسة الخارجية من خلال مؤتمرات القمة على الصعيد العربـي والخطابات الرئيسية في المنظمات الدولية، ويرسم الخطوط العامة للسياسة الخارجية، كما أنه يصادق على المعاهدات والاتفاقات الدولية وضمان تنفيذها. وللملك صـلاحية إصـدار الأوامر لإجراء انتخابات مجلس النواب، وهو الذي يـدعو مجلس الأمـة إلـى الاجتمـاع ولـه حق حـل مجلسي النـواب والأعيان، وهـو الـذي يملك حق العفو الخـاص، وينشئ ويمنح ويسترد الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة وألقاب الشرف، وهو الذي يملك حق تفويض هـذه الـسلطة إلـى غيـره بقـانون خـاص.[٥٨] ويعـود ذلـك لأسـباب متعـددة مـن أهمهـا: الـصلاحيات الدسـتورية الممنوحـة لـه، ومكوناتـه الشخـصية والفكريـة والخبـرة الطويلـة فـي تسيير أمور السياسة في الأردن.[٥٩]

- **ولي العهد**

يمارس ولـي العهد منصب نائب الملك أثناء غياب الملك خـارج البلاد أو لأي ظرف يمنعه من ممارسة صلاحياته، فولي العهد الأمير حسن بن طـلال مثلاً كـان عاملاً مؤثراً في صنع وتوجيه السياسة الخارجية في كثير من الأوقات، علـى الرغم من أنـه لا يتولى منصباً رسمياً في عملية صناعة القرار، حيث يتولى الاتصال بالمنظمات غير الحكومية والحكوميـة ويعبـر عـن مواقـف غيـر رسـمية كتلـك المتعلقـة بنـزع الـسلاح فـي المنطقـة، والتعاون في مجالات الاقتصاد والأمن وقضايا السلام.[٦٠]

- **الديوان الملكي**

على الرغم من أنه يفتقر إلى سند دستوري يشير إليه أو إلـى صـلاحيته، وغير مسئول أمـام البرلمـان فإنـه يعتبـر أهـم وأقـرب عناصـر صـناعة القـرار إلـى صـانع القـرار الأول

---

[58]– الدستور الأردني: المواد ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨

[59]– adam.m.garfinkle; Jordanian foreign policy and u.s option in the middle east 'orbis' winter 1981, p847.

[60]– في ظل قيادة الملك عبد الله الثاني الذي تولى الحكم عام ١٩٩٩م، لا يقوم ولي العهد بأي دور في توجيه السياسة الخارجية. انظر محمود خلف: مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية الأردنية واقع وتطلعات، دار حامد، عمان، ١٩٩٩م، ص١٣٢.

(الملك)، ويتم ذلك من خلال تعيين مستشارين ذوي كفاءة عالية، ودور رئيس الديوان يعتبر حلقة الوصل بين الملك ورئيس الوزراء، ورئيس الديوان يرافق الملك في كل جولاته الداخلية والخارجية، وهو مطلع على توجيهات الملك تجاه القضايا المهمة وكيفية معالجتها.[٦١]

- **مجلس الوزراء**

إن دوره في تنفيذ وتوجيه السياسة الخارجية يستمد من الدستور، الذي ينص على أن "يتولى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء مسئولية إدارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية"،[٦٢] وهنا إشارة واضحا لدور رئيس مجلس الوزراء بإدارة وتنفيذ الشؤون الخارجية للدولة مباشرة، أو من خلال وزير الخارجية، فرئيس الوزراء يشارك في المؤتمرات إلى جانب الملك ويتدخل في القضايا الخارجية التي تعكس أثرها على الاقتصاد، وهو يقوم باستقبال رؤساء البعثات الأجنبية إذا استدعى الأمر ذلك.[٦٣]

ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئيساً ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة.[٦٤] ويتم تعين رئيس الوزراء من قبل الملك وذلك بتسمية من يرى فيه الكفاءة والمؤهلات والقدرات اللازمة لإدارة الدولة، فيقوم الشخص الذي وقع عليه اختيار الملك باختيار الوزراء، فإذا وافق الملك على هذا التنسيب أطلق على هذه العملية التشكيل الوزاري المرشح لإشغال المناصب الوزارية.[٦٥]

وقد مرت صلاحيات رئيس الوزراء بعدة مراحل في تاريخ الأردن ففي الخمسينات كان يتمتع بقدر أكبر من الحرية في توجيه السياسة الخارجية ففي عام ١٩٥٧م، عندما عملت حكومة سليمان النابلسي على رسم سياسة خارجية اتبعت صانع القرار الأول في الأردن، حيث أقام النابلسي علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي على عكس رغبة الملك

---

[61]– في عهد الملك عبدالله الثاني ألغى منصب رئيس الديوان بشكل مؤقت ومن ثم أعيد هذا المنصب واستعاض عنه بمنصب وزير البلاط والذي يعتبر من المواقع المهمة، وهو مطلع على توجهات الملك ويعتبر حلقة الوصل بين لملك والحكومة وأخيراً تم إلغاء هذا المنصب. انظر محمد الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص١٨٧.

[62]– الدستور الأردني: المادة ١/٤٧

[63]– محمود خلف: مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٤–١٢٥.

[64]– الدستور الأردني: المادة ٤١.

[65]– محمود خلف: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١.

آنذاك الذي كان يحارب المد الشيوعي في المنطقة العربية،[٦٦] مما دعا الملك إلى إقالة الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة، قامت بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات نيابية، فحرص الملك على أن يكون دور رئيس الوزراء في توجيه السياسة الخارجية دوراً محدوداً للغاية لا يتعدى تقديم المشورة غير الملزمة للملك.[٦٧]

٢- وزارة الخارجية

تعتبر وزارة الخارجية النافذة التي من خلالها يطل الأردن على العالم، ويعمل الموظفون بها على توطيد العلاقات مع الدول الأجنبية، وجمع المعلومات والتقارير اليومية المتعلقة بسياسة الدول العاملون بها كأعضاء في السلك الدبلوماسي، كما تقوم السفارات بالخارج أيضاً برعاية مصالح المواطنين الأردنيين. كما تعمل وزارة الخارجية من خلال السفارات بالخارج، على إنجاز الاتفاقات الثنائية ومتابعة القضايا الأساسية من سياسية واقتصادية. ومنصب وزير الخارجية من المناصب الهامة وذات المسئولية الكبيرة ولابد أن تتوافر شروط ومؤهلات ومزايا لمن يشغل هذا الموقع المهم. وتبقى مهمة وزير الخارجية في الأردن محصورة في الإشراف والتنفيذ وليست المبادئة والابتكار، وإنه يقوم بدور استشاري للملك أو لرئيس الوزراء.[٦٨]

لقد ظلت السياسة الخارجية مجال الملك حسين المفضل، لما لها من تأثير جوهري في الحياة السياسية الأردنية، وفي استقرار المملكة، وبقاء العرش على رأسها هو مصدر المساعدات المالية والعسكرية، والمساندة السياسية، ومدرج الوصول إلى المكانة الدولية. وهي الورقة الرابحة في إستراتيجية التوازن والمسايرة التي عملت المملكة على إتباعها، دفعا للأخطار وجلباً المكاسب.

وخلاصة القول: يظل وزير الخارجية محدوداً جداً ومقتصراً على الجوانب التنفيذية للسياسة الخارجية الأردنية، التي يتولاها الملك ويهيمن على صياغتها ومتابعتها. فهو الذي يقوم بتعيين الوظائف العليا في وزارة الخارجية بمن فيهم السفراء. ويحدد الدول التي

---

[66]- شكل سليمان النابلسي الحكومة تبعاً لكون حزبه "الحزب الوطني الاشتراكي" فاز في الانتخابات النيابية. وعلى أثر ذلك حاول النابلسي أن ينتهج سياسة قومية ثورية على غرار سياسة جمال عبد الناصر في مصر، فاصطدمت توجهاته بتوجهات الملك حسين الذي كان أكثر ارتباطا بالغرب. أنظر محمد شلبي: الأردن وعملية السلام، مرجع سبق ذكره، ص١٩٧.

[67]- محمد الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص ص١٨٨-١٨٩.

[68]- سعد أبو ديه: مرجع سبق ذكره، ص١٧٩.

سيتولون تمثيل بلادهم فيها تبعاً لقربهم من الملك.[٦٩] ويقوم الملك بإرسال مبعوثين خاصين له لأداء مهمات دبلوماسية من خارج دوائر وزارة الخارجية: كرئيس الديوان الملكي وبعض المستشارين الخاصين، على الرغم من أن المهمة تندرج ضمن صلاحيات وزارة الخارجية.[٧٠]

٣- السلطة التشريعية

نص الدستور الأردني على أن مجلس الأمة مكون من مجلس الأعيان والنواب، الأول: معين من قبل الملك، والثاني: منتخب، وأعضاء الأول نصف عدد أعضاء الثاني، كما نص الدستور على أن للسلطة التشريعية اختصاصات دستورية في مجال السياسة الخارجية مثل التصديق على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين العامة والخاصة، وأنها لا تكون نافذة إلا إذا وافق مجلس الأمة عليها.[٧١]

يعين الملك أعضاء مجلس الأعيان الذي يتكون من ٤٠ عضوا، ومدة العضوية فيه أربع سنوات قابلة لتجديد. وأن يكون العضو من إحدى الطبقات التالية: رؤساء الوزراء، والوزراء الحاليين والسابقين، ومن السفراء والوزراء المفوضين، ورؤساء مجالس النواب، ورؤساء المحاكم، ومن كبار الضباط المتقاعدين، ومن النواب الذين انتخبوا أكثر من مرة، ويتكون مجلس النواب من ٨٠ عضوا ينتخبهم الشعب لمدة أربع سنوات.

وعلى الرغم من الصلاحيات التي يمنحها الدستور لمجلس الأمة، فإن هذه الصلاحيات تحددها الإرادة الملكية وصلاحيتها. وبناء على ذلك لا يتعدى دور السلطة التشريعية في صياغة السياسة الخارجية أن يكون دوراً استشاريا.[٧٢] وقد تعرضت الحياة

---

[69]- في عهد الملك عبد الله الثاني تم تطوير عمل السفراء وطريقة تعيينهم حيث تم التركيز على الكفاءات الاقتصادية لشغل منصب السفير وطريقة تعيينهم حيث تم التركيز على الكفاءات الاقتصادية لشغل منصب السفير وخصوصاً في الدول المهمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي واليابان. ولقد أعطى الملك عبد الله مجالاً أكثر إتساعاً وهامشاً أكبر من الحركة لوزير الخارجية والسفراء للتصرف لما يفيد الأردن خصوصاً في المجال الاقتصادي. أنظر قاسم الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص٩٣.

[70]- محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص٢٠١.

[71]- الدستور الأردني: نص المواد ٣٣،٦٢، ١٣.

[72]- يقول وزير الخارجي الأردني كامل أبو جابر: "أن السلطة التشريعية لا تمارس دوراً ذا شأن في مجال السياسة الخارجية إلا إعطاء المشروعات والقرارات التي اتخذت فعلاً صفة المشروعة. مثل موافقة البرلمان الأردني على معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية عام ١٩٩٤م، عندما عرضت عليه للتصديق عليها. أنظر قاسم الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص٩٤.

البرلمانية في الأردن لتقلبات كبيرة من عام ١٩٥٧م إلى عام ١٩٨٩م، حيث شهد البرلمان قوته في عهد حكومة النابلسي الذي مكنه من إلغاء المعاهدة البريطانية–الأردنية عام ١٩٥٧م، والتأثير في توجيه السياسة الخارجية. وحاول البرلمان السابع في بداية الستينات التأثير في توجه السياسة الأردنية نحو الإتحاد الثلاثي المصري–السوري–العراقي بدعوته إلى انضمام الأردن إليه.[٧٣]

وتتمثل الصلاحيات المعطاة لمجلس الأمة في السياسة الخارجية طبقاً للدستور في التصديق على المعاهدات، والاتفاقات الدولية مثل معاهدات السلام والاتفاقات الاقتصادية التي تؤثر بشكل أو بآخر على مصالح المواطنين، وللمجلس أن يشكل لجنة من أعضاءه تدعى "لجنة الشئون الخارجية"، تعني بالشؤون الخارجية والمجلس معني بمراقبة سياسة الحكومة، ويمكن سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها إذا تقدمت اللجنة بتوصية إلى مجلس النواب بهذا الشأن.[٧٤]

كما سبق فإن للسلطة التشريعية صلاحيات حددها الدستور في صنع السياسة الخارجية وتوجيهها، ولكن الملاحظ في حالة الأردن هو توغل السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية مما جعل دور الأخيرة محدوداً، أو غير فاعل في هذا المجال إذا علمنا أن نص الدستور الأردني يشير إلى أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي.

٤– المؤسسة العسكرية

المؤسسة العسكرية إحدى أدوات السياسة الخارجية الأردنية، وقد لعبت القوة العسكرية دوراً كبيراً في حياة الأردن السياسية، فالملك وفي كل مناسبة يؤكد ويشير إلى دور الجيش في التنمية وحفظ الاستقرار، والجيش قوة ضاغطة لمساعدة الملك في مواجهة التحديات واتخاذ القرارات.[٧٥] ويمثل الجيش الأردني عنصراً جوهرياً لاستقرار الأردن الداخلي وأمنه الخارجي، ويبقى أداة رادعة يدخرها الملك لحسم المواقف التي تعجز الآليات الأخرى عن إدارتها، فهو وسيلة للحكم بيد الملك. كما يعد الجيش أداة استخدمتها بريطانيا لتشكيل الجيش الأردني.[٧٦]

---

[73]– محمد الدجاني ومنذر الدجاني: النظام السياسي الأردني، مكتبة بالمينو برس، عمان، ١٩٩٣م، ص٤٦١.

[74]– محمد الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص١٩٧.

[75]– سعد أبو ديه: مرجع سبق ذكره، ص١٧٠.

[76]– يقول محمد الهزايمة: "أن الجيش أداة السياسة الخارجية الأردنية الأكثر استعمالا لأنها وبسبب ولائها للملك تعطيه القوة والثقة باتخاذ القرار حتى أن بقاء النظام الملكي في الأردن يعود إلى ولاء ومساندة المؤسسة

ومن هنا اهتم الملك حسين بالمؤسسة العسكرية، باعتبارها المؤسسة الوحيدة القادرة علـى إعانتـه، وترجمـة تطلعاتـه فـاهتم بهـا إهتمامـاً واسـعاً مـن حيـث التـدريب والتـسليح وضمان ولائها منذ أن كان جلوب قائداً للجيش الأردني حيث كان هو الآمر الناهي بـسبب ولاء الجـيش لـه، فـأدرك الملـك ضـرورة تعريـب قيـادة الجـيش لإنهـاء النفـوذ البريطاني.[٧٧] وفي عام ١٩٥٦م، شكل الجيش أداة ضغط على الملك عندما حاول علي أبو نوار رئيس الأركان الضغط على الملك لتعيين رئيس وزراء خلفاً لسليمان النابلسي، إلا أن الملك سرعان ما تجاوز هذه الحادثة وضبط الأمور باتجاه ضمان ولاء الجيش.

ولقد أهتم الملك بجميع أقسام الجيش، فاتجه ولاء الجيش بشكل مطلق إلى الملك فأصبح عنصراً من عناصر الاستمرارية والقوة للملك، فولاء الجيش ضمن للمك الاعتماد عليه في ظل الظروف التي مرت بها الأردن كما حصل عام ١٩٧٠م، عندما شكل الملك حكومة عسكرية وطلب منها القيام بواجبها لضمان أمن الأردن وطرد الفدائيين الفلسطينيين إلى خارج الأردن، وهذا ما تم في أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠م المعروف بأيلول الأسود وبهذا يكون الجيش قد ضمن الاستقرار لنظام الحكم وللأمن في الأردن في ظل هذه الظروف الصعبة والمعقدة.[٧٨] وظل الجيش وأجهزة الاستخبارات وأفراد الأمن يكتمون أنفاس المعارضة، بعد تجميد قانون الأحزاب عام ١٩٥٧م، وكذلك قمع عناصر الشغب والاحتجاج المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية أو القضايا الإقليمية.

ويتكون الجيش الأردني في أغلبيته من البدو وقبائل الجنوب خصوصاً، بينما يتشكل ضباط مديرية الاستعلامات (المخابرات) من العائلة الأردنية العربية الشرقية التي تقطن الشمال، ومن الأقليات العرقية القوقازية الشيشانية والشركسية.[٧٩] وعلى الرغم من كل ما ذكر يبقى دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي الخارجي محدوداً لا يتعدى تقديم الاستشارة غير الملزمة، وإن دور وزير الدفاع دور تنفيذي، ولكن ما يكسبه الأهمية أن منصب وزير الدفاع يسند إلى رئيس مجلس الوزراء، أما دور رئيس الأركان فهو استشاريا يقدم فيه مشورته إلى صانع القرار الأول (الملك).[٨٠]

العسكرية، على الرغم من المد القومي الذي إجتاح العالم العربي في الخمسينيات، والذي دعا إلى الثورة على الأنظمة الملكية التي يعتبرها رجعية من وجهة نظره آنذاك". انظر محمد الهزايمه: مرجع سبق ذكره، ص١٩٢.

[77]– نفسه: ص١٩٧.

[78]– محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص١٢٥.

[79]– محمد الهزايمة: مرجع سبق ذكره، ص١٩٢.

[80]– سعد ابو ديه: مرجع سبق ذكره، ص١٧٢.

رابعـاً: "تمهيـد" سياسـة الأردن تجـاه القـضية الفلـسطينية (١٩٤٨م-١٩٨١م)

بعـد نكبـة ١٩٤٨م، ازدادت هجـرة الفلـسطينيين مـن أراضـيهم إلـى البلـدان العربيـة المجاورة تحت ضغط اليهود، وبمساندة الدول العربيـة، وقدرت بعض المصادر عددهم بحوالي ١٤٥٠٠٠ لاجئ في الأردن، و١٦٠٠٠ في سوريا، ومن ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ في مصر، وهذا يبين أن الأردن كانت من أكثر تلك الدول استقبالاً لأولئك الفلسطينيين،[٨١] الذين أصبحو فيما بعد لاجئين، حيث تدفقت أعدادا كبيرة منهم إلى شرق الأردن في ظل شعورهم بأن الأردن يستطيع أن يوفر لهم الحماية الممكنة نظراً للعلاقات الوطيدة بين الشعبين الشقيقين، حيث أن قرب اللاجئين من وطنهم سيمكنهم من العودة إليه بسهولة عندما تسمح الظروف لهم بذلك. ومن هنا جاء إقدام الملك عبد الله بن الحسين على ضم الضفة الغربية للأردن لتكون نواة الدولة العربية الكبرى تحقيقاً لحلمه القديم "مشروع سوريا الكبرى" مما كان له تأثره على حلم الوطن الفلسطيني.[٨٢]

ففـي خـلال الفترة بين عـامي (١٩٤٨م-١٩٥٠م) اتخذت حكومـة الأردن سلسلة من الإجـراءات الإداريـة والعسكرية والقانونيـة التـي عبـرت عـن الاتجـاه نحـو "توحيـد القسم المتبقـي مـن فلـسطين (الـضفة الغربيـة، وألويـة نـابلس، والقـدس، والخليـل) فـي الدولـة الأردنيـة"، ومـن هـذه الإجراءات تعيين عمر مطر حاكمـاً عسكرياً أردنياً عامـاً فـي هذه المنطقـة مـع تخويلـه سلطة إصـدار القرارات الـسياسية والعسكرية والإداريـة، وفقـاً لقـانون الدفاع عن شرق الأردن الذي سرى تطبيقه على هذه الألوية.[٨٣] وقد تم إصدار أول قانون سمي قانون تعديل الجزاء لسنة ١٩٤٨م لمواجهة الهجرة المتزايدة إلى فلسطين ويشمل:[84]

---

[81]- ناهده صالح مقبل: فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨م، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١.

[82]- نفسه: ص٢.

[83]- الجريدة الرسمية الأردنية: الإعداد ٩٧٥، ٩٨٤، ٩٨٦، لعام ١٩٤٩م. من هذه الإجراءات إلغاء نظام الحكم العسكري الأردني في آذار/مارس سنة ١٩٤٩م، واعتبار الدينار الأردني وحدة النقد الرسمية في الضفة الغربية، وتحصيل ضريبة الأملاك منها، وربط الإذاعة الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية في أيار/مايو سنة ١٩٤٩م. انظر الملحق رقم (١) ص١٩٩. والملحق رقم (٢) ص٢٠٠.

[84]- الجريدة الرسمية الأردنية: العدد ٩٤٥، لعام ١٩٤٨م. انظر الملحق رقم (٣) ص٢٠١.

١- كل من بدل أي نوع من الأموال غير المنقولة إلى أي فرد من الطائفة اليهودية أو أي مؤسسة يهودية أو ساعد على ذلك سواء بالسمسرة أو غيرها يعاقب بالأشغال الشاقة مدة خمسة عشرة سنة، ويسري هذا القانون على كل من كان من رعايا المملكة الأردنية الهاشمية أو من المقيمين بها.

٢- كل من يهرب أو يحاول أن يهرب إلى فلسطين عن طريق المملكة الأردنية الهاشمية أحداً من اليهود أو يساعد على ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات.

٣- كل من تعامل أو باع أو أشترى أموالاً منقولة من وإلى أي فرد أو هيئة صهيونية مباشرة أو بالواسطة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر.

أعطى صدور جوازات السفر الصلاحية لحكام الأردن العسكريين في فلسطين ومدير الجوازات في عمان بمنح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية مدة سنة واحدة من تاريخ منحها، ولم يشترط النظام تقديم جواز سفر فلسطيني لإثبات أنه فلسطيني، بل يقبل أية بيانات غير جواز السفر تثبت كونه فلسطينياً عربياً وهي تكفي لمنح المتقدم جواز سفر أردنيا وبذلك يمكن لكل فلسطيني يحمل جواز سفر فلسطيني أو أية أوراق ثبوتية تثبت أنه فلسطيني أن يتقدم إلى دائرة الجوازات في عمان للحصول على جواز سفر أردني، كما صدر أمر لكل المفوضيات الأردنية في الخارج لإتباع هذه التعليمات وصرف جوازات سفر أردنية للفلسطينيين حال تقديم أوراق ثبوتية.[٨٥]

أقرت الوحدة الأردنية الفلسطينية، والضم في ٢٤ نيسان/أبريل عام ١٩٥٠م، تحت التاج الهاشمي في جلسات مجلس النواب الأردني الموحد الذي ضم ممثلين عن الضفتين، وجاء قرار الضم الذي اتخذه مجلس الأمة الأردني في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٥٠م في البند ثانياً بخصوص القضية الفلسطينية: "تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية".[٨٦]

وكان ذلك القرار آخر الخطوات القانونية التي أضفت الشرعية على مسألة ضم الضفة الغربية بالأردن. ولكن يتبين لنا أن كل ما حدث من تلك الإجراءات لإقامة دولة ثنائية

---

[85]- سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية ١٩١٦م-١٩٨٨م، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص١٦١.

[86]- الملك عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، ط٢، بيروت، ١٩٧٩م، ص٢٥١.

الهوية الوطنية لم تكن من صنع متغير واحد وإنما يمكن أن نرجعها إلى المتغيرات التالية:

١- الأوضاع السائدة في فلسطين، إذ أن ظروف الحرب والشتات الفلسطيني وتجزئة فلسطين إلى عدة قطاعات عسكرية، ترابط فيها الجيوش العربية جعل الاستجابة الفلسطينية للضم نوعاً من التسليم بالأمر الواقع وبالتالي قبوله استناد لضرورات وأوضاع قائمة.[87]

٢- عدم ممارسة الفلسطينيين لتجربة كيانية مستقلة كما هو الحال بالنسبة للأقطار العربية المجاورة ومعنى ذلك أن قبول خطوة الضم لم يكن يعني تنازلاً عن "الكيانية الفلسطينية" أو الحكم المستقل، بقدر ما كانت إجراء في نطاق معركة عروبة فلسطين حيث يقاتل العرب من عدة أقطار الغزو الصهيوني للأراضي الفلسطينية.

٣- مشروع شرق الأردن لتحقيق مشروع سوريا الكبرى ووحدة الضفتين، أي وحدة الأقاليم السورية.

٤- موافقة بريطانية على الضم أو على الأقل عدم معارضتها له، وغني عن القول أن بريطانيا في تلك الفترة كانت تملك ناصية توجيه الأحداث السياسية في المشرق العربي.[88]

ومن ناحية أخرى فقد رأى غالبية الفلسطينيين أن ضم الضفة الغربية إلى الأردن محاولة واعية من الملك عبد الله لطمس الوطنية القضية الفلسطينية، وكسب تأييد الفلسطينيين في الضفة، والعمل على دعم الرموز الفلسطينية الموالية له، فلقد أدت السياسات الأردنية في عملية الضم وما حدث بعد ذلك إلى ترسيخ الاعتقاد، لدى غالبية الفلسطينيين، "بأن تأسيس إمارة شرق الأردن كانت جزء من مؤامرة استعمارية بريطانية، هدفت إلى جعل الإمارة كياناً موالية لبريطانية، يسهم في المستقبل على تكريس السياسات

87- عيسى الشعبي: الكيانية الفلسطيني (١٩٧٤م-١٩٧٧م)، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م، ص٣١-٣٣.

88- أيدت بريطانيا إلحاق أكبر قسم من الأقاليم الفلسطينية المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم عام ١٩٧٤م بشرق الأردن، لكنها ارتأت أن تتبنى الأمم المتحدة قراراً بذلك وأن بحدث ردود فعل عنيفة في الوسط الفلسطيني والعربي وحثت الحكومة الأردنية على التريث وحكومة العراق على مساندة الأردن في ضم الضفة الغربية. أنظر سامي محمد علقم: الضفة الغربية تحت الحكم الأردني (١٩٥٠م-١٩٦٧م)، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٦.

البريطانية في المنطقة، وعلى رأس هذه السياسات حماية الكيان الصهيوني الذي دشنته بريطانيا من قبل بإصدار وعد بلفور عام ١٩١٧م".[٨٩]

ولقد أسفرت السياسة الأردنية نحو القضية الفلسطينية في تلك الفترة عن النتائج التالية:

١- إحباط أول محاولة لظهور كيان فلسطيني (حكومة عموم فلسطين).

٢- حلول الهوية الأردنية محل الهوية الفلسطينية أي (الجنسية).[90]

٣- تمثيل الأردن للفلسطينيين في مجال العمل السياسي العربي والدولي باعتبارهم جزء من "شعب" الدولة الأردنية.

٤- مظاهرات احتجاجية ضد النظام الأردني والوحدة في جميع المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين خاصة في القدس ونابلس ورام الله، كما أضرب طلاب المدارس في مدينة عمان، وتدخل الجيش الأردني لتهدئة الوضع مما أسفر عن مقتل عشرة أشخاص.[٩١]

٥- تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م، والتي أدت إلى استقطاب ولاء الفلسطينيين وتدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للنظام الأردني ومنازعة القيادة الأردنية على تمثيل الشعب الفلسطيني المقيم في الضفتين.

٦- بداية ظهور العنف السياسي في العمل الفلسطيني باغتيال الملك عبد الله بن الحسين، في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١م في مدينة القدس.

٧- دمج شرق فلسطين مع شرق الأردن في سياق مشروع الملك عبد الله لإقامة وحدة سوريا بالرغم من معارضة معظم دول الجامعة العربية.

تسلم الملك حسين سلطته الدستورية في ٣ أيار/مايو ١٩٥٣م، فوضع سياسة عامة داخلية وخارجية لمعالجة مشكلات البلاد وكان من أهم العوامل التي أثرت في سياسة الملك حسين تجاه القضية الفلسطينية:[٩٢]

١- الوصية التي تدعو للحفاظ على الضفة الغربية تحت الحكم الأردني.

---

[89]- ربعي المدهون: التحولات في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، شؤون فلسطينية، العدد ٢١١، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٠م، ص١٥.

[90]- للمزيد من التفاصيل أنظر: قانون الجنسية الأردني رقم ١١ سنة ١٩٤٩م، وقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٤٩م.

[91]- ناهده صالح مقبل: مرجع سبق ذكره، ص٤.

[92]- سليمان عميش: مرجع سبق ذكره، ص١٦٦.

٢- الفلسطينيون في الأردن الذين جاءوا من فلسطين والضفة الغربية واستقروا في الأردن.

٣- المعارضة اليسارية المدعومة من الفلسطينيين وتكوين منظمة التحرير الفلسطينية.

٤- سياسات الدول العربية المتطرفة.

٥- الدور القومي الأردني.

كلف الملك حسين السيد فوزي الملقي أول رئيس حكومة في عهده بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٥٣م، وبين في كتاب التكليف أبرز السياسات التي يجب أن تسير عليها الحكومة وقد ركز على الدور القومي الأردني وأن الأردن لن يخرج عن الإجماع العربي في كل القضايا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وأدرك الملك حسين أن موقف جده تجاه القضية الفلسطينية وصراحته مع العرب جعلاه يتحمل عبء الهزيمة في حرب ١٩٤٨م، كما جعل الأردن على خلاف مع معظم الدول العربية ومع الزعامة الفلسطينية.[٩٣] كما بين الملك حسين حاجة الأردن للموقف الدولي ولمواقف الدول الصديقة والحليفة وأن الأردن لا يستطيع في الوقت الحاضر استعداء بريطانيا وخاصة أنها تمده بالمال.

موقف الأردن من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها

وافق مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته الحادية والثلاثين ٩ أذار/مارس ١٩٥٩م، على قرارات تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً على الصعيد القومي وعلى الصعيد الدولي بوساطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني كما دعا قرار المجلس إلى إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية.[٩٤]

ولما لم تنفذ هذه القرارات طالبت مصر ببحث مشكلة إبراز الشخصية الفلسطينية خلال اجتماع مجلس الجامعة في شتورا في آب/أغسطس ١٩٦٠م، وبسبب معارضة الأردن لم يتخذ أي قرار حتى عام ١٩٦٣م، وعندما عقد مجلس الجامعة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣م دورته الأربعين، صدر قرار بتعيين أحمد الشقيري بدعم من جمال عبد الناصر خلفاً لأحمد حلمي مندوباً لفلسطين لدى مجلس جامعة الدول العربية[٩٥] وقد

---

[93]- أحمد عبد الرحيم الخلالية: الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ط١، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٩٨م، ص٢٥٢.

[94]- قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٩.

[95]- نفسه: ص٢١.

أرفق بقرار اختياره تكليفه ببحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والوسائل التي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط.

وعندما انعقد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤م، لمواجهة التحديات الإسرائيلية بتحويل مجرى نهر الأردن، أصدر قراراً بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه، لتكمنه من تحرير أرضه وتقرير مصيره. وتم انعقاد المؤتمر الفلسطيني بناء على اتصالات أحمد الشقيري مع الدول العربية والقيادات الفلسطينية في مدينة القدس في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٤م، وحضره زهاء ٤٣٠ شخصاً وافتتحه الملك حسين وأمين الجامعة العربية وممثلون عن رؤساء الدول العربية ما عدا السعودية.

واشترط الملك حسين على الشقيري كي يفتتح المؤتمر أن تصرف منظمة التحرير الفلسطينية النظر عن كل ما له صله بتنظيم الفلسطينيين في المملكة وتسليحهم، وألا يكون لها أهداف في الضفة الغربية،[٩٦] وأن تكون مسألة التمثيل الفلسطيني مرتبطة بالأردن، وأن يكون المقر الرئيس للمنظمة في الأردن، خشية من أن تكون أداة بيد مصر، كما اشترط على قيادة المنظمة وأعضائها الحصول على جوازات سفر أردنية خاصة، وألا يتناول المجتمعون موضوع الضفة الغربية أو سكانها الفلسطينيون فقد كان مصراً على الاحتفاظ بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية. وقد قبل الشقيري هذه الشروط كما لوحظ في خطابه.[٩٧]

وكان الخطاب الذي ألقاه الملك حسين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مبهماً، لا توجد به خطوط عامة يمكن الالتقاء عندها، بل تركز فقط ودون تحديد على أن قضية فلسطين لم تعد قضية العرب المقدسة الأولى فحسب، وإنما هي قضية الحياة بشرف وكرامة، وقد تجنب الخطاب الذي ألقاه العاهل الأردني ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، ووجه كلامه للحاضرين مستخدماً عبارات من نوع: "أيها الأخوة المواطنون" و"يا أبناء فلسطين الأباة"، ولم يسم العاهل الأردني المؤتمر مرة واحدة باسمه الرسمي، أو بوصفه المؤتمر الفلسطيني الأول، وكلما تحدث عنه استعمل عبارات من نوع: "مؤتمركم العتيد" أو "هذا

[96]– فيصل الحوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠م، ص ص٣٠-٣١.

[97]– أنظر إلى خطاب أحمد الشقيري في مؤتمر القدس، خطاب أحمد الشقيري في الجزء الأول (فلسطين) من حكاية ثورة. على قناة الجزيرة.

http://www.youtube.com/watch?v=J48p-k21MBk

اللقاء الكبير" أو "المؤتمر التاريخي"، ولم يصفه مرة واحدة ولو مجرد وصف بأنه فلسطيني.[٩٨] ولا شك أن إنشاء منظمة التحرير قد وضع الملك حسين في حيرة، ولكن طالما أن هدف المنظمة المعلن هو، تحرير الأرض المحتلة حينذاك، فلم يكن بوسعه أن يشذ عن الإجماع العربي ويرفض الاعتراف بها. وصدر قرار بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتماد الميثاق القومي للمنظمة والمصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني. وأعلن الشقيري في الجلسة الختامية للمؤتمر في ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٤م قيام منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه المسلح من أجل تحرير وطنه.

وفي مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤م تمت الموافقة على المشروع المقدم إليه بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية. وانعكس الموقف الأردني الإيجابي الجديد بإيعاز من الملك حسين إلى الحكومة الأردنية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية والتعاون الوثيق معها في الأردن والوطن العربي والمحافل الدولية.[٩٩]

لقد اتسمت علاقة الحكومة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية في بداية الأمر بالتعاون وأجريت العديد من الاتصالات. وفي أواخر عام ١٩٦٥م بدأت العلاقات بين الجانبين في التصدع، إذ تمسكت الحكومة الأردنية بأن جميع المواطنين في الضفتين الشرقية والغربية هم مواطنون أردنيون في دولة لها دستورها ومؤسساتها وقوانينها ونظام حكمها، وأعلن الملك في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥م رفضه لأي تنظيم وكل دعوة لا يقصد منها إلا تفتيت "الكيان الأردني".[١٠٠]

وفي تلك الأثناء طالبت منظمة التحرير الفلسطينية لتسهيل مهماتها، بإطلاق يدها للتنظيم الشعبي، وتطبيق الجباية الشعبية، وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني في الأردن، ولكن الحكومة الأردنية لم تستجب لأي من تلك الطلبات الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأساسية، بل إنها لم تنفذ المطالب التي قبلتها. وقد أدى هذا التناقض الجوهري بين مصالح الجانبين إلى الشكوى الدائمة من رفض الأردن تركيز وحدات جيش

---

[98]– إيميل توما: منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ١٩٨٦م، ص ١٢٨. انظر خطاب الملك حسين في الملحق رقم(٤) ص ٢٠٢.

[99]– يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨٧م، ص ٢٣.

[100]– صحيفة الجهاد: في ١٩٦٥/١٠/٥ .

التحرير الفلسطينية في المملكة (ولا حتى في الضفة الغربية)، بحجة أن منظمة التحرير الفلسطينية تبحث على سلطة في الأردن بدلاً من فلسطين.[١٠١]

وفي عام ١٩٦٦م احتدم الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية، وساعد في تأجيجه تردي العلاقات بين الأردن وكل من سوريا ومصر والهجوم الإسرائيلي على بلدة السموع في الضفة الغربية، وقيام المتظاهرين باتهام الجيش الأردني بالتواطؤ مع المهاجمين اليهود، وحين أعربت منظمة التحرير عن تأييدها للمتظاهرين، شن الملك حسين هجوماً عليها بدعوى أنها لم تفرض وصايتها على الفلسطينيين الذين يمثلون أكثرية الشعب في المملكة وحذر من أية محاولة تلحق الضرر بوحدة الضفتين.[١٠٢] وبلغ التدهور في العلاقات مدى بعيدا حيث دعا الملك حسين الدول العربية إلى حل منظمة التحرير القائمة وتشكيل منظمة جديدة،[١٠٣] وسحبت حكومته اعترافها بمنظمة التحرير وأغلقت مكاتبها في الأردن، وأعلن أن قضية فلسطين زالت عنها الطبيعة الفلسطينية منذ اللحظة التي دخلت فيها الجيوش العربية حرب فلسطين عام ١٩٤٨م.[١٠٤]

أما منظمة التحرير فقد دعت إلى استفتاء شعبي عام في الضفتين لمعرفة مدى ثقة الشعب بالمنظمة، وأعلنت أن الموقف الأردني لا يعطل تحرير فلسطين فحسب وإنما يضمن الظروف الملائمة لبقاء إسرائيل وضمان سلامتها وأمنها،[١٠٥] ووجه رئيس المنظمة رسائل إلى الوزراء الفلسطينيين في الحكومة الأردنية للاستقالة من مناصبهم وأن يتوقف العمل بدائرة الإعلام في المنظمة عن العمل في برنامج صوت فلسطين من الإذاعة الأردنية، وأتهم الشقيري سياسة الأردن بالتواطؤ مع أمريكا وأن جيش التحرير سيشق طريقه إلى الأردن.[١٠٦] وعندما أقدمت وسائل الإعلام الأردنية على تصعيد حملاتها على منظمة التحرير ردت المنظمة وجماعات سياسية أخرى بسلسلة تفجيرات موجهة ضد المباني الحكومية في عمان والقدس، ثم جاءت الخطوة الهامة يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧م، حين أغلقت الحكومة الأردنية مكاتب منظمة التحرير في القدس،

101– يزيد الصايغ: مرجع سبق ذكره، ص٢٤ .

102– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦م: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٦٧م، ص١٣٨.

103– صحيفة الأنوار اللبنانية: ١٩٦٦/٦/٢٨م.

104– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦م: مرجع سبق ذكره، ص١٤١ (خطاب الملك حسين في معهد معلمات عجلون).

105– صحيفة الأهرام المصرية: ١٩٦٨/٢/١٢م.

106– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦م: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٨٤،٢٨٧ .

بعد اعتقال مسئوليها المتبقين في البلاد، وذلك إثر كشف النقاب عن اعتقال عدة فرق مسلحة أرسلتها سوريا لمواجهة مواقع الجيش الأردني ولاغتيال بعض المسئولين الكبار في المملكة.[١٠٧]

أحداث أيلول في الأردن عام ١٩٧٠م

بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧م حلت حركة المقاومة الفلسطينية محل منظمة التحرير بثقلها العسكري والسياسي، ودخلت تغييرات على قيادة المنظمة، حيث أجبر الرئيس ياسر عرفات على الهروب من الضفة الغربية واستقر في الأردن، حتى بدأ يرسل كتائب من فتح في عمليات خاطفة ضد العدو الإسرائيلي، من الأردن وسوريا ولبنان، مما جعل الجيش الإسرائيلي يتوغل ويقتحم منطقة الكرامة في الجانب الأردني، وقاوم الجيش الأردني والفدائيون الهجوم الإسرائيلي عليها ودارت معارك استمرت ٣٢ ساعة، تكبدوا خلالها خسائر جسيمة، لكن بعد أن أنزلوا إصابات عديدة غير متوقعة في صفوف المهاجمين الإسرائيليين.[١٠٨]

وتجدر الإشارة إلى أن أول خطاب للملك حسين بعد معركة الكرامة قال فيه: "كلنا فدائيون" عندما رأى أن النصر كان حليفاً للفدائيين في البداية، وعندما رأى أن الكتيبة الأردنية رقم (٤٠) تطوعت وقصفت لوحدها، قام الملك في هذه الأثناء بالتحرك والقصف، حيث شكل غطاءاً مدفعياً للتسلل للعمليات الفدائية والانضمام للفدائيين الفلسطينيين عندما رأى حقيقة النصر العسكري رغماً عنه فاستغل الموقف وإشترك في المعركة. وبعد المعركة أصبحت المعسكرات الفلسطينية مكتظة بمتطوعين ومجندين جدد للانضمام إلى صفوف المنظمة، وبالتالي تم تركيز وجود المقاومين في الأردن حيث أقيمت مخيمات للاجئين والنازحين الفلسطينيين.[١٠٩]

على أن الفدائيين الفلسطينيين تحدوا السلطات الأمنية والعسكرية الأردنية بحمل السلاح علناً في الشوارع، ووضعت المنظمة النظم والقوانين المعمول بها داخل معسكرات اللاجئين، وأقام مسلحون من أعضائها متاريس على الطرق ليبدأ فصل جديد من الخلاف بين الحكم الأردني وحركة المقاومة الفلسطينية. ففي منتصف شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٧٠م انفجرت الخلافات بين النظام الأردني والمنظمات الفلسطينية، بعد أن

---

[107]– يزيد الصايغ: مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

[108]– نفسه: ص٥٣.

[109]– ناهد مقبل: فك الارتباط الأردني، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثلاث طائرات مدنية أمريكية وبريطانية وسويسرية، وأجبرتها على الهبوط في الأراضي الأردنية في الطريق الصحراوي خارج عمان،[١١٠] واحتجزت الجبهة ما يزيد على ٤٠٠ مسافر غربي رهائن، وبعد أيام فجرت الطائرات وتم إطلاق سراح الرهائن في مقابل إطلاق سراح بعض أعضاء الجبهة المعتقلين في سويسرا وألمانيا الغربية وبريطانيا.

وعلى هذا الأساس بدأت الاشتباكات العسكرية بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية لوضع حد لحالة التسيب وعدم الاستقرار والفوضى السياسية التي كانت تعانيها الدولة الأردنية، وبعد عدة أيام اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في محاولة لحل الأزمة، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠م، وقع الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على اتفاق يحد كثيراً من الوجود الفلسطيني المسلح في المدن الأردنية.[١١١] ولعب الرئيس المصري جمال عبد الناصر دوراً كبيرا لإنقاذ ياسر عرفات والقيادات الفلسطينية إثر مذبحة أيلول/سبتمبر، والتي ترتب عليها خروج المقاومة من عمان في ذلك الشهر، ثم الأغوار في ١٩٧١م.

إنتهي عام ١٩٧١م بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن في مناخ رسمي مؤيد لها في نزاعها مع الأردن حول تمثيل الشعب الفلسطيني، بعد أن أصبحت تعبر بقوة عن الكيان الفلسطيني بعد أحداث أيلول الأسود بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني، التي في أعقابها تم احتلال كافة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من قبل الجيش الأردني.

مشروع المملكة العربية المتحدة ١٩٧٢م

أعلن الملك حسين أن الأردن يؤيد تسوية تقوم على ضم الضفة الغربية وغزة لوضع الفلسطينيين تحت مظلة واحدة، سواء بقوا مستقلين أم شكلوا مع الأردن إتحاد فدرالياً، والموافقة على تدويل قطاعي القدس العربي واليهودي وفقاً لقرار التقسيم سنة ١٩٤٧م، مع القبول بتعاملات متبادلة على الحدود في نطاق التسوية على أساس القرار ٢٤٢.[١١٢]

110– ياسر نايف قطيشات: العلاقات الأردنية – العربية، مرجع سبق ذكره، ص١٨٨.

111– أحمد نوفل وذياب مخادمة: اتجاهات العلاقات الأردنية– الفلسطينية في ضوء اتفاقية التسوية مع إسرائيل، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، ١٩٩٩م، ص٤٤.

112– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٧١م، ص١٧.

ويعتبر هذا التصريح أول اشارة أردنية رسمية إلى صيغة فدرالية بين الأردن (الضفة الشرقية) وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بعد زوال الاحتلال كمقدمة لطرح مشروع المملكة العربية المتحدة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٢م.[١١٣]

وفي ١٥آذار/مارس١٩٧٢م طرح الملك حسين (مشروع المملكة المتحدة) في اجتماع كبير عقد في الديوان الملكي الهاشمي حضره ٣٨٠ شخصية من أعيان البلاد وقادة الرأي.[١١٤] وتضمن فيما تضمن تكوين مملكة متحدة من قطرين، القطر الفلسطيني والقطر الأردني، يضم القطر الفلسطيني وعاصمته القدس، الضفة الغربية وأي أرض يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إلى المملكة، أما القطر الأردني فيتكون من الضفة الشرقية للأردن، على أن تكون عمان (عاصمة القطر الأردني) هي عاصمة المملكة.[١١٥] ولقد ربط الملك حسين تنفيذ مشروعه بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والقدس وأوفد أربعة من رؤساء الوزارات السابقين إلى الدول العربية لشرح أهداف مقترحاته لكن المشروع قوبل بالمعارضة في معظم الدول العربية، وخصوصاً من مصر.

أما اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد ناقشت مذكرة قدمها خالد الحسن رئيس الدائرة السياسية، حول المقترحات الأردنية وقررت رفضها جملةً وتفصيلا واعتبرته مشروعا تصفوياً، وأن الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مصيره ومصير قضيته في أجواء الحرية المطلوبة، وإن توقيت الأردن لإعلان المشروع يتزامن مع موعد انتخابات البلدية في الضفة الغربية،[١١٦] أملاً في الحصول على موافقة بعض الدول العربية ونجاح مرشحيه في تلك الانتخابات. وكان هذا المشروع يجرد المنظمة من صفة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ويقطع الطريق على آفاق دولة فلسطينية مستقلة.[١١٧] أما اللجنة التنفيذية للمنظمة فقد أكدت بأن الشعب الفلسطيني هو المسئول عن تقرير مستقبله

113- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٧٣م، ص١١٥.

114- ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص١٩٤.

115- للمزيد من التفاصيل حول المشروع أنظر أحمد نوفل، وذياب مخادمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

116- جرت انتخابات البلدية في الضفة الغربية على عدة مراحل، في ربيع ١٩٧٢م، وهدفت إلى اختيار ممثلي ٢٣ بلدية منتشرة في مناطق الضفة الغربية باستثناء القدس التي كانت إسرائيل قد أعلنت ضمها بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧م، ورغم تركيز فصائل المقاومة الفلسطينية على الطبيعة السياسية لهذه الانتخابات، إلا أنها = لم تكن في الواقع انتخابات سياسية، لا على مستوى المرشحين، ولا على مستوى الناخبين. ماهر الشريف: البحث عن كيان، دراسة في الفكر الفلسطيني (١٩٠٨م-١٩٩٣م)، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٩٥م، ص ٢٣٣.

117- ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

ومستقبل قضيته، وأن هذا الإتحاد هو مؤامرة لشرخ الصف العربي، ووصفته بأنه تواطؤ مع الإسرائيليين لأنه يعني تصفية القضية الفلسطينية. وبرفض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة مقترحات الملك حسين، تجمد طرح المشروع من قبل الأردن.

قرار مؤتمر القمة العربية في الرباط ١٩٧٤م

ظلت مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني موضع أخذ ورد على الساحة العربية إلى أن حسمت فلسطينياً في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر ١٩٧٤م، الذي أقر في البرنامج المرحلي مبدأ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي التي يتم تحريرها من الاحتلال، كما حسمت عربياً في قمة الرباط التي عقدت من ٢٦-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤م، فقد رفع وزراء الخارجية العرب توصية للقمة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر جاء فيها:[١١٨]

١- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره.

٢- أن أي أرض فلسطينية يتم تحريرها، عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة، تعود إلى أصحابها الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد على حقه في إقامة سلطته الوطنية المسئولة على الأرض التي يتم تحريرها. وتقوم قوى المواجهة العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات، وعلى كافة المستويات، (وقد اعترض وفد الأردن على هذه الفقرة).

وقد عقب كل من الوفدين الأردني والفلسطيني على هذه التوصيات من وجهة نظره. فقد صرح السفير الأردني في الرباط بأن الأردن أبدت اعتراضها "لأنها تعتبر أن اتخاذ مثل هذا القرار الخطير، هو من اختصاص الملوك والرؤساء العرب". كذلك علق محسن أبو ميزر المتحدث باسم الوفد الفلسطيني على توصيات المجلس بان عبارة "قوى المواجهة"، وضعت بدل "دول المواجهة"، حتى لتشمل جميع القوى العربية، وحتى يجسد القرار الالتزام العربي الشامل على أنها تكريس للمنظمة، باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.[١١٩]

118- علي الدين هلال: مؤتمر الرباط والعمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤م. ص ١٢٦.

119- نفسه: ص١٢٧.

وفي خطاب مطول أمام القمة شرح الملك حسين موقفه من التمثيل الفلسطيني والكيان الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية أهم ما جاء فيه "إن الأردن لا يسعه أن يقبل أن تمثل منظمة التحرير للفلسطينيين، المواطنين في الدولة الأردنية .. والذين يشكلون قسماً كبيراً من شعبها في الضفتين. .. وتمتعوا بمواطنيتهم واستوعبتهم بشكل عضوي في كافة مؤسسات ونواحي الحياة .. وليس في مقدورنا أن نقبل.. إن حكومة هؤلاء المواطنين يجب أن لا تمثلهم أو تتحدث باسمهم أو تتحمل مسؤولياتهم إزاء قضيتهم". ثم أضاف "إن الأردن آخر من يعترض على حق الفلسطينيين في أن يتحدثوا عن أنفسهم، وإنما هناك قضية أمانة تاريخية، ومسئولية حقائق مستقبلية، إن تحمل المملكة الأردنية بهذه الأمانة ليس ميزة تسعى للحصول عليها، ولكنها عبء هي على استعداد لأن تتحمله. وبعد أن تعود الأمور إلى نصابها، وإذا كان ذلك رأي الأخوة من الملوك والرؤساء العرب، ورأي الفلسطينيين– فإن المملكة على استعداد للتخلي عن هذه الأراضي بحيث يكون الانتقال من يد عربية إلى يد عربية... المهم هو استخلاص الأراضي من اليد الإسرائيلية".[١٢٠]

وكان هذا يعني أن الأردن أراد حلاً وسطاً، يقوم على اقتسام التمثيل مع المنظمة أو وحدة التمثيل، وهدفه من ذلك هو الحيلولة دون إحداث شرخ في التكامل الوطني لمواطنيه وإعادة إثارة تيار الإقليمية[١٢١] الذي هدأ إنعاشه بعد أزمة أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م، وكذلك أن بين الفلسطينيين من يرغب أن تكون الأردن ممثله فيما يخص مستقبل الضفة الغربية.[١٢٢]

[120]– محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام "أوسلو– ما قبلها وما بعدها"، دار الشروق، ج٣، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٤٣.

[121]– يقول عيسى الشعبي عن الوضع عام ١٩٧٠م في الأردن "لقد أدى إلى انقطاع في الصيغة الأردنية الفلسطينية على المستوى المؤسسي، وإلى خلق وضعين متجاورين على أرض واحدة الأمر الذي خلق ازدواجية سلطوية بين حركة المقاومة ذات السلطة غير المعلنة، والحكومة الأردنية ذات السلطة المعلنة، وقد أدى وجود هاتين السلطتين إلى خلق ولاءات شعبية متضاربة، وإلى قيام ممثلين متناقضين على الصعيد السياسي والمادي المباشر. أنظر: عيسى الشعيبي : الكيانية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

[122]– هناك بعض القيادات والزعامات التقليدية الموالية للأردن من تبني هذا الرأي، وعملت في مناصب في الدولة الأردنية، أنظر مذكرة نواب الضفة الغربية إلى القمة في الخرطوم ومطالبتهم بأن تكون الأردن صاحبة الحق الدستوري والشرعي بتمثيل الفلسطينيين في الضفتين الشرقية والغربية. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٧٤م، ص٣٣٩.

على أي حال أقرت القمة العربية أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني وكانت هذه الخطوة عبارة عن إضفاء الشرعية العربية الكاملة بما في ذلك موافقة الأردن على منظمة التحرير لتكون متحدثاً باسم الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وقد نصت قرارات مؤتمر الرباط على ما يأتي:[١٢٣]

١- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره.

٢- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها. وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة، عند قيامها، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

٣- دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي في إطار الالتزام العربي.

٤- دعوة كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها، في ضوء المقررات ومن أجل تنفيذها.

٥- أن تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

وعلى هذا فقد جاء مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤م أساساً لتصويب الوضع الشرعي للفصائل الفلسطينية المشتتة هنا وهناك ولصبغها بصبغة تنسجم وعملها على الساحة العربية. ورغم أن هذا شكل منعطفاً خطيراً في السياسة العربية تجاه القضية الفلسطينية التي خرجت من إطارها العربي للإطار الوطني البحت، وأصبحت تخص منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن القرار جاء بالموافقة الجماعية للدول العربية، وقد اضطر الملك حسين القبول بالإجماع العربي والموافقة على القرار للحفاظ على علاقاته العربية بعيداً عن مصادر التوتر، وليخلي مسؤولية الأردن تجاه تصرفات وسلوك منظمة التحرير مستقبلاً على الساحة العربية والدولية.

وبالإضافة لهذه الرغبة، فمصالح الأردن السياسة والاقتصادية ستكون في موضع أدوات الضغط العربية، فيما لو لم يقبل بالإجماع العربي على القرار، والغريب في الأمر أن الضغوط التي مارستها الدول العربية على الأردن، لم تظهر مدى تنافسها للقيام بدور

---

[123]- قرارات الجامعة العربية قرار رقم (٦٥/ د ٧/_ ١٩٧٤/١٠/٢٩م)، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤م ص٧٣ .

مميز في القضايا المركزية للنظام العربي، في الوقت الذي كان فيه الأردن يبدي رغبته لممارسة دور قومي يحفظ الإجماع والتضامن العربيين.

ويفسر حماس مصر لإصدار قرار مؤتمر الرباط الشهير، أن الرئيس أنور السادات، وبعد فض الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية، كان عليه أن يتحمل جزء من تبعات القضية الفلسطينية، وبما أن السادات لم يكن يفكر بالحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، باعتبار أن الأردن خسرت الضفة الغربية وسوريا خسرت الجولان في حرب عام ١٩٦٧م، فرأى أن الخروج من هذا المأزق يتطلب انتقال المسؤولية القانونية على الضفة الغربية من الأردن إلى منظمة التحرير الفلسطينية، مما يسهل مهمته في التفاوض مع المنظمة للدخول في عملية السلام، وبالتالي عقد مفاوضات سلام ثنائية بين مصر وإسرائيل لاستعادة أرض سيناء المصرية دون تعهد أو حرج أمام الأردن وسوريا.[١٢٤]

على كل حال بعد قرار مؤتمر الرباط تم اعتراف دولي واسع به فقد اقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، وعندها أعلن الأردن رفضه التفاوض باسم الفلسطينيين حتى لو طلب الفلسطينيون والعرب ذلك.[١٢٥] وفي ٤-٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥م عقد في القاهرة اجتماع رباعي ضم وزراء خارجية كل من مصر وسوريا والأردن ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فاروق القدومي والأمين العام للجامعة العربية، وتباحث المجتمعون في جو الأخوة والصداقة والتضامن والتقدير التام، للمسؤولية القومية لمواجهة العدوان الإسرائيلي، لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بين قوى المواجهة، في ضوء مقررات مؤتمر الرباط. وأصدر المجتمعون بياناً مشترك، جاء فيه:[١٢٦]

١- استمرار التسهيلات والالتزامات من قبل الحكومة الأردنية تجاه الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وعدم المساس بالحقوق المكتسبة للفلسطينيين في الأردن، مثل حق العمل والجنسية والتنقل.

---

[124]- مديحة المفعي: الأردن وحرب السلام، ترجمة رشيد أبو غيدا، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٣م، ص٤٤.

[125]- نفسه: ص٤٥.

[126]- بيان المؤتمر الرباعي لقوى المواجهة: سوريا ومصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. الوثائق العربية ١٩٧٥م، مكتبة نعمة يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص١.

٢- تأليف لجان ثنائية بين المنظمة وكل من مصر وسوريا والأردن لتنظيم العلاقات والجهود التي تكفل تنفيذ قرارات الرباط في جميع الميادين ومختلف المجالات والأصعدة.

٣- دعم منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها على الصعيد الدولي لتنفيذ قراري الأمم المتحدة رقم ٧٤١ و ٧٤٢.

٤- تدعيم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها في الأردن بما يكفل تنفيذ قرارات الرباط، ودعم وصمود الشعب الفلسطيني النضالي في الوطن المحتل.

٥- العمل على توحيد وتنسيق القوى الأربع عسكرياً وحشد جميع الإمكانات العربية والعسكريا والسياسية والنفطية في خدمة معركة التحرير.

٦- الاتفاق على أن تكون الاجتماعات دورية رباعية وثنائية كلما اقتضت الظروف.

لقد أرادت منظمة التحرير من هذا المشروع التوفيق بين مشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وحقائق الأمر الواقع الناجمة عن عدم ممارستها للسيادة على الأرض، وخاصة بعد شعور بعض الفلسطينيين في الأردن بأن ثمة تمييزاً ضدهم في المعاملة،[١٢٧] الأمر الذي استدعى جولات من التفاوض وتبادل وجهات النظر الأردنية – الفلسطينية.

وبالرغم من هذا المشروع الذي بني على أساس قرارات الرباط، فإن خطوات عملية باتجاه تنسيق الجهود الفلسطينية – الأردنية لم تتم. ويتضح ذلك في أن الاتصالات بين الطرفين ظلت محصورة باللقاءات الجانبية بين المندوبين الأردنيين والفلسطينيين في الأمم المتحدة والهيئات الأخرى المشابهة.[١٢٨]

كما أبقى الأردن مسافة معينة بينه وبين منظمة التحرير فيما يخص المسألة الفلسطينية والسياسة الإقليمية حتى عام ١٩٧٨م. وقد عبرت عن ذلك المواقف والتصريحات الأردنية بشأن الضفة الغربية وسوريا ولبنان. وفي مقابل كل هذا ألمحت التصريحات الأردنية بين الحين والآخر إلى استمرار جدوى مشروع المملكة المتحدة وحق الأردن بتمثيل الفلسطينيين جزئيا. مستغلاً بذلك الحرب الأهلية في لبنان.

---

[127]– محمد خالد الأزهري: العلاقات الأردنية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، عدد ١٩٣، نيسان/إبريل ١٩٨٩م، ص٥٢.

[128]– يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٧٤.

الموقف الأردني بعد قرار قمة الرباط ١٩٧٤م

لم تظهر في المملكة الأردنية رغبة بممارسة أي دور إلا فيما يتعلق بالحفاظ على الإجماع والتضامن العربي بغية الاستفادة من التغيرات الناجمة في المنطقة بعد عام ١٩٧٣م لإيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ويؤكد على ذلك الملك حسين قائلاً: "فإني مقتنع بأن هناك قوى وعوامل خارجية يمكن أن تهيئ الطريق بشكل منطقي نحو إيجاد حل للقضية".[١٢٩] وتتمثل التغيرات التي رأى الأردن أنها تعمل في صالح القضية الفلسطينية، بالتحسن الكبير الذي طرأ على القوة الاقتصادية والقدرات العسكرية العربية منذ حرب ١٩٧٣م، واعتراف عالمي للفلسطينيين بحق تقرير المصير.

وكانت أحداث أيلول/سبتمبر الأسود ١٩٧٠م قد أثرت كثيرا في علاقة الأردن بالدول العربية إلى درجة أصبح يشعر معها بالعزلة، ولم يحدث انفراج في علاقاته إلا بعد موافقة الملك حسين على قرار قمة الرباط، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على الرغم من اقتناعه بأن الإجماع العربي لم يكن على صواب.

ووفقاً لقرارات مؤتمر الرباط دعيت الدول العربية بدون أي إستثناء إلى الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ودعم منظمة التحرير في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين العربي والدولي، وأن تضع هذه الدول صيغة فيما بينها لتنظيم علاقتها في ضوء هذه القرارات ومن أجل تنفيذها، وأن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني. ورغم ذلك فقد كان الأردن يشعر أن مسألة التمثيل والشرعية لم تحسم بعد لمصلحة المنظمة، على اعتبار أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ما زالتا تعتبران الأردن هو الممثل الشرعي باسم الضفة الغربية والفلسطينيين.[١٣٠]

ولكن ذلك لم يكن يعني أن مركز الملك الحسين قد تغير، حيث كتبت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية في ١٩٧٤/١٢/١٣م مايلي "أن الملك حسين، الذي حاولنا طوال الوقت أن نبقيه حياً بواسطة التنفس من الفم إلى الفم، لم ننجح في إبقائه حيا فقد

---

[129]– أسامة تليلان السليم: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مرجع سبق ذكره. ص١٣٥.

[130]– بعد قمة الرباط بات من المستبعد أن تجري الولايات المتحدة مساع بفصل قوات على الجبهة الأردنية تمسكاً بالموقف الإسرائيلي غير المستعد للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت مؤهلة عربياً في مجال التحرك السياسي، وأعلن أهارون ياريف أن مباحثات كيسنجر مع المسئولين الإسرائيليين أعطت انطباعا بأن الأردن بات خارج المفاوضات لكن الإسرائيليين مع ذلك رددوا في تصريحاتهم، لإحداث إرباك في المواقف العربية، من أن إسرائيل ترى لضرورة كون الأردن طرفا في المفاوضات رغم تخليه عن دوره بشأن الضفة الغربية. Jerusalem post: 2/3/1975.

مات"، وبذلك أعلنت الصحيفة عن اعتقادها بانهيار أحد أهم مرتكزات سياسة إسرائيل لما بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧م، تجاه المسألة الفلسطينية.[١٣١] وقد فشلت دبلوماسية الخطوة خطوة التي اتبعها كسينجر وزير الخارجية الأمريكي، ولم يكن في وسع الإدارة الأمريكية المشلولة بسبب قضية ووترجيت أن تمارس أية ضغوط على إسرائيل التي كانت مترددة في تقديم أي تنازل على الجبهة الأردنية.

وبعد عودة الملك حسين إلى عمان إثر اختتام المؤتمر، خطا خطوات من أجل "أردنه" المملكة وإزاحة الفلسطينيين عن المراكز الهامة في الوزارات والإدارات، ويتضح ذلك من أنه قام بتعطيل البرلمان الأردني، ولكنه أبقى على الارتباط الإداري والقانوني للضفة الغربية،[١٣٢] وعمل على إجراء التغيير الوزاري وعدد آخر من الإجراءات الداخلية بهدف "إعادة ترتيب أمور البيت الأردني، وإعطاء قرار مؤتمر قمة الرباط مضمونه ومعناه".[١٣٣]

وفي هذا المقام دعا الملك حسين إلى تعديل المادتين ٣٤ و٧٣ من الدستور الأردني. وفي جلسة استثنائية للبرلمان الأردني، أقر مجلس النواب والأعيان تعديل المادة ٣٤ من الدستور، التي تعطي الملك حق حل مجلس النواب، بحيث أضيفت إليها فقرة جديدة، أعطت الملك الحق في أن يحل مجلس الأعيان أو يعفى أحد أعضائه من العضوية،[١٣٤] ومجلس الأعيان الذي عينه الملك حسين بعد ذلك كان يضم ثمانية فلسطينيين فقط من أصل ثلاثين.

كما أقر المجلس تعديل المادة ٧٣ من الدستور التي تنص الفقرتان الأولى والثانية منها:

١- إذا حل مجلس النواب فيجب إجراء انتخابات عامة بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر.

131- سعيد جواد: النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل (١٩٧٤م-١٩٧٨م)، ط١، دار ابن خلدون، بيروت، ص٣.

132- غانم حبيب الله: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني (١٩٦٤م-١٩٧٦م) بين التنسيق والصدام، دار الاستقرار، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، عكا، ١٩٨٧م، ص٩٦.

133- رسالة تكليف زيد الرفاعي: الوثائق العربية ١٩٧٤م، مكتبة نعمى يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص ص٦٩٥،٦٩٦.

134- عيسى الشعبي: الكيانية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٠.

٢- إذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا وكأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد.

وبالفعل تم تعديل هذه المادة كما تقدمت بها الحكومة على النحو التالي "بالرغم مما ورد في الفقرتين ١و٢ من هذه المادة للملك أن يؤجل إجراء الانتخابات العامة لمدة لا تزيد على السنتين، إذا كانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخابات أمر متعذر".[١٣٥] وتم حل مجلس النواب الذي كان يمنح الفلسطينيين حق التمثيل فيه بشكل مساو لتمثيل الأردنيين، ولم ينعقد المجلس إلا بعد عشر سنوات بعد إجراء انتخابات جديدة.[١٣٦]

ومن جهة أخرى وفي شباط/فبراير ١٩٧٦م، قامت الحكومة الأردنية (بالاتفاق، مع سورية والسعودية)،[١٣٧] بدعوة مجلس الأعيان ومجلس النواب المنحل (بمن فيه ممثلو الضفة الغربية) إلى الانعقاد. وقد عقد كل من المجلسين، في الخامس من الشهر نفسه، جلسه خاصة أقر فيها تعديلا للدستور يجيز للحكومة تأجيل الانتخابات النيابية إلى أجل غير محدود، واستدعاء مجلس النواب إلى الانعقاد استثنائيا لتعديل الدستور.

على كل حال اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات كان لها تأثيرها على معيشة وتحرك سكان الضفة الغربية. وكان أحدها إقرار التجنيد الإلزامي الذي شمل شباب الضفة،[١٣٨] مع إضافة بند خاص إلى قرار التجنيد يعفى بموجبه أبناء الضفة الغربية من خدمة العلم، لكن فقط بشروط تحدد قدرتهم على العيش والعمل في الضفة الغربية.

غير أن الإجراءات الأردنية بشأن الدستور، وإرجاء الانتخابات العامة وإعادة تشكيل الوزارة أحدثت ردود فعل في أوساط منظمة التحرير وحركة المقاومة واعتبرتها سياسة أردنه للدولة وتكريساً للتمييز الإقليمي ضد الفلسطينيين.[١٣٩] ونتيجة لذلك تم تخفيض المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية للبلد وإرغام المواطنين على تحديد ولائهم،

---

[135]- جريدة الدستور الأردنية: ١٠/١١/١٩٧٤م.

[136]- باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون (١٨٦٧م-١٩٨٣م) ترجمة إلهام بشارة، دار الحصاد، ط١، ١٩٩١م، ص١٦٩.

[137]- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٦م: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٧٧م، ص١٢٠.

[138]- يزيد الصايغ: مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

[139]- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية سنة ١٩٧٤م: مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

ونتيجة لذلك أيضا وجد التجار الفلسطينيون، الذين كانوا في السابق يعتمدون على الحكومة في العقود والأموال في وضع لا يستطيعون معه منافسة التجار الأردنيين، الذين حصلوا على مواقع متميزة في الاقتصاد القومي رغم أن خبراتهم كانت أقل من نظرائهم الفلسطينيين.[١٤٠]

وفي نهاية العام بدأ ملاك الأراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، والذين دعموا الملك في السابق ووقفوا ضد الفلسطينيين في البلدان العربية الأخرى، يعلنون عن تأييدهم لمنظمة التحرير، ويطالبون بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك نبعت لديهم قناعات حقيقية أنه لا يمكن حماية مصالحهم إلا في ظل دولة خاصة بهم،[١٤١] في قطاع غزة والضفة الغربية. ولذلك رأت الأردن أنه ما من حل أمامها في التعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية سوى:[١٤٢]

١- الاستمرار في سياسة فتح الجسور ودعم صمود الفلسطينيين.
٢- الإبقاء على سياسة منع عمليات المقاومة الفلسطينية عبر خطوط وقف إطلاق النار.
٣- محاولة إقناع الفلسطينيين المتشككين بصدق الاعتراف الأردني بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين.
٤- التعاون على مضض مع رؤساء بلديات الضفة الغربية الذين تم انتخابهم كممثلين لمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين.
٥- بدأ الأردن يتعامل مع منظمة التحرير كعنصر فاعل في النزاع إلى جانب مصر وسوريا.
٦- استمرار الأردن في سياسته على الساحة الدولية لتحريك الرأي العام العالمي لوقف الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس لتغيير الأمر الواقع.

خلاصة القول، استمر الملك حسين في تسيير الشؤون الإدارية للسكان في الضفة الغربية، حتى بعد أن تم تعديل الدستور وعزل النواب الفلسطينيين وتقليص عدد الأعيان، واستمر في التعامل معهم على أنهم مواطنون أردنيون، حيث أبقى جوازات السفر الأردنية للمواطنين الفلسطينيين كما كانت، وبقيت رواتب الموظفين في الضفة الغربية تصرف لهم

---

[140]– باميلا أن سميث: مرجع سبق ذكره، ص١٧٠.

[141]– نفسه.

[142]– عدنان أبوعودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٩-١٣٠.

كالسابق.[١٤٣] فكان أهل الضفة الغربية على الأقل مرتاحين لوجود منفذ إداري واقتصادي لهم غير الاحتلال عبر الأردن. وفي الوقت نفسه استمر الملك على وفاق مع عائلات الضفة الغربية واعتمد على مهاراته الدبلوماسية في إقناع الشعب بأن المنظمة لا تقنع إسرائيل أو تحملها على الانسحاب من الضفة الغربية.[١٤٤]

خامساً: متغير الصراع العربي- الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية

يعتبر القرار رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م، أول صيغة دولية للمشاركة في التسوية، وانطلاقاً من هذا القرار عقد مؤتمر في لوزان في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٤٩م، وتم توقيع بروتوكول يرتكز إلى المبادئ التالية في المحادثات بين الطرفين: التقسيم مع بعض التعديلات لاعتبارات فنية (أي قبول التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م)، وتدويل القدس، وعودة اللاجئين. ولقد وافقت إسرائيل على هذه المبادئ لتتمكن من قبولها عضواً بالأمم المتحدة وبعد حصولها على العضوية تنكرت للبروتوكول، ولم يعد له أية قيمة.[١٤٥]

وجاءت الفكرة الثانية لمؤتمر دولي لحل الصراع العربي-الإسرائيلي باقتراح مصري، من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس أنور السادات في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣م أمام مجلس الشعب المصري، الذي دعا فيه إلى مؤتمر دولي للسلام،[١٤٦] ثم تجددت فكرة المؤتمر الدولي للسلام في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٣٨ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، والذي قرر أن تبدأ المفاوضات فوراً في وقت واحد مع وقف إطلاق النار بهدف إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ثم جاء قرار مجلس

143- عملت الأردن على مساندة الإضراب المفتوح الذي أعلنه المحامون والقضاة والمدرسون في الضفة الغربية، الذين رفضوا الاعتراف بشرعية الإدارة التي تسيرها إسرائيل. وظل الأردن يدفع رواتبهم، وعلق هذا الدعم سنة ١٩٧٠م، لكنه عاد فاتبعه سنة ١٩٧٥م، وإستمر في دفع الرواتب الشهرية إلى نحو ٨٠٠٠ – ١٠٠٠٠ مدرس وموظف مدني، حتى ألغيت بعد قرار فك الارتباط عن الضفة الغربية سنة ١٩٨٨م. أنظر: يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٦٥٧.

144- سعد أبودية: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٠.

145- هاني رسلان: نشأة وتطور فكرة المؤتمر الدولي للسلام، السياسة الدولية، العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٧٨م، ص٥٨.

146- نفسه: ص٥٩.

الأمن رقم ٣٤٤ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣م، لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣م، تم عقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف حضره بالإضافة إلى أمريكا والإتحاد السوفيتي كل من مصر والأردن وإسرائيل وتغييت سوريا حيث أصر العرب على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة لعام ١٩٦٧م بما فيها القدس بالوقت الذي تم عرقلة الجهود المبذولة من قبل مندوب إسرائيل إلى المؤتمر.

وقبل حرب ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧م كانت إسرائيل تشارك الأردن في حدود طولها تقريباً ٦٥٠ كيلو متر، إلا أنها بعد الحرب، عملت على تقليص حجم تلك الحدود مع الأردن بعد احتلال الضفة الغربية، لتصل إلى ٣٨٥ كيلو متر، وتشكل بذلك ما نسبته ٢٢.٢% من مجموع حدود الأردن، ورغم ذلك بقيت حدود الأردن مع إسرائيل أطول حدود عربية مع إسرائيل، وتبلغ مساحة الأردن ما يقارب ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل (وهي المساحة الوحيدة التي تصب في صالح الأردن على المستوى الإقليمي)، وأما عدد سكانها فيقارب عدد سكان الأردن تقريباً مع اعتمادها على الهجرة في زيادة معدل النمو السكاني لديها، ما يعني افتقارها للبعد الديموجرافي المستقر والناتج عن الزيادة الطبيعية لنسبة الولادة كما هو حال الأردن.[147]

لقد خاض الأردن ثلاثة حروب عربية مع إسرائيل (حرب ١٩٤٨م، وحرب ١٩٦٧م، وحرب ١٩٧٣م) إضافة إلى معركة الكرامة عام ١٩٦٨م والتي خاضتها مع المقاومة الفلسطينية، وتشكل إسرائيل ولا تزال أكبر قوة عسكرية في المنطقة، وهذا ما مثل أكبر ضغط وتحد لصانع القرار الأردني، ولا يقتصر هذا على التأثير على علاقات الأردن العربية وحسب، وإنما يمتد ليشمل التأثير في تركيبة البنية الاجتماعية الأردنية التي تتكون من شريحة فلسطينية هي الأكبر في معادلة صياغة القرار الداخلي الأردني الذي ينعكس تبعاً لظروفه على القرار الخارجي الأردني تجاه القضية الفلسطينية والنظام الإقليمي العربي.

وتعتبر الأردن من أكثر الدول العربية التي تحملت أعباء الصراع العربي – الإسرائيلي ونتائجه الإقليمية والدولية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الديموجرافية، فمنذ اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨م تحمل الأردن الهجرة القسرية للفلسطينيين النازحين إليه، بعدما احتلت إسرائيل ما نسبته ٧٨% من التراب

---

[147]– ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسة الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص١٠١.

الفلسطيني،[١٤٨] وفي نكبة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧م اغتصبت إسرائيل ما تبقى من فلسطين إضافة إلى أراض عربية أخرى، ليتدفق على إثرها أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الأردن بصورة أثقلت تركيبته السكانية ووضعه الاقتصادي النامي، وبعدها دخل العرب في حرب تحريكيه عام ١٩٧٣م وانضم الأردن إلى جانب سوريا، وأسفرت الحرب عن فصل القوات السورية والمصرية على حدودها مع إسرائيل دون تحقيق نتائج تذكر سوى في الجانب النفسي الذي أكد إمكانية هزيمة إسرائيل إذا ما اجتمع العرب.

ثم جاء قرار مؤتمر الرباط والإجماع العربي عام ١٩٧٤م والذي أعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهو القرار الذي أدى تدريجياً إلى فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية ٣١ تموز/يوليو عام ١٩٨٨م، لتنتقل على أثره القضية الفلسطينية من الحضن العربي إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تولت إدارة صراعها وسلامها مع إسرائيل وفق منظور وطني ضيق لا يأخذ بعين الاعتبار فكرة أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للنظام الإقليمي العربي.

لقد حاول الأردن بطموح كبير كسب تمثيل الفلسطينيين في المسرح الدولي واستخدم أساليب عدة لتغطية الهوية الفلسطينية، وكان مدفوعاً في ذلك بهاجس الهوية الأردنية المتنازع عليها بسبب عدد السكان من جهة، وارتباط الفلسطينيين بمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، وبفعل التصريحات الإسرائيلية التي تتبناها الحركة التصحيحية والتي تمثل العمود الفقري لحزب الليكود والداعية إلى وطن بديل للفلسطينيين في الأردن. ويضاف إلى ما سبق دور التنظيمات الفلسطينية الكائنة في الأقطار المجاورة، وتصبح هذه العناصر جميعها مثار تخوف القيادة الأردنية وترددها بشأن أي سلوك له علاقة بالقضية الفلسطينية لا يحظى بقبول منظمة التحرير الفلسطينية والوفاق العربي.[١٤٩] ويضع الأردن في حسابه عند القيام بأية تسوية يقودها، اعتبارات ثلاثة مترابطة وهي: الديموجرافيا الفلسطينية، والهوية السياسية للأردن، والعلاقات مع الحركة الوطنية الفلسطينية.

وتظل القضية الفلسطينية بتشابكاتها المحلية والإقليمية والدولية مصدراً للإزعاج الأردني، وعاملاً مؤثراً في السلوك السياسي الأردني. لذلك يرى النظام السياسي الأردني

148– قاسم عبده قاسم: نحو رؤيا عربية للمشروع الصهيوني، مجلة الوحده، العدد ٥٦، ١٩٨٩م، ص٣٤.

149– فتحي خميس الجعبري: فلسطين والأردن جسدان وروح، مؤسسة الاعتصام للنشر، عمان، ١٩٨٠م، ص٩٧.

أن عدم حل القضية الفلسطينية ستكون له تبعاته السلبية على استقرار المملكة، ويبقى خوف الأردن الدائم من انعكاسات الصراع العربي–الإسرائيلي ونمو التوجهات الراديكالية في المنطقة وتأثيرها في التركيبة السكانية الأردنية التي تشكل قاعدة خلفية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولاحقاً للحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، والحركات الثورية الأخرى التي تصارع الكيان الصهيوني، وتفرض على الأردن خيارات تتجاوز حدود موارده وإمكاناته المتاحة، وتجعله في وضع محرج يطول أمنه وبقاءه. وهذا الذي ظل يقلق القيادة الأردنية التي تعمل على تجنب أية إكراهات تدفعها إلى تبني إستراتيجية تتجاوز الموارد المتاحة لتحقيقها.

وما يستفاد من دراسة خطب الملك حسين وتحليل مضمونها، هو تركيزه على السلام والتسوية، وتعايش الأطراف المتصارعة بسلام، وضرورة اعتراف بعضها بمصالح البعض الآخر. لذلك انخرط الملك حسين في عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧م. ولقد كان اهتمام الأردن بالسلام في المنطقة نابعاً من إيمانه بأن مستقبل الأردن مرتبط بالقضية الفلسطينية وشعبها، مما كان له تأثير على تأييده الحازم للمبادرات الدولية الرامية إلى حل الصراع، فقد تعاون الأردن تعاوناً وثيقاً مع مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج الذي أوفد إلى المنطقة إثر صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢، كما شارك الأردن مشاركة فاعلة بعد حرب ١٩٧٣م، في المداولات التي جرت في مؤتمر جنيف للسلام، ورحب بالبيان السوفيتي الأمريكي المشترك الصادر عام ١٩٧٧م، ودعا إلى عقد مؤتمر جنيف الثاني الذي أجهض. كذلك رحب الأردن بالاقتراح السوفيتي بعقد مؤتمر سلام تحضره كافة الأطراف عام ١٩٨٣م.[١٥٠]

وقد أكد الملك حسين مفهومه للسلام بقوله: "السلام في مفهومنا والمفهوم العربي، هو السلام العادل والشامل القائم على الحق والعدل، السلام الذي يعيد الأرض المحتلة إلى أهلها وأصحابها الشرعيين، السلام الذي لا يتحقق ولن يكون إلا بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة، والسلام الذي يحفظ الحقوق المشروعة لأهلنا وأبناء فلسطين، السلام الذي يعيد لقدس الأقداس هويته العربية والإسلامية، الذي يعيد الحق العربي كاملاً غير منقوص".[١٥١]

---

[150]– Adam m Crrfinkle: Jordanian foreign, current history, summer, 1984, p63

[151]– خلف خازر الخريشة: الملك حسين بن طلال ودبلوماسية السلام، قدسية للنشر والتوزيع، اربد، ١٩٩١م، ص٨٣.

وبذلك، فإن المعضلة الرئيسية التي يواجهها الأردن في حركة سياسته الخارجية تجاه القضية الفلسطينية تكمن بالنظر إلى قدراته المادية في صعوبة تحقيق أهدافه دون مساندة عربية، وعلى ذلك، ركز الأردن جهوده على تحقيق إجماع وتضامن عربي وكسب مساندة القوى الدولية والإقليمية لمواجهة إسرائيل، لإدراكه أن إسرائيل لن تجبر على أي تسوية إلا من مركز قوة عربي يستند إلى تجميع الجهد العربي سياسيا واقتصاديا وعسكرياً بعيداً عن منطق المحاور، وعلى أقل تقدير فإن ما يستطيع العرب تحقيقه للقضية الفلسطينية وما يمكن أن يتركوه من أثر على سياسات الدول الكبرى من منطلق القوة والتضامن يفوق بكثير ما يمكن تحقيقه من خلال الانقسامات والبحث عن الأدوار من منطلق قاعدة دولة الأمة أو الدولة القائدة.

ولئن شكلت القضية الفلسطينية ومحاولة البحث عن تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي محوراً رئيسياً في توجه السياسة الخارجية الأردنية، إلا أن الأردن اشترط لتحقيق أية تسوية سلمية للصراع العربي–الإسرائيلي، على اعتبار القضية الفلسطينية جوهره، عدة شروط تبدأ بوجود إجماع ودعم من القوى العربية المجاورة ومساندتها الصريحة للتسوية، حيث رفض الأردن أي حل خارج الإجماع العربي حتى وإن كان قبوله سيزيد من حصته في مكاسب السلام، كما اشترط مشاركة الفلسطينيين أنفسهم في عملية التسوية ودعم سكان الضفة الغربية لهم، هذا فضلاً عن اشتراطه استناد أي مشروع للتسوية إلى قرارات الشرعية الدولية وما يصدر عنها والى إعمال مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة.[١٥٢]

كان لمبادرة أنور السادات بزيارة إسرائيل في ١٩ من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٧م، وقع المفاجأة الذي أحدث نوعاً من الذهول لم يشهده العرب من قبل فقد استقر في نفوسهم أن التناقض الأساسي بينهم وبين إسرائيل لا يجدي معه التعايش السلمي. أما على مستوى الأنظمة الحاكمة في العالم العربي، فقد انقسم بين مؤيد ومعارض ومحايد، وكان المغرب والسودان وسلطنة عمان والصومال من المؤيدين، بينما كانت سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية من الرافضين، على حين كانت السعودية والأردن ودول الخليج العربي وباقي الدول العربية من الصامتين.[١٥٣]

---

[152]– هالة سعودي: سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨م حتى مؤتمر السلام تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠، نيسان ١٩٩٢م، ص ١٩٥.

[153]– ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠.

وكان رد فعل الأردن، إزاء الزيارة أكثر حذراً وأقل إدانة من ردود فعل الدول العربية الأخرى، إذ أعلن الملك حسين أن زيارة السادات لإسرائيل مبادرة شجاعة حطمت الحواجز التي تعوق التسوية العادلة والسلام في الشرق الأوسط. وكان الانتقاد الوحيد الذي وجه للملك حسين وجه للسادات أيضا يتعلق بفشله في التنسيق مع رفقائه العرب.[١٥٤]

وجاء في خطاب الملك حسين يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨م، "لقد كان الأردن منذ عام ١٩٦٧م مستعداً دائماً لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة وتحقيق تسوية عادلة لمشاكلها، ولقد ساهمنا في عام ١٩٦٧م في استصدار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في أصعب الظروف، وساندناه في المحافل الدولية وفي المحيط العربي... إن السلام العادل يقوم على التزامات متبادلة تنسحب إسرائيل بموجبها من جميع الأراضي المحتلة، ويمارس الشعب الفلسطيني فيها حقه في تقرير مصيره مقابل إنهاء حالة الحرب وإقامة السلام... ولقد استمعنا جميعاً لبيانات الحكومة المصرية التي تؤكد الحرص على الحل ومصالح الأمة العربية، وعلى الجميع أن يضمنوا له الاستمرار والثبات".[١٥٥]

ثم أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨م، عن توصل مصر وإسرائيل إلى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي- الإسرائيلي، وتمثل الاتفاق الذي ختم سلسلة اجتماعات ضمن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والرئيس المصري أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن، في كامب ديفيد، في وثيقتين منفصلتين: **الوثيقة الأولى** تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع، وأما **الوثيقة الثانية** فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي.[١٥٦]

أما فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، فقد دعت إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله كل من مصر والأردن والكيان الإسرائيلي وممثلون عن

---

[154]- نفسه: ص٢٠١.

[155]- علي محافظة: عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من سنة ١٩٧٧م إلى سنة ١٩٨٧م، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨م. ص٧٣.

[156]- أحمد عبد الرحيم الخلايلة: الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، المطابع العسكريا، ط١، عمان، ١٩٩٨م، ص ص٥٥٩-٦٠١.

الضفة والقطاع يضمهم في البداية وفدا مصر والأردن.[157] وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين" وفقاً لما يتفق عليه" أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم.

ولقد أثارت هذه الاتفاقية أحد أشد حملات الرفض والاحتجاج في العالم العربي، وانطلقت المظاهرات في كل مكان معبرة عن سخط جماهيري شامل، وأتهم السادات بأشنع أوصاف الخيانة وبيع الحقوق العربية. وفي هذا المقام رفضت القيادة الأردنية كامب ديفيد باعتبارها تتحدث عن حكم ذاتي للفلسطينيين داخل الضفة الغربية، ومن ثم إقامة دولة فلسطينية في مدة أقصاها عشر سنوات من تطبيق الحكم الذاتي، دون أية إشارة إلى الأردن أو علاقته بالضفة الغربية تحت الحكم الذاتي، أو بعد قيام الدولة، حيث أن الملك حسين رفض اتفاقية كامب ديفيد، ورفض الاشتراك بها.[158] وهذا ما أكده الملك في اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨م. وتضمن موقف المجلس في بيان أصدره ما يلي:[159]

١- إن الأردن الذي أشير إليه في عدة أماكن في وثائق كامب ديفيد، ليس ملتزماً قانونياً أو أخلاقياً بأية التزامات بخصوص القضايا التي لم يشارك في مناقشتها أو صياغتها ولم يوافق عليها.

٢- يعتقد الأردن أن حلاً عادلاً وشاملاً ينبغي أن يعالج جميع أوجه القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي.

٣- يعتقد الأردن أن أي عمل منفرد من جانب أي طرف عربي هو خروج عن المسؤولية العربية الجماعية التي تسعى إلى تحقيق تسوية شاملة تؤدي إلى استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على التراب الفلسطيني والحقوق العربية كاملة على جميع الاتجاهات، وهذا العمل المنفرد من شأنه إضعاف الموقف العربي وتقليص فرص الوصول إلى الحل الشامل العادل المرغوب.

٤- إن أية تسوية نهائية عادلة مقبولة لدى الأردن يجب أن تتضمن انسحابا إسرائيلياً من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتحديد عودة السيادة العربية على القدس العربية التي سقطت

---

[157]- محسن محمد صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٤٥٦.

[158]- نهار على الوفيان: مواقف جلالة الملك حسين بن طلال، ط١، عمان، ١٩٩٦م، ص٤٠.

[159]- مديحه المدفعي: الأردن وحرب السلام، ترجمة رشيد أبو غيدا، مكتبة مرهومة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣م، ص ص٧٩-٨٠.

تحت الاحتلال مع بقية الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧م.

٥- إن أية تسوية عادلة ونهائية يجب أن تتضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير بحرية كاملة وضمن تسوية سلمية شاملة تضمن الأمن والسلام لجميع الأطراف.

وفي إطار ذلك توصل القادة العرب إلى نتيجة مؤداها أنهم لا يستطيعون تحمل الثمن المتراكم لتحرير فلسطين، أو حتى تلبية الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وحدث الانعطاف في هذا المجال عندما توقف الرئيس السادات عن التزامه تجاه الفلسطينيين، مفضلاً عليهم المصالح المصرية مختتماً ذلك بتوقيع اتفاق سلام مع الكيان الإسرائيلي في مارس/آذار عام ١٩٧٩م.[١٦٠]

من جهة أخرى تعرض الملك حسين لضغوط أخرى للانضمام إلى جبهة الصمود والتصدي، التي تم تشكيلها من كل من: سوريا، والعراق، وليبيا، والجزائر، واليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير. وقد زار الرئيس الليبي معمر القذافي وياسر عرفات في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨م، الملك حسين في بلدة الرمثا على الحدود في محاولة لضمه إلى جبهة الصمود والتصدي.[١٦١]

ودعا العراق إلى عقد لقاء قمة عربية في بغداد في الفترة بين ٢- ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨م، (القمة التاسعة)، أصدرت سلسلة من القرارات بحق مصر، منها قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وتعليق عضويتها في الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، وإيقاف جميع صور الدعم المالي لها، وإجراء نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس.[١٦٢]

وفي مؤتمر بغداد، أعلن الملك حسين عن استعداده لمد يده إلى منظمة التحرير التي استجابت، وسعت إلى تحسين علاقتها مع الأردن بما يتطابق مع نظريتها لأهمية الساحة الأردنية بالنسبة للقضية الفلسطينية، خصوصاً وأن ما ترتب على طبيعة العلاقات

---

[160]- ناهده صالح مقبل: فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

[161]- سعد أبودية: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢.

[162]- ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٢.

المتأزمة مع الأردن قد انعكس، منذ العام ١٩٧٠م، على مصالح الشعب الفلسطيني ومواقفه، الأمر الذي زاد من أعباء المنظمة.[١٦٣]

وتجدر الإشارة إلى قرارين مهمين ضمن قرارات مؤتمر بغداد يقضي **أولها:** بتقديم الدعم لكل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير، وبمقتضاه التزمت الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق والسعودية وقطر والكويت والجماهيرية العربية الليبية، بأن تقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمدة عشر سنوات، الدعم المالي الذي جرى تحديده في المؤتمر. **وثانيها:** بموجب القرار الأول اتفقت الدول المذكورة على أن تخصص لأغراض دعم وصمود الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة ١٥٠ مليون دولار، على أن يتم توزيع ٥٠ مليون دولار منها من قبل منظمة التحرير وحدها، وتوزيع ١٠٠ مليون دولار الباقية بمشاركة الأردن، الأمر الذي أثار انزعاج المنظمة. وقد خصص لسوريا ١.٨٥٠ مليون دولار، والأردن ١.٢٥٠ مليون دولار، ومنظمة التحرير ٢٥٠ مليون دولار.[١٦٤]

لقد حاولت مصر والولايات المتحدة الأمريكية استمالة الأردن وجذبه إلى مسلك التسوية الذي انخرطت فيه مصر مع إسرائيل، وكانتا تدركان أهمية وجود الروابط الوثيقة بين الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن شأنها إعطاء الأردن دوراً معتبراً في حل المشكلة الفلسطينية. وكان هدف السادات من اجتذاب الأردن إلى عملية التسوية هو توسيع نطاق تلك العملية وتقويض الجهود التي تبذلها البلدان العربية الساعية إلى عزل مصر وإفشال تلك العملية. لذلك تقدمت الحكومة المصرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨م بطلبات متوالية للأردن تتضمن إصدار إعلان مبادئ ينص على الجلاء الكامل لإسرائيل من الأراضي المحتلة وقبولها حق تقرير مصيرهم، كما أوفد الرئيس السادات مساعديه إلى الأردن لإطلاع نظرائهم على حيثيات المفاوضات مع إسرائيل.[١٦٥]

وحقيقة الأمر أن الأردن مثلت الحلقة الرئيسية في الصرح الذي تم تشييده في قمة كامب ديفيد، فلم يقتصر الأمر على ترديد اسمها على الأقل أربعة عشر مرة في الاتفاقية، وإنما أيضاً تم إدراجها في قائمة الدول الأربع الرئيسية في المفاوضات المنتظرة

---

[163]– أسعد عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية (جذورها وتأسيسها ومساراتها)، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢٩١.

[164]– محمود رياض: (مذكرات) البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، (١٩٤٨م–١٩٧٨م) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص٥٧١.

[165]– مديحه المدفعي: مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

والخاصة بمعالجة المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها،[١٦٦] غير أن الدور الذي حددته الاتفاقية للملك حسين لم يأخذ في الاعتبار طموحاته ومخاوفه الناتجة عن الهامش الضيق للمناورة الذي تمتع به على الساحة العربية. كما كانت للملك دوافعه الخاصة لرفض المشاركة في عملية السلام، فقد أدرك أن المفاوضات حول الحكم الذاتي الفلسطيني التي تم النص عليها في كامب ديفيد لن تعود عليه بأي نفع يذكر، فلقد طولبت الأردن بالتوقيع على اتفاقية تضمن تخليها عن أية سلطة سياسية أو سيادية على الأرض المحتلة.[١٦٧] ولم يكن في وسع الأردن المشاركة في مفاوضات عارضتها ليس فقط الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن أيضا "الفلسطينيون في الأرض المحتلة".

ويلاحظ أن الأردن وهو يرفض اتفاقية كامب ديفيد كان يعلم أنها ستعمل على تحييد مصر، مما يؤدي إلى تحول في الميزان الإستراتيجي لمصلحة إسرائيل،[١٦٨] ولم يكن قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر يعني رفض الأردن المطلق لمبدأ السلام في الشرق الأوسط، كما أنه يعني أيضاً القبول بالسلام الذي يضمن استعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، لذلك اتسمت معالجة الأردن للصراع العربي–الإسرائيلي بالتحفظ وعدم الحسم كما سبقت الإشارة حتى لا يصبح عرضه لضغوط القوى المحاذية. لذا جاءت إستراتيجية صاحب القرار الأردني في تلك المرحلة متمثلة في شقين رئيسين:[١٦٩]

١- العمل على اتخاذ جانب الحياد من المواقف العربية المتعارضة التي انقسمت بين موافق على التسوية والسلام، وبين رافض ومعارض مطلقاً من حيث المبدأ.
٢- العمل على إيجاد الحد الأدنى من حالة الإجماع العربي من أجل رفع الضغوط العربية عن الأردن.

ولقد ظل الملك حسين مصراً على تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي تحت رعاية مؤتمر دولي، وفي هذا يقول: "ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة بميثاقها وعلمها وقراراتها هي

---

[166]– عماد عواد: الخطوط الحمراء ومقومات السلام الإسرائيلي، دراسات إستراتيجية ومستقبلية، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٤٩.

[167]– نفسه: ص١٥٠.

[168]– الحسن بن طلال: السعي نحو السلام، سياسة الوسطية في الشرق الأوسط، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ١٩٨٥م، ص١٢٩.

[169]– ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٣.

الإطار الطبيعي لتحقيق الحل الشامل المنشود".[١٧٠] وبالمقابل، يوجه نقده في قمة بغداد المنعقدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٠م، إلى النظام المصري بشأن مبادرته الانفرادية قائلاً: "أجد من واجبي التذكير والإشادة والتقدير بالأثر التاريخي الذي رسمت حدوده قمة بغداد في دعم الموقف والكيان العربي في وجه منعطف اتفاقات كامب ديفيد الخطير يوم فاجأ النظام المصري أمته بالخروج المنكر من صفها والانتقال المهين إلى صف العدو الإسرائيلي واستسلامه وانسياقه في مهزلة الحكم الذاتي، وتفريطه في حق شعب فلسطين".[١٧١]

وما يستخلص من سلوك الأردن نحو عملية التسوية المصرية – الإسرائيلية، هو حسابه كبلد صغير القيود الإقليمية وتهديداتها، وميله إلى أنشطة المحافل الدولية، وتركيزه على قضايا محدودة يأتي على رأسها تحقيق الأمن، وتعبئة الموارد المالية الضرورية للتنمية، وغلبة الأقوال أكثر من الأفعال على أنماط سياسته الخارجية، وتفضيله الأساليب السلمية في إدارة شؤونه على الأساليب الإكراهية.

لقد تأثرت عمليات تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي بمجموعة عوامل يمكن الإشارة إليها بإيجاز: انسحاب مصر من قيادة معسكر المواجهة العربية ضد إسرائيل، فقد أوجدت التسوية المصرية الإسرائيلية سابقة تاريخية أحدثت تغييراً كبيراً في أوضاع الصراع العربي–الإسرائيلي، وحطمت الكثير من المحرمات العربية، إذ لم تعد فكرة الرفض المطلق للوجود الإسرائيلي هي السائدة لدى الحكومات العربية مثلما كان سائداً في الماضي، ولكن صار تفكيرهم متمحورا حول الشروط التي ينبغي توفرها لإجراء التسوية مع إسرائيل. وقد كسبت إسرائيل من إبعاد مصر من صف المواجهة، لتستفيد لاحقاً من تصور العرب الجديد هذا، ومن وضعيتهم المترتبة عليه، وهكذا اتسق نطاق فرصها واختيارها المتاحة.[١٧٢]

كما لعبت النزاعات العربية العربية أدواراً سلبية في إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد شهدت هذه المرحلة عدة نزاعات عربية، كالخلافات السورية – العراقية، والسورية – الأردنية، والسورية – الفلسطينية، والجزائرية – المغربية، واليمنية –اليمنية،

---

[170]– على محافظة: مرجع سبق ذكره، ١٤١.

[171]– نفسه: ص٢٣٤.

[172]– محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص٢٥٥.

والفلسطينية – الفلسطينية وغيرها من النزاعات الأخرى، كما تأثرت عملية التسوية بالصراع بين المعسكرين: الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وقد شهد النصف الأول من عقد الثمانينيات حربا باردة جديدة ميزها التنافس الشديد بين المعسكرين في مجالات التسلح، ومناطق النفوذ، والإصرار على متابعة الخيارات وإدارة الشأن العالمي.

وقد شهدت هذه المرحلة ازدياد المساعدات العسكرية والمالية والتكنولوجية الأمريكية إلى إسرائيل، وتقلصت مساعداتها للأردن وارتفع سقف الشروط الأمريكية بشأن بيعها الأردن أسلحة إلى درجة عالية، ولعبت الضغوط الإسرائيلية دوراً مؤثراً في ذلك، ووجدت سنداً قوياً لها في الكونجرس الأمريكي الذي ظل يرفض بيع الأردن أسلحة كما فعل في عام ١٩٨٣م، وبمقابل ذلك، كان يدخل على إسرائيل بالمال والسلاح، فعلى سبيل المثال، صادق الكونجرس على تقديم ٥٠٠ مليون دولار إلى إسرائيل في نهاية عام ١٩٨٢م، أي بعد غزو لبنان وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية وتنفيذ الصهاينة والكتائب مجزرتي صبرا وشاتيلا.[١٧٣]

وكانت النظرة الأمريكية إلى عملية التسوية أنها ينبغي أن تخضع لخيارها الاستراتيجي القاضي بمواجهة الاتحاد السوفيتي وإبعاده من المنطقة، وحماية أمن إسرائيل، وإبقاء سيطرتها على منابع النفط في حلقات مترابطة. وكانت ترفض المبادرات الداعية إلى مؤتمر دولي يرعى عملية التسوية، أو تسعى إلى إفشاله وحث إسرائيل على التصلب، وإبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة. لقد اشترطت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي من أجل إشراكه في جهود التسوية، إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وتشجيع هجرة اليهود السوفيت، ولما رفض الاتحاد السوفيتي تلك الشروط، عملت واشنطن على إبعاد قضية الشرق الأوسط من جدول أعمال القمة الأمريكية السوفيتية بجنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥م.[١٧٤]

وفي الوقت الذي تزايدت فيه الضغوط الأمريكية على الأردن من أجل الدخول بحل منفرد مع إسرائيل، وإجراء مفاوضات قاوم الأردن هذه الفكرة ولم ينصع للضغوط الأمريكية، وبقي مصراً على أن السلام لا يمكن أن يكون إلا من خلال مؤتمر دولي يشارك فيه جميع الأطراف العربية بما فيهم الفلسطينيين أنفسهم، وهذا ما يفسر إصرار

---

[173]– مديحة المدفعي: مرجع سبق ذكره، ص١٥٨.

[174]– حسن نافعة: الصراع العربي – الإسرائيلي، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥م، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٣٧.

الأردن وسعيها المتواصل لضرورة عودة مصر إلى الصف العربي لتكون خط الدفاع الأول في وجه الضغوط الأمريكية وليتمكن من تحقيق هامش للمناورة حتى لا يقع فريسة للضغوط الأمريكية.[١٧٥] لقد بقي الأردن قادراً على استيعاب الظروف الصعبة وعدم الانصياع للضغوط الأمريكية باتجاه الحل المنفرد مع إسرائيل، وقد تمكن من خلال البحث عن روابط إقليمية تمت بالإعلان عن قيام مجلس التعاون العربي بين مصر، والعراق، والأردن، واليمن أن يتغلب على تلك الضغوط الهائلة وان يبقى قراره تجاه الولايات المتحدة نابعاً من تحقيق مصالح الأردن وليس فرض الحلول عليها.

وكان الاستيطان الإسرائيلي يلتهم الأراضي الفلسطينية ترعاه السياسة الأمريكية التي تزوده بالمال وبحق الاعتراض (الفيتو) في الأمم المتحدة على أية مبادرة تدعو إلى وقفه أو إدانته. ولم تنجح الأساليب الإكراهية الأمريكية والإسرائيلية في إسكات الصوت الفلسطيني، فقد كانت أساليب المقاومة ناشطة وحاضرة برغم القيود الكبيرة عليها، وذلك من أجل إبقاء القضية الفلسطينية حية في الوجدان العربي والإسلامي، وعنصراً ضاغطاً على النظم العربية، وحاضرة في السياسة الدولية. وجاءت الانتفاضة الفلسطينية إلى السطح، لتصنع وضعاً جديداً يفرض نفسه على الفاعلين السياسيين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ولما كان وجود الجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة كبيرة للأردن، لتأكيد وجودها على المسرح الدولي، فإن وجودها يعني أن هناك دبلوماسية مفتوحة ومتعددة الأطراف، وأتاحت هذا النوع من الدبلوماسية القائمة على التفاوض والتشاور، بالإضافة إلى أنها أبرزت عناصر القوة القومية للدول في التأثير في مواقف غيرها من الدول الأعضاء، ولهذا فقد وجه الملك حسين خطابات تتحدث عن موقف الأردن من قضايا وصراعات الشرق الأوسط، وكان من ضمنها النزاع العربي – الإسرائيلي.

وفي هذا الخصوص قدر عدد الخطابات التي وجهت عبر الأمم المتحدة بحوالي ١٣ خطابا[١٧٦] تقدم شرحاً وافياً عن القضية الفلسطينية وتوضح وجهة نظر الأردن في مختلف القضايا الفلسطينية وتوضح وجهة نظر الأردن في مختلف القضايا العربية والدولية التي حدثت خلال فترة الحرب الباردة وكذلك تضمنت ما يهم دول العالم الثالث

175– طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م، ص١٧٢– ١٧٦.

176– إحصائيات تقريبية أجراها الباحث، من خلال سلسلة يوميات ووثائق الوحدة العربية، بيروت.

ومنها الأردن، مثل قضية سباق التسلح ونزع الأسلحة ذات الدمار الشامل والنظام الاقتصادي الدولي والتعايش السلمي والعلاقات بين الشمال والجنوب.

وشكلت القضية الفلسطينية الجزء الأكبر من خطابات الحسين، "لم تصدر قرارات عن الهيئة الدولية حول أي قضية أكثر مما صدر بحق القضية الفلسطينية، فالقضية الفلسطينية وهيئة الأمم توأمان ولدا من رحم الحرب وخرجا للعالم سوية وتلازما وكبرا في هذا العالم معا".[١٧٧] وأيضاً بخصوص القضية الفلسطينية فقد كان هناك تنسيق دائم من الأمم المتحدة، إذ ساهم الملك حسين في استصدار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ "حينما وقعت حرب ١٩٦٧م ساهمت أنا شخصيا، إذ هو معلوم في استصدار مجلس الأمن ٢٤٢".[١٧٨] وتقديم اقتراحات هامة فمثلاً: "إن موقف الأردن هو الإشراف المناسب والمقبول ليتمثل في مؤتمر دولي يدعو له السكرتير العام للأمم المتحدة، ويوجه الدعوة لحضوره إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بهدف التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط".[١٧٩]

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٥م استخدم كل من الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرز كلمتهما أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة للتعبير بكلمات متشابهة، عن كونهما جاهزين للعمل على شروط المفاوضات السلمية. وقد قدم الملك حسين العديد من التنازلات خلال اجتماعه الثاني بالرئيس ريجان الذي استمرت إدارته في التخوف من الالتزام بعقد المؤتمر الدولي الذي يطلبه الملك حسين. وفي خطاب ألقاه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، عرض الحسين فتح مفاوضات مباشرة مع إسرائيل تحت إشراف ملائم ومقبول، ويعتبر ذلك مؤتمرا دوليا أو مجلس الأمن في الأمم المتحدة، أو الاثنين سوية، ويمكن أيضاً إشراك الاتحاد السوفيتي. وبما أن هذا الأمر غير مقبول بالنسبة إلى الأمريكيين، لم يحقق اقتراح الملك أية نتيجة.[١٨٠]

ويبدو لنا من خطاب الملك حسين لسنة ١٩٨٥م، استعداه للتفاوض تحت رعاية مناسبة مع إسرائيل ومباشرة بموجب بنود قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ويجب أن

---

[177]– خالد حامد طاهر شنيكات: الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنية (١٩٥٣م–١٩٩٩م) دراسة لأثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٠م، ص١٦٩.

[178]– نفسه: ص١٧٠.

[179]– نفسه.

[180]– انظر رولان دالاس: الحسين حياة على الحاقة، تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٠٩.

تؤدي هذه المفاوضات إلى تطبيق قرار ٢٤٢، وحل جميع جوانب القضية الفلسطينية ويعتقد الأردن أن القضية الفلسطينية تقع ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة التي لها اهتمام خاص بالنزاع وهي لذلك تعتبر أية مشاورات حول الوضع في الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أمراً ضرورياً وإيجابياً.[١٨١]

بذلك تزايدت احتمالات حل الصراع العربي–الإسرائيلي عن طريق التفاوض والتخلي عن سياسة (لا مفاوضات، لا اعتراف، ولا سلام مع إسرائيل)، والتي كانت سائدة في العقدين السابقين لهذه المرحلة. ولم تطرأ خلال هذه الفترة تغييرات على أولويات التحرك السياسي، فبقيت القضية الفلسطينية، وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام، من أهم محاور السياسة الأردنية.

لقد حاول الملك حسين إجراء محادثات سرية مع قادة إسرائيليين برعاية مسئولين أمريكيين، حيث تم التوصل في نهاية الأمر إلى اتفاق في لندن بين الملك حسين وشيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل وكان ذلك في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٧م، توصلا إلى أن يكون للمؤتمر الدولي المقترح حق التدخل في المفاوضات سواء مجلس بإبداء الرأي أو الاعتراض على الاتفاقيات التي يتم توصل الأطراف إليها من خلال مفاوضاتهم الثنائية، واتفقا على افتتاح المؤتمر بحضور ممثلي الدول دائمة العضوية لمجلس الأمن والأطراف التي تقبل القرار ٢٤٢. وأصر الملك حسين أن تظل محادثاته سرية تجنباً للضغوط العربية، ولكن إسحاق شامير الذي كان قد تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد بيرس، رفض اقتراح عقد مؤتمر دولي، ولم تعمر هذه المحادثات طويلا.[١٨٢]

وتعرض الأردن بسبب تحركه نحو عملية السلام لضغوط من بعض البلدان العربية وتمثلت في الاعتداء على دبلوماسييه في الخارج والقيام بأعمال تخريبية في داخل الأردن. فقد تعرض سفيرا الأردن في الهند وإيطاليا للإعتداء المسلح وجرحا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣م، وانفجرت فنبلة خارج فندق الأردن في آذار/مارس ١٩٨٤م، واعتدي على القائم بالإعمال الأردني في أثينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤م، وقتل مستشار السفارة الأردنية في العاصمة الرومانية بوخارست في الشهر التالي، وحصل هجوم على السفارة الأردنية في روما واعتداء على طائرة عاليه (الخطوط الجوية الملكية الأردنية) في مطار أثينا، وأطلقت النيران على مكتب عالية في مدريد، وقتل السكرتير

---

[181]– مديحة المدفعي: مرجع سبق ذكره، ص٢١٩.

[182] - للمزيد من التفاصيل حول اتفاق عمان ١٩٨٧م بين الجانب الإسرائيلي والجانب الأردني. انظر
Nigel Ashton: op. cit , p440 :

الأول في السفارة الأردنية في أنقرة، ويظن أن معظم هذه الحوادث قد دبرت من قبل رجال "أبو نضال" (صبري البنا)، رئيس المجلس الثوري المنشق عن حركة فتح، والموالي للعراق وسوريا ولم تتوقف هذه الحرب السرية إلا بعد لقاء زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الأردني بزميله السوري عبد الرؤوف الكسم في جدة في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٨٥م، والمصالحة الأردنية – السورية التي تلت ذلك.[١٨٣]

[183]– على محافظة: الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن ١٩٨٩م–١٩٩٩م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ص ٣٧–٣٨.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية

(١٩٨٢م-١٩٩٠م)

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية

(١٩٨٢م- ١٩٩٠م)

يتناول هذا الفصل متابعة مشاريع تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي خلال حقبة (١٩٨٢م-١٩٩٠م) وسياسة الأردن تجاهها، والعلاقات الأردنية – الفلسطينية في ظل تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي (١٩٨٢م-١٩٨٦م)، والخطة الخمسية (١٩٨٦م-١٩٩٠م) للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية، والموقف الأردني من الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧م، ثم قرار فك الارتباط الإداري والقانوني عن الضفة الغربية ١٩٨٨م.

أولاً: مشاريع تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي خلال حقبة (١٩٨٢م-١٩٩٠) وسياسة الأردن تجاهها

شهدت هذه المرحلة المفعمة بالأحداث مشاريع مختلفة لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي تعددت مشاربها ومضامينها، ولكن ظل التأثير الأمريكي هو الأقوى، وتصوراته هي الأكثر حضوراً في ترتيبات الأوضاع في المنطقة. واستمرت مضامين كامب ديفيد مصدراً للتصورات المتجددة التي تبنتها الولايات المتحدة بشأن تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. وتنوعت ردود الأفعال العربية بشأن تلك العمليات ووجد الأردن نفسه بين الضغوط الأمريكية التي تدفعه نحو الانخراط في الطبعة المتجددة لمخطط كامب ديفيد، والضغوط المحلية التي كانت ترقب الاستيطان يستولي على أرض فلسطين بشراسة، والضغوط الإقليمية الداعية إلى حل شامل أو الرافضة وجود الكيان الصهيوني في أرض فلسطين.

١- خطة الرئيس ريجان ١٩٨٢م

تأتي خطة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان لتؤكد النهج الأمريكي في عملية التسوية، إذ لا تتدخل الدبلوماسية الأمريكية في تسوية الصراعات، إلا بعد اقتناعها أن الطرفين أو أحدهما قد بلغ درجة الإجهاد الشديد، وأصبحت في مأزق حرج، وستكون كلفة الصراع كبيرة لا تطاق، وقد اعتادت الولايات المتحدة التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي وفق هذا المنطق.

وعندما قامت إسرائيل بغزو لبنان في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٨٢م، وحاصرت قوات الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية في بيروت، ظلت القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة تقاوم طوال ٨٨ يوماً، إلى أن غادرت قوات منظمة التحرير بيروت اضطرارا في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م، وكانت عملية المغادرة قد بدأت من ٢١ أب/أغسطس ١٩٨٢م، في ضوء وساطة دبلوماسية قام بها مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية فيليب حبيب.[١]

توقعت إدارة الرئيس ريجان الوضع في الشرق الأوسط بعدما حركت آليات سيره في الاتجاه الذي تفضله، فتوصلت على أثر ذلك إلى أن العناصر الأخيرة لبناء شرق أوسط وفق خطوط أكثر تجانساً قد استقرت في أماكنها المتصورة. فقد رأت الإدارة الأمريكية في الوضعية الجديدة المترتبة على إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، بتحطيم بنيتها التحتية العسكرية عبر وسائل إكراهية مارستها عليها الإدارة الصهيونية وبيادقها الكتائبيون، وبالتضييق على سوريا وتخويفها وعزلها، وخلال تنصيب نظام متعاون مع إسرائيل وللغرب في لبنان برئاسة بشير الجميل، الفرصة السانحة لإعادة هندسة أوضاع المنطقة.[٢] بالإضافة إلى رؤية إدارته، أن لإسرائيل أهمية إستراتيجية يعول عليها في الصراع الإقليمي، خاصة وأن الحرب الباردة كانت على أشدها، وعادت النظرة إلى الفلسطينيين، على أنهم لاجئين ولا بد من توطينهم، أو تعويضهم دون النظر سياسياً لصميم المشكلة.[٣]

وفي الوقت نفسه تعرض ريجان لضغوط جمة جراء رد فعله في انتقاد الاجتياح الإسرائيلي، وهكذا جاءت خطته "البداية الجديدة للسلام في الشرق الأوسط"، في نص خطاب أذيع بالتلفزيون من مكتب البيت الأبيض في أول أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٢م، وتضمن تصور الإدارة الأمريكية الجديدة لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي مجموعة من الأفكار القديمة المتجددة، حيث قال في خطابه: "إن الحرب اللبنانية قد أثبتت عدة أمور لكن اثنين من نتائجها أساسيتان لعملية السلام الأولى: أن الخسائر

---

[1]- صخر بسيسو: منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة الكفاح والتسوية، إصدارات مركز الإعلام والمعلومات، ط١، فلسطين، ٢٠٠٣م، ص٦٠.

[2]- دان تشرجي: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد غنيم، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٠٨.

[3]- Eberhard Cfrhein: Europ and the Mediterranean: A newly emerging geopolitical areas, European Foreign Affairs review, 1996, 79-86.

العسكرية التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقلل من تشوق الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لما يطالب به، والثانية: فيما أثبتت الانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل في لبنان أن قوتها المسلحة هي في المرتبة الأولى في المنطقة، فإن هذه القوات لا تستطيع وحدها جلب سلام عادل ودائم لإسرائيل وجيرانها". ثم انتقل الرئيس الأمريكي إلى مبادرته لتحقيق السلام في الشرق الأوسط والتي تضمنت البنود التالية:[4]

١- لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وقد قال ريجان في خطابه: "عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، يبدو واضحاً لي إن السلام لا يمكن تحقيقه بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المنطقة... وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة".

٢- لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة، وفي هذا قال ريجان في خطابه: "عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية يبدو واضحاً أن السلام لا يتحقق بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق، كما أنه غير قابل للتحقيق على أساس سيادة إسرائيل أو سيطرتها الدائمة على الضفة الغربية وغزة، وعليه فإن الولايات المتحدة سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة وسوف لا تؤيد ضم إسرائيل أو سيطرتها الدائمة عليها".

٣- تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الأردن، (وقد قال ريجان في خطابه: "الوضع النهائي لهذه الأراضي ويقصد الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يتوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات، لكن وجهة النظر الجازمة للولايات المتحدة الأمريكية هي أن ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطيني الضفة الغربية وغزة بالاشتراك مع الأردن توفر أفضل فرصة لإقرار سلام راسخ وعادل ودائم".

٤- التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة، حيث جاء في خطابه: "الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد استخدام أي أراض إضافية لغرض إنشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية وفي الواقع أن تبني إسرائيل فوراً لتجميد إنشاء المستوطنات يمكنه أكثر من أي عمل اخر أن يوجد الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في هذه المفاوضات، فالمزيد من النشاط الخاص بالمستوطنات هو

---

[4]- منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧م-١٩٨٥م)، دار الجليل للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ١٩٨٦م، ص ص٢١٥-٢١٧.

غير ضروري بأي حال لأمن إسرائيل ولن يكون من شأنه سوى تقليص ثقة العرب بأن نتيجة نهائية يمكن التفاوض حولها بحرية وإنصاف".

٥- عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات، وجاء في خطابه: "إننا ما زلنا مقتنعين بأن القدس يجب أن تبقى غير مجزأة لكن وضعها النهائي يجب أن يقرر بالمفاوضات".

٦- وأخيرا التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية إسرائيل "وستعارض أي اقتراح يقدم من أي فريق وفي أي مرحلة من المفاوضات، من شأنه أن يعرض أمن إسرائيل للخطر، فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل راسخ لا يتزعزع ويمكن أن أضيف التزامي على ذلك النحو".

وكان ريجان قد ذكر في البداية أنه وكما هو محدد في اتفاقية كامب ديفيد يجب أن تكون هناك فترة زمنية يحصل خلالها السكان الفلسطينيون للضفة الغربية وغزة على حكم ذاتي كامل بالنسبة لإدارة شؤونهم، ويجب أن يعطي الاعتبار اللازم لمبدأ الحكم الذاتي لسكان تلك المناطق والمخاوف الأمنية المشروعة للفرقاء المعنيين والقصد من فترة الخمسة أعوام التي ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لسلطة حكم ذاتي فلسطينية هو أن يثبت للفلسطينيين أنهم يستطيعون إدارة شؤونهم وأن حكماً ذاتياً فلسطينياً كهذا لا يشكل خطرا على أمن إسرائيل.[5]

وبهذا وجدنا أن الإدارة الأمريكية استهدفت توسيع المشاركة في المفاوضات لكي تشمل كما تصورت اتفاقات كامب ديفيد كل من مصر، وإسرائيل، والأردن، وممثلي الشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع القضية الفلسطينية بين يدي الأردن المقيد بالضغوط الأمنية الصهيونية وتهديدات حزب الليكود الداعي إلى وطن بديل للفلسطينيين في الأردن، وضغوط الولايات المتحدة السياسية من أجل حمل الأردن على الانخراط في عملية التسوية وفق مخطط كامب ديفيد، وكانت الولايات المتحدة تلوح باستمرار بربط مساعدتها للأردن اقتصاديا وعسكريا بمشاركته في عملية التسوية المذكورة، وتعمل على الضغط على عناصر البيئية الإقليمية لتحفيز الأردن تجاه عملية التسوية أو تقييد حرية حركته نحو هذه العملية.

وكان واضحاً أن مشروع ريجان الذي أعطى زخماً جديداً للخيار الأردني، قد استهدف تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، عشية استئناف أعمال القمة العربية الثانية عشرة، والتي اهتزت كثيراً نتيجة الدعم الأمريكي السافر لإسرائيل خلال

---

[5]- نفسه.

غزوها لبنان، إضافة إلى تعزيز مواقع أنصار ربط الضفة الغربية، في إطار الحل النهائي، بالأردن، داخل إسرائيل نفسها.[٦]

سياسة الأردن تجاه خطة ريجان

كانت الحرب على لبنان لها أثار كارثية على السكان المدنيين، فقد كانت حصيلتها ما يقرب من ١٨٠٠٠ قتيلا و ٣٠٠٠٠ جريحا معظمهم من المدنيين. كما حملت بالنسبة للملك حسين أثاراً تشاؤمية أخرى، فاستراتيجية مكافحة منظمة التحرير الفلسطينية العدوانية التي اتبعتها حكومة الليكود الإسرائيلي وإحياء الشعار الأردني الذي تبعته الشخصيات الرئيسية في تلك الحكومة بما فيها وزير الدفاع شارون ووزير الخارجية إسحاق شامير، فقد كتب الملك حسين في رسالته إلى الرئيس ريجان: "إني أعلم تماماً بأن رغبة شارون هو دفع الفلسطينيين في لبنان إلى الأردن والتي انضم إليهم آخرون طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة ومع مزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية يصعب تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفي مرحلة ما في المستقبل، ومع الاشتباكات التي وقعت مع الأردن لا مفر من السيناريو الذي كتبته إسرائيل وشارون وفرضه وهو احتلال الأردن، علماً بأن الأردن غير قادرة على تسليح نفسها. فالقضية كانت ولا تزال من خلال أن الحقوق الفلسطينية ستبقى ثابتة على الأرض الفلسطينية".[٧] وكان الملك حسين مذهولاً من هول وحجم المعاناة الإنسانية جراء الحرب ومستهجن ضعف رد الحكومة الأمريكية.

توقعت الولايات المتحدة أن ضغوطها المختلفة ستكون لها نتائجها الإيجابية في دفع آلة التسوية إلى الأمام، وأن الفرصة قد سنحت للأردن ليهتبلها ويساير الركب، وسيجاريه سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين تقطعت بهم السبل وفقدوا البدائل ولم يبق لهم من خيار سوى العيش تحت الاحتلال الصهيوني أو القبول بإسناد إدارة شؤونهم إلى الأردن. ولكن كانت هناك عناصر مجافية لرغبات الولايات المتحدة، فقد كان لسوريا في لبنان حوالي ٣٠ الف جندي، وما زال لها نفوذ كبير بين حوالي ٧ آلاف فدائي فلسطيني

---

[6]– كان حزب العمل الإسرائيلي قد طرح، في مطلع عام ١٩٨١م، مشروعاً يطور الحكم الذاتي الفلسطيني، بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية، مقترحا أن تنسحب إسرائيل من المناطق الكثيفة السكان في الضفة الغربية، وأن يجري إلحاق هذه المناطق بالأردن، وقد ظهرت، في ذلك الحين، عدة مؤشرات دلت على تشجيع إدارة الرئيس رونالد ريجان لهذا الخيار. انظر ماهر الشريف: البحث عن كيان: دراسة في الفكر الفلسطيني (١٩٠٨م–١٩٩٣م)، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٩٥م، ص٣١٢.

[7]– Nigel Ashton: op, cit, p236

في الأراضي التي تسيطر عليها سوريا، ومن ثم بإمكانها التأثير في عملية التسوية، وفي السلوك اللبناني والفلسطيني معاً. بالإضافة إلى عدم إمكانية تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية في أية عملية لها شأن بالقضية الفلسطينية.

وكذلك جاء رد إسرائيل على خطة ريجان بالرفض، حيث وصفها مناحيم بيجن بأنها "جنين ميت".[٨] وأصدرت حكومته بياناً قالت فيه: "إن هذه الخطة مؤلفة من اقتباسات جزئية من اتفاق كامب ديفيد أو أنها غير مذكورة فيه على الإطلاق أو تتعارض معه بالكامل، وبما أن الاقتراحات الأمريكية تبتعد عن سياق اتفاق كامب ديفيد وتتناقض معه ويمكن أن تشكل خطراً حقيقياً على إسرائيل وأمنها ومستقبلها، "قررت حكومة إسرائيل استناداً إلى هذه الأمور أنها لن تدخل في أية مفاوضات مع أي فريق".[٩] وبالنسبة إلى اقتراح ريجان الربط بين الأردن والضفة الغربية وغزة، فقد صرف بيجن النظر عنه بالكامل، وقال البيان: "في حال جرى تنفيذ الخطة الأمريكية، لن يستطيع أي شيء ردع الملك حسين عن دعوة صديقه الجديد، ياسر عرفات، إلى نابلس وتسليم الحكم إليه".[١٠]

اعتقد المبادرون إلى طرح خطة ريجان أن الضعف الذي أصاب منظمة التحرير الفلسطينية سيساعد الحسين في التخلص من العائق الفلسطيني على طريق التسوية مع إسرائيل، لأن محاولات أزالة السرية عن المفاوضات الإسرائيلية الأردنية دفع الحسين، إلى الاتجاه المعاكس، أي ضمان مؤخرة منظمة التحرير. فقد كانت محاولات الحسين التحاور مع منظمة التحرير حول خطة ريجان التي وعد فيها الأمريكيون إسرائيل والأردن بعدم تأييد إقامة دولة فلسطينية، كانت محكومة بالفشل مسبقاً.

ففي التقرير الذي قدمه نيكولاس فيليوتس المبعوث الخاص لوزير الخارجية الأمريكي،[١١] للحسين، للحصول على موافقته على خطة ريجان، حال عودته إلى واشنطن، قال: إن الملك قدم ثلاثة شروط لقبول الخطة:[١٢]

---

[8]– دان تشرجي: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٩.

[9]– رولان دالاس: الحسين حياة على الحافة، تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م، ص١٩٢.

[10]– نفسه.

[11]– زار نيكولاس فيليوتس الملك حسين، خلال التحضيرات السرية لخطة ريجان قبل الإعلان عنها، فقد غادر فيليوتس سراً إلى لندن، وركب من ثم طائرة الحسين الخاصة متوجها إلى عمان. واستلم منه شروط موافقته على الخطة. أنظر رولان دالاس: الحسين على الحافة، مرجع سبق ذكره، ص١٩٠.

[12]– موشيه زاك: الحسين والسلام في العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، د.ن، ص ٣٧٩.

١- أن تلتزم الولايات المتحدة بمعارضة إقامة دولة فلسطينية.

٢- أن تعارض الولايات المتحدة تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- أن تؤيد الولايات المتحدة قيام علاقة بين الضفتين الغربية والشرقية تحت زعامة الحسين.

لقد سعت الولايات المتحدة إلى إقحام الملك حسين في عملية التسوية، إلا أن الملك بقي متردداً ومتخوفاً من ردود الأفعال الإقليمية التي ظلت تمثل خطراً محدقاً بأمن الأردن واستقراره وبقاء العرش الهاشمي، وما دام أداء دور في المنطقة يتوقف على تصور الدور الوطني والقومي، الذي يحكمه منطق بلد فقير في موارده، مفروض عليه الاقتناع بدور محدود يلعبه في سياسات المنطقة. لقد حاول الأردن الإفادة من الأوضاع الجديدة، التي ترتبت على إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وتقييد سوريا، وانشغال العراق المتورط في حرب مع إيران للقيام بدور في عملية التسوية.

ولا يعنى هذا أن الملك حسين وافق على جميع عناصر الخطة، فمن خلال المباحثات السرية مع المبعوثين الأمريكيين أرسل رسالة إلى ريجان يقول فيها: "بأنه لا يمكن لأي شخص بالعالم أن يكون بديلاً للفلسطينيين عن وطنهم فيجب أن نتشارك في حل المشكلة الفلسطينية، من خلال الإيمان بوجود فرصة لبناء جسر مع منظمة التحرير الفلسطينية بغرض التوصل لتسوية سياسية، كما اعتقد بأن منظمة التحرير الفلسطينية ستصبح أكثر من حركة سياسية في الأيام المقبلة، وسوف أعطي تشجيعاً لاتجاهات المنظمة في ظل الظروف المناسبة لإزالة العقبات التي تمنع حكومة الولايات المتحدة من الاعتراف بها، والتعامل معها كشريك أساسي ومتكامل في عملية السلام المقبلة".[١٣]

بالنسبة لريجان ظل معترضاً على أي مشاركة محتملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام حتى تعمل على نبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بقرارات الأمم المتحدة ٣٣٨، و٢٤٢ وقد كتب ريجان للملك حسين رداً على الرسالة، حيث قال: "رسالتكم تشتمل على الغموض إذا تركت بدون إيضاح فسوف تقودنا إلى الأخطاء وخيبات الأمل وفقدان الثقة، ففي الماضي لا يمكن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية بديلاً عن الأردن كشريك موثوق به وفعال في عملية السلام، ويجب أن نعمل معاً للحصول على دعم للمشاركة في عملية السلام".[١٤]

13- Nigel Ashton: op. cit , p236

14- ibid, p237

شاهد الملك حسين الأمور بشكل مختلف وكتب للرئيس ريجان، "يؤسفني بأن تكون رسالتي اعتراها الغموض الذي يؤدي بنا إلى خيبات الأمل وفقدان الثقة، يا سيدي أنا راض تماماً عن العلاقات بين البلدين، أما بالنسبة لعملية السلام والالتزام بها فإن الأردن وأشقاءنا العرب لن نتردد بأن ندفع الفلسطينيين ونساندهم وأن نجعل منظمة التحرير الفلسطينية تركب الطائرة لحل مشكلتهم وفق الأطر الدبلوماسية"[١٥] وأيا كانت تحفظات ريجان على رسالة الملك حسين فقد بدا واضحاً بان يستغرق الدور المخصص له في إطار خطة ريجان إلا إذا تم السماح لمنظمة التحرير بالمشاركة.

وعلى الرغم من الغموض الذي يعتري بعض الملفات الحساسة ومن ضمنها القدس، فقد رأى الملك حسين وجود احتمالات لإحراز نجاح من خطة الرئيس ريجان، وهكذا رأت القيادة الأردنية فرصة جديدة في مبادرة ريجان يمكن استغلالها للعودة إلى المسرح السياسي، حيث وصف الملك حسين مبادرة ريجان بأنها: "أشجع موقف اتخذته الإدارة الأمريكية على وجه الإطلاق منذ عام ١٩٥٦م، وعلى الملوك والرؤساء العرب ألا يتسرعوا برفضها، بل عليهم أن يدرسوها بعناية".[١٦]

لقد رأى الملك حسين في تعاونه مع منظمة التحرير الفلسطينية المثقلة بقيود كبيرة فرصة كبيرة للمشاركة في عملية التسوية التي قد تترتب عليها بعض التنازلات التي لا يمكن أن تتحمل أكتاف الأردن أوزارها منفردة،[١٧] ومن ثم فإن إشراك المنظمة في تلك المفاوضات باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وتوقيعها على التنازلات المفترضة يحملها المسؤولية وحدها عن ذلك. وبدأت المباحثات الأردنية الفلسطينية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢م، ولم تعمر طويلاً، ففي ١٠ نيسان/أبريل عام ١٩٨٣م أعلنت الحكومة الأردنية وقف المباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية وتخلت عن دعوة ريجان. وأعلن الملك حسين، "نحن في الأردن رفضنا منذ البدء التفاوض نيابة عن

15– ibid.

16– منير الهور وطارق الموسى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٨.

17– لقد حذر الرئيس السوفيتي اندروبوف الملك حسين قائلاً: "إنني سأعارض خطة ريجان، وسوف نستخدم كل مواردنا لمعارضتها، ومع كل الاحترام الذي تستحقونه عن جدارة، سيقع كل العبء على منكبيكم وهما ليس بالعرض الذي يمكنهما من تحمله". انظر وليام ب. كوانت: كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٥٣٦.

الفلسطينيين، ولن نعمل بشكل منفصل أو نيابة عن أي كان في مفاوضات السلام الشرق أوسطية".[١٨]

كان اعتقاد جورج شولتز، أن تصفية الوجود الفلسطيني في بيروت، ونضوج "الخيار الأردني"، يمكن أن يعطي بداية جديدة لمحاولة التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط. وهكذا، قرر تشكيل مجموعة عمل ضمت ثمانية من كبار مستشاريه، وكلفها بالبحث في "الموضوع الأصلي في أزمة الشرق الأوسط وهو قضية فلسطين". بيد أن وزير الدفاع الإسرائيلي، أرييل شارون، هدد السفير الأمريكي في إسرائيل، صمويل لويس، بأنه "إذا قام شولتز بأي محاولة الآن لتحريك المسيرة السلمية، فإن إسرائيل سوف ترد عليها بإعلان ضم الضفة الغربية كلها إلى إسرائيل رسمياً ". أما السفير الإسرائيلي في واشنطن، موشي أرينز، فقد أبلغ شولتز بأن "التركيز يجب أن يكون على معاهدة سلام بين إسرائيل ولبنان، قبل أن تضيع الفرصة إلى الأبد". وهكذا، تغيّر جدول الأولويات الأمريكي في المنطقة، ومشى شولتز على مسارين في آن واحد: "التوصل إلى معاهدة سلام إسرائيلي- لبناني، وإجراء اتصالات مع الملك حسين لتسوية المشكلة الفلسطينية على أساس الخيار الأردني".[١٩]

وأفلحت جهود شولتز، على المسار الأول، في إقناع الرئيس اللبناني أمين الجميل بتوقيع ما سمي باتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣م مع إسرائيل، لكن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، نتيجة المقاومة التي أبدتها سورية وحلفاؤه اللبنانيون له، واضطر الرئيس اللبناني إلى إلغائه في آذار/مارس ١٩٨٤م. وعلى المسار الثاني، استندت جهود شولتز، من جهة، إلى "مشروع ريجان"، وإلى الاتفاق الذي تمّ بين قيادة منظمة التحرير والحكومة الأردنية، في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥، وعُرف باسم "اتفاق عمان" للتحرك السياسي المشترك بين الطرفين، والذي كان من أهم ما تضمنه موافقة قيادة المنظمة، بصورة غير مباشرة، على القرار ٢٤٢، وقبولها مبدأ تشكيل وفد مشترك، أردني- فلسطيني إلى مفاوضات السلام.

بيد أن كل المرونة التي أبدتها قيادة منظمة التحرير في تلك الفترة لم تفلح في تغيير الموقف الأمريكي، الذي بقي مصراً على رفض الحوار مع وفد أردني-فلسطيني مشترك إذا ضم الجانب الفلسطيني فيه أعضاء من منظمة التحرير، وعلى رفض الإقرار بحق

18- رولان دالاس: مرجع سبق ذكره، ص١٩٤.

19- محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام أوسلو- ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة، الجزء الثالث، ١٩٩٦م، ص ص ١٥٤-١٥٦.

الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، راهناً مشاركة منظمة التحرير في جهود التسوية بقبولها العلني، وغير المشروط، قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وإعلانها الصريح عن وقف عملياتها المسلحة ضد إسرائيل. وأمام هذا الموقف الأمريكي الحازم إزاء المنظمة ورفض هذه الأخيرة قبول الشروط الأمريكية، أعلن الملك حسين، في خطاب وجّهه إلى الشعب في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦م، وقف التنسيق والتحرك المشترك مع قيادة المنظمة، الأمر الذي كان يعنى، في تلك الفترة، فشل "الخيار الأردني".[٢٠] وسوف نتطرق تفصيلا عن اثر عملية التسوية على المباحثات الأردنية الفلسطينية في هذا الفصل.

وعند هذا المنعطف من تطور الأحداث فقد ريجان وشولتز كل اهتمام بالمسألة، ففي النهاية حققا هدفاً صغيراً ودخلا التاريخ من خلال هذا المقترح البناء بالنسبة لهم، دون أن يضطرا إلى مواجهة سخط إسرائيل واللوبي المؤيد لها في واشنطن، علماً أنه لو انفصل الحسين عن منظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية وانضم إلى مبادرة ريجان، لكان شولتز مستعداً لتلك المواجهة، لكن لم يتضح جيداً مدى مساعدة ريجان وشولتز للملك حسين في حال حذا حذو أنور السادات وأجرى سلاماً منفصلاً مع إسرائيل.

٢- خطة فاس ١٩٨٢م

تعتبر خطة فاس جواب زعماء العرب على خطة ريجان، حيث جاءت بعد ستة أيام من خطة ريجان وامتداداً لخطة فهد (فاس الأولى)،[٢١] وحكمتهما نفس الظروف من حيث

---

[20]- أحمد شاهين: التنسيق الأردني – الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟، شؤون فلسطينية، عدد ١٥٦، آذار/مارس ١٩٨٦م، ص ص ١٢١-١٢٧.

[21]- طرح ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز ثمانية مبادئ قال انه يمكن الاسترشاد بها للوصول إلى تسوية عادلة لازمة الشرق الأوسط وهذه المبادئ هي: "انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م بما فيها القدس العربية، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧م، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة، وتخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر، وتأكيد حق دول المنطقة في التعيش بسلام، وتقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ. ولقد أدت مبادرة الأمير فهد إلى بروز خلافات بين الدول العربية حيث أيدتها الأردن، وانطوى الموقف الفلسطيني لاحقا على رفض المبادرة، وذلك من خلال التنسيق الذي ظهر بين دول جبهة الصمود والتصدي في القمة العربية في فاس في ١٩٨١/١١/٢٥م، وقرر المجتمعون تأجيله إلى اجل غير مسمى بعد تخلف رؤساء تسع دول عن حضوره، وكان رفض دول الجبهة والرفض الفلسطيني يدور جول البند السابع من المبادرة، الذي يقر التعايش السلمي بين دول المنطقة. انظر: اسعد عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها وتأسيسها ومساراتها، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢٩٤.

إخـراج منظمــة التحريـر الفلـسطينية مـن لبنـان، وعـزل سـوريا، والـضغط علـى الأردن والـسعودية، وانهمـاك العـراق فـي حـرب مـع إيـران، وجفـوة بـين منظمـة التحريـر وسـوريا، وخـلاف بـين سـوريا والأردن، وانـدفاع إسـرائيلي فـي بنـاء المـستوطنات علـى الأراضـي الفلسطينية، وضغط مكشوف وواضح للولايات المتحدة على الأردن للانخراط في عملية التسوية وربط مساعدتها الاقتصادية والعسكرية بدخول الأردن في تلك العملية.

لقد دلت مجريات الغزو الإسرائيلي للبنان على غياب التضامن العربي الفعال وعدم قدرة العرب على توظيف قدراتهم العسكرية والاقتصادية في سبيل القضية العربية، لذلك حـين عقـدت القمـة العربيـة فـي فـاس، اسـتكمالاً لـدور انعقادهـا الأول وضـح أن جميـع الأطـراف علـى اسـتعداد لقبـول حـل وسـط، ولقـد نوهـت الـسعودية عـن بعـض المخـاوف السورية فيما يتعلق بخطة فهد (فاس الأولى)، وأيضاً عن أهمية التقرب من السوفييت، كما علقت أي أحاديث أو أفكار عن عودة مصر إلى الصف العربي، وفي المقابل وافقت سوريا على معظم ما جاء في الخطة إذ كان خيارها محدوداً، بالإضافة إلى ذلك فلقد استجاب السعوديون لبعض المطالب الفلسطينية وصارت هناك إشارة محددة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.[٢٢]

وهكذا تبلور الحل الوسط في إعادة صياغة بنود مشروع فاس، وهي البنود رابعاً، وسابعاً، وثامناً، وجاء التعديل على النحو التالي، ففيما يتعلق بالبند رابعاً: أصبح "تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة". أما سابعاً: فقد أصبحت "يضع مجلس الأمن ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة". وأما ثامناً: فقد أصبحت "يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ".

انعقد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر بمدينة فاس المغربية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١م، وبعد أن أرجئت أشغاله بسبب الخلافات العربية – العربية، أما الدورة الثانية استؤنفت في الفترة ما بين ٦–٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م، حيث تقرر "ترميم البناء المتداعي للنظام العربي"،[٢٣] وشاركت في أعمال هذا المؤتمر الدول العربية جميعها

---

22 – سعد الدين إبراهيم: تسوية الصراع العربي الإسرائيلي... المداخل العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٧٤، أكتوبر ١٩٨٣م، ص ص ٨٩–٩٠.

23– محمد السيد سعيد: هياكل العمل العربي المشترك، تجاوز أزمة النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٠، يناير ١٩٩٠م، ص١٩.

باستثناء ليبيا. وبعد أن وجهت قرارات هذا المؤتمر التحية لصمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبيين اللبناني والفلسطيني والقوات المسلحة العربية السورية، دعت إلى:[٢٤]

١- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها عام ١٩٦٧م، بما فيها مدينة القدس.

٢- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧م.

٣- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

٦- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٧- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

لقد عمل القادة العرب على تفعيل خطة فاس، خلال تسويقها في الدول المؤثرة في المسرح الدولي حتى تتمكن من كسب تأييد دولي لها. وهناك من دعا من القيادات العربية إلى التوفيق بين مبادرة فاس ومبادرة ريجان، ليلقى هذا المزيج صدى لدى الولايات المتحدة الأكثر تأثيراً في شؤون المنطقة وفي إسرائيل الطرف الأكثر تصلباً في سياسته.

ولما كانت موازين القوى في غير صالح المفاوض العربي، نظراً لافتقار المشروع إلى آلية سياسية لتنفيذه، فإن الصيغة التي تم إقرارها في القمة العربية تمثلت في تكوين لجنة من السعودية، وسوريا، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمغرب، وتونس، والجزائر، لإجراء اتصالات بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لمتابعة قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، للتعرف على مواقفها وموقف الولايات

---

[24]- منير الهور وطارق الموسى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٨.

المتحدة، على أن تعرض نتائج اتصالاتها ومساعيها على الملوك والرؤساء بكيفية منتظمة.[٢٥]

وعلى هذا وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر وصل وفد عربي إلى واشنطن برئاسة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وضم مندوبين عن الجزائر، والأردن والسعودية، وتونس لمناقشة المسألة مباشرة مع الرئيس ريجان، ولكن الوفد العربي لم يتمكن من إثارة اهتمام ريجان بمبادرتهم، حيث فضل ريجان خطته التي عرضها في بداية شهر أيلول/سبتمبر وعرفت باسمه. وكان يرى في كامب ديفيد المسلك الوحيد القديم المتجدد، ومن ثم ينبغي متابعة السعي إلى تسوية عبر طريق محادثات الحكم الذاتي التي ظلت معلقة، وهذا يعني ضرورة إقحام الأردن في مخطط كامب ديفيد.[٢٦]

وقبل وصول الوفد العربي إلى واشنطن بأربع وعشرين ساعة أعلنت الخارجية الأمريكية أن ما تود الحصول عليه من الوفد هو تفويض بمشاركة الأردن في مفاوضات الحكم الذاتي، وبصيغة أخرى التخلي عن موقف الجامعة العربية الذي يتمسك باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت الولايات المتحدة في الوقت نفسه تسعى جاهدة لإقناع الملك حسين بالانخراط في عملية التسوية وتجاهل القيود الإقليمية، واستخدموا معه أسلوب العصا والجزرة بشكل مبتذل، وقد رفض الملك حسين في أواخر ديسمبر الفكرة بعد اجتماعين مع الرئيس ريجان، متحججاً بأنه لا يستطيع الاشتراك في محادثات الحكم الذاتي بدون تأييد الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية.[٢٧]

أما في إسرائيل فقد اعتبرت حكومة مناحيم بيجن أن خطة فاس تهدف إلى تدمير إسرائيل على مراحل، وقد رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية قرارات قمة فاس في بيان لها أكدت فيه أن مشروع قمة فاس لا يمكن أن تنظر إسرائيل إليه بجدية لأنه لا يتضمن أي تغيير في السياسة التقليدية للدول العربية إزاءها. ورحبت لندن وباريس بمشروح التسوية العربية واعتبرتاه تطوراً إيجابياً في الموقف العربي.[٢٨]

---

[25]- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢م، ص٥٦٨.

[26]- منير الهور وطارق الموسى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٨.

[27]- دان تشرجي: مرجع سبق ذكره، ص٢١٧.

[28]- منير الهور وطارق الموسى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٩.

سياسة الأردن تجاه خطة فاس

لقد مثل مشروع الأمير فهد امتحاناً صعباً واجهه الأردن، وكان على الأردن أن يتخذ قرارا بشأن هذا المشروع الصادر من أحد الحلفاء التقليديين الذين يعتبرون مصدراً مهماً للموارد المالية الخارجية، حيث كانت السعودية تتصدر الدول مانحة المساعدة إلى الأردن، وفي مقابل ذلك كان العراق الذي يأتي في المرتبة الثانية عربياً من حيث تقديم المساعدات المالية والنفطية إلى الأردن، ويظاهره الأردن سياسياً وعسكرياً في حربه مع إيران، ويمتلك العراق قوة عسكرية من شأنها تهديد الأردن أن هو اتخذ موقفا مناوئا للمصالح العراقية، خصوصاً وأن العراق كان قد رفض مشروع فهد، بالإضافة إلى الرفض السوري والفلسطيني، وهكذا يجد الأردن نفسه مضطراً إلى التوازن بين المصالح المالية السعودية والتهديدات الأمنية التي تمثلها سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لذلك جاء الموقف الأردني غير حاسم، حيث رأى الملك حسين في المبادرة السعودية أنها: "جهد من ضمن الجهود التي تتناول حل القضية الفلسطينية، وأنها لم تخرج عن قرارات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة العربية، حيث وردت عبارة السلام العادل في قرارات قمة بغداد، ومن جهة أخرى، فإن العالم بأسره بشرقه وغربه وبكل دوله يتحدث في أبعد الأحوال وتحقيقاً للسلام، عن وجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس العربية والاعتراف بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني، وحقه في تقرير مصيره بحرية بعد زوال الاحتلال، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وترابه بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد... وأن الحاجة إلى مبادرة عربية تساندها الأمة ويقبلها العالم هي التي دفعت المملكة العربية السعودية الشقيقة إلى طرح مبادرتها".[٢٩]

لقد خرج الأردن من الحرج عندما علق مشروع فهد، وقيام السعودية بسحب مشروعها بأسلوب هادئ، حتى لا يكون مصدر خلاف بين العرب، ولكن عندما استكمل المؤتمر أعماله وتبنى مشروع الأمير فهد كان لابد له من الخروج بموقفه المتوازن سالف الذكر.

وواقع الأمر أن الملك حسين لم يكن بإمكانه أن يتحرك بدون منظمة التحرير الفلسطينية والوفاق العربي، حتى ولو كانت رغباته غير ذلك، وإذا كان الوفاق العربي الذي تحقق في خطة فاس قد ساعد الأردن على التحرك في إطاره ومكنه من الخروج من حالة الجمود التي كانت تخيفه خصوصاً، في ظل دعوات حزب الليكود الإسرائيلي إلى

29- طارق العاص: دبلوماسية السلام الأردني (١٩٦٧م-١٩٩٥م)، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م، ص١٢٤.

الوطن البديل في الأردن، وسياسة الاستيطان المكثفة التي يمارسها الكيان الصهيوني في أرض فلسطين، واشتداد الضغوط الأمريكية على القيادة الأردنية للانخراط في مفاوضات الحكم الذاتي، واستخدام سياسة العصا والجزرة لحمل الأردن على ذلك.

وكان على الأردن التوفيق بين هذه التعارضات بإتباع سياسة مرنة وحذرة. لذلك رأى الملك حسين في خطة فاس أنها: "تشكل رأي الأمة العربية في مستوى قيادتها مجتمعة... إن النقاط الثماني في مشروع السلام العربي ستطرح على العالم بأسره وعلى مجلس الأمن وعلينا التركيز على الساحة الأمريكية ولن يكون للأردن موقف آخر، ولن يكون له أي موقف لا ينسجم مع إرادة الأمة العربية تحت أي ظرف من الظروف... والحل العادل الذي يدعو إليه الأردن وفق نصوص مشروع السلام العربي يضمن الأمن والسلام لجميع دول المنطقة لأنه يتضمن كذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في وطنه الذي احتلته إسرائيل عام ١٩٦٧م".[٣٠]

وحتى يتمكن الملك حسين من تخفيف الضغوط الأمريكية والعربية، ويبقى على صلاته بالطرفين، عمل على مزج العناصر الواردة في خطة ريجان الداعية إلى إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في اتحاد فيدرالي مع الأردن، والعناصر الواردة في خطة فاس والداعية إلى إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن السبيل إلى تحقيق هذه المهمة يقتضي فتح باب الحوار مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أثر ذلك بدأت محادثات مكثفة بين الملك حسين والرئيس ياسر عرفات في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٢م، ولكنها توقفت في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٣م، وسوف يتم شرح ذلك تفصيلا في الفصل الثالث.

٣- مبادرة جورج شولتز ١٩٨٧م

كان للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام ١٩٨٧م الدور الرئيسي في تحريك الأوضاع المتعلقة بعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، التي أصابها الجمود، بسبب عدم التحمس الأمريكي، والتصلب الإسرائيلي، وضعف الاهتمام العربي. لقد جاءت الانتفاضة لتوجد حركة فلسطينية قوية في فلسطين المحتلة، وفي البيئة الإقليمية والدولية، وتجتذب الاهتمامات المختلفة بمصير الفلسطينيين الذين يواجهون القبضة الحديدية التي يمارسها الكيان الصهيوني بواسطة وزير دفاعه يومذاك إسحاق رابين، عبر إجراءات صارمة، كنشر آلاف الجنود وقوات الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة،

---

[30]- نفسه: ص١٢٥-١٢٧.

وممارسة الضرب والتعذيب وتكسير الأعضاء والطرد والنفي وتهديم البيوت، واستخدام السلاح والقنابل المسيلة الدموع، والاعتقالات الجماعية. ومع ذلك ظلت الانتفاضة مستمرة ومتطورة في أساليب عملها.

ساهمت الانتفاضة الفلسطينية في تسريع عملية البحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية، بما لعبته من دور هام في رفع المنسوب النضالي في الشارع العربي وترك بصماتها على مواقف الأنظمة العربية، فعلى صعيد الأردن، كان قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، أما على الوطن العربي فيكفي أن نذكر بأن الحكومة المصرية وحزبها الحاكم، وقفت لأول مرة مع جميع أحزاب المعارضة، والنقابات المهنية والعمالية والطلابية، والاتحادات النسائية المصرية، لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وقد أعلن الحزب الحاكم في مصر، أمام مجلس الشعب، بأن مصر لا تقبل أن يبقى اتفاقها السلمي مع إسرائيل وفقا لمعاهدة كامب ديفيد، اتفاقاً منفرداً أو جزئياً، وأنها تصر على سلام شامل وعادل، من خلال مؤتمر دولي يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، في دولة مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني تدخل في اتحاد كونفدرالي مع الأردن،[٣١] أما على صعيد الكيان الصهيوني فقد وضعت الانتفاضة القيادات الصهيونية، أمام مأزق كبير ويكفي للتدليل على ذلك أن نذكر ما قاله الجنرال ارئيل شارون، أحد قادة الليكود حيث قال: "سيأتي اليوم الذي نقف فيه فوق سطح السفارة الأمريكية في إسرائيل وبأيدينا حقائب يد صغيرة بانتظار طائرات الهليو كوبتر التي ستحملنا كما وقع في فيتنام عندما سقطت سايجون".[٣٢]

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن مجرد امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي أدان الكيان الصهيوني، باعتباره قوة احتلال للأراضي الفلسطينية يمثل تراجعاً في موقفها التقليدي، الذي كان يسارع لإستخدام حق النقض "الفيتو"، لمنع صدور أي قرار يمس الكيان الصهيوني، وما كان ذلك إلا بسبب الضغوط الشعبية المتصاعدة في الولايات المتحدة، من أجل ما أصبح يسمى وقف العدوان الإسرائيلي على

[31]– لطفي الخولي: الانتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٨٨، ص١١.
[32]– نفسه: ص١٥٥.

الشعب الفلسطيني،[٣٣] وظهر التوجه الأمريكي في مبادرة شولتز الذي حدد بعض الأهداف وهي:[٣٤]

١- لابد من احتواء الانتفاضة، ومنع انتشارها في المنطقة، بحيث لا يتعارض وجودها مع المصلحة الأمريكية.

٢- حل القضية الفلسطينية هو أحد أولويات السياسة الأمريكية، دون اللجوء إلى القوة العسكرية، وذلك حتى تظهر مصداقيتها كدولة كبرى في العالم وأمام الشعب الأمريكي، وتثبت دورها كشرطي في منطقة الشرق الأوسط. وجاءت رغبة شولتز في تسوية القضية بما يتناسب مع رغبة الرأي العام الأمريكي، على الرغم من أن القضية الفلسطينية لم تكن في وقت من الأوقات تشكل أهمية كبرى للأمريكيين والغرض من هذا ترجيح المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لصالح الأمريكيين.

لخص شولتز الوضعية السائدة عشية اندلاع الانتفاضة الفلسطينية قائلاً: "في شتاء عام ١٩٨٧م-١٩٨٨م اندلعت نيران الانتفاضة التي كان وقودها الإحباط الذي كان يعيشه الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة، وكانت أساليب إسرائيل القمعية تنفر حتى أشد مؤيديها، وبدأ قادة العرب نقداً لاذعاً لإسرائيل لكنهم كانوا قلقين من الانتفاضة... تسبب عن الانتفاضة موقف جديد كامل، استطاع وحده تغيير المفهوم الأساسي عن العملية السلمية... في تلك الظروف شعرت أن فرصة جديدة قد لاحت في الأفق وان علينا أن ندفع الأمور إلى الاتجاه المرغوب وبشكل أسرع بكثير مما تسير عليه العملية السلمية".[٣٥]

لقد تضمنت مبادرة شولتز بياناً تفاهمياً أرسله إلى إسحاق شامير رئيس وزراء الكيان الصهيوني، كما أرسله إلى الملك حسين، وجاء في هذا البيان الدعوة إلى سلام دائم يضمن أمن جميع الدول في المنطقة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وستبدأ المفاوضات في وقت قريب مؤكد بين إسرائيل وكل جيرانها من يرغب منهم في ذلك، ويمكن أن تبدأ هذه المفاوضات في أول أيار/مايو ١٩٨٨م، وسترتكز على قراري مجلس

---

[33]– نفسه: ص١١.

[34] – نصير عاروري: تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦م، ص٥٤.

[35]– جورج شولتز: مذكرات جورج شولتز، ترجمة محمد دبور وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤م، ص٤٣٩-٤٤٠.

الأمن ٢٤٢، و٣٣٨ بكل بنودها، وسيقرر المشاركون في المحادثات الثنائية إجراءات المفاوضات وجدول الأعمال المتعلق بكل الفريقين، وعلى الجميع إعلان رغبتهم في مفاوضات حقيقية.

وتبدأ مفاوضات بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني تتعلق بترتيبات المرحلة الانتقالية على أن يكون هدفها إنجاز هذه الترتيبات خلال ستة أشهر، وتبدأ مفاوضات الوضع النهائي بعد سبعة أشهر من بداية مفاوضات المرحلة الانتقالية، بهدف إتمامها خلال عام واحد استنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وستبدأ محادثات الوضع الدائم قبل أن تبدأ الفترة الانتقالية بعد ثلاثة أشهر من التوصل إلى اتفاق انتقالي يستمر لمدة ثلاث سنوات، وستشارك الولايات المتحدة في المفاوضات بشقيها، وستسعى إلى أن تنتهي سريعاً إلى اتفاق، وستعرض الولايات المتحدة مسودة الاتفاق على الأطراف المعنيين للنظر فيها عند بدء مفاوضات المرحلة الانتقالية.

وسيعقد قبل أسبوعين من افتتاح المفاوضات، مؤتمر دولي. ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توجيه دعوات إلى الأطراف المعنيين بالصراع العربي – الإسرائيلي، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وينبغي لجميع الأطراف المشاركين في المؤتمر الدولي قبول القرارين ٢٤٢، و٣٣٨ والتخلي عن العنف والإرهاب، ويستطيع الأطراف المشاركون في كل مفاوضة ثنائية إبلاغ المؤتمر بحال مفاوضاتهم وفقاً لصيغة يتفق عليها، ولن يكون في مقدور أحد فرض الحلول، أو الاعتراض على الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. ويكون التمثيل الفلسطيني في إطار وفد أردني– فلسطيني، وتعالج القضية الفلسطينية في المفاوضات بين الوفد الأردني – الفلسطيني والوفد الإسرائيلي، وتجري المفاوضات بين الوفد الأردني – الفلسطيني والوفد الإسرائيلي مستقلة عن أية مفاوضات أخرى.[٣٦] ولم يشر شولتز إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يذكر ما إذا كان الفلسطينيون المهجرون خارج فلسطين سيشاركون فيها أم لن يشاركوا.

سياسة الأردن تجاه مبادرة جورج شولتز

لقد رفضت قيادة الكيان الصهيوني مبادرة شولتز، حيث انتقد رئيس وزرائها إسحاق شامير فكرة المؤتمر الدولي، وصرح علناً أنه يرفض مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، رغم تأييد شيمون بيرس المبادرة رسمياً. وعبر الفلسطينيون عن استيائهم من مبادرة شولتز التي عاملتهم معاملة من الدرجة الثانية، وذلك حين عهد إليهم بدور الشريك الأصغر للأردن. واستقبلت سوريا تلك المبادرة بفتور كبير ولم تر فيها ما يحرك سكون عملية

---

[36]– نفسه: ص ص٤٥٢–٤٥٣.

التسوية التي ظلت تراوح مكانها. وأيد الرئيس المصري حسني مبارك تلك المبادرة توددا للولايات المتحدة من أجل الحصول على مساعداتها المالية والعسكرية.[٣٧]

تقبل الملك حسين مبادرة شولتز بعقل منفتح ووافق على المبدأ العام، الأمر الذي زاد من أمل الخارجية الأميركية في اقتناعه بالمساهمة في الخطة. إلا أن رد فعل المسئولين في دوائر صناعة القرار في الأردن كان فاترا، ورأوا في واقع الأمر أن المبادرة لا تعدو أن تكون تجسيداً معدلاً للمبادئ التي أعلن عنها في نصوص اتفاقيات كامب ديفيد. وعلى الرغم من أن المبادرة لم تلب متطلباتهم، فإنهم لم يرفضوها تماماً وإنما رحبوا بمشاركة إدارة الرئيس ريجان مرة أخرى في العملية الدبلوماسية لكنهم كانوا يعتقدون في نفس الوقت أن الأحداث قد تجاوزتها.[٣٨] واتبعت الدبلوماسية الأردنية أسلوب الانتظار والترقب، وحاولت استخدام منطق التوازن بين المكاسب والخسائر المحتملة من اتخاذ قرار معين بشأن تلك المبادرة، وحتى لا يتخذ الأردن قراراً واضحاً يخص تلك المبادرة عمد إلى طلب توضيحات من شولتز خلال مجموعة من الأسئلة، ولكن الإدارة الأمريكية رفضت الرد عليها بحجة أنها لا تريد تكرار ما حدث في كامب ديفيد، عندما وجه الملك حسين مجموعة من الأسئلة إلى الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر.[٣٩]

وصل شولتز إلى منطقة الشرق الأوسط في مطلع نيسان/أبريل عام ١٩٨٨م بغرض إعطاء دفعة لمبادرته، لكنه لم يرى في القدس أي ميل من جانب اسحق شامير لمساعدته في مساعيه. وعرض على شامير أن يحمل رسالة منه إلى الملك حسين، تحثه الملك حسين على إجراء مفاوضات مع إسرائيل مباشرة، إلا أن ذلك على وجه التحديد أمر لم يكن الملك حسين على استعداد للموافقة عليه.[٤٠] وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨م، أعلن رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي في مؤتمر صحفي، أن الملك حسين سلم شولتز خلال مباحثاته في عمان ورقة تتضمن المبادئ الأساسية التي يلتزم بها الأردن في أية

---

[37]– قصة الملك حسين، البيان العشر دفع الملك حسين نحو فك الارتباط بالضفة الغربية. جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٦٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م.

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10565&article=443756

[38] – نفسه.

[39]– محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٢.

[40]– قصة الملك حسين، البيان العاشر دفع الملك حسين نحو فك الارتباط بالضفة الغربية، مرجع سبق ذكره.

عملية تسوية تخص الصراع العربي – الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، وهذه المبادئ هي:[41]

١- عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وأن انسحاب الإسرائيليين من الأراضي المحتلة، هو أساس تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وتحقيق سلام ثابت.
٢- تستلزم تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي تسوية القضية الفلسطينية من جوانبها كافة بما في ذلك حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.
٣- تقتضي التسوية الشاملة والعادلة انعقادها تحت مؤتمر دولي.
٤- يتوجب أن يكون المؤتمر الدولي فاعلا وجادا في الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة.
٥- يتوجب أن يكون مبدأ الانسحاب الذي تضمه القرار ٢٤٢ شاملا الأراضي العربية المحتلة كافة.
٦- يتوجب أن يكون المؤتمر الدولي مع الأطراف الأخرى، ولكنه لا يمثل الشعب الفلسطيني في المؤتمر ولن يتفاوض على تسوية القضية الفلسطينية نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن الأردن على استعداد لحضور المؤتمر بوفد أردني فلسطيني مشترك إذا وافقت الأطراف المعنية على ذلك.

لقد أعلنت قرارات القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر في حزيران/يونيو ١٩٨٨م، عن دعمها استمرار الانتفاضة، وإدانة الممارسات القمعية الصهيونية، كما انتقدت مبادرة شولتز وتحيز الولايات المتحدة إلى الكيان الصهيوني، ودعت القرارات إلى التمسك بمبادئ خطة فاس.

ولم يصرح الملك حسين بموافقة مباشرة أو رفض مباشر للمبادرة، وبالتالي لم يشعر شولتز بأي مؤشرات مشجعة من خلال تعليقات الملك حسين حول مبادرته. وبصورة عامة، لم يدرك شولتز التغييرات على الأرض التي كانت وراء موقف الملك حسين. فقد أعلنت القيادة الموحدة للانتفاضة تأييدها منذ البداية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأصدرت بيانها الذي ناشدت فيه الفلسطينيين بتصعيد الضغط الشعبي ضد أفراد النظام الأردني.[42] ولعل التحليل الأقرب إلى الواقع للوضع في ذلك الوقت هو أن عدم إلمام شولتز الكامل بالعوامل المحلية التي كانت سائدة آنذاك كان بمثابة واحد من الأسباب وراء فشل مبادرته. ولقد استخلصت الأردن من تلك الأوضاع السابقة جملة من الأفكار ينبغي أن

[41]– عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

[42]– انظر قصة الملك حسين، البيان العاشر دفع الملك حسين نحو فك الارتباط بالضفة الغربية، مرجع سبق ذكره.

يفحصها بشكل جيد ليبني إطار لحركته المستقبلية، إطارا محكوماً بمنطق التوازن والمسايرة، الذي ظل فترة طويلة بمثابة مفتاح لحل معضلاته الأمنية والاقتصادية، مثلما مثل انكشافه مدخلاً معتبراً لدراسة سياسته الخارجية.

وفي نهاية تموز/يوليو ١٩٨٨م، كانت فكرة تشكيل الوفد الأردني-الفلسطيني المشترك للمفاوضات قد فقدت مبررها بصورة كاملة، وذلك عندما أعلنت الحكومة الأردنية، في ٢٨ من ذلك الشهر، إلغاء خطة التنمية في الضفة الغربية المحتلة، ثم أعلن الملك حسين قطع العلاقات القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨م، وقال الملك: "إنه لن يتحدث مرة ثانية عن الفلسطينيين". وبذا يكون الأردن قد أغلق سكة الوفد الأردني الفلسطيني المشترك. ووضع حد لإمكانية التفكير في الخيار الأردني مرة أخرى، وفتح الباب لخيارات جديدة بشأن إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ولم يعد أمام الإدارة الأمريكية، التي كانت ترفض التفاوض مع منظمة التحرير، سوى البحث عن مفاوضين فلسطينيين من داخل الأرض المحتلة. وتسوية القضية الفلسطينية، والتخلص من تبعات فعل الانتفاضة والقيود الإقليمية.[٤٣]

٤- مشروع السلام الفلسطيني ١٩٨٨م

صدر عن بسام أبو شريف، المقرب من ياسر عرفات، إحدى مؤشرات الاستعداد للتسوية والتنازل في الرسالة التي نشرها في حزيران/يونيو ١٩٨٨م، ودعا فيها إلى السلام والتعايش مع إسرائيل. ولقد استفادت منظمة التحرير الفلسطينية من قرار الأردن في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨م، في فك روابطه الإدارية والقانونية عن الضفة الغربية، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية. وقد سعى الأردن من خلال روابطه مع الضفة إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثر الحديث عنها إسرائيلياً والتي طرحت "الخيار الأردني"، وأن الأردن هي وطن الفلسطينيين، بل واجتزأ بعضها ليتحدث عن إمكانية تغير نظام الحكم في الأردن بحيث يتولى الحكم زعيم فلسطيني.[٤٤]

لقد جرت اتصالات سرية بين شخصيات سويدية وأمريكية وفلسطينية بغية تقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وإجراء محادثات رسمية بينهما. وكانت الولايات المتحدة تضع مجموعة من الشروط أمام الفلسطينيين ينبغي أن يلتزموا بها إذا أرادوا بلوغ تلك المحادثات. ووافقت المنظمة على الشروط الأمريكية المتمثلة في الاعتراف بمضامين القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والاعتراف بالوجود الإسرائيلي،

43- جورج شولتز: مرجع سبق ذكره، ص٤٥٨.

44- محسن محمد صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٤٦٦.

ونبذ الإرهاب، حيث أرسلت المنظمة في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨م رسالة لشولتز جاء فيها:

إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مساهمة منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ترغب في إصدار البيان الرسمي التالي:[٤٥]

١- أنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل حول تسوية سلمية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.

٢- أنها تتعهد بالعيش في سلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، وأن تحترم حقهم في العيش في سلام داخل حدود آمنه ومعترف بها دوليا، وذلك مثلما ستفعل الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي تلتمس إقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- أنها تدين إرهاب الفرد والجماعة والدولة في جميع إشكاله، ولن تلجأ إليه.

٤- أنها مستعدة لوقف جميع إشكال العنف، على أساس متبادل، حال بدء المفاوضات.

وجاء رد شولتز في رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨م، تضمن م يتعين على عرفات أن يقوله وحملها وزير خارجية السويد أندرسون. ولقد اختلفت ردود أفعال البلدان العربية على المبادرة الفلسطينية، حيث رفضتها سوريا لأنها تمثل عملية تسوية منفردة، وهي عملية استسلامية أكثر منها عملية سلمية، وكان الموقف الليبي شبيها بالموقف السوري. ولم تعارضها أغلبية البلدان العربية واعتبرتها شأنا فلسطينياً خاصاً. وأيدت مصر المبادرة وعملت على تفعيلها بالمشاركة في تطويرها وإعادة صياغتها والتوسط لدى الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لقبولها.[٤٦]

وأيد الأردن هذه المبادرة ونظر إليها على أنها نافذة إلى تسوية مرجوة طالما دعا إليها. وبدا ذلك واضحاً في كلمة ألقاها الملك حسين في جامعة كامبردج في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨م ورد فيها: "لقد أعلن الفلسطينيون قبولهم بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، كأساس لأي حل سلمي يتم التوصل إليه خلال مؤتمر دولي للسلام، وكذلك نبذهم الإرهاب. وبمثل هذا الموقف الأساسي يكون الفلسطينيون قد تجاوبوا مع المطالب المختلفة، وخاصة تلك التي قدمتها الولايات المتحدة كالتزام تجاه

[45]– صخر بسيسو: منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٦٢.

[46]– محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٥.

هذه القرارات، من أجل تأهيلهم كشركاء في عملية السلام. لقد تحمل الفلسطينيون مسؤولياتهم مدعومون بجهد أردني وعربي".[٤٧]

وكان الأردن قد أبدى اهتمامه بفكرة المؤتمر الدولي للسلام في وقت مبكر من عام ١٩٨٦م بعد حدوث الخلافات بينه وبين المنظمة، في الوقت الذي كان الملك حسين يرى فيه دائماً أنه بحاجة إلى المنظمة أو إلى سورية لتوفير الغطاء لمحادثاته مع إسرائيل. ولقد كان هدف الأردن التخلص من الضغوط الإقليمية والحصول على المساعدات الاقتصادية، وكان قبول الانخراط في عملية التسوية مسلكاً إلى المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية، خصوصاً مع انخفاض المساعدات العربية، وتقلص إيرادات العمالة الأردنية في بلدان الخليج بسبب انخفاض أسعار النفط، وارتفاع حجم البطالة وتدهور قيمة الدينار الأردني، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وترتيباً على ذلك حدثت توترات اجتماعية واحتجاجات في مناطق عدة من الأردن، أعلن الملك حسين على أثرها إصلاحات سياسية تتضمن انفتاح الحياة السياسية للتعددية.[٤٨] وقد تمثل ذلك بالعودة إلى الحياة البرلمانية في أواخر عام ١٩٨٩م، حيث شهد الأردن إجراء أول انتخابات بعد توقف دام أكثر من عشرين عاماً.[٤٩]

وعلى الرغم من استمرار مواقف الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة دائماً إلى جانب إسرائيل، والتأكيد على أن المبادرة الفلسطينية لا تستجيب للشروط الأمريكية بشأن الشروع في إجراء حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، وهي الشروط التي تتركز على إدانة الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، إلا أن الولايات المتحدة شرعت، بعد أن أعلن ياسر عرفات في مؤتمر صحفي عقده عقب خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف عن استعداد منظمة التحرير لنبذ الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، في فتح حوار مع منظمة التحرير، وذلك عبر السفير الأمريكي في تونس (روبرت بلليترو). وبقيت المماطلة الإسرائيلية سيد الوضعية ما دامت مصالحه تلقى الرعاية الأمريكية، وما دام الوقت يسير في الاتجاه الذي يرغب فيه الكيان الصهيوني،

47- قاسم صالح وقاسم الدروع: مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى ١٩٨٧/١/١م-١٩٩٢/١/١م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٢م، ص٢٩١، ٢٩٢.

48- "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية .. وتغير مزاج الملك حسين"، الشرق الأوسط، عدد ١٠٥٦، ٢٠٠٧/١١/٤م.

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10568&article=444116

49- أحمد أبو حسن زرد: الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية، السياسة الدولية، عدد ٩٩، يناير ١٩٩٠م، ص١٨٩.

حيث كانت حشود اليهود المهاجرين إلى أرض فلسطين تتضاعف بلا انقطاع ويتم بناء المستوطنات بكثافة وبلا توقف.[٥٠]

لكن الحوار الرسمي الفلسطيني – الأمريكي ظل متعثراً، حيث أخذ يدور في حلقة مفرغة، وأبقته الإدارة الأمريكية على مستوى سفيرها في تونس، الذي أصر على استبعاد منظمة التحرير من المفاوضات. وعلى إثر قيام جبهة التحرير الفلسطينية (جماعة أبو العباس) في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠م، وبمساعدة لوجستية وإستخباراتية ليبية وعراقية، بعملية عسكرية على شواطئ تل أبيب، توقف الحوار وحملت الولايات المتحدة وإسرائيل ياسر عرفات شخصياً مسؤولية،[٥١] حيث اعتبر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي أن أعضاء الجبهة طرفاً من أطراف المنظمة، وقال: "إن الحكومة الأمريكية مضطرة إلى تجميد الحوار مع منظمة التحرير لأن المنظمة عادت إلى العمليات الإرهابية بواسطة أحد أطرافه".[٥٢] والحوار في رأيه غير قابل للاستئناف إلا إذا قامت قيادة منظمة التحرير بمحاكمة الحركة المسئولة وطردها من عضوية المنظمة.

ثانياً: العلاقات الأردنية – الفلسطينية في ظل تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي (١٩٨٢م–١٩٨٦م)

كانت العقيدة السياسية الأردنية في بداية الثمانينات قد توصلت إلى عدة حقائق مرتبطة بالقضية وعلاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية أهمها:[٥٣]

١– إن استمرار حالة اللا سلم واللا حرب قد تنتج الوطن البديل.

٢– إسرائيل غير مستعدة للانسحاب من سائر الضفة الغربية ما دامت اجتاحت جنوب لبنان.

٣– لا يمكن للأردن أن يتحمل نتائج استرداد ضفة غربية منقوصة بمفرده.

٤– لابد من إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في استعادة الضفة الغربية بالطرق السلمية.

50– محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٥.

51– للمزيد من التفاصيل حول الحوار الفلسطيني – الأمريكي ، أنظر زهير المصري: اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة اليازجي، غزة، ص ص٤١٣– ٤٢٨.

52– محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام أوسلو– ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، ط٢، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٢٩.

53– عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص١٧٥.

٥- اشتراك المنظمة في عملية التفاوض يتطلب أن تصبح مقبولة لدى إسرائيل والولايات المتحدة، وكخطوة أولى لابد للمنظمة أن تقبل قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) لسنة ١٩٦٧م كأساس للتسوية.

وبخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، كان الأردن يأمل بإمكانية المقاربة مع المنظمة الضعيفة لتأهيلها وإشراكها بشكل أو بآخر في عملية السلام على أساس خطة السلام العربية في قمة فاس ومشروع الرئيس الأمريكي ريجان الذي كان قريباً في تصوره لمستقبل الضفة الغربية من تصور مشروع المملكة العربية المتحدة لعام ١٩٧٢م.[٥٤] وأنها وحدها غير قادرة على تمثيل الفلسطينيين بسبب الشرعية التي تتمتع بها المنظمة في الأراضي المحتلة وخارجها وقدرتها على إفشال أي محاولة أردنية منفردة لاستعادة الأراضي المحتلة. كما أن أي تسوية تقتضي تقديم تنازلات على حساب الأرض ليس باستطاعة الأردن وحده تقديمها دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. فأخذ الأردن على عاتقه أن يجتذب منظمة التحرير إلى العملية السلمية تماشياً مع التوجه المعتدل لجعل المنظمة شريكاً مقبولاً في أية مفاوضات سلام. وخلال هذه الفترة تمت محاولتان للتقارب بين الطرفين على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى: المباحثات الأردنية - الفلسطينية (١٩٨٢م-١٩٨٣م)

تجددت العلاقات الأردنية – الفلسطينية عام ١٩٨٢م، بشكل أعمق من مرحلة اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة. ففور مغادرة ياسر عرفات بيروت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م، استقبله في العاصمة اليونانية أثينا رئيس الديوان الملكي الأردني أحمد اللوزي، ووزير الخارجية الأردني مروان القاسم، وأبلغه تحيات الملك حسين ورغبته في متابعة التشاور والتنسيق، وبعد أيام أعلن الملك حسين عن أن الوقت قد حان للدخول في حوار مع المنظمة لصياغة إتحاد كونفدرالي بين الكيانين الأردني والفلسطيني، ولم يستبعد في المستقبل إمكان تشكيل وفد مشترك لمفاوضات قد تجري حول قيام حكم انتقالي في الأراضي المحتلة. وقد رفض صلاح خلف (أبو إياد) اقتراحات الملك، على حين رأى فاروق القدومي أن إعلان الدولة الفلسطينية، هي التي ستدخل المفاوضات مع الأردن، وأكد ذلك ياسر عرفات، لكنه أشار إلى أن هذه الاقتراحات كانت محور مناقشة.[٥٥]

---

[54]- ياسر نايف قطيشات: العلاقات الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٦.

[55]- صقر أبو فخر: ملامح مرحلة ما بعد بيروت، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢م، ص ص١٤١-١٤٢.

وتكررت زيارات عرفات للأردن ابتداء من التاسع من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢م، أجرى خلالها محادثات مع الحكومة الأردنية اتفقا خلالها على إنشاء لجنتين: أولاها الإشراف على القوات التابعة للمنظمة في الأردن، وثانيهما: لجنة اقتصادية لدراسة الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة. وبعد الزيارة الثالثة لعرفات في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢م اتفق الطرفان على إنشاء لجنة عليا برئاسة عرفات ورئيس الوزراء الأردني مضر بدران لدراسة مسألتي الكونفدرالية بين فلسطين والأردن، وتأليف الفريق المفاوض الأردني – الفلسطيني المشترك. وبحثت في هذا اللقاء ثلاث صيغ للوفد المفاوض المشترك هي: وفد أردني – فلسطيني مشترك يضم أعضاء من المنظمة، ووفد أردني فلسطيني مشترك يضم أعضاء من خارج المنظمة تختارهم هي، ووفد من الجامعة العربية يضم ممثلاً للمنظمة.[٥٦] وصدر بيان مشترك بشأن المحادثات التي أجراها ياسر عرفات في عمان في ٢ أذار/مارس.[٥٧] وهكذا ظل الحديث عن الكونفدرالية والوفد المشترك مع الأردن، محور المحادثات مع الأردن في تلك المرحلة رغم وجود بعض المعارضة من داخل قيادة حركة فتح، وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى، ومن سوريا.[٥٨]

يضاف إلى ذلك أنه أثناء الحوار بين الجانبين، تزايدت حدة الأنباء الواردة من داخل الأراضي المحتلة وخاصة من الضفة الغربية، بسبب تصاعد عمليات الاستيطان الإسرائيلية. وشهدت القرى الفلسطينية عمليات قمع إسرائيلية مركزة ضد المواطنين، كان أبرزها حادث تسمم الفتيات الفلسطينيات في عدد من المدارس الثانوية العربية بمادة كيميائية مجهولة الهوية وغير معروف تأثيرها البيولوجي الضار بالصحة العامة.[٥٩]

وعلى صعيد آخر استقبل الملك حسين الفدائيين الفلسطينيين القادمين من بيروت في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٢م وعددهم أربعمائه،[٦٠] ووجد هؤلاء في عمل الملك حسين دليلاً

56– Emile f. sahliyeh, The PLO after the Lebanon war, westview special studies on the Middle East (boulder, Colorado; westview press 1986), p. 127.

57– صقر أبو فخر: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.

58– يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٧٧٥.

59– حسن أبو طالب: الحوار الأردني الفلسطيني بين التوقف والاستمرار، السياسة الدولية، عدد٧٣، حزيران/يوليو ١٩٨٣، ص١١٧.

60– الكتاب السنوي لعام ١٩٨٢م: دار الجليل للنشر، ط١، عمان، ١٩٨٣م، ص٧.

على توافر رغبة مشتركة في استثمار النصر السياسي الذي حققته المقاومة في بيروت، بحيث يؤدي في النهاية إلى نصر قومي فلسطيني وعربي.[٦١] غير أن الحكومة الأردنية اشترطت عدم تدخل المقاتلين العائدين في الشؤون الأردنية،[٦٢] وشكلت لجنة ارتباط أردنية – فلسطينية بخصوص هؤلاء المقاتلين وعائلاتهم في الأردن وهم أصلاً من حملة جوازات السفر الأردنية. وفي هذا الخصوص قال مضر بدران رئيس الوزراء الأردني، أن الأردن هي الدولة الوحيدة التي أعلنت بصراحة في اجتماع استثنائي للمجلس الوطني الاستشاري عن استعداده لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر أردنية، وإن هذا يدخل في سياق الالتزام القومي، وذكرت الأنباء آنذاك أن الملك الأردني سوف يصدر عفواً ملكياً عن أولئك الذين اشتركوا في حوادث أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠م لقلب نظام الحكم الهاشمي. وذلك من أجل تمكين كل المقاتلين الفلسطينيين من حملة الجوازات الأردنية من العودة إلى بلدهم.[٦٣]

وظهرت ملامح إعادة العلاقات بين حركة فتح دون الفصائل الفلسطينية الأخرى مع الأردن، بانتقال خليل الوزير (أبو جهاد) وهاني الحسن للإقامة في الأردن، وموافقة الأردن على استقبال كتيبة القوة ١٧ من قوات حركة فتح المتمركزة سابقاً في اليمنيين الشمالي والجنوبي، كما سمح بنقل بعض نشاطات مؤسسة صامد إلى عمان.[٦٤]

والواقع إن مبادرة ريجان في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م أعطت دفعة إضافية لدور الأردن في حل القضية الفلسطينية، لأنها تضمنت عدة نقاط إيجابية توافقت مع التفصيلات السياسية للأردن، في مقدمتها الاعتراض على سيطرة إسرائيل الدائمة على الأراضي المحتلة أو ضمها إليها، وعلى إنشاء مستوطنات يهودية إضافية، وعدم تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومنح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عوضاً عن ذلك حكماً ذاتياً يرتبط بالأردن. ولقد ساهمت المبادرة في تشجيع الأردن والمنظمة على إيجاد

61– ناهده صالح مقبل: فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

62– وجه رئيس الوزراء الأردني خطاباً إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أوضح فيه عدة شروط تنظم لمقاتلي المنظمة بقاءهم في الأردن، وهيا أنها لن تتسامح إزاء أي تسلل فلسطيني إلى داخل الأراضي المحتلة أو إسرائيل من أراضي الأردن، وأن يسلم رجال المنظمة أسلحتهم فور دخولهم الأردن. أنظر: وليام ب. كوانت: كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٩م، ص٤١٦.

63– ناهده صالح مقبل: مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

64– صقر أبو فخر: نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية – العربية، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٥، شباط/فبراير ١٩٨٣م، ص١٥٩.

طريقة مناسبة لحل القضية، خاصة بعد أن طرح وزير الدفاع الإسرائيلي ارئيل شارون فكرة جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين وظهور شعار الأردن هو فلسطين.[٦٥]

وبعد أن بدأ الحوار بين الجانبين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢م، أنهى العاهل الأردني محادثاته مع منظمة التحرير في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٣م. وحمل مجلس الوزراء الأردني في بيانه الجانب الفلسطيني مسؤولية فشل الحوار، حيث جاء فيه: "الأردن لن يعمل بصورة منفردة، ولن يكون بديلا لأي جهة في أية مفاوضات سلمية تتعلق بحل القضية الفلسطينية"، وأضاف بلهجة ناعمة: "سنبقى نحن الأردنيين والفلسطينيين، عائلة واحدة تحافظ على وحدتها الوطنية مثلما تحافظ على وجودها على هذه الأرض العربية الغالية".[٦٦] وفشلت محاولة التوصل إلى صيغة أردنية – فلسطينية تمثل طريقة عمل مستقبلية مشتركة، وبالتالي تقلص العمل السياسي المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير.

وقد أدى القرار الأردني بإنهاء المحادثات إلى فتور في العلاقات، دون أن ينعكس ذلك بعودة حالة المنافسة أو الخصومة بين الجانبين، وأعاد الملك حسين في هذه الفترة مجلس النواب إلى العمل، وأقر مناصفة عضويته بين الأردنيين والفلسطينيين. كما أكد استمرار اهتمامه بشؤون الضفة الغربية وعدم تخليه عن سكانها.[٦٧]

ويمكننا أن نرجع فشل الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير إلى عدة اعتبارات. منها مثلاً أن فكرة إقامة إتحاد فيدرالي بين الفلسطينيين والأردن،[٦٨] وتأليف وفد مشترك للتفاوض أثار جدلاً حاداً داخل منظمة التحرير الفلسطينية. واستنكرت الجماعات الفلسطينية المعارضة الموالية لسوريا الحوار استنكاراً مريراً. كما أن أفراد من حركة فتح لم يتوقعوا من استمرار المنظمة في الحوار أي فائدة جلية منهم صلاح خلف (أبو إياد)

---

[65]– كانت الجماعات الصهيونية قد قامت بتنظيم حملة إعلامية في أنحاء مختلفة من العالم في ذلك الوقت شعارها: الأردن هو فلسطين. أنظر عبد الرحيم الخلايلة: الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣١–٣٣٢.

[66]– بيان مجلس الوزراء الأردني حول الحوار الأردني – الفلسطيني، انظر الملحق رقم (٥)، ص ٢٠٤.

[67]– يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

[68]– قال الملك حسين في المقابلة التي منحها لشبكة التليفزيون (بي بي سي) في أوج محادثاته مع منظمة التحرير: إنه جرى الحديث خلال الحوارات حول قيام كيانين في فلسطين والأردن، على أن يكون لكل منهما علم وحكومة خاصة به على أن يتم وضع شؤون الدفاع – أي الجيش والخارجية بين أيدي حكومة مشتركة خاضعة لسلطة برلمان مشترك يتم تشكيله من البرلمانين. انظر موشيه زاك: الحسين والسلام في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر، دون سنة نشر، ص٣٨١.

الذي كان معارض لإتحاد أردني – فلسطيني من أي نوع وفي أي مرحلة.[٦٩] وخشوا من أن تؤدي مشاركتهم للأردن إلى مزيد من تفتيت صفوف الفلسطينيين.

على أن ياسر عرفات لم يتمكن من إقناع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال اجتماعها في الكويت في ٥–٨ نيسان/أبريل ١٩٨٣م، واللجنة المركزية لمنظمة التحرير في دمشق بتبني مسودة الاتفاق مع الأردن، بالرغم من أن المجلس الوطني الفلسطيني كان قد وافق على التعاون مع الأردن مؤكداً على العلاقة المتميزة بين الشعبين في اجتماعه الذي عقد قبل شهرين في الجزائر.[٧٠] فقد جاء في الاتفاق نص يقول: "بالتعامل مع المبادرات السياسية بما في ذلك مبادرة ريجان"، وقد رأت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير تعديل هذا النص ليصبح "التعامل مع المبادرات السياسية الدولية كالمشروع العربي للسلام، ومبادرة الرئيس السوفيتي بريجنيف، التي تضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون قيود، واشتراك منظمة التحرير مع الأردن في مفاوضات السلام بواسطة أعضاء بارزين في المنظمة".[٧١] وتم تكليف هاني الحسن وخليل الوزير (أبو جهاد) وفاروق القدومي (أبو اللطف) بحمل التعديل إلى الملك حسين في التاسع من نيسان/أبريل ١٩٨٣م، ولكن الملك رفضه،[٧٢] فضلاً عن أن التعثر الأمريكي في مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، كان دافعاً لوجود مزيد من التحفظات الفلسطينية على الاشتراك في التسوية السياسية بناء على أسس مبادرة ريجان.[٧٣]

وفي هذا الشأن أيضاً، عارضت البلدان العربية الراديكالية، ولا سيما سوريا،[٧٤] بداية التنسيق الفلسطيني مع الأردن، وشككت سوريا علناً في حق عرفات في أن يتحدث باسم

---

[69]– يزيد الصايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص٧٧٧.

[70]– عدنان أبوعودة: مرجع سبق ذكره، ص١٨٦.

[71]– حسن أبو طالب: الحوار الأردني الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

[72]– خالد الحسن: الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان ١٩٨٥/٢/١١م) في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥م، ص ١٢٥.

[73]– حسن أبو طالب: الحوار الأردني الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

[74]– يقول خالد الحسن: "في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٣م، وصلت إلى قيادة حركة فتح رسالة شفوية حملها وزير خارجية دولة عربية من شمال إفريقيا، تقول: إن أي اتفاق أردني – فلسطيني، يعني تهميش الدور السوري، وهذا ما ترفضه سوريا رفضاً كاملاً. وإذا حصل مثل هذا الاتفاق فستسحب سوريا اعترافها باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وستعارض هذا الاتفاق عدا أموراً أخرى لا حاجة لذكرها". أنظر: خالد الحسن: الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك، مرجع سبق ذكره، ص١٢٠.

الشعب الفلسطيني، وأصبحت مصدراً لحملات شرسة على كل من الملك حسين وزعماء منظمة التحرير الفلسطينية غير المتحالفين معها.[٧٥] ويضاف إلى هذا أن الرئيس السوري حافظ الأسد سعى إلى جعل إيران وليبيا تنخرطان في حملته على الأردن، وعلى التيار الرئيسي في منظمة التحرير، بل لقد شجع التمرد الذي حدث في حركة فتح في أواخر عام ١٩٨٣م. وبالتدخل السوري غابت وحدة القرار الفلسطيني وكما يتضح من التمرد الذي قاده بعض كبار ضباط حركة فتح والذين أسموا أنفسهم (فتح الانتفاضة) وانضمام الجبهة الشعبية القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل لهم. وبذلك ظهرت بذور الانشقاق الفلسطيني الذي كان له تأثيره على العلاقة مع الأردن.

أما على الجانب الأردني فقد فضل قطع الحوار مع منظمة التحرير لشعوره بعدم جدية الولايات المتحدة فيما يخص الضغط على إسرائيل لحملها على المرونة والابتعاد عن التصلب، فقد اتخذت السلطات الإسرائيلية مواقف ترفض فيها التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وترفض تجميد بناء المستوطنات، بل كانت تنشئ مستوطنات باندفاع كبير، وهناك رفض واضح من الحكومة الإسرائيلية لقبول خطة ريجان.[٧٦] كما واجه الملك حسين تحذيراً من القادة السوفييت والصين بعدم السير في المسلك الأمريكي المضر المصالح الأردنية والعربية العامة، ولم يجد الأردن دعماً عربياً في مسعاه، كما أنه لم يتحرر من قيوده الإقليمية ليحسم أمره بشان عملية التسوية.[٧٧]

وما يلاحظ على السلوك الأردني هو ميله إلى الدبلوماسية الجماعية والتحرك المحسوب والترقب، وتغطية فجوة عدم القدرة على اتخاذ سلوك فعلي باستخدام السلوكيات اللفظية لتخفيف الضغوط المختلفة ورفع الحرج عن سياسة الأردن. ويؤيد السلوك اللفظي الأردني الفكرة التقليدية الشائعة بالنسبة إلى سلوك الدولة الصغيرة، ويعارض ما ذهب إليه موريس ايست من أن الدولة الصغيرة تميل إلى تغليب السلوكيات الفعلية على القولبة بسبب الغموض الذي يكتنف المواقف الدولية، وافتقار البلد الصغير إلى أجهزة الرصد التي تقتضيها عملية الحصول على المعلومات. وهذا ما يدفع البلد الصغير إلى

---

[75]– وليام ب.كوانت: مرجع سبق ذكره، ص٤٢٠.

[76]– Nigel Ashton: op. cit , p238

[77]– محمد شلبي: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩م-١٩٩٤م)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧م، ص٢٦٦.

السلوكيات الفعلية وركوب الإخطار، لأنه لا يدرك مكونات الوضعية إلا بعد استفحالها في وقت متأخر.[٧٨]

ومع تزايد الخلافات الفلسطينية الداخلية قام ياسر عرفات بزيارة مفاجئة إلى مدينة طرابلس اللبنانية في ١٦ من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣م، بعد زيارته للعراق، حيث تفقد القواعد الفلسطينية في المدينة، فجاء الرد عنيفاً على زيارته لطرابلس من سوريا بصوت فلسطيني معارض له. ومع التدخل السعودي والكويتي لحل الخلاف، تم الإعلان في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣م عن وقف القتال. ولقد استنكر الأردن ما قامت به القوات السورية والمنظمات الفلسطينية الموالية لها من هجوم على قوات منظمة التحرير واعتبرت أن ذلك يستهدف حرمان المنظمة من شرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني وإخضاعها للسيطرة السورية وتصفية الثورة الفلسطينية.[٧٩]

والحاصل أنه بعد أن أجبرت منظمة التحرير على مغادرة طرابلس، جددت اتصالها مع الأردن، وتزايدت حدة المنشقين الفلسطينيين على ياسر عرفات ومن معه. فقد زار ياسر عرفات الأردن واجتمع مع رئيس الوزراء الأردني أحمد عبيدات في الثاني من آذار/مارس ١٩٨٤م، وأصدرا بياناً مشترك أكدا فيه استئناف الحوار بينهما، وقررا أن تستمر اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود أهالي الأراضي المحتلة، وتكليف وفد خاص مشترك للقيام بجولة في الدول العربية لبحث موضوع الالتزامات العربية المتعلقة بصندوق دعم الصمود في الأرض المحتلة.[٨٠]

ويتضح هنا أن من الأسباب والاعتبارات التي جعلت منظمة التحرير الفلسطينية تجدد اتصالاتها بالجانب الأردني هو أن ياسر عرفات بعد أن غادر مدينة طرابلس اللبنانية وتبعثرت قواته في العالم العربي بدأ ميالاً أكثر إلى المشاركة في الحل السلمي. وكانت منظمة التحرير بحاجة إلى تجسيد قرار مؤتمر الرباط ١٩٧٤م، الذي أعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عبر محاولة المشاركة في الحل السلمي. كما أن زوال الضغط السوري المباشر على المنظمة، كان له الأثر الكبير في تغير الموقف

[78]–Maurice East, "Size and Foreign Policy Behavior", World Politics,vol24, no.4 (July 1973), p 90.

[79]– بيان المجلس الوطني الاستشاري بخصوص العدوان السوري الليبي على القوات الفلسطينية في شمال لبنان بتاريخ ١٩٨٣/١١/٩م والمنشور في الوثائق الأردنية ١٩٨٣م، وثيقة رقم ٤٧، ص ٢١٥، وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٨٣م.

[80]– بيان أردني – فلسطيني مشترك حول المحادثات التي أجرها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الأردنية عمان، انظر الملحق رقم (٦)، ص ٢٠٩.

الفلسطيني.[٨١] ولذا رأت الأردن أن المنظمة ستكون قريبة من موقع المتقبل للمشاركة في العملية السلمية. وقدرت الأردن أن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير سيضطر إلى إتباع نهج يهدف إلى حل القضية الفلسطينية يكون أقرب إلى الواقعية والناحية العملية. وكان عرفات، في منظور الأردن، أميل إلى المسلك العملي والاعتدال في أرائه السياسية من أي من زملائه في منظمة التحرير الفلسطينية.[٨٢] في الوقت الذي كانت فيه ممارسات الحسين التكتيكية، ترمي للحصول على اعتراف من عرفات بأن الأردن شريك في تمثيل الفلسطينيين، وهو الذي يعتبره الحق الذي حرم منه في مؤتمر الرباط ١٩٧٤م.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع الملك حسين على الاستمرار في تلك المباحثات،[٨٣] وفي هذا يقول وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز: "بقينا على اتصال مع الملك حسين، وفي خريف عام ١٩٨٣م عملنا عن قرب وبهدوء في تزويد الأردن حسب برنامج لوجستي بمعدات عسكرية خوفاً من انهيار الوضع الأمني في الخليج الفارسي، وكانت دول الخليج تضغط علينا لكي ندعم العراق في ذلك الوقت نظراً لأن إيران كانت على وشك قلب الأمور مما يهدد أمن تلك الدول، إذ كانت الخطة اللوجستية مع الأردن ضرورية في تلك الظروف وكان التعاون مع الأردن جدياً، ومن جهتهم فان الأردنيين كانوا ممتنين للضمانات التي زودناهم بها حول أمنهم. لم يكن الملك حسين، وبتشجيع مستمر منا قد فقد الأمل، ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣م ابلغنا بأنه قد يأمر بتجميع البرلمان الأردني الذي غاب طويلاً عن الساحة... وذلك لان البرلمان كان يتكون من نواب عن الأردن وعن الضفة الغربية، وهو بذلك يرمز إلى حق الأردن الشرعي في تولي مسؤولية الضفة الغربية وسكانها من الفلسطينيين... وكنا في تلك الأثناء نحاول

81– يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

82– وليام ب.كوانت: مرجع سبق ذكره، ص٤٢٢.

83– وعد ريجان الملك حسين خلال اجتماعه معه في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢م في واشنطن، بتقديم بعض التنازلات في الشروط التي يمكن من خلالها الأردن المشاركة في عملية السلام، وأنه لن يتم الضغط عليه من اجل مفاوضات المرحلة الانتقالية إلى أن يتم تجميد النشاط الاستيطاني الجديد، كما تعهد ببذل المزيد من الجهود لضمان استمرار مفاوضات الوضع النهائي في اقرب وقت ممكن بعد انتهاء الفترة الانتقالية الموضوعة في خطته، وهذه النقاط التي عرضها ريجان تهدف إلى تقليل المخاوف لدى الملك حسين والناجمة عن عملية كامب ديفيد والتي كان يعتقد أنها أعطت إسرائيل النطاق لتغيير الحقائق على ارض الواقع خلال فترة الحكم الذاتي والمراوغة إلى مالا نهاية على مسالة الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. كما وعد ريجان بضمانات هامة للأمن الأردني في مواجهة الأنشطة العدوانية الإسرائيلية بقيادة حكومة الليكود. Nigel Ashton: op. cit, p654.

الاتفاق مع الإسرائيليين بأن يسمحوا لأعضاء البرلمان الأردني من سكان الضفة الغربية بالتنقل بحرية إذا ما جمع البرلمان... وفي النهاية قالت إسرائيل أنها لن تتدخل في سفر أعضاء البرلمان الأردني".[84]

وهكذا قرر ملك الأردن في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤م دعوة البرلمان الأردني إلى الانعقاد بعدما كان مجمدا منذ مؤتمر القمة العربية المنعقدة في الرباط في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤م، وأكد الحسين في خطاب العرش عزم حكومته على التوصل مع منظمة التحرير "إلى صيغة عملية للتعاون وبمباركة ودعم عربيين من أجل إنقاذ الأرض والأهل"،[85] وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

لقد استخلصت القيادة الأردنية من قراءتها الخارطة السياسية الجديدة للمنطقة عناصر مهمة يمكن الإفادة منها لتحريك عملية التسوية وتكسير الجمود القائم، والتخلص من الضغوط الاقتصادية والسياسية التي فرضتها الولايات المتحدة على الأردن، حتى تحمله على الانخراط في عملية التسوية وفق التنسيق الأمريكي والإسرائيلي. وتصورت القيادة الأردنية أن التصدعات الداخلية التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية في عامي ١٩٨٣م و ١٩٨٤م، بإخراج ياسر عرفات من لبنان مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣م ستدفعها إلى المرونة والتنازل عن قضايا ما كان بإمكانها أن تقوم بها قبل هذه الوضعية التي آلت إليها.

كما رأت القيادة الأردنية في الانتخابات الإسرائيلية القادمة والمحتمل أن يفوز بها رئيس حزب العمل شيمون بيريز، فرصة مواتية لإعادة تنشيط عملية التسوية التي يفترض أن يكون للأردن دور معتبر فيها. ولكن جاءت النتائج بغير ما تشتهي القيادة الأردنية، حيث لم يفز حزب العمل بأغلبية المقاعد، فاضطر للاتفاق مع حزب الليكود لتشكيل حكومة وحدة وطنية وكان ذلك في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤م. على أساس أن يرأسها شيمون بيريز في النصف الأول من العام ويرأسها إسحاق شامير رئيس حزب الليكود في النصف الثاني، وهو ترتيب أبقى بصيص أمل لدى القيادة الأردنية.[86]

كما راهن الملك حسين على إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي ريجان من أجل تحريك مساعي التسوية، حتى لا تتفاقم الأوضاع ويشتد عود التطرف ويتقوى نفوذ السوفيت بقوة مواليهم في المنطقة. وحتى توصد الأبواب على الحركات الإسلامية الناشطة من أن يمتد

84– جورج شولتز: مذكرات جورج شولتز، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٨– ١٨٩.

85– علي محافظة: عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مرجع سبق ذكره، ص٥١٩.

86– Nigel Ashton: op. cit, p699.

نفوذها ونفوذ الثورة الإسلامية في إيران إلى مناطق أخرى تضر المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها فيها. ومثلت عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر فضاء رحباً للتحرك الأردني وسنداً له في مسعى التسوية، ورأى فيها بداية لتحالف بين البلدان المعتدلة، وهي مصر والأردن والسعودية وبقية بلدان الخليج العربي. وسيكون هذا التحالف ظهيراً للعراق في حربه على إيران، وفي مواجهة الحركات الثورية والنظم المتشددة في المنطقة.[٨٧]

٢- المرحلة الثانية: اتفاق عمان ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥م للتحرك الأردني الفلسطيني المشترك

من خلال الأوضاع التي مرت بها الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، والمسؤولية الملقاة على عاتق حركة فتح بسبب دورها القيادي في منظمة التحرير الفلسطينية، واجهت مشكلة في مكان انعقاد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، ذلك أن سوريا حثت حلفائها الفلسطينيين المعارضين لياسر عرفات على مقاطعة المجلس. وكان أمام المنظمة خيارين في مكان انعقاد الاجتماع، إما الأردن أو العراق. ومن هنا طلبت حركة فتح من الملك حسين حينما زار خالد الحسن عمان، السماح للمنظمة بعقد دورة المجلس الوطني في عمان،[٨٨] وأعرب الملك حسين عن موافقته على استضافة المجلس، وتقرر عقده في ٢٢ -٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤م. وتم ذلك بنجاح.

وفي جلسة افتتاح المجلس القى الملك حسين خطاباً حث الفلسطينيين المشاركين فيه على أن يعتبروا الأراضي المحتلة دائرتهم الانتخابية الأولى، وناشدهم في التغلب على خلافاتهم الداخلية والخروج بخطة تنقذ الضفة الغربية وقطاع غزة، وحثهم على قبول القرار ٢٤٢ الذي ينطوي على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وعلى التعاون الوثيق مع حكومته لاسترداد السيادة العربية على الأراضي المحتلة. حيث قال: "إن الموقف الدولي بعامة يرى أن بالإمكان استرجاع الأراضي المحتلة من خلال صيغة أردنية فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول إلى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة، فإذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار، فوق ما بيننا من أواصر كأسرتين وما يجمعنا من وحدة في المصير، فنحن مستعدون للسير معاً على هذا الطريق والخروج

---

[87]- محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٤.

[88]- عدنان أبوعودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص١٨٦.

للعالم بمبادرة مشتركة نعبئ لها الدعم والتأييد، أما إذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها، فنقول لكم على بركة الله ولكم منا الدعم والتأييد".[٨٩]

فتح الملك حسين الباب لمنظمة التحرير الفلسطينية لتناقش خيارين وتختار بملء إرادتها ما تختار. **الخيار الأول:** إنفراد منظمة التحرير بالتحرك السياسي، ويلتزم الأردن بمساندتها انطلاقاً من قرارات قمة الرباط ١٩٧٤م، بوصفها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. **الخيار الثاني:** أن تقوم منظمة التحرير والأردن بتحرك مشترك بدعم عربي باتجاه عقد مؤتمر دولي تحضره المنظمة على قدم المساواة مع بقية أطراف النزاع.[٩٠]

كان عرض الحسين لمقترحاته هذه دافعاً لمباحثات أكثر جدية بينه وبين ومنظمة التحرير، وكان لضغوط القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية أثرها في المنظمة، فقد ساد في الأوساط السياسية والشعبية في الأراضي المحتلة، في أعقاب خروج مقاتلي المنظمة من بيروت وطرابلس، حالة من الإحباط واليأس، واتجهت الأنظار نحو الأردن باعتباره بصيص الأمل الوحيد الذي بقي أمامها، وجاءت مبادرة الحسين باستئناف الحياة النيابية في الأردن لتعزيز هذا الأمل في نفوسها، وشعرت قيادة المنظمة بهذا التطور الذي يهدد شرعيتها، فسارعت إلى الحوار مع القيادة الأردنية قبل أن يفوت الأوان وتصبح مؤسسة سياسية فاقدة لقواعدها الشعبية، كما حصل مع حكومة عموم فلسطين التي بقيت في القاهرة هيكلا بلا روح، وشعرت قيادة المنظمة، في الوقت نفسه، أن الأردن أصبح محور اهتمام واشنطن، وأن مشاركة المنظمة في عملية السلام تقتضي منها ولوج الباب الأردني.[٩١]

- **مقدمات الاتفاق الأردني – الفلسطيني**

أقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشر، سياسة مرنة فيما يخص العلاقات مع مصر والأردن، وتعهد بدراسة مقترحات الملك حسين الخاصة بمسألة التحرك الأردني – الفلسطيني المشترك. وتبع ذلك زيارة الملك حسين لمصر، في الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤م، حيث أجمع الطرفان، الأردني والمصري، في تصريح مشترك على أن القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني تعتبر، بلا شك،

---

[89]– علي محافظة: عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مرجع سبق ذكره، ص٦٠٠.

[90]– خالد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص١٢٩.

[91]– على محافظة: الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن ١٩٨٩م– ١٩٩٩م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص٣٠.

قرارات إيجابية، وأعلن متحدث رسمي مصري عن استعداد بلاده لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل باشتراك الأمريكيين والأردنيين والفلسطينيين.[٩٢] وفي هذا المقام أكد الملك حسين، في خطابه أمام مجلس الشعب المصري في جلسة استثنائية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤م، على المبادئ السياسية للأردن لتحركه بشأن السلام في الشرق الأوسط، وتتضمن:[٩٣]

١- "الأرض مقابل السلام" هو المبدأ الذي ينبغي أن تستند إليه أية تسوية سلمية عادلة ودائمة ومتوازنة، وهو غير قابل للتفاوض وليس شرطاً مسبقاً كما تدعي إسرائيل.

٢- مفاوضات السلام تجري حول الوسائل والأساليب والالتزامات التي تحقق هذا المبدأ وتثبته.

٣- مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات تجرى على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

٤- تجرى المفاوضات في إطار مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

٥- الأردن لن يكون بديلاً للفلسطينيين في أية مفاوضات، ولكنه مستعد لأن يكون شريكاً مع المنظمة في أية مبادرة للسلام أو مسعى سلمي لحل القضية الفلسطينية.

٦- أما القدس العربية فلا بد أن تكون أيضاً مشمولة بمبدأ الأرض مقابل السلام لأنها احتلت بالحرب كأي بقعة أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ولأنه لا سلام ما لم تعود القدس للسيادة العربية.

وفي مساء ٢٣ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤م استقبل الملك حسين،[٩٤] ياسر عرفات، وحضر المقابلة، من الجانب الأردني، رئيس الوزراء أحمد عبيدات، ورئيس الديوان الملكي مروان القاسم، ووزير البلاط عدنان أبو عودة، والقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول زيد بن شاكر. ومن الجانب الفلسطيني، رئيس المجلس الوطني

---

[92]- سميح شبيب: منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (١٩٨٢م-١٩٨٧م)، ص٤٧.

[93]- منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٠.

[94]- اجتمع خالد الحسن مع الملك حسين في منزله في لندن في ١٠ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤م، وحضر الاجتماع وزير البلاط عدنان أبو عودة، وقد أعرب الملك حسين عن أهمية عامل الزمن في التحرك السياسي، وأنه ينتظر قرار اللجنة التنفيذية بالنسبة لما جاء في خطابه في المجلس الوطني في عمان. خالد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص١٢٩.

الفلسطيني الشيخ عبد الحميد السائح، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عبد الرزاق اليحيى، وفهد القواسمي، وعضوا اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد) وهاني الحسن.[٩٥] وقبيل بدء الاجتماعات صرح ياسر عرفات، بأن اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تمخضت عن قرارات هامة، وأن لجنة شكلت لبدء حوار مفتوح مع المسئولين الأردنيين حول الصيغة التي طرحها الملك حسين في خطابه خلال افتتاح الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني في عمان.[٩٦] غير أن اجتماعات الجانبين لم تسفر عن أية نتائج محددة بشأن التحرك المشترك، فلقد أفادت مصادر سياسية أردنية، بأن المسئولين الأردنيين يدركون "أن هناك خلافات في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح بشأن المقترحات الأردنية".[٩٧]

وعلى هذا قامت اللجنة المركزية لحركة فتح، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدراسة النقاط التي وردت في خطاب الملك حسين، وإعداد الرد الفلسطيني عليها. وقام رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فاروق القدومي (أبو اللطف)، بتسليم الرد مشفوعاً بمقترحات إلى القيادة الأردنية في ١٧ من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥م، وقد تضمن الرد أربعة نقاط أساسية، هي:[٩٨]

١- رفض القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن والقرار ٣٣٨ المتصل به، رفضاً قاطعاً . لأن القرار ٢٤٢ لا يأتي على ذكر المنظمة ولا على حقوق الشعب الفلسطيني، وهو يتطرق فقط، إلى قضية اللاجئين، كما أنه لا يلبي الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

٢- رفض أي تفويض أو إنابة من قبل منظمة التحرير للأردن، واعتماد المبدأ الوحيد وهو المشاركة الفلسطينية من خلال وفد يمثل منظمة التحرير بشكل رسمي ومحدد.

٣- عدم القبول بمشروع الرئيس الأمريكي دونالد ريجان أو أي مشروع دولي يتجاهل منظمة التحرير. والأساس الأول للتحرك، بالنسبة لمنظمة التحرير، هو الاعتراف بها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، ودورها في إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

95- سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ص٤٩.

96- النهار: ١٩٨٤/١٢/٢٤م.

97- سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ٤٩.

98- نفسه.

٤- ترى منظمة التحرير أن من حق الأردن القبول بالقرار ٢٤٢، وبأي مشروع دولي آخر سبق أن قبل به، لكن الأردن بهذا أو ذاك لا يلزم منظمة التحرير.

ولقد أوضح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سبب رفض قيادة منظمة التحرير للقرار رقم ٢٤٢ بقوله: "إن إسرائيل هي التي ترفض القرار ٢٤٢، وترفض جميع القرارات والمقترحات الدولية التي تنص على المبدأ القائل بمقايضة الأرض بالسلام، ويجب أن لا تجتمع لدينا أوهام في منظمة التحرير بأن إسرائيل تنفذ هذا القرار يوماً ما، ويجب أن لا نختلف مع الأردن على قضية مرفوضة سلفاً من عدونا".[٩٩] وفي هذا المقام وصل خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إلى عمان، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥م، وقابل الملك حسين، وبحث معه العلاقات الأردنية – الفلسطينية، وعرض نتائج المباحثات الفلسطينية بشأن المقترحات الأردنية. وقام الملك من جهته، بتسليم الحسن رداً أردنياً رسمياً يتضمن وجهة نظر الأردن من مسألة التحرك المشترك.[١٠٠]

- **الاتفاق الأردني – الفلسطيني**

وصل ياسر عرفات إلى عمان في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥م، واجتمع مع الملك حسين، وبدأت المناقشات تدور حول بعض البنود منها البند الخاص بالوفد المشترك وحق تقرير المصير، ونشرت مجلة الحرية نص مشروع اتفاق ذكرت أن الملك حسين قد تقدم به إلى اللجنة المركزية لحركة فتح، على النحو التالي:[١٠١]

"اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية والفلسطينية والأردنية وفق الأسس والمبادئ التالية:

١- الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات مجلس الأمن.

٢- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار إتحاد أردني – فلسطيني (فيدرالي).

٣- وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة

---

[99]- نفسه: ص٥٠.

[100]- خالد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص١٣٥.

[101]- سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ص٥١. نقلاً عن الحرية: ١٩٨٥/٢/١٧م.

التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وتكون المشاركة الأردنية – الفلسطينية على قدم المساواة بوفد مشترك.

٤- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

ومع عدة لقاءات بين قيادات منظمة التحرير الفلسطينية والقيادات الأردنية أسفرت في نهايتها عن إبرام مسودة اتفاق عمان في ١١ من شباط/فبراير ١٩٨٥م، بين الملك حسين وياسر عرفات للتحرك المشترك، وقد توافق صدور الاتفاق مع وجود الملك فهد، ملك المملكة العربية السعودية، في واشنطن، في زيارة رسمية، فبلغ بالاتفاق لطرحه على الأمريكيين.[١٠٢] وقد نص الاتفاق على مايلي:[١٠٣]

"انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتماشياً مع الشرعية الدولية وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني. اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادئ التالية:-

١- الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

٢- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق الانسحاب الإسرائيلي ضمن إطار الإتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

٣- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

٤- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥- على هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد عربي مشترك.

---

[102]- أحمد شاهين: منظمة التحرير الفلسطينية من حصار إلى أخر، شؤون فلسطينية، عدد١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م، ص٣.

[103]- طلال الصافي: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية (١٩١٧م-١٩٨٧م)، وكالة أبو عرفة، ج١، القدس ١٩٨٧م، ص١٠٤.

وقد أثارت أخبار التوصل إلى ذلك الاتفاق، وتسرب بنوده، دائرة واسعة من الجدل وردود الفعل. ودعت اللجنة المركزية لحركة فتح إلى عقد دورة اجتماعات طارئة للتباحث بشأنه، وكانت أبرز النقاط المختلف حولها التي ظهرت قبل انعقاد دورة اللجنة المركزية هي: الوفد المشترك، وتقرير المصير الفلسطيني. وخلال الاجتماعات تم وضع أسس وثوابت فلسطينية للتحرك تقرر إرسالها إلى الملك حسين للإطلاع عليها. وقد أصدرت اللجنة المركزية بياناً بشأن التعديلات المطلوبة في نص الاتفاق.[١٠٤] وفي هذا المقام أعلن الجانب الفلسطيني في عمان عن توضيح كامل للمادتين، الثانية والخامسة من الاتفاق. وأعلنت الأردن من جهتها بنود الاتفاق على لسان وزير الثقافة ووزير الإعلام بالوكالة، طاهر حكمت، في ٢٣ من شباط/فبراير ١٩٨٥م، عبر مؤتمر صحفي عقده في عمان، وقد فوجئت القيادة الفلسطينية بتوقيت إعلانه. وجاءت الصيغة الأردنية على النحو التالي:[١٠٥]

"انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتماشياً مع الشرعية الدولية وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الأسس والمبادئ التالية:

١- الأرض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

٢- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الإتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

٣- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

٤- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥- وعلى هذا الأساس، تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير

104- سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

105- نفسه: ص٥٤.

الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك (وفد أردني – فلسطيني مشترك)

وصرح ياسر عرفات بأن الاتفاق ليس سرياً، ولكن هناك تفاهم حول عدم إعلانه في الوقت الحالي، وقال: "فوجئنا بنشره من قبل وزير الإعلام الأردني الجديد، وأنا لا أرى، إطلاقاً، غضاضة في نشره. ولكن ما تألمت له نشره دون إشارة إلى بعض التوضيحات التي طلب الجانب الفلسطيني إدخالها إلى نص الاتفاق. ومن هنا، أعلن الجانب الفلسطيني نص الاتفاق، مع التوضيحات التي تم إرسالها إلى الملك حسين، والتي تتمثل في البند الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية متحدة كونفدراليا مع المملكة الأردنية الهاشمية، والبند الخامس: وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في إطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتشارك في هذا المؤتمر الأطراف العربية المعنية ويكون من بينها وفد أردني – فلسطيني مشترك يضم، بالتساوي، ممثلين عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية.[١٠٦] وتم الاتفاق عليه بين الجانبين في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥م. وقد وافق المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق الأردني – الفلسطيني.[١٠٧]

وعلى إثر إعلان الاتفاق رسمياً، جاءت مقترحات الرئيس المصري حسني مبارك في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥م، فيما عرف بمبادرة مبارك، لتعطي دفعاً واضحاً للعلاقات الأردنية – الفلسطينية، ولتضع حداً لفتور عملية السلام في الشرق الأوسط، وتضمنت تلك المبادرة دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للقاء وفد أردني – فلسطيني مشترك تشكل حصيلة الحوار معه تمهيداً للقاءات مباشرة مع إسرائيل، وتشارك فيها مصر والولايات المتحدة، للتفاوض حول حل القضية الفلسطينية.[١٠٨]

---

[106]– شؤون فلسطينية، عدد ١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م، ص١٠٩.

[107]– نفسه.

[108]– أحمد شاهين: منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٣.

- **ردود الفعل على اتفاق عمان**

لاقى اتفاق عمان معارضة شديدة من الفصائل الفلسطينية في دمشق، التي رأت فيه خسارة فلسطينية، وأن الأردن هو الرابح الوحيد على حساب مصالح الشعب الفلسطيني، وبالتالي فان الاتفاق يعد انحرافاً سياسياً.

وكانت الجبهة الشعبية قد تصدرت عاصفة الاحتجاجات على الاتفاق، وأسمته اليمين المنحرف في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث وصفه أمينها العام، جورج حبش، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، بأنه انحراف عن الخط الوطني للثورة، ودعا إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمواجهته، وإسقاط نهج الانحراف ورموزه، واستعادة الخط الوطني للمنظمة. وقال حبش: "إن جبهة الإنقاذ ستبقى مشدودة كل الإنشداد لمتابعة الحوار والنقاش مع الرفاق في الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني انطلاقا من حرصها على رص الصفوف لكل القوى المعارضة لاتفاق عمان".[١٠٩] أما المنشقون (التحالف الوطني) فقد أعلنوا أنهم بصدد إنشاء قيادة مشتركة تهدف إلى إفشال الاتفاق والإطاحة بياسر عرفات. كما أدانت الجبهة الديمقراطية الاتفاق واعتبرته صياغة جديدة لمقترحات الولايات المتحدة الأمريكية، وجددت دعوتها لإسقاط اتفاق عمان، وطالب أمينها العام نايف حواتمه الرئيسين، الجزائري الشاذلي بن جديد واليمني على ناصر محمد، بالتدخل لإلغاء اتفاق عمان.[١١٠]

ورداً على الانتقادات التي وجهت إلى اتفاق عمان، أكد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن الاتفاق مع الأردن كان ضرورة على المستويين المرحلي والإستراتيجي، فالوجود الحدودي لمنظمة التحرير في الأردن يعيد الحيوية للنضال الفلسطيني في مرحلة ما بعد بيروت، والعلاقة الثنائية الطبيعية بين المنظمة والأردن ستنعكس بشكل إيجابي على المصالح اليومية للفلسطينيين داخل وخارج الأردن، وكل ذلك كان بغرض التوصل إلى اتفاق، على تنظيم العمل مع الأردن، لأن عودة فوضى المنظمات إلى الساحة الأردنية كما كانت عليه في الفترة من ١٩٦٧م-١٩٧٠م، لا يمكن أن يرضى عنها عقل أو منطق، ولا يمكن أن تتجاوب مع أي مصلحة للثورة الفلسطينية.[١١١]

---

[109]- يوسف حسن: الوفد الأردني – الفلسطيني يشغل الجميع، شؤون فلسطينية عدد ١٤٧، مايو/يونيو ١٩٨٥م، ص١٣٠.

[110]- نفسه.

[111]- خالد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٤-١٣٥.

أما الموقف السوري فقد ظل على وتيرته التقليدية في رفض هذا التحرك المشترك واستمرار المطالبة بإسقاط اتفاق عمان، وقد أكدت وسائل الإعلام السورية "أن النظام الأردني، ولكي يمهد للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، أخذ على عاتقه تأمين الغطاء العربي من خلال قمة تعقد بالأكثرية. أما عرفات، فقد فجر الوضع الأمني في بيروت وسيفجره في لبنان، وعندها سيسعى الجانب الأمريكي إلى تأمين غطاء دولي من خلال وجود ممثل للأمم المتحدة في المفاوضات القادمة إلى جانب غطاء أوروبي غربي".[١١٢]

ووصف الرئيس الليبي معمر القذافي اتفاق عمان، بالاتفاق الخياني.[١١٣]

وفي القاهرة، أكد بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، "أن الاتفاق الأردني – الفلسطيني، رغم التعنت الأمريكي – الإسرائيلي، يمكن أن يكون نقطة تحول إيجابية في تاريخ القضية الفلسطينية، وأن موقف إسرائيل من القضية الفلسطينية، هو الذي يحدد شكل ودفء العلاقات بين مصر وإسرائيل".[١١٤]

وعلى الصعيد الشعبي رفضت بعض الفئات الفلسطينية الاتفاق لأنه كبل اليدين ورسخ الانقسام في الساحة الفلسطينية، كما عارضته رابطة الصحفيين الفلسطينيين، باعتباره تتويجاً لحملة الضغوط التي مورست على المنظمة من قبل الأنظمة المتآمرة وأمريكا بإرغامها على الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وعلى الصعيد الإسرائيلي رفض الكيان الإسرائيلي اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية للتوجه الإسرائيلي. وجعل أمريكا تطالب بمزيد من التنازلات من الجانب الفلسطيني.[١١٥]

- **جولة الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك**

خطا الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أولى خطواتهما الفعلية في مسيرة التحرك المشترك بتوجيه وفودهما المشتركة إلى عواصم الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لإطلاعها على الموقف المشترك بين الجانبين لتسوية أزمة الشرق الأوسط. ومن ذلك توجه وفد مشترك برئاسة ياسر عرفات إلى الصين في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥م، لشرح أبعاد التحرك المشترك نحو السلام في الشرق الأوسط، استغرقت الزيارة خمسة

112– شؤون فلسطينية: عدد ١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م، ص١١١.

113– يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سبق ذكره، ص٨١١.

114– نفسه: ص١١٢.

115– محمود عباس (أبو مازن): طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٤م، ص١٧٨.

أيام عاد بعدها إلى عمان. وذكر ياسر عرفات أن المسئولين الصينيين أكدوا موقف الصين الثابت من قضايا منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.[١١٦]

وفي هذا المقام قام وزير خارجية أمريكا، جورج شولتز، بجولة في المنطقة، بدأها بزيارة الأردن في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥م، واجتمع مع الملك حسين في مدينة العقبة. وبعد عودة ياسر عرفات من جولته في الصين، عرض الملك عليه مضمون المباحثات التي أجراها مع جورج شولتز.[١١٧] كما جرى تقييم نتائج زيارة الصين الشعبية وبحث خطوات التحرك المشترك على الساحتين، العربية والدولية. وفي أيار/مايو ١٩٨٥م، اجتمع ياسر عرفات مع رئيس وزراء الأردن، زيد الرفاعي، واطلع منه على نتائج زيارته لموسكو، وذلك بعدما تعذر ذهاب الوفد المشترك إلى الإتحاد السوفيتي.[١١٨]

وبعد ذلك اتفق الملك حسين وياسر عرفات على الموقف النهائي الذي سيحمله الحسين إلى القاهرة لإطلاع الرئيس المصري حسني مبارك عليه وليكون أساس مباحثات الملك في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥م مع رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر. ومع الإدارة الأمريكية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥م.[١١٩]

وفي تلك الأثناء أعلن في عمان، أن وفد أردنياً – فلسطينياً مشتركاً يضم نائب رئيس الوزراء الأردني، عبد الوهاب المجالي، ووزير الخارجية، طاهر المصري، عن الجانب الأردني، وجويد الغصين، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، سيقومون بجولة أوروبية تشمل إيطاليا وفرنسا. وفي باريس استقبل رولان دوما، وزير العلاقات الخارجية الفرنسية، الوفد المشترك، وتمثل الاجتماع في تبادل مفيد لوجهات النظر وليس التفاوض.[١٢٠] أما إيطاليا فقد وعدت بصفتها رئيس مجموعة

116– سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ص٨٣.

117– شؤون فلسطينية، عدد ١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م، ص١١٢.

118– يقول عدنان أبو عودة: "رفضت الحكومة السوفيتية اتفاق عمان ورفضت استقبال الوفد المشترك معتقدة أن الاتفاق يفقدها الورقة الفلسطينية التي ترغب هي في الاحتفاظ بها واستخدامها لدى نقاش النزاعات الإقليمية مع الولايات المتحدة، وهددت بالاعتراف بالمنشقين الفلسطينيين". أنظر: عدنان أبو عودة، إشكالية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص١٧١.

119– وليام ب. كوانت: عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي من ١٩٦٧م، ترجمة هشام الدجاني، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٤٢٥.

120– شؤون فلسطينية، عدد ١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م، ص١٠١. نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية في ١٩٨٥/٦/٢٧م.

الدول الأوروبية آنذاك، بأن تضغط باتجاه طرح قضية الشرق الأوسط على مؤتمر المجموعة الذي سيعقد في ميلانو.[١٢١]

وفي النطاق ذاته، وقبل أن ينهي الوفد المشترك جولته الأوروبية أعلن أعضاء الوفد أن ريتشارد مورفي، مساعد وزير خارجية أمريكا لشؤون الشرق الأوسط سيزور عمان خلال شهر تموز/يوليو حيث سيلتقي بصورة غير رسمية بأعضاء الوفد، وسيناقش مع المسئولين الأردنيين موضوع الأسماء الفلسطينية المقترح أن تشارك في المناقشات التي ستجري بين الوفد المشترك والولايات المتحدة الأمريكية، في المرحلة الأولى.[١٢٢] وفي اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تونس، برئاسة ياسر عرفات، تم البحث بصورة خاصة، في كيفية إجراء الحوار التمهيدي الذي سيبدأه الوفد المشترك مع الإدارة الأمريكية، واعتمدت اللجنة التنفيذية المبادئ الخمسة التالية لتكون أساساً للحوار:[١٢٣]

١- الحوار الأمريكي – الأردني – الفلسطيني لا ينبغي أن يرفق بشروط مسبقة.

٢- منظمة التحرير الفلسطينية تعين، رسمياً وعلناً، الأعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك.

٣- الأعضاء الفلسطينيون والأردنيون، الذين يتألف منهم الوفد، يجب أن يكونوا متساوون بالعدد.

٤- نتائج الحوار لا تلزم، بشكل آلي منظمة التحرير الفلسطينية.

٥- الوفد المشترك ليس مخولاً التفاوض بشأن تسوية الشرق الأوسط، والحوار مع الإدارة الأمريكية لا يلزم الوفد المشترك بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

وفي أثناء الحديث عن تشكيل الوفد المشترك الذي سيقابل المبعوث الأمريكي. وصل ياسر عرفات إلى عمان في ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥م، قادماً من الجزائر، وتوجه إلى قصر الندوة حيث أجرى محادثات مع الملك حسين استغرقت ساعتين، شملت التطورات على الساحتين العربية والفلسطينية، وتقويم الجهود الأردنية – الفلسطينية المشتركة، والتحرك على الصعيد الدولي.[١٢٤] بعد ذلك أعلنت الخارجية الأمريكية أنها تلقت، قائمة باثني عشر شخصيه فلسطينية يمكن أن تشارك في مفاوضات بين الولايات المتحدة،

121- فلسطين الثورة: ١٩٨٥/٧/٦م.

122- الشرق الأوسط: ١٩٨٥/٦/٣٠م.

123- شؤون فلسطينية، عدد ١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م، ص١٠٢.

124- جريدة النهار: ١٩٨٥/٧/١٢م.

وأنها سوف تكون محل دراسة،[١٢٥] ولم تكن تلك الشخصيات المقترحة أعضاء في منظمة التحرير ولكنهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. ويمثلون سكان الأراضي المحتلة.

وأثناء اجتماع الملك حسين بياسر عرفات في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٥م، لدى وصول ريتشارد مورفي إلى الأردن، تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بثلاثة اقتراحات[١٢٦] أساسية إلى الحكومة الأردنية، لتقدمها، بدورها، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي رفضتها، في الوقت الذي أعلن فيه الملك حسين أنه غير مستعد للتفاوض مباشرة، مع إسرائيل، وأنه لن يجري أية مفاوضات سلام بدون مشاركة منظمة التحرير. وصرح ياسر عرفات بأن الولايات المتحدة تسعى إلى الحصول على تنازلات فلسطينية، وأعرب عن اعتقاده بأنها لا تنوي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأنها تتهرب من مواجهة هذه الحقيقة.[١٢٧]

وفي نطاق الدعم المصري للتحرك الأردني – الفلسطيني المشترك، وذلك عبر زيارة قصيرة قام بها الملك حسين إلى القاهرة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥م، صرح أسامة الباز، بأن عملية إيجاد صيغة لتسوية أزمة الشرق الأوسط هي عملية مستمرة "نظراً إلى أن مهمة ريتشارد مورفي لم تحقق الكثير، ونظراً إلى ما حدث بعد ذلك، فقد ساورنا القلق من أن عملية السلام قد تتوقف، أو على الأقل تبطئ الخطى، ولذلك قرر جلالة الملك حسين والرئيس مبارك أن يلتقيا لصوغ موقفيهما معاً، ولتدارس المواقف من مختلف الزوايا، بروح التنسيق والتعاون بين الدولتين، ونحن بالطبع، ننسق مع منظمة التحرير الفلسطينية".[١٢٨] وكان الملك حسين قد طلب في وقت سابق من الرئيس العراقي صدام حسين، أن يدفع باتجاه دعم الاتفاق، وقد لعب صدام حسين دوراً كبيراً في هذا من وراء الكواليس لأنه لم يكن يريد الظهور ونشر دوره حتى لا ينظر إليه بأنه قد مس بمبادئ حزب البعث الاشتراكي.[١٢٩]

---

[125]– شؤون فلسطينية، عدد ١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م، ص١٠٤. نقلاً عن نيويورك تايمز ١٩٨٥/٧/١٥م.

[126]– انظر اقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، شؤون فلسطينية، عدد ١٥٨، حزيران/يونيو ١٩٨٦م، ص ص ٧٢– ٧٦.

[127]– فلسطين الثورة: ١٩٨٥/٨/٢٤م.

[128]– النهار: ١٩٨٥/٩/١٥م.

[129]– Nigel Ashton: op. cit, p243

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥م، كانت الدلائل تشير إلى اجتماع رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر مع الوفد الأردني– الفلسطيني المشترك، وذلك قطعاً لتعهد كانت تقدمت به للملك حسين في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥م، وعملت تاتشر والحسين على ترتيب لقاء بين وزير الخارجية البريطاني، السير جيفري هوي، وفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، شرط ألا تكون لديهم سوابق أمنية.[١٣٠] لكن بوصول أعضاء الوفد الأربعة إلى لندن، (محمد ملحم والمطران إيليا الخوري عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وطاهر المصري وعبد الوهاب المجالي عن الأردن)، حدثت كارثة دبلوماسية حسب وصف وزير الدولة البريطاني، دينيس هيلي أدت إلى عدم اللقاء، لأن محمد ملحم رفض التوقيع على بيان قدمه إليه البريطانيون ينص على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وحسب رواية منظمة التحرير فإن بريطانيا أدخلت، في اللحظة الأخيرة، تعديلاً على البيان المتفق عليه، وهذا التعديل يتمثل، أساساً، في عبارة حق إسرائيل في الوجود، وبشكل لم يكن مقبولاً من الجانب الفلسطيني.[١٣١]

وقد حمل الأردن منظمة التحرير مسؤولية الكارثة بسبب رفض محمد ملحم التوقيع على البيان. أما منظمة التحرير، فقد أكدت أن وزارة الخارجية البريطانية هي التي غيرت موقفها في اللحظة الأخيرة، مما جعل نص الوثيقة غير مقبول، فلسطينياً. ومن جهة أخرى وعد الملك حسين بأن يقوم "بمراجعة كاملة للموضوع" في لندن. وفي عمان اجتمع الملك مع خليل الوزير (أبو جهاد) بحضور رئيس وزراء الأردن، زيد الرفاعي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥م، وتناول البحث أسباب ونتائج إلغاء الحكومة البريطانية لقاء الوفد المشترك.[١٣٢]

وبعد فشل مهمة الوفد المشترك في لندن، اجتمع الملك حسين وياسر عرفات، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥م، وبحثا في التداعيات التي جرت في سياق مسألة الوفد المشترك "وسبيل إبطال مفعولها، وتجنب تكرار مثيلاتها في المستقبل"،[١٣٣] وأكد الملك حسين، خلال الاجتماع، أن الأردن لا يوافق على الأسلوب الذي أتبعته منظمة التحرير

---

[130]– رولان دالاس: الحسين على حافة الحاقة تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جوليا صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٠٩.

[131]– سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ص٩١.

[132]– نفسه: ص٩٢.

[133]– السفير ١٩٨٥/١٠/٢٩م.

بشأن الوفد المشترك في لندن. وأعلن متحدث رسمي باسم منظمة التحرير، عن أنه تقرر تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين لمناقشة تفاصيل الخطوط العريضة التي تم الاتفاق عليها، وهي:[١٣٤]

١- تركيز الجانبين، الأردني والفلسطيني، على الدور الأوروبي والعودة من جديد إلى بذل جهود مكثفة من أجل التحقيق ما حدث في لندن.
٢- أن لا تصرح منظمة التحرير أو تقوم بعمل قد يوفر للإدارة الأمريكية تبريراً لمواقفها المتشددة تجاه المنظمة.
٣- أن لا تعلن المنظمة قبولها أو رفضها لقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.
٤- عدم ممانعة منظمة التحرير لاتصالات أردنية منفردة مع أوروبا والولايات المتحدة.
٥- ألا ينفرد الأردن بأي حل دون مشاركة منظمة التحرير.
٦- يحق للمنظمة كما للأردن إجراء الاتصالات التي يريانها مناسبة على أن لا تتناقض مع الاتفاق الأردني – الفلسطيني.
٧- تلتزم المنظمة بعدم القيام بأية عمليات عنف خارجية، وعدم استخدام مكاتبها في الأردن للقيام بعمليات في الداخل.
٨- تشكيل لجنة من الجانبين ترعى تحسين العلاقة المشتركة وتتخذ جميع القرارات التي تحتاجها المسيرة بشكل يومي وإستراتيجي.

وفي ظل التقارب الأردني – السوري وعودة العلاقات بينهما، رحب محمد ملحم عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا التقارب، متمنياً أن يكون ذلك في مصلحة القضية الفلسطينية، والتضامن العربي. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥م، اجتمع الملك حسين بياسر عرفات، وطمأنه بعدم تأثر العلاقات الأردنية – الفلسطينية بالمستجدات السياسية. ولكن الفتور في العلاقات بين الطرفين بدأ يتضح منذ زيارة عرفات إلى عمان في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦م، وذلك بعد آخر زيارة له في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥م. حيث أخبر الملك حسين بنتائج اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واللجنة المركزية لحركة فتح، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، من حيث رفض القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وهو ما كان الملك ينتظر جواباً عليه.[١٣٥] وذكرت مصادر دبلوماسية أردنية أن منظمة التحرير تنتظر من الولايات المتحدة تأييداً أمريكياً لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مقابل اعترافها بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

---

[134]– سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ص٩٤.

[135]– نفسه: ص٩٨.

وعلى هذا أعلن ياسر عرفات، قبل مغادرته عمان في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥م، متوجهاً إلى رومانيا، أن المباحثات مع المسئولين الأردنيين لن تنتهي، لأن طبيعة العلاقات بين الطرفين تقتضي اللقاء المستمر والتشاور في تطورات الأحداث.[١٣٦] واتسمت الذكرى الأولى لاتفاق عمان، بتعتيم إخباري تام وتجاهل، حيث لم تنشر وسائل الإعلام والصحف الأردنية شيئاً عن الاتفاق من قريب أو بعيد.

- **وقف التنسيق الأردني – الفلسطيني**

فور مغادرة ياسر عرفات عمان، أذاع الملك حسين خطاباً شاملاً، عبر وسائل الإعلام الأردنية، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦م، بشأن التحرك الأردني – الفلسطيني، استعرض فيه تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مركزاً على مسيرة التحرك السياسي المشترك في ظل اتفاق عمان. وقال في نهاية خطابه "إنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تكمننا من مواصلة التنسيق، سياسياً، مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تكون للكلمة معناها، التزاماً ومصداقية وثباتاً".[١٣٧]

وبذلك، قام الملك حسين بتحميل منظمة التحرير الفلسطينية، مسؤولية انهيار العلاقات المشتركة، محدداً، في خطابه، أبرز الأسباب بقوله: "في ١٩٨٦/٢/٧م، غادر السيد ياسر عرفات عمان، مصراً على موقفه ومتمسكاً بالأسباب التي تدعوه إلى عدم موافقة المنظمة على القرار ٢٤٢، تلك الموافقة التي كان سينجم عنها فتح باب الحوار الأمريكي – الفلسطيني، والتي كنا، على أساسها، سنواصل العمل باتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام، وبناء عليها ستوجه الدعوة إلى منظمة التحرير للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، ممثلة عن الشعب الفلسطيني".[١٣٨] وهكذا وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦م أعلن الملك حسين تجميد الاتصالات الدبلوماسية بين الطرفين ووقف اتفاق عمان محملاً المنظمة المسؤولية بسبب رفضها للقرار ٢٤٢ ورفضها الفصل بين استعادة الأراضي

---

[136]– نفسه.

[137]– خطاب الملك حسين، العاهل الأردني، الذي وجهه إلى الأمة حول علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية. يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، ص ص٥٥٩– ٥٦٩

[138]– نفسه.

المحتلة في عام ١٩٦٧م وبين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومسئولية تعطيل التحرك السياسي على الساحة الدولية.[١٣٩]

وقد حصر الملك حسين مسألة وقف التنسيق مع المنظمة بقيادتها الحالية، دون وقف العمل بالاتفاق الأردني – الفلسطيني وقال: "ولئن انتهت هذه الجولة من العمل السياسي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على غير ما كنا نتمنى، فإن الاتفاق الأردني – الفلسطيني سيظل، في مبادئه ومرتكزاته، يجسد القواعد والأسس التي تحكم العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني من حيث التساوي في الحقوق والواجبات في مواجهة المصير المشترك".[١٤٠]

والحال كذلك كان من الطبيعي أن يؤيد مجلس النواب الأردني بالإجماع خطاب الملك حسين، في جلسة طارئة عقدها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٦م، ورفع إليه بياناً أكد فيه، السياسة التي أقرها مجلس النواب الأردني منذ عام ١٩٥٠م، وهي تمثيله للشعب الأردني والفلسطيني، وأيد المجلس في بيانه الذي أصدره في نهاية انعقاده وقف استمرار التحرك والتنسيق سياسياً مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.[١٤١] أما في الأراضي المحتلة، فلم يلق خطاب الملك اهتماماً يذكر، وجاء أول ردود الفعل من الأوساط الطلابية، إذ تظاهر زهاء ٦٠٠ طالب في جامعة النجاح، تأييداً لمنظمة التحرير، واحتجاجا على إعلان الأردن وقف العمل السياسي معها لرفضها الاعتراف بالقرار ٢٤٢.[١٤٢]

لقد باشر الأردن، إدراكاً منه لأهمية اتفاق عمان مع قيادة منظمة التحرير وللحاجة إلى دعم توجه المنظمة نحو الاعتدال، سلسلة من الجهود الدبلوماسية لتشجيع الولايات المتحدة على التعامل مع منظمة التحرير التي اعتدلت سياستها. ففي أيار/مايو ١٩٨٥م التقى الملك حسين مع الرئيس الأمريكي ريجان في البيت الأبيض من أجل تقييم مبادرة ريجان السلمية. لكن صيف عام ١٩٨٥م ضاع في جهود غير مثمرة لجمع الجانب الأمريكي مع الجانب الفلسطيني من أجل تشجيع منظمة التحرير على قبول القرار ٢٤٢

139– أحمد شاهين: التنسيق الأردني – الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟، شؤون فلسطينية، عدد ١٥٦، آذار/مارس ١٩٨٦م، ص١٢١.

140– نفسه: ص١٢٣.

141– سميح شبيب: مرجع سبق ذكره، ص١٠١.

142– نفسه.

بوضوح، وهو شرط فرضته إسرائيل على الدبلوماسية الأمريكية.[١٤٣] ومعارضتها فكرة المؤتمر الدولي التي كان يرى فيها الملك حسين غطاء شرعياً لمباحثات مباشرة مع إسرائيل ورفضها بيعه الأسلحة.

فقد تلقى الأردن رسالة من الرئيس ريجان يعتذر فيها عن الصفقة التي وعد إياها الملك عام ١٩٨٥م، بعد رفض الكونجرس الأمريكي الموافقة على مبيعات الأسلحة للأردن وذلك لأن قانون المساعدات الخارجية الصادر عام ١٩٨٦م، اشتمل على عبارة تنص على عدم منح الأردن المساعدات العسكرية، قبل قيام الرئيس الأمريكي بتقديم وثيقة رسمية تبرز التزام الأردن علنا بالاعتراف بإسرائيل، والتفاوض المباشر معها دون تأخير، لذلك انخفضت المعونات العسكرية من ٩٢ مليون دولار عام ١٩٨٥م، إلى ٤٢ مليون دولار عام ١٩٨٧م. وبذلك فقد شهدت هذه السنوات انخفاض المساعدات عن عام ١٩٨٤م، إذ بلغت قيمتها ١٦ مليون دولار.[١٤٤]

وتتلخص الأسباب التي صدرت عن الأردن في شأن العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي جاءت وليدة تراكم أحداث رئيسية متتابعة في، **أولا:** قيام اتفاق أردني – سوري على نحو مفاجئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥م، بعد قطيعة بالغة بين البلدين منذ عام ١٩٨٠م. وبعد الاتفاق الأردني – الفلسطيني، الذي ظلت سوريا ولا تزال تدينه وتطالب الأردن بإلغائه وكان واضحاً أن الأردن يتجاوب فعلياً، (رغم إنكاره الرسمي)، مع المطلب السوري ومن مظاهر ذلك أن البيان الذي أعلن في الاتفاق الأردني – السوري لم يأت فيه، أي ذكر للمنظمة باعتبارها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، واكتفى بذكر فلسطين والفلسطينيين على نحو عام.[١٤٥] **ثانيا:** الاتفاق غير المعلن الذي توصلت إليه الولايات المتحدة مع كل من إسرائيل والأردن على عقد مؤتمر دولي بمقر الأمم المتحدة في جنيف خلال الأيام الثلاثة من ٢٥– ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦م، تشارك فيه المنظمة إذا اعترفت بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، أو فلسطينيون من خارج المنظمة تقوم الأردن من خلال الاتفاق السوري، باختيارهم دون اعتراض إسرائيل أو أمريكا، وعلى أن يتحول

---

[143]– عدنان أبو عودة: مرجع سبق ذكره، ص١٧١. انظر أيضاً على محافظة: الديمقراطية المقيدة حالة الأردن، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤– ٣٧.

[144]– ثروت سلامة عمرو: المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن (١٩٨٥م–١٩٩٥م)، مرجع سبق ذكره، ص١٣٣.

[145]– لطفي الخولي: الظاهر والباطن في الأزمة الأردنية – الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، قسم المعلومات والوثائق، ١٩٨٦م، ص٢.

المؤتمر الدولي بعد الأيام الثلاثة الأولى إلى لجان إقليمية على أساس التفاوض المباشر.[146]

وفي تلك الأثناء وقعت عدة حوادث أثرت سلبياً على جولة الوفد المشترك، حيث شن سلاح الجو الإسرائيلي في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥م هجوماً مدمراً على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في منطقة حمام الشط بتونس وقتل ٧٠ فلسطينياً وتونسياً،[147] كما تم اغتيال ثلاثة أعضاء في جهاز الموساد الإسرائيلي، وتبع ذلك قيام مجموعة فدائية تابعة لجبهة التحرير العربية (جناح أبو العباس) باختطاف الباخرة الايطالية أكيلي لاورو وأعدم في العملية سائح أمريكي، ومن ثم شنت الولايات المتحدة هجوماً دبلوماسياً واسعاً على منظمة التحرير أدى إلى إلغاء اللقاء الذي كان مقرراً بين الوفد المشترك ووزير الخارجية البريطانية، كما اعترض الأمريكيون الطائرة المصرية التي كانت تقل مختطفي الباخرة (اكيلي لاورو) وهي في طريقها إلى تونس، وأرغمت الطائرة على الهبوط في صقلية.[148]

وقد ردت منظمة التحرير على خطاب الملك حسين بقولها أن قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ دون اقترانه بحق تقرير المصير كأساس لمؤتمر دولي يعني أنها تكون قد قبلت بإلغاء القضية الفلسطينية من جدول أعمالها، وأعلنت في الوقت نفسه رفضها المفهوم الأمريكي للمؤتمر الدولي باعتباره مجرد مظلة دولية لمفاوضات مباشرة بين الأطراف الدولية.[149] وقد أصدرت اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة فتح بياناً رسمياً بشأن موافقتها إلغاء اتفاق عمان في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦م أي قبل يوم من افتتاح أعمال المجلس الوطني، مما أدى إلى تقارب القيادة الفلسطينية مع المعارضة والمتشددين الفلسطينيين المقيمين في سوريا.[150] وفي ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٥م، نشر

146– نفسه.

147– قال السفير الإسرائيلي في واشنطن، سميخا دينيز، أمام جورج شولتز أن أريئيل شارون طلب من الحكومة الهجوم على الأردن، لان القوة ١٧ التابعة لمنظمة التحرير تملك مكتبة في عمان، ورفضت الحكومة هذه الفكرة، لأنها تدمر علاقة إسرائيل مع الملك حسين وتزعزع الأمن في الأردن، واختارت تونس بدلا منها. انظر رولان دالاس: مرجع سبق ذكره، ٢١١.

148– طارق العاص: دبلوماسية السلام الأردنية، مرجع سبق ذ ص ١٣٦.

149– نفسه: ص٢٥٣.

150– ناصر طهبوب: السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مكتبة القبس، عمان، ١٩٩٤م، ص٢٢٣.

المجلس الثوري لحركة فتح بياناً يتهجم فيه على المملكة الأردنية الهاشمية، وسياستها القومية الواضحة تجاه القضية الفلسطينية.[151]

لقد أراد الطرفان الأردني والفلسطيني الحوار بينهما حتى يصلا إلى حل مع الكيان الإسرائيلي، لكن الملك حسين كان يريد تفويضاً فلسطينياً حتى يطلق يده للتفاوض مع الكيان الإسرائيلي بهدف الوصول إلى حل عن طريق التدخل الدولي والأمريكي. غير أن قيادة المنظمة وقيادة حركة فتح كانتا تريا وجودهما في الاتفاق، في ظل غياب استعداد طرف ثالث وهو الكيان الإسرائيلي، لن يصلوا إلى حلول إيجابية. ولقد استخدم ياسر عرفات اتفاق عمان، كمناورة تكتيكية لإنقاذ منظمة التحرير الفلسطينية.[152] فقد كان يناور أكثر من أن يحاول الوصول إلى حلول سياسية، وذلك للبحث عن طوق النجاة، والمناورة على المعارضين الموجودين في دمشق، لا التوجه الجاد للتعاون والمشاركة الأردنية – الفلسطينية في الحل السياسي.[153]

على كل حال عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة في ٧ تموز/يوليو ١٩٨٦م، برئاسة زيد الرفاعي، رئيس الوزراء، بحث خلاله ما ورد في البيان الذي صدر عن المجلس الثوري لحركة فتح، وأصدر قراراً بإغلاق ٢٥ مكتباً تابعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي الأردنية التي أنشئت بعد العام ١٩٨٢م من أصل ٣٢ مكتباً، وبطرد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (أبو جهاد) الذي كان يقيم في عمان.[154]

لم يكن ذلك حالة وحيدة أدى فيها الضغط الفلسطيني إلى إفشال خطوات الملك حسين السياسة في العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل فقد استخدمت منظمة التحرير من ١٩٨٢م إلى ١٩٨٦م مرات عديدة كوابحها لعرقلة ميل الملك للتفاوض مع الولايات المتحدة. وكان الملك يقبل في جميع الحالات بالحكم، بالرغم من أنه واصل المناورة بين

151– أشار البيان إلى أن من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية، إلغاء بعض صلاحيات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كإلحاق مراكز الشباب في المخيمات الفلسطينية بالوزارات الأردنية. وأكد المجلس طرد عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) وغازي عطا الله من حركة فتح لمخالفتهما النظام الأساسي فيها، وتعاملهما مع النظام الأردني. أنظر: بيان حركة فتح ضد النظام الأردني. شؤون فلسطينية، عدد ١٢٧، تموز/يوليو ١٩٨٦م، ص٨٦.

152– ممدوح نوفل: الجزء العاشر "المنفى مجدداً" حكاية ثورة، على قناة الجزيرة.
http://www.youtube.com/watch?v=o9AFvcH4ONM

153– عدنان أبوعودة: الجزء العاشر "المنفى مجدداً" حكاية ثورة، نفسه.

154– نص القرار الأردني بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية. شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧، يوليو ١٩٨٦م، ص٨٩.

إسرائيل وسوريا ومنظمة التحرير وواشنطن. وقد اظهر الملك هذه السنوات صوراً متقلبة لقدرته على المناورة:

١- عندما كان مرتبطاً مع ياسر عرفات باتفاق للتنسيق السياسي المشترك، قدم إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية قائمة من المطالب لتضيق الخناق على خطوات منظمة التحرير وتحركاتهم داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة إسرائيل.[١٥٥]

٢- فيما كان الجيش الأردني يجري مناورات عسكرية مع قوات أمريكيا شمال الأردن، أطلق عليها اسم "الثعلب الماكر"، كان الملك يهاجم الولايات المتحدة بسبب موقفها المنحاز من الصراع العربي-الإسرائيلي. وقال علنا إن الأمر يفرض إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية السلام.[١٥٦]

٣- في الوقت الذي طالب فيه الملك من إسرائيل التصديق على قائمة من سبعة ممثلين فلسطينيين لضمهم إلى الوفد الأردني – الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل، انتقد الملك في خطاب له أمام البرلمان الأردني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤م، اتفاقات كامب ديفيد لأنها لم تخصص للفلسطينيين مكانا في المسيرة السياسية.[157]

٤- فيما كان يتفاوض مع إسرائيل بهدف السماح للبنوك الأردنية بإعادة فتح فروعها في الضفة الغربية، كان يهاجم إسرائيل ويتهمها بالتآمر لتخفيض قيمة الدينار.

٥- بينما كان يبحث مع منظمة التحرير مسألة مشاركتها في المفاوضات حول مشروع ريجان، أبدى غضباً شديداً لدى سماعه أن هنري كيسنجر يجري محادثات مع ممثلي المنظمة. واستنتج الملك من النبأ الخاطئ الذي تلقاه، أن إدارة ريجان تجري مفاوضات مع المنظمة من دون علمه، برغم أن كيسنجر

---

[155]– قدم الملك حسين لشمعون بيرز من خلال اجتماعاتهم السرية عام ١٩٨٥م، مطالب ترمي لتعزيز علاقة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بمملكته، منها: اتخاذ خطوات ضد الصحفيين العرب الذين يعارضونه في القدس، والمطالبة بالحد من الدعاية المناهضة للأردن في جامعات الضفة الغربية، وتعيين رؤساء بلديات موالين للأردن في أربعة مدن، وإلغاء ضريبة العبور على الجسور، وتوسيع الخدمات الصحية، واتخاذ خطوات ضد مؤيدي منظمة التحرير في الجامعات، وتحسين منح الاعتماد لسكان الضفة الغربية عبر إنشاء فروع لبنوك أردنية. أنظر: موشيه زاك: الحسين والسلام في العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص٣٨٩.

[156]– جريدة القبس: ١٩٩٧/٩/٢٢م.

[157]– جريدة الاتحاد: ١٠/١٠/ ١٩٩٩م.

كـان قـد تـرك الإدارة الأمريكيـة قـل ذلـك بكثيـر، ونفـى بـشدة ذلـك النبـأ الكاذب.[١٥٨]

ولقد رحبت إسرائيل بالقرار الأردني، فقد قال وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين في خطـاب لـه: "إنـه شـعر بالرضـا حـين سـمع تـصريحاً لأحـد الـوزراء الأردنيـين، مفـاده أن الأردن ينوي إغلاق ٢٥ مكتباً لمنظمة التحرير الفلسطينية، من أصل ٣٢، ووضع قيود علـى نشاط منظمـة التحريـر الفلسطينية فـي الأردن".[١٥٩] وشجعت إسرائيل "روابط القرى" في الضفة الغربية لتكون بديلاً عن منظمة التحرير، وفتحت فروع لبنك القاهرة-عمان في الـضفة الغربيـة وصـدرت فـي القـدس جريـدة مواليـة لـلأردن.[١٦٠] وأرجعـت بعـض دوائرهـا الإجراءات الأردنية ضد منظمة التحرير إلى أربعة أسباب، وهي:[١٦١]

١- اتضح لـلأردن، فـي هذا الوقت بالذات، أن الاتصالات السرية للمصالحة بين حركة فتح وسوريا قد وصلت إلى طريق مسدود.
٢- تعـززت مكانـة الملـك حسين علـى الـساحة العربيـة بعـد التفـاهم مـع الـرئيس الـسوري حافظ الأسد.
٣- تعززت مكانته لدى السعودية، وذلك على خلفية جهوده الحثيثة للتوسط بين سوريا والعراق.
٤- خشية الملك التقليدية من تعاظم قوة البنية التحتية لمنظمـة التحرير فـي بـلاده، ومـا يشكله هذا الأمر من مخاطر على استقرار حكمه، كما حدث في أوائل السبعينات.

ثالثـاً: الخطـة الخمـسية (١٩٨٦م-١٩٩٠م) للتنميـة الاقتـصادية فـي الضفة الغربية

كان مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨م، قد قرر تشكيل اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لدعم صمود أهالي الأراضـي المحتلـة، عن طريق إنشاء صندوق برأسمال ١٥٠ مليون دولار سنوياً، تقوم الدول العربيـة النفطية بتغطيتها، وهي السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر والإمارات وتعهدت هذه الدول

158– نفسه.

159– خطاب للإسحاق رابين: الجزء العاشر "المنفى مجدداً" حكاية ثورة، مرجع سبق ذكره.

160– على محافظة: الديمقراطية المقيدة-حالة الأردن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

161– صـلاح عبد الله: إسرائيل تبارك الخطوة الأردنيـة، شؤون فلسطينية، عدد ١٦٢، أيلـول/سبتمبر ١٩٨٦م، ص١٠٣.

بتمويل اللجنة لمدة عشر سنوات.[١٦٢] وتشير تقارير اللجنة المشتركة إلى أن مجموع المبالغ والمساهمات التي تسلمتها اللجنة خلال عملها حتى عام ١٩٨٥م بلغت ٣٨٥.٥ مليون دولار، أي ٥٥% من المبالغ التي كان من المقرر توفيرها، وتم إنفاق هذه الأموال على النحو التالي: ٩٦.٥ مليون دولار على التعليم و٣٧.٧ مليون دولار على الخدمات الاجتماعية، و٨٠.٧ على الصحة، وتوقفت اللجنة منذ قيام الأردن بوقف الاتفاق الأردني الفلسطيني في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦م.[١٦٣]

اتجهت الأردن نحو سكان الضفة الغربية بمعزل عن منظمة التحرير، ففي آذار/مارس ١٩٨٦م، أعلن الملك حسين عن خطة لتوسيع نطاق مجلس النواب الأردني، فزاد عدد المقاعد فيه من ٦٠ مقعداً إلى ١٤٢ مقعداً، خصص منها ٧١ مقعداً لسكان الضفة الشرقية، وحجز ٦٠ مقعداً للفلسطينيين في الضفة الغربية، و ١١ مقعداً للمقيمين في مخيمات اللاجئين.[١٦٤] وفي الوقت نفسه، عاقبت صحافي الضفة الغربية الذين عارضوا خطاب الملك في ١٩ شباط/فبراير، بمنعهم من الدخول إلى الأردن، كما أوقفت المعونة الحكومية ورواتب الموظفين المدنيين عن الأراضي المحتلة في منتصف نيسان/أبريل ١٩٨٦م.[١٦٥] وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٦م، قدمت الحكومة الأردنية مساعدة رسمية إلى بلدية غزة لأول مرة، وأصدرت قراراً بأنه يحق الآن حتى للاجئي غزة في المملكة الأردنية الحصول على جوازات سفر أردنية عادية صالحة لثلاث سنوات.[١٦٦]

162– تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من مندوبية المملكة الأردنية الهاشمية، مذكرة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١١م، تحت رقم (٤٠١٨) تفيد بأن حكومة الجزائر قد قامت بتسديد جميع التزاماتها لعام ١٩٧٩م، ولكنها لم تقم بتسديد أي قسط ترتب عليها لعام ١٩٨٠م، على حين لم تقم الحكومة الليبية بتسديد أي التزام ترتب عليها لعامي ١٩٧٩م و١٩٨٠م، على التوالي لدعم الصمود وفق مقررات مؤتمر القمة في بغداد ١٩٧٨م، ولذلك قررت الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والعراق، وقطر، والكويت، في قمة عمان، القيام بدفع الالتزامات المالية المترتبة على الدولتين المذكورتين، والتي لم يجر دفعها لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وإعطائها للأردن، وصرفها عبر اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة، والاستمرار بدفع ذلك الالتزام مستقبلاً، طالما أن الدولتين لم تدفعا التزاماتها. (ق ق ١٤٩/ د ١١/ -١٩٨٠/١١/٢٧م).

163– خالد عبد الحميد العوامله: المبادرة الأردنية لتحسين أوضاع الضفة الغربية، السياسة الدولية، العدد ٨٨، أبريل ١٩٨٧م، ص ص ١٨٥– ١٨٦.

164– وليام ب.كوانت: مرجع سبق ذكره، ص٤٣٢.

165– يزيد الصايغ: الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص٨٢٣.

166– نفسه: ص٨٢٤.

وكانت الحكومة الأردنية في سعيها لإعادة إنشاء قاعدة أساسية متعاطفة في الضفة الغربية تجد تعاوناً ضمنياً من جانب زعماء حزب العمل الإسرائيلي، وقد أقنعت الحكومة الأردنية أربعة من الساسة المحليين في الضفة الغربية بأن يقبلوا التعيين في مناصب العمد لأربعة من المدن الرئيسية في الضفة الغربية هي: الرملة، والبيرة، ونابلس، والخليل، وحلوا بذلك محل الضباط العسكريين الإسرائيليين الذين اضطلعوا بادارة هذه المدن منذ أوائل عقد الثمانينات، ومما خدم مصالح الأردن في الأراضي المحتلة إقدام الجيش الإسرائيلي على اعتقال وترحيل الذين لهم نشاط سياسي موالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإخضاع صحف الفلسطينيين في الضفة الغربية لمزيد من الرقابة، وكثرة إغلاق المدارس والكليات التي أعربت عن مشاعر مؤيدة للمنظمة.[١٦٧]

وعاد التنافس من جديد بين الحكومة الأردنية والمنظمة على كسب ولاء سكان الضفة الغربية. فقد أعلنت الحكومة الأردنية وفي تطور مفاجئ عن الخطة الخمسية (١٩٨٦م–١٩٩٠) لتنمية الضفة الغربية في حزيران/يونيو ١٩٨٦م، وكانت الحكومة قد حسنت علاقتها مع سوريا، ووقعت عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥م، كان من أبرزها الاتفاق على إنشاء "سد الوحدة" على نهر اليرموك.[١٦٨] وانطوت الخطة على اعتماد ما يقارب من ١.٢٥ مليار دولار في السنين الخمس المقبلة لتحديث قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم والصحة في الضفة الغربية. ومع ذلك لم تستطع الحكومة الأردنية بعد ما يقارب من عامين إلا أن تجمع نحو ٥٠ مليون دولار من الإجمالي المخطط له.[١٦٩]

وعلى هذا شرعت الحكومة الأردنية بالبحث عن مصادر تمويل للخطة، فالإنفاق الحقيقي على الخطة سيعتمد على التمويل الحقيقي لها، ففي الإعلان عن الميزانية الأردنية والتي قدرت بـ ٣ بليون دينار أردني (٨.٧ بليون دولار) أعلنت الحكومة أنها رصدت ٤٦١ مليون دينار أردني أي ما يعادل ١.٢٥ مليار دولار لتنفيذ خطة التنمية المقترحة. وأن مصادر التمويل الرئيسية هي الولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية ومن دول الخليج وصناديق النقد والتمويل الدولي وغيرها. وقالت الحكومة أنها تلقت ردوداً ايجابية ومشجعة من عدة دول أوروبية دعيت إلى الإسهام في تمويل المشروعات.[١٧٠]

167– وليام ب.كوانت: مرجع سبق ذكره، ص٤٣٣.

168– على محافظة: مرجع سبق ذكره، ٣٨.

169– وليام ب. كوانت: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٣.

170– خالد عبد الحميد العوامله: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧.

ورغم أن الولايات المتحدة قد وافقت على مبدأ الإسهام في تمويل الخطة الخمسية الأردنية إلا أن جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي الذي بحث الخطة خلال زيارته لعمان، فضل التروي تجاه ما أعربت عنه الحكومة الأردنية من أمل في مساهمة الولايات المتحدة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار في السنة المالية الأولى للخطة، إلى أن يتم دراسة الخطة بعناية في واشنطن. وقد قدمت الولايات المتحدة ٤.٥ مليون دولار عام ١٩٨٧م كمساعدات نقدية للضفة الغربية لأول مرة.[١٧١]

ولقد أطلقت الخطة في مؤتمر دولي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦م، ولم تحضره منظمة التحرير الذي اشترك فيه ٢٢ وفداً عربياً وأجنبياً. وعقد مؤتمر في عمان لتدشين الخطة شارك فيه ممثلون عن مختلف القطاعات الرسمية وغير الرسمية من الضفة الغربية. كان الهدف من الخطة تحسين أوضاع المواطنين وتعزيز قدراتهم على مقاومة ضغوط الاحتلال الاقتصادي الأمر الذي سيخفف من هجرتهم للضفة الشرقية تحت تلك الضغوط في وقت كان فيه هاجس الوطن البديل يتفاقم، غير أن هذا لم يكن الهدف الوحيد إذ أن الأردن كان يأمل فضلا عن ذلك انه من خلال خطة التنمية ستتبلور قوة فلسطينية سياسية جديدة داخل الأرض المحتلة تشارك في تحمل مسؤولية الذهاب إلى طاولة المفاوضات فتقبل القرار ٢٤٢، وهو الخيار الأفضل.[١٧٢]

تم تسريب للصحافة رسالة موجهة إلى الرئيس المصري حسني مبارك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦م، من قبل مجموعة من وجهاء الأردن بينهم رئيس الوزراء السابق أحمد عبيدات ووزراء من الحكومة الأردنية السابقة من ضمنهم هاني الخصاونة، انتقدوا فيها السياسة الأردنية تجاه الأراضي المحتلة محذرين من مؤامرة كبرى للتطبيع العربي مع إسرائيل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفقاً للأهداف الصهيونية.[١٧٣]

نجح الملك حسين في تهدئة المخاوف من خلال التأكيد إن خططه كانت لحث منظمة التحرير الفلسطينية من أن تكون عقبة في التقدم لمنع إسرائيل في المضي قدما في ضم الأراضي الفلسطينية، وإذا كانت منظمة التحرير غير قادرة على مساعدة أولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي فإنه يتحتم على الأردن القيام بذلك.[١٧٤]

171- Nigel Ashton: op.cit, p399

172- عدنان أبو عودة: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧.

173- Nigel Ashton: op. cit, p432

174- ibid

وبرغم من هذه التدابير، استمر الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة ينسبون أنفسهم إلى منظمة التحرير الفلسطينية، واعتنقوا أهداف القومية الفلسطينية، فقد أعلنت المنظمة في البداية أنها لا تعارض الخطة الأردنية بصرف النظر عن مصدر هذه الأموال طالما تؤدي في النهاية إلى تخفيف حدة المعاناة عن سكان الأراضي المحتلة، إلا أنه ومن خلال رفض الأردن إعادة التنسيق مع المنظمة[١٧٥] وبعد اتضاح أن الخطة وسيلة للضغط على المنظمة وأهالي الضفة الغربية لتغيير موقفها من الأردن ولإضعاف دورها هناك ومحاولة زيادة اعتماد الضفة الغربية على الأردن في مجالاتها الحيوية لذا اعتبرت هذه الخطة محاولة لعزلها عن الضفة والقطاع.[١٧٦]

غير أن الدول المانحة المحتملة لم تبد الحماس المرتجى، فضلاً عن أن رئيس بلدية نابلس جعفر المصري الذي كان محط أمل الأردن في أن تتبلور حوله القوة الفلسطينية الداخلية التي قد تشكل الشريك أو الضاغط على المنظمة قد اغتيل في ٢ آذار/مارس ١٩٨٦م من قبل أعضاء في الجبهة الشعبية،[١٧٧] وكان من نتيجة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الشعبية في الأراضي المحتلة في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧م أن أصبحت علاقة الحكومة الأردنية بسياسة الضفة الغربية علاقة هامشية، وهو ما يبدو أن الملك حسين اعترف به في خطابه في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨م.

رابعا: الموقف الأردني من الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧م

جاءت الانتفاضة الفلسطينية، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧م، لتقلب الموازين وتغير المعطيات السائدة، وتدفع جميع المعنيين بأزمة الشرق الأوسط إلى إعادة النظر في مواقفهم وخياراتهم السياسية، وقدمت بدائل للحركة السياسية لم تتح من قبل لأي من الحكومات العربية المهتمة بقضية فلسطين. وكان الأردن وإسرائيل أبرز القوى التي تأثرت، مباشرة بفعل الانتفاضة، كل على اختلاف موقعه وسياسته. والتي قفزت بالقضية الفلسطينية من ذيل جدول الاهتمامات الدولية لتحتل موقع الصدارة فيه، وأصبحت

175– انعقدت القمة العربية في عمان في ٨– ١٩٨٧/١١/١١م، وأظهر الملك حسين استياءه من ياسر عرفات، وذلك بعدم استقباله في المطار لدى وصوله لحضور القمة، بعكس استقباله لبقية الزعماء العرب.، ولم تحظ القضية الفلسطينية باهتمام يذكر في هذه القمة. الجزء العاشر "المنفى مجدداً" حكاية ثورة، مرجع سبق ذكره.

176– خالد عبد الحميد العواملة: مرجع سبق ذكره، ص١٨٨.

177– عدنان أبو عودة: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧.

مطروحة بإلحاح على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما ساقته من جملة متغيرات محلية وإقليمية ودولية.

بادرت حكومة الأردن بجمع التبرعات لدعم صمود الأهالي في الأرض المحتلة واستمرت في دفع الرواتب للموظفين في المؤسسات الرسمية التي كانت تابعة للأردن قبل احتلال ١٩٦٧م، وتخصيص رواتب لأسر الشهداء وتقديم المعونات المالية لطلبة الجامعات وفتح أسواق الأردن للمنتوجات من الضفة الغربية وقطاع غزة (ضمن خطة التنمية الاقتصادية)، وبلغ مجموع التبرعات من عام ١٩٨٧م حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥م ثمانية ملايين دينار أردني قدمها الأردن للأهالي في الأرض المحتلة.[١٧٨] وقد أسهمت المنظمة في تعزيز موقفها على المستوى العربي والدولي في نضالها من أجل اعتراف العالم بالدولة الفلسطينية المستقلة.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية قال الملك حسين: "باركنا انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ ولادتها، هذه الانتفاضة التي جاءت رد فعل تلقائي على استمرار الاحتلال الإسرائيلي، فعكس تلاحم الشعب الفلسطيني وثباته على الحق وبقسمه على مواصلة النضال حتى يسترد حقوقه المغتصبة، وقدمنا في الأردن المزيد من الدعم المادي والمعنوي لتمكين هذه الانتفاضة من القيام بمهمتها التاريخية".[١٧٩] ويقول عدنان أبو عودة الوزير السابق في البلاط الأردني: "أنه لأول مرة منذ عام ١٩٤٨م، أصبح الفلسطينيون في الأراضي المحتلة هم المقاتلون، أخذوا الأمر بيدهم، فقد بقيت القضية الفلسطينية تعيش على حلم أن المنقذ سيأتي من الخارج، إما من الدول العربية، أو الفدائيين، وإما كلاهما".[١٨٠]

وفي هذا الإطار جاء انعقاد القمة العربية الطارئة في الجزائر، في ٧-٩ حزيران/يونيو ١٩٨٨م، في ظروف مختلفة عن تلك التي سادت في مؤتمر عمان، قبل سبعة أشهر، إذ انتقد المؤتمر مبادرة شولتز وأدان الموقف الأمريكي المنحاز للكيان الصهيوني وتعهد بدعم منظمة التحرير الفلسطينية بالمال وأشاد بالانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.[١٨١]

---

[178]- سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية (١٩١٦م- ١٩٨٨م)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.

[179]- ناهده صالح مقبل: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤، نقلاً عن جريد الدستور: ١٩٨٨/١١/٣٠م.

[180]- عدنان أبو عودة: برنامج حكاية ثورة، قناة الجزيرة، مرجع سبق ذكره.

[181]- سليمان عميش: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.

وقد وصف الملك حسين الانتفاضة في خطابه أمام قمة الجزائر بأنها ثورة "ليست فقط بمقياس ما يلازمها من عنف وما يصاحبها من تضحيات من جانب الشعب الفلسطيني، وما يقابلها من قمع وتنكيل من جانب الاحتلال، بل إنها ثورة بمقياس ما تعبر عنه من إجماع الشعب الفلسطيني على رفض الاحتلال الإسرائيلي بسائر صوره وأبعاده، وإصراره على مقاومة المحتل ومخططاته حتى يبلغ غايته في إنهاء الاحتلال وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة مهما عز الثمن وغلت التضحيات، وهي ثورة أيضاً بما أنجزته من إزالة كاملة للوهم الذي نشأ لدى إسرائيل من أن الشعب الفلسطيني قد روض نفسه على التعايش معها، بالرغم من كونها محتلة مستعمرة خلال فترة الأعوام العشرين التي سبقت الانتفاضة".[١٨٢]

وفي ظل الضغوط الأمريكية على الأردن والإهمال العربي لدوره تجاه القضية الفلسطينية وفي ظل شكوك الفلسطينيين بشأن العلاقة المستقبلية بين الأردن وفلسطين، أصبحت الفرصة ضئيلة أمام الأردن لقيادة عملية السلام والحفاظ على مصالحه الوطنية، وجاء خطاب الملك حسين حيث حدد بدقة ماهية الظروف حيث قال في كلمته أمام تلك القمة: "نلتقي اليوم في قمة طارئة في الجزائر، كما التقينا قبل سبعة أشهر في قمة طارئة في عمان، ويفترض من الناحيتين العقلية والواقعية، أن حدثاً خطيراً قد وقع، بما يوجب هذا اللقاء العربي على مستوى القمة، بعد فترة قصيرة من قمة سابقتها، لقد وقع هذا الحدث وما زال مستمراً بالفعل، إنه انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني ... وإذا كانت قمة عمان قد ركزت على الواقع العربي، بقصد تجميع الصفوف وإحلال الوفاق بين أعضاء الأسرة العربية الواحدة، باعتبار ذلك متطلباً جوهرياً لمواجهة التحديات الخارجية، بجدية واقتدار، فلأن قمة الجزائر تنعقد بغرض التعامل المباشر مع هذه التحديات، وفي مقدمتها التحدي الصهيوني للأمة العربية".[١٨٣] وتطرق الملك إلى حساسية العلاقة مع المنظمة بسبب شكوكها بنوايا الأردن وأعلن الملك احترامه ومباركته لرغبة الشعب الفلسطيني إذا كان يرغب في الانفصال عن الأردن.

ومن جانب آخر وجد الملك حسين نفسه في وقت أشد صعوبة، حيث أعلنت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تأييدها منذ البداية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهاجمت مفهوم وفكرة الوحدة بين ضفتي نهر الأردن واتهمت النظام الأردني بالتعاون مع الحكومة

---

[182]– خطاب الملك حسين امام قمة الجزائر في ٧/٦/ ١٩٨٨م. على محافظة: عشرة اعوام من الكفاح والبناء، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٩ – ٢٤٨.

[183]– نفسه.

الإسرائيلية في استمرار الاحتلال. وكانت القيادة الموحدة تصدر من حين إلى آخر بيانات تتضمن إرشادات وتعليمات لأتباعها. ففي ١١ آذار/مارس ١٩٨٨م أصدرت بيانها العاشر الذي ناشدت فيه الفلسطينيين بتصعيد الضغط الشعبي ضد جيش الاحتلال والمستوطنين وضد المتعاونين وأفراد النظام الأردني، وناشد ممثلي الضفة الغربية في البرلمان الأردني بالاستقالة والوقوف إلى جانب الشعب.[١٨٤]

خامساً: قرار فك ارتباط الضفة الغربية بالأردن ١٩٨٨م

تعود الجذور التاريخية لقرار فك الارتباط إلى مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤م، حيث كان من أبرز مقررات ذلك المؤتمر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على الأرض التي يتم تحريرها. فالفترة ما بين ١٩٧٤م-١٩٨٨م كانت فترة تمهيدية لصدور قرار فك الارتباط، إذ كانت الرغبة الفلسطينية والرغبة العربية تؤكدان حق قرار الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختيار شكل هذا المصير مستقلاً عن الكيان الأردني، وتمكن منظمة التحرير من تمثيل الفلسطينيين وتطالب بحقوقهم الشرعية.

ويذكر طاهر المصري، وزير خارجية الأردن آنذاك، أن أحمد طالب الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر قد زار الأردن في شهر أيار/مايو ١٩٨٨م، وقابل الملك حسين برفقة المصري. وقد أبلغ الإبراهيمي الملك حسين أن الجزائر ترغب في الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي يعقد في الجزائر خلال شهر حزيران/يونيو من السنة نفسها. وظهر الغضب على وجه الملك حسين لأنه اعتبر الدعوة الجزائرية إضعافاً للموقف الأردني في وجه منظمة التحرير التي قوتها الانتفاضة كثيرا، وإن هذه الدعوة تستهدف سحب رئاسة الحسين للقمة العربية التي لم يمض عليها إلا سبعة أشهر، وأقر الحسين أن هذه الدعوة مؤامرة عليه دبرتها الدول العربية القريبة من المنظمة وتنفذها الجزائر. وكان الموقف الفلسطيني في اجتماعات وزراء الخارجية العرب ولجنة الصياغة مشاكساً قوياً للأردن، ونقلت هذه الأجواء إلى الملك حسين، واعتقد أن قوة الانتفاضة وزخمها وبعض الشعارات المعادية للأردن التي صدرت عنها وما لاقاه الملك في مؤتمر الجزائر من مواقف دعته إلى اتخاذ قرار فك الارتباط.[١٨٥]

---

[184]- Nigel Ashton: op. cit, p522

[185]- علي محافظة: الديمقراطية المقيدة، مرجع سبق ذكره، ص٤٢.

أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اغتنمت فرصة الانتفاضة وفشل مبادرة شولتز، ونجحت بالتعاون مع بعض الأقطار العربية في عقد مؤتمر قمة عربي في الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٨٨م من أجل دعم الانتفاضة. وقد ظهر الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية في هذا المؤتمر بشكل واضح. فقد طلب ياسر عرفات بأن يكون للمنظمة الإشراف التام على أموال الدعم والصمود المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. كما طالب بأن يكون لمنظمته حق تمثيل جميع الفلسطينيين (بما فيهم الفلسطينيون المقيمون في الأردن والذين يتمتعون بالجنسية الأردنية). ورد الملك حسين على ذلك بالدفاع عن وحدة الضفتين، وعدها: "نموذجاً حياً لوحدة أكبر، كان يتطلع إليها كل العرب في ذلك الوقت، ولم تكن احتلالاً أردنياً لفلسطين". وأوضح العاهل الأردني أنه يحترم رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني "إذا كانت تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الأردن". وأكد الحسين أن الأردن لم يمثل الشعب الفلسطيني نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية. ورد على من يتهم الأردن بأن دعمه لسكان الأرض المحتلة محاولة من جانبه للهيمنة على الأرض الفلسطينية والالتفاف على المنظمة.[١٨٦] وقد استجاب مؤتمر القمة لمطالب المنظمة.

ومع اشتداد حدة الانتفاضة واتساع رقعتها عام ١٩٨٨م، وتبني منظمة التحرير الفلسطينية للانتفاضة وارتباطها بها، تأكد للأردن بأن المشاركة مع فلسطيني الداخل أو حتى مع منظمة التحرير في ظل الواقع الجديد والحالة النفسية السيئة غير ممكن عملياً. وفي ظل النزعة الفلسطينية المعبر عنها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية لإبراز الهوية الفلسطينية وتمثيل الشعب الفلسطيني، اتخذ الأردن سلسلة من القرارات التي تتناسب مع رغبة الشعب الفلسطيني وإستراتيجية الأردن الوطنية، منها قرار مجلس الوزراء الأردني، في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٨م، بإلغاء خطة التنمية في الأراضي المحتلة والتي ذكرت أسباب إلغائها سابقاً. وقرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨م.[١٨٧]

وبرر الأردن قراره بأنه لمصلحة الطرفين، فمن ناحية لإزالة الشكوك عن الموقف الأردني تجاه القضية الفلسطينية، ومن ناحية ثانية لإبراز الهوية الفلسطينية، ومن ناحية ثالثة لتمكين منظمة التحرير الاضطلاع بمسؤولياتها بعيداً عن التدخل الأردني، كما أكد

186- خطاب الحسين في مؤتمر قمة الجزائر في ٦/٧/ ١٩٨٨م. على محافظة: عشرة اعوام من الكفاح والبناء، مرجع سبق ذكره.

187- ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسية الأردنية – العربية، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٨.

الأردن أن هذا الإجراء لن يؤثر أو يمس الوحدة الوطنية التي تربط مصالح الشعب الأردني بكل شرائحه بالشعب الفلسطيني،[١٨٨] حيث قال الملك حسين في خطابه "إن إجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية، إنما تتصل بالأراضي الفلسطينية المحتلة وأهلها، وليس بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية".[١٨٩] كما أن القرار الأردني بفك الارتباط، عكس في أحد أهم جوانبه خشية الملك حسين من تنامي اتجاه داخل الكيان الصهيوني يدعو إلى إنشاء وطن بديل للفلسطينيين في الضفة الشرقية لنهر الأردن، هذه الخشية عبر عنها الملك حسين في خطابه "فالأردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية ستقوم على الأراضي الفلسطينية بمشيئة الله، وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية".[١٩٠]

كانت رؤية الملك حسين الشخصية أن هناك أطرافاً عربية ودولية تسعى إلى تجريد الأردن من مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية والضفة الغربية، وقد ترجمت هذه الرؤية واقعيا في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤م، وفي تقديري أن فشل الأنظمة العربية الراديكالية الثورية في تحقيق أهدافها القومية عبر مسيرة العقود الماضية، دفع بها إلى التحلل من القضية الفلسطينية من خلال تصفيتها عربياً، وتحميل عبئها لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي سعت الدول ذاتها إلى خلقها في مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤م.

وكان من الأسباب التي دفعت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ هذه القرارات: استجابة مؤتمر القمة العربي في الجزائر لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية، واتهامات المنظمة للحكومة الأردنية بالتقاسم الوظيفي مع إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة، وسعيها للحلول محل المنظمة في المساعي الدبلوماسية لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، ورفض المنظمة وقيادات الضفة الغربية الموالية لها لخطة التنمية الاقتصادية، والضغوط الاقتصادية العربية على الأردن من أجل الاستجابة للضغوط الأمريكية، والضغوط الداخلية الأردنية الرامية إلى التحلل من التفاوض نيابة عن المنظمة من أجل حل القضية الفلسطينية، وضرورة أن يكون القرار فلسطينياً مدعوماً من الأردن.[١٩١]

دعت جميع الدول العربية إلى إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية وتجاهلت بذلك دور الأردن على مدى العقود السابقة، وموقفه من الدفاع عن الأراضي المقدسة وثرى القدس،

---

[188]– ناصر طهبوب: السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٤.

[189]– عبد الهادي النشاش: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الينابيع، دمشق، ١٩٩٤م، ص ص ١٧١، ١٧٢.

[190]– نفسه.

[191]– على محافظة: الديمقراطية المقيدة، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

وأصبحت الشكلية هي الهدف بدلاً عن تجاوزها إلى الجوهر، وهو استعادة الأراضي، والبقاء ضمن قوة مشتركة عربية بل على العكس، فقد كان التحرر من الوحدة مع الأردن هو الهدف إذ لا يتم إبراز الهوية الفلسطينية وتحرير تراب الأراضي المحتلة إلا بالانفصال.

وقد أوضح هذه الفكرة الدكتور سعيد التل بقوله: "إن الأنظمة العربية من جهة، والإقليمية من جهة أخرى، أرادوا جعل الساحة الأردنية ميدان الصراع، كل يطمع بتحقيق مكاسبه وعلى الرغم من وجود عقبات كثيرة لم تستطع الوقوف في وجه الوحدة، إلا أن بروز منظمة التحرير الفلسطينية وقف عائقاً في وجه الوحدة".[١٩٢]

ولاشك أن قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفتين كان له ردود فعل إيجابية وسلبية، الايجابية تمثلت في الموافقة على الطرح السياسي الجديد بما يخدم القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، وبما يخدم أيضاً بعض التوجهات التي ما زالت تطالب بأن يكون الأردن للأردنيين. أما التيارات السياسية التي لها ارتباط مع منظمة التحرير الفلسطينية فكانت مساندة لهذه المواقف واعتبرت بأنه سيعكس المزيد من الاستقلالية لمنظمة التحرير والقرار الفلسطيني المستقل. أما الجهات التي كانت لها مواقف إيجابية ومساندة لهذا لقرار من الطرف الأردني، فقد تمثلت وكما هو معهود بالأشخاص أنفسهم الذين كانت وما زالت لهم مواقف متلازمة ومتوافقة مع الملك، وتتشكل تلك الشخصيات عادة من زعماء العشائر والنخبة السياسية الحاكمة من مختلف المستويات.[١٩٣] وتباينت المواقف في الأوساط الفلسطينية بين التأييد للقرار والمعارضة الشجاعة مثل أنور الخطيب أحد الزعماء الفلسطينيين الذي أعلن شجبه للانفصال ولم ينكر تضحيات الأردن، ولكن البعض فضل الصمت كي يتفادى الاتهامات.[١٩٤]

في ٣ أب/أغسطس ١٩٨٨م اصدر المجلس المركزي الفلسطيني بياناً أعلن فيه أن الأردن اتخذ إجراءاته دون مشاورات مع المنظمة أو علمها. واستمر الأردن باتخاذ الإجراءات في عملية فك الارتباط، ففي ٤ أب/أغسطس قرر مجلس الوزراء الأردني

---

[192]– سليم صويص: الأردن وحق تقرير المصير، دارسة وثائقية، المكتبة الوطنية مركز الوثائق، مطابع دار الشعب، عمان، ١٩٨٨م، ص١٠٠.

[193]– تصريح وزير الإعلام الأردني هاني الخصاونة الذي ساند به قرار الانفصال من منطلق إنهاء الحساسية بين الأردن والمنظمة فيما يتعلق بمستقبل الأرض المحتلة. أنظر: سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨م-١٩٩٥م)، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦م، ٥٠٥.

[194]– الدستور: ٢ أب/أغسطس ١٩٨٨م.

إحالة جميع موظفي الحكومة في الضفة الغربية على التقاعد أو الاستيداع مع المحافظة على حقوق الجميع بين تقاعد أو تعويضات، واستثنى القرار موظفي دائرة الأوقاف ودائرة قاضي القضاة،[195] حيث كان يدفع رواتب ٣٠٠ موظف في وزارة الشؤون الإدارية، كما أبقى على النشرة الجوية في التلفزيون الأردني لتغطية منطقة الضفة الغربية واستمرار العناية بالأماكن المقدسة والأوقاف الإسلامية الفلسطينية والقضاء الشرعي الفلسطيني لغاية عام ١٩٩٤م. وفي ٦ أب/أغسطس ألغت الحكومة الأردنية قانون شؤون الأرض المحتلة ووزارة شؤون الأرض المحتلة واستحدثت دائرة مستقلة تحت اسم دائرة الشؤون الفلسطينية ترتبط بوزير الخارجية،[196] أصبحت تتبع للسلطة الفلسطينية، باستثناء منطقة القدس العربية التي بقيت أوقافها الإسلامية مرتبطة بالأردن حسب ما جاء في اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية الموقعة عام ١٩٩٤م، وذلك لحين تمكن الفلسطينيين من تحمل هذه المسؤولية.

وفي ٨ أب/أغسطس صرح ياسر عرفات أن الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة يعتبر أن من انجازاته حصر التمثيل الفلسطيني بمنظمة التحرير، وقد أيد هذا نقيب المحامين في غزة بقوله أن قرارات الأردن قضت على الازدواجية في تمثيل الشعب الفلسطيني. ورحبت قيادة الانتفاضة في الضفة الغربية بالإجراءات الأردنية كما جاء في بيانها في ٢٣ أب/أغسطس ١٩٨٨م.[197]

وأعرب صلاح خلف (أبو إياد) عن رأيه في القرار الأردني قائلاً: "على الرغم من كل ما قيل فان الخطوة الأردنية بفك الارتباط مع الضفة الغربية كانت خطوة شجاعة، وكانت في مصلحة الشعب الفلسطيني ونضاله... أنها الخطوة التي حققت طلباً للشعب الفلسطيني، ودفعت بالأمور في الشرق الأوسط إلى منحنى جديد، وللمرة الأولى نرى اعترافاً أردنياً بالهوية الفلسطينية من قبل الملك حسين، واعترافاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني".[198]

وترتب على قرار الأردن بفك الارتباط الإداري والسياسي بالضفة الغربية عدة نتائج ايجابية أهمها:

195– سليمان موسى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

196– رولان دالاس: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٢.

197– سليمان عميش: مرجع سبق ذكره، ص١٨١.

198– صلاح خلف (أبو إياد): فلسطيني بلا هوية، تحرير وتصويب فؤاد أبو خجلة، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٦م، ص٢٥٥.

١- برزت منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية بشكل مستقل عن الأردن بعد مؤتمر قمة الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٨٨م، الذي دعا إلى إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية. فكان الموقف الأردني مؤيداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية.

٢- إقامة السفارة الفلسطينية في الأردن إضافة إلى مكتب تمثيل للأردن في غزة.[١٩٩]

٣- بروز عدة خيارات أمام الشعب الفلسطيني لتحديد شكل العلاقة التي تربط الدولة الأردنية بالكيان الفلسطيني، فالخيارات المطروحة أمامهم متعددة ومنها: خيار العودة لإقامة الوحدة بين الأردن وفلسطين كما كان في الخمسينات، وإما خيار إقامة اتحاد كونفدرالي يضم دولتين هما الأردن وفلسطين، وإما الاستقلال المنفرد للشعب الفلسطيني. على أن تحديد شكل العلاقة المستقبلية مرهونة باستعادة الشعب الفلسطيني أرضه واستكمال مؤسساته الدستورية التي تخوله تحديد جديد يربط الجارين بعضهما ببعض.[٢٠٠]

٤- تحول أكبر قسم من الدعم العربي والذي كان مخصصاً للأردن إلى المنظمة.[٢٠١]

٥- تخلص الأردن من الضغوط الدولية التي كانت تدفعه للدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني على غرار كامب ديفيد.

٦- عمل القرار على تنقية الأجواء العربية وفتح مسار علاقات أخوة وتضامن بين الأردن وعدد كبير من الدول العربية التي كانت تدعم القرار مثل سوريا، والسعودية، والمنظمة، ومصر، وليبيا، ودول الخليج العربي.

ولا شك أن قرار فك الارتباط هو قرار وطني أردني ويتنافى مع مبادئ الثورة العربية الكبرى التي يحمل الأردن رسالتها، باعتبار أن دعوتها للوحدة والتكتل في صف عربي واحد هو صميم وجوهر هذه المبادئ والأفكار، ولكن الحقيقية التي لا يجب أن تغيب عن الذهن في هذا الصدد أن هذا القرار هو من مخرجات الموقف العربي الداعي إلى فك الارتباط، وليس من صناعة الأردن أو من تفكيره وإرادته السياسية، فهو صناعة عربية

---

[199]– سليم صويص: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

[200]– نفسه.

[201]– ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

حاكته الدول العربية السابقة في مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤م، وعملت على إبرازه إلى حيز الوجود في الوقت الذي سعت القيادة الأردنية إلى إبقاء العلاقة بين الضفتين كرمز للوحدة القومية وعنوان القوة العربية في ميادين القتال وعلى طاولة المفاوضات.[٢٠٢]

ومن الجدير بالذكر، أن الملك حسين ترك ثغرة يمكن أن ينفذ منها للتدخل في الشأن الفلسطيني، حتى في خطاب فك الارتباط، حيث قال: "الأردن لم ولن يتخلى عن تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، حتى يتوصل إلى تحقيق أهدافه الوطنية إن شاء الله".

ثم أصدرت الحكومة الأردنية تعليمات إزاء الضفة الغربية تنظم قضايا السفر أهمها:

١- تيسيرا لمصالح الأخوة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة تقرر منح جوازات سفر أردنية للراغبين منهم صالحة مدة سنتين.[٢٠٣]
٢- يعد كل شخص مقيم في الضفة الغربية قبل تاريخ ١٩٨٨/٧/٣١م مواطناً فلسطينياً وليس أردنياً.
٣- يعطي أبناء الضفة الغربية المحتلة جوازات سفر مؤقتة صالحة مدة سنتين بموجب الوثائق التي كانت معتمدة لدى الأحوال المدنية والجوازات العامة قبل قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.[٢٠٤]
٤- يستمر السماح باستيراد المنتجات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء الحاجة.
٥- يتم استيراد المنتجات الصناعية حسب الحاجة وعلى الأسس نفسها المطبقة سابقاً.
٦- يسمح للهيئات في الضفة الغربية المحتلة مثل البلديات والنقابات والجمعيات ومركز الشباب والأندية بسحب أرصدتها في بنوك المملكة بموجب شيكات مصدقة من دائرة الشؤون الفلسطينية.[٢٠٥]
٧- إذا اختارت مدارس الضفة الغربية الاستمرار بتدريس المناهج الأردنية، تقوم وزارة التربية والتعليم بوضع الترتيبات اللازمة لإجراء امتحانات الشهادات الثانوية (التوجيهي) في الضفة الغربية المحتلة ويتم تصحيح الأوراق في عمان.

---

[202]– محمد عوض الهزيمة: السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦.

[203]– أسعد عبد الرحمن وهاني الخصاونة: مراحل تطور العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٦م، ص ٥٦.

[204]– الجريدة الرسمية الأردنية: العدد ٣٥٦٥، ١٦ أب/أغسطس ١٩٨٨م.

[205]– اسعد عبد الرحمن وهاني الخصاونة: مرجع سبق ذكره، ص٥٨.

٨- يستمر السماح لشاحنات الضفة الغربية بالدخول عبر الجسرين إلى المملكة على أن يطبق عليها أحكام الإدخال المؤقت للشاحنات.[٢٠٦]

ولقد استقرت العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد تبدد المخاوف الفلسطينية وإزالة الشكوك من نيات الأردن، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس المصري محمد حسني مبارك وبصحبته ياسر عرفات إلى الأردن يوم تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨م، إذ وصلا العقبة واجتمعا مع الملك حسين ثم غادرا إلى بغداد.[٢٠٧] وكان من تأثير قرار فك الارتباط قيام المنظمة بعدة إجراءات، فكان إعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨م بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. كذلك الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والتقدم بمبادرة سلام فلسطينية ونبذ الإرهاب والاعتراف بوجود إسرائيل وبحقها في العيش بسلام. وسارعت الدول العربية بالاعتراف بالدول الفلسطينية المستقلة وكان الأردن في مقدمتها، إلا أن بعض فصائل المقاومة التي تتخذ من دمشق مقراً لها أعلنت رفضها لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني بوصفها جريمة في حق الفلسطيني.

- **الاعتبار الأردني لقرار فك الارتباط**

على الرغم من الدور الأردني الفاعل في معالجة القضية الفلسطينية، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، حرصا على استمرار العلاقات الأردنية – الفلسطينية بصورتها الجيدة، إلا أن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م أثر في تلك العلاقة، وتطلب تحديد شكل وإطار جديدين للعلاقة المستقبلية. وبذلك ارتبطت العلاقات الأردنية – الفلسطينية بعدة اعتبارات أبرزها:

١- الاعتبار المبدئي: وهو يتعلق بالوحدة العربية باعتبارها هدفاً قومياً تلتقي عليه الشعوب العربية، وتتطلع لتحقيقه.

٢- الاعتبار السياسي: وهو يرتبط بمدى انتفاع النضال الفلسطيني من البقاء على علاقة قانونية بين الضفتين.

فيما يتعلق بالاعتبار المبدئي، فإن الوحدة بين الشعبين العربيين هو حق كأي حق يختاره أي شعب يريد الوحدة، برغبة نابعة من الشعب نفسه، وقد تجاوب الأردن مع رغبة الشعب الفلسطيني هذه ومن منطلق تتابع الإحداث أيد الملك حسين الرغبة الفلسطينية، والعربية، في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي أضحت الممثل الشرعي والوحيد

206- جريدة القدس: ١٩٨٨/٨/٢٠م.

207- أحمد الخلايلة: مرجع سبق ذكره، ص ٣١١.

للشعب الفلسطيني، ومن بعد توالت الأحداث حتى عام ١٩٨٨م لتبرير الرغبة في الانفصال.

أما الاعتبار السياسي فتقوم على قناعة راسخة منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧م، مؤداها أن الهدف الأساسي هو تحرير الأراضي المحتلة والمقدسات، وهو الهدف الذي سعى له الأردن منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ومع مرور الوقت أرادت الدول العربية ومنظمة التحرير إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل، واتضح أخيراً أن القناعة العامة ببقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية تتعارض مع هذا التوجه.[٢٠٨]

على أن كل هذه القناعات، والتوجهات، والاعتبارات لم تدفع الأردن إلى التجاوب مع رغبة المنظمة والوجه العربي العام فحسب، بل جاء هذا الانفكاك خطوة في طريق البحث عن إطار جديد يجمع الكيانين الأردني والفلسطيني بحيث يحقق هذا الإطار رضى الطرفين.

لقد أكد الملك حسين على رغبة الأردن في فك الارتباط بين الضفتين ولا مانع من وجود علاقة جديدة وإطار جديد يجمع الشعبين بعد أن يستكمل الشعب الفلسطيني مؤسساته الدستورية ويستجمع قواه، بشرط أن تكون الرغبة في الاتحاد صادرة من الشعب بعيداً عن أية ضغوط، بعدها تحدد شكل العلاقة الجديدة والتطورات المستقبلية لتلك العلاقة. فلا بد للخروج من دائرة المخاوف والتشكيك إلى الثقة المتبادلة والتعاون المشترك بين الطرفين، والعمل لصالح الوحدة العربية والقضية الفلسطينية.[٢٠٩]

أضاف الملك حسين: "إن الوحدة الوطنية أمر مقدس لا تهاون فيه، وأي محاولة للعبث بها تحت أي لافتة، آو عنوان، لن تكون إلا مساعدة للعدو، وتنفيذاً لسياسته التوسعية على حساب فلسطين والأردن... من هنا، فان المحافظة على الوحدة الوطنية واجب يقع على عاتق كل واحد، فلا يكون بيننا متسع لفتان ذي ضلاله".[٢١٠] ويتابع الملك قوله فيما يتعلق بالوحدة الوطنية: "إن التعددية البناءة التي يعيشها الأردن منذ تأسيسه، ويشهد بسببها الازدهار، والتقدم في كل مناحي الحياة، لا تزيد من إيماننا بقدسية الوحدة الوطنية فحسب بل من أهمية دور الأردن القومي... فهناك مجموعة أمثلة

[208]– هالة السعودي: سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨م وحتى مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١م، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠، ابريل ١٩٩٢م، ص٢٣.

[209]– خطاب جلالة الملك حسين بن طلال بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢١م.

[210]– قاسم صالح وقاسم الدروع : مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

حية على وحدة الأقاليم، لعل أوضحها المجموعة الأوروبية، التي تتجه نحو تحقيق وحدة أوروبية سياسية بعد أن نجحت في تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائها".[٢١١]

وهكذا فإن رغبة الكيان الأردني في بقاء التعاون بين الشعبين والحرص الأكيد على اعتبار قرار فك الارتباط بداية لعلاقة جديدة بين الكيانين، وهو ما أكده الملك حسين في خطابه سالف الذكر وهو أمر واضح ينسجم مع سياسات الأردن السابقة في البحث عن وسيلة تضمن بقاء هذه العلاقة على أكمل وجه وخير مثال الاتفاق الأردني–الفلسطيني للتحرك المشترك ١٩٨٥م، الذي قام على القواعد والمبادئ التي اتفق عليها الطرفان في فاس من أجل التسوية السلمية، وهو بداية الطريق نحو عملية السلام، حيث تبقى الكيانات وحدة واحدة في المحافل الدولية وفي المؤتمر الدولي.

وأضاف رئيس مجلس الأعيان في وصف القرار للمرحلة القادمة: "إن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى محفوفة بالمخاطر والصعوبات من التضحيات سواء كان عامل أم مواطن، ونحن في الأردن نفرح لأي انجاز يناله الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق حقوقه فهي مكسب للطرفين ولنا كعرب إلى أن تستقر المنطقة وتصل إلى السلام الشامل".[٢١٢] وأضاف: "إن قرار فك الارتباط منسجم مع الرغبة الفلسطينية وهو استجابة أردنية لمطلب منظمة التحرير الفلسطينية، ولإعلان مجلسها الوطني قيام الدولة الفلسطينية، فقرار فك الارتباط خطة موضوعية تتفق مع التوجه العربي الفلسطيني، والعربي والدولي. فمن دلائل اعتراف الأردن بحقوق الشعب الفلسطيني إقامة السفارة الفلسطينية في الأردن، إضافة إلى فتح مكتب تمثيل الحكم الذاتي، فموقف الأردن ثابت تجاه القضية الفلسطينية".[٢١٣]

فالعلاقات الأردنية – الفلسطينية قائمة ولا تزال على الرغم من المفهوم الشكلي، ولكن الإقليمية هي الأخطر الذي يواجه الأمة العربية. إن المنطقة العربية يحدق بها خطران وهما:

١- القطرية وتعني أن الدول العربية أصبحت تسعى إلى تحقيق مصالحها الذاتية بأساليبها الخاصة، فلم يعد الفكر القومي والتضامن العربي يشكلان أهمية للمسؤولية.

٢- الإقليمية التي أصبحت جزءاً من السياسة العامة في كثير من الدول العربية.

---

[211]– نفسه: ص ٢٤.

[212]– هالة السعودي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

[213]– نفسه.

أصبحت هذه السياسة تشكل خطراً على العلاقات العربية – العربية بشكل عام وعلى العلاقات الأردنية – الفلسطينية بشكل خاص، وحرص الجانب الأردني على نبذ أي إقليمية أو أي تهديد للعمل العربي المشترك وضيق الأفق، والرؤية، نتيجة انشغال كل قطر بهمومه الأمنية والدفاعية أدى ذلك كله إلى غياب الرؤية العربية الواضحة لطبيعة علاقات الأقطار مع بعضها، والمهم هو حل القضية الفلسطينية بشكل يتناسب مع مصلحة الشعب الفلسطيني.[٢١٤]

بذلك يتبين فيما سبق أن العلاقات بين الكيان الأردني والفلسطيني علاقة متميزة. فعلى الرغم من التوتر الذي يشوب تلك العلاقة من حين إلى آخر إلا أنها تعود إلى مسارها الطبيعي، فالعلاقات الأردنية – الفلسطينية لا تحدد باتفاقية، ولا تتمثل بمؤتمر، إنها علاقات وروابط اجتماعية بين شعبين وقوتها مستمدة من الحضارة والتاريخ، واللغة، والدين، وروابط الدم والمصاهرة والعشرة اليومية المتصلة منذ عدة قرون.

كان التطور الذي طرأ على العلاقات الأردنية–الفلسطينية منذ عام ١٩٨٢م هو الأهم على صعيد العلاقة بين الطرفين، وذلك بما تطرقنا من أن المأزق السياسي الذي مرت به منظمة التحرير الفلسطينية منذ خروجها من لبنان عام ١٩٨٢، ولم تجد سوى الأردن لاحتضان عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان وإعلان اتفاق عمان.

ولكن بقيت دخول العلاقات الأردنية الفلسطينية مرحلة جديدة عبر القرار الأردني بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية. وقد تباينت الاجتهادات في محاولة تفسير مغزى هذا القرار، فركز بعضها على ما يمثله من استجابة ايجابية لما أكدته الانتفاضة من وحدانية تمثيل منظمة الحرير للشعب الفلسطيني، وبالتالي إنهاء مرحلة طويلة من التنافس بين الأردن والمنظمة على التمثيل، بينما ذهبت اجتهادات أخرى إلى أن ذلك القرار بطابعه شبه المفاجئ وضع منظمة التحرير في مأزق ينطوي على احتمال إظهار عجزها عن تحمل المسئولية في الضفة الغربية، ورأت اجتهادات غيرها في القرار نتاجاً لتعثر الجهود الأردنية والعربية عموماً في مجال التسوية السلمية وتعبيراً عن الإحباط من الموقف الأمريكي، ومن الإصرار الإسرائيلي على طرح الخيار الأردني كبديل للخيار الفلسطيني أو بالأحرى كمهيمن عليه، وأخيرا اهتمت اجتهادات أخرى بالقرار من زاوية كونه وسيلة للحد من تأثير الانتفاضة على الأردنيين من أصل فلسطيني.

---

[214]– نصير عاروري: تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد ١١٦، أكتوبر ١٩٨٦م، ص٦٧.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات على الجدل الذي دار حول تفسير القرار الأردني حول فك الارتباط وأبعاده، وخاصة بشأن الجوانب التي تعرضت لقدر أو لآخر من المبالغة، فقد ظهر نوع من المبالغة في الحديث عن الطابع المفاجئ لهذا القرار، فتدل متابعة الخطاب السياسي الأردني خلال الشهور الأربعة السابقة لصدور القرار، وخاصة منذ قمة الجزائر الطارئة، على وجود اتجاه أردني واضح لتأكيد عدد من المعاني الأساسية أهمها:

١- عدم قبول التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني ولا عن منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.
٢- لا مطمع للأردن سوى مساعدة الفلسطينيين على التوصل إلى حقوقهم الوطنية.
٣- أن صيغة الوفد المشترك الأردني الفلسطيني إلى المؤتمر الدولي تعني وفدين ضمن وفد موسع يضطلع فيه الممثلون الفلسطينيون بالدور الرئيسي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
٤- احترام الأردن لمشيئة منظمة التحرير في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

الفصل الثالث

أثر مباحثات "السلام" مع إسرائيل على السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية

(١٩٩١م-١٩٩٤م)

الفصل الثالث

أثر مباحثات "السلام" مع إسرائيل على السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٩١م-١٩٩٤م)

هناك تفاوت بين الواقع كما هو، وبين الواقع كما يتصوره الإنسان، وأن السلوك الإنساني هو ناتج عن إدراك الإنسان لهذا الواقع، والإنسان يضطر لخلق أدوات ذاتية تساعده على تفسير البيئة شديدة التعقيد التي تواجهه، وهذه الأدوات هي "مجموعة العقائد والإدراكات والقيم والتصورات التي تمكنه من التعامل مع تلك البيئة، وهذه المجموعة يسميها دارسو السياسة الخارجية (البيئة النفسية)"، وهي تمثل المتغير الوسيط الذي تؤثر من خلاله البيئة الموضوعية على السياسة الخارجية، فمتغيرات البيئة الموضوعية (النسق الدولي، النظام السياسي، والخصائص القومية) لا تؤثر في السياسة الخارجية، إلا إذا أدركها القائد السياسي إدراكا معيناً.[1] غير أن الوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثيراً بالبنيان الدولي بسبب محدودية الموارد وأن قابلية التأثير تتفاوت بتفاوت صيغة هذا البنيان،[2] فتخطيط السياسة الخارجية لابد له من مساحة من القدرة على المناورة في الميدان الدولي، وتوافر القدرة على الاختيار بين بدائل متعددة، ونجد أن تبعية الدولة الاقتصادية لاقتصاد دولة أخرى بشكل رئيس سواء كان على شكل مساعدات ومنح أو قروض، يؤدي بالدولة التابعة إلى الضعف الحقيقي، والحد من قدرتها على التخطيط الحقيقي لسياستها سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي.[3]

وقد تميزت هذه المرحلة بحدوث تحولات دولية كبيرة على المستويات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والعلمية والتكنولوجيا والحضارية والثقافية والاجتماعية، وتركت تأثيرات بالغة وعميقة في الأوضاع الإقليمية والدولية، ولم تكن تلك التحولات وليدة لحظة محددة ولكنها ظلت منذ فترة زمنية تفعل فعلها، تهدم أبنية وتصورات وعلاقات وسلوكيات، وتنشئ أخرى بأشكال وعلاقات وتفاعلات مغايرة، ولم تكن المنطقة العربية بخصائصها ومكوناتها بعيدة عن تلك التأثيرات، وامتدت تلك الحركية إلى الصراع العربي-الإسرائيلي وطرق إدارته وتصورات أطرافه وآلياتهم ومواردهم وقيودهم.

1- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص٣٩٧.

2- نفسه: ص٢٧٦.

3- نفسه: ص٥٠٠.

وما أن أسدل الستار على بعض عيوب النظام العربي وعلى الخلافات العربية العربية وعلى حرب العراق مع إيران، ومهدت الدول العربية الطريق لبداية ولوج العقد الأخير من القرن العشرين بإرادة موحدة نحو العمل العربي المشترك، حتى فتح الباب على مصراعيه لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م/١٩٩١م، لتسقط ألوية العروبة والتكتل، وتصبح المنطقة العربية برمتها مرتعاً خصباً للنزاعات البارزة بين أطراف النظام العربي وللتدخلات الخارجية من الدول الغربية والنظام الدولي الجديد الذي فرض نفسه على شعوب وأنظمة ومقدرات المنطقة العربية.

وفرضت أزمة الخليج الثانية على الدول العربية أن تخضع مرغمة لسياسات وأيديولوجيات النظام الدولي، فأنخسفت أيديولوجيا القومية العربية بصورة لم تكن لتحدث لو كان النظام الإقليمي العربي بصحة أحسن مما كان عليه، وجاءت عملية السلام لتصفية الصراع العربي–الإسرائيلي باسم الشرعية الدولية الجديدة التي بدت ازدواجيتها في أزمة الخليج الثانية. ثم ظهرت إلى حيز الوجود قضية العراق والحصار المفروض عليه، لتضيف إلى رصيد النظام العربي وجامعته الضعيفة قضية أخرى غير القضية الفلسطينية، والتي تتلخص في سلطة حكم ذاتي شبه مشلولة تبحث عن دولة مستقلة.

وفي الأردن تعتمد السياسة الخارجية على الملك الذي يصنع القرار الذي يحدد موقفه من القضايا الدولية، فهو يرسم السياسة الخارجية كما يقول حرصاً على مصلحة الأردن واستقراره، وإن تحالفاته مع الدول الكبرى تنبع من قناعته بأن ذلك يصب في مصلحة الأردن، وبالتالي فإن سياسة الأردن الخارجية تتغير تبعاً لحجم التغيرات في النظام العالمي والقضايا الإقليمية نفسها. فموقف الملك حسين في أزمة الخليج يختلف تماماً عن موقفه تجاه عملية السلام، فالموقف يفرض نفسه على صاحب القرار، ذلك أن المساعدات الاقتصادية مؤثرة إلى حد بعيد على سياسة الأردن الخارجية. وعلى هذا يتعين علينا دراسة أثر حرب الخليج الثانية على القرار السياسي الأردني تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل، ومؤتمر السلام في الشرق الأوسط (مؤتمر مدريد ١٩٩١م)، واتفاق أوسلو ١٩٩٣م وسياسة الأردن تجاه، ثم المعاهدة مع إسرائيل (وادي عربة ١٩٩٤م)، ومقارنة أوجه الشبه والاختلاف بين اتفاق أوسلو واتفاقية وادي عربة وأثرها على العلاقات الأردنية–الفلسطينية، ورد الفعل العربي على معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية.

أولاً: أثر حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م على القرار السياسي الأردني تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل

في عام ١٩٩٠م نشبت أزمة الخليج الثانية، وأحدثت تصدعاً في النظام الإقليمي العربي. وانقسم النظام العربي إلى معسكرين: أحدهما مؤيد للعراق وضم الأردن والجزائر واليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين وليبيا وتونس، والآخر ضم دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي. إضافة إلى إعادة تشكيل هياكل التحالفات والمحاور، فمن ناحية جمد مجلس التعاون العربي نتيجة اختلاف مواقف أعضائه تجاه الأزمة، فتحالفت مصر مع السعودية وسوريا، وتعرضت اليمن إلى مشكلات داخلية، وتعرض العراق لحصار دولي بعد الأزمة، أما الأردن فقد تعرض لحالة من العزلة السياسة نتيجة موقفه المؤيد والمساند للعراق.[٤] فأصبح الأمر أشبه بمرحلة جديدة من الحرب العربية الباردة حيث أثرت التحولات الهيكلية الإقليمية والدولية على النظام العربي ككل وخاصة فيما يتعلق بتماسك واستمرار هذا النظام. فكانت النتيجة:[٥]

١- بروز إستراتيجية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بتزعم العالم.
٢- الإخلال بالتوازن الإقليمي في المنطقة العربية لصالح ثلاث قوى خارج النظام وهي إسرائيل وتركيا وإيران.
٣- فقدان حالة التوازن العسكري مع إسرائيل.

ويمكن أن نعزو سبب رغبة الولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي في تلك الفترة إلى ما يلي:

١- شعور الولايات المتحدة بهيمنتها وقوتها على الصعيد الدولي.
٢- تجاوب منظمة التحرير الفلسطينية مع مبادرات السلام، والانفتاح والتنازلات التي اتبعتها منذ عام ١٩٨٨م.

---

[4]- بلغت شعبية الملك حسين في الأردن الذروة، وتعاطفت الأغلبية العظمى من الأردنيين في البلاد وفي الجيش مع الشعب العراقي، ولأول مرة في تاريخ الأردن، سمح الملك حسين بل وشجع تسيير مظاهرات معادية للغرب في الأماكن العامة، وأطلق يد الإخوان المسلمين لحشد التأييد الشعبي لسياسة الملك المعادية للتدخل العسكري الغربي في الخليج. أنظر: "الملك حسين فكر في التنازل عن العرش خلال أزمة حرب الخليج"، الشرق الأوسط، عدد ١٠٥٦٦، ٢٠٠٧/١١/٢.

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10566&article=443913

[5]- حمدي عبد الرحمن حسن: العولمة وآثارها السياسة في النظام الإقليمي العربي "رؤية عربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، أب/ أغسطس ٢٠٠٠، ص ص ٩، ١١.

بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م/١٩٩١م، أثار موضوع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والجنوب اللبناني والجولان السوري، جدلاً كبيراً في الأوساط العربية والدولية، سيما حينما تزامن ذلك بالرغبة الدولية الجامحة لتطبيق الشرعية الدولية على العراق ومطالبته بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والخروج من الكويت، في الوقت الذي كانت تتجاهل فيه الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في ذات الصدد. ورغم أن الولايات المتحدة ودول "التحالف" الغربي رفضت مبادرة العراق للربط بين المسألتين، إلا أن بعض الدول العربية أصرت على مبدأ الربط بين أزمة الخليج الثانية والقضية الفلسطينية.[6]

وبدأ هناك اختبار جديد يواجه إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وهو الخاص بحل القضية الفلسطينية، وإقناع الأطراف المتنازعة بالتوصل إلى صيغة سياسية للتفاوض المباشر، كخطوة في طريق طويل لتسوية القضايا المختلفة، وذلك بعد تحجيم القوة العراقية، وبروز توجهات خليجية قوامها أن أمن الخليج هو مسؤولية أمريكية مباشرة.[٧] وكان هناك عامل آخر له صلة وثيقة بالموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية ألا وهو مشاركة السعودية ومصر وسوريا في الحشد العسكري ضد العراق، فكان لابد من تحرك أمريكي لحفظ ماء الوجه لهؤلاء الشركاء حتى يبدو الأمر أن له عائد إيجابي يستهدف حل قضية العرب الأولى (القضية الفلسطينية).

وفي هذا الصدد، فإن ظروف ما بعد أزمة الخليج الثانية وفرت أوضاعاً مثالية لإسرائيل وجعلت الولايات المتحدة صاحبة مصلحة في الاستقرار الإقليمي بعد أن استتبت لها الأمور في المنطقة، ذلك الاستقرار الذي لا يمكن أن يتحقق دون تسوية ما للصراع العربي – الإسرائيلي.

وهكذا فتحت أزمة الخليج، وما انتهت إليه من نتائج، الطريق لاحتمالات تسوية سياسية وإن لم تكن بالضرورة تسوية عادلة. فقد كان لدى الأطراف العربية عقب الأزمة من المبررات ما يدفعها إلى المشاركة في التسوية بغض النظر عن نتائجها أو ما تنتهي إليه، إذ تبين أن مخاطر عدم الانخراط في التسوية تكون أكثر من المخاطر التي قد تترتب على عدم عدالتها النهائية. فالمعسكر العربي الذي وقف ضد التدخل الدولي، وجد في دعمه

---

[6]– ياسر نايف قطيشات: العلاقات السياسية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٩.

[7]– التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي: التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩١م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص١١٤.

للعملية السلمية ضرورة لإعادة الدمج في شبكة العلاقات والمصالح الجديدة الناتجة عن الأزمة (مثل الأردن)، أو استعادة ولملمة لمواقفه التنازلية السابقة على الأزمة التي قد تذهب هباءً دون أي مقابل (مثل منظمة التحرير الفلسطينية).

وعلى صعيد النتائج الإيجابية لأزمة الخليج الثانية على عملية التسوية، فإن الأزمة كشفت بجلاء عن الارتباط الوثيق بين قضايا المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. ولذلك فإن انتهاء للأزمة بخروج العراق من الكويت والاتفاق بشأن بعض الترتيبات الأمنية..، لم يكن يمثل ضماناً للاستقرار في المنطقة طالما بقيت القضية الفلسطينية دون حل عادل وشامل.[8] ولقد أكدت أزمة الخليج، المركزية الشديدة للقضية الفلسطينية على مصائر السياسة في الشرق الأوسط. فبينما صدام حسين لم يسيطر على الكويت بدافع الاهتمام بفلسطين والفلسطينيين، فإنه أستطاع أن يستثير الرأي العام في المنطقة العربية، ويكتسب تأييداً له قدره ودلالته في أرجائها، عند استخدامه للقضية الفلسطينية.[9] وبينما فشل في أن ينتزع من الولايات المتحدة سياسة الربط بالقضية الفلسطينية كثمن للانسحاب من الكويت، فإنها لم تأخذ وقتاً طويلاً من حلفاء الولايات المتحدة، الربط بين تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي بعد الإزاحة الناجحة للعراق من الكويت في ٣ آذار/مارس ١٩٩١م، عندما توقفت الأعمال العسكريا رسمياً.[10]

لقد رأت الإدارة الأمريكية في الأوضاع التي أسفرت عنها حرب الخليج فرصة سانحة للقيام بترتيب معين في منطقة الشرق الأوسط. فقد رأت في تعاون الإتحاد السوفيتي في جهود التسوية السياسية معهم،[11] فقدان العرب حليفاً كان يعول عليه في تقليص فجوة اختلال التوازن الإستراتيجي العسكري بين العرب وإسرائيل. ووجدت الولايات المتحدة نفسها

---

[8]– حسنين توفيق إبراهيم: المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها، شؤون عربية، عدد ٩٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص١١٩.

[9]– دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشرق الأوسط، ط١، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٢٨٧.

[10]– نفسه: ص٢٩١.

[11]– في محاولة من موسكو لاتخاذ خطوة إيجابية تدلل على اشتراكها في التمهيد لعملية السلام، قام وزير الخارجية الروسي بيسمرتينج في النصف الأول من أيار/مايو ١٩٩١م، بزيارة عمان، ووجه انتقادا شديداً لإسرائيل حول بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. وبحدوث انقلاب موسكو في أب/أغسطس ١٩٩١م، بدت في الأفق احتمالات تأجيل مؤتمر السلام، خاصة في حالة سيطرة المحافظين على السلطة، إلا أن وضع نهاية سريعة للانقلاب وعودة جورباتشوف مرة أخرى للسلطة، أنهت الاحتمالات، ولكنها ضاعفت من مشكلة الدور الرمزي للإتحاد السوفيتي في عملية التسوية. أنظر التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص١١٩–١٢١.

في وضعية مريحة بتقلص الدور السوفيتي في إدارة شؤون المنطقة وتحطيم القوة العراقية وحلفائها، الأمر الذي ساعد في زيادة استعداد الولايات المتحدة للمساهمة في العملية السلمية دون خوف من ردود فعل السوفييت عليها.[١٢]

وأصبح التوجه الرئيسي على المستويين الإقليمي والدولي العمل على إطفاء عوامل التوتر التي تهدد الأمن والاستقرار. الأمر الذي انعكس بدوره على المنطقة العربية للتأثير على مسار الصراع العربي–الإسرائيلي استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ عام ١٩٦٧م. وبهذا الخصوص أشار الملك حسين إلى: "تحول الاتحاد السوفيتي من منافس للولايات المتحدة إلى شريك لها في عملية السلام المقترحة ضمن رؤية الدولتين المشتركة لنظام عالمي جديد يخلف حقبة الحرب الباردة، كما توقف الاتحاد السوفيتي عن كونه أحد مصادر تهديد المصالح الغربية، وبخاصة الأمريكية في المنطقة الأمر الذي نزع عن إسرائيل أبرز مقوماتها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في مجابهة الاتحاد السوفيتي".[١٣] فتحولت القوتان العظميان من طرفين يعمل كل منهما على تعطيل مساعي الآخر للسلام، إلى شريكين متعاونين لإحلال السلام.

وكانت الإدارة الأمريكية تنظر إلى الفلسطينيين والأردنيين، الذين جرتهم عواطفهم إلى جانب خيار صدام حسين، على أنهم في وضعية سيئة فقدوا خلالها تأييد نظم عربية مهمة، وأن الزمن لا يعمل لصالحهم، وهم يشعرون بضعف من المتوقع أن يدفعهم إلى قبول أية مبادرة دبلوماسية جادة.

وآنذاك كان الأردن يمر بأحلك الأوقات وأصعب الظروف، حيث بدأت الولايات المتحدة تشير إليه باعتباره طرفاً متهماً بمساندة غزو الكويت والتحالف مع العراق، ورغم إدانة الأردن لاحتلال أراضي الغير بالقوة، إلا أنه بقي متهماً من قبل أمريكا ودول الخليج بأنه أيد احتلال العراق للكويت، ومن ثم ظلت تتعامل معه باعتباره طرفاً رفض التجاوب مع السياسة الأمريكية تجاه العراق، ورفض فتح أراضيه للتحالف الدولي الذي أقامته أمريكا ضد العراق.[١٤]

وكانت الآثار السلبية الكبيرة لحرب الخليج بادية في الاقتصاد الأردني، فقد أشار تقرير صدر عن الأمم المتحدة إلى أن خسارة الأردن نتيجة أزمة الخليج كانت ١,٥ مليار دولار

---

[12]– طارق العاص: دبلوماسية السلام الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص١٥٩.

[13]– قاسم صالح وقاسم الدروع: مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

[14]– ممدوح نوفل: الانقلاب، أسرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وواشنطن، عمان (الأردن)، ط١، دار الشروق، عمان، ١٩٩٦م، ص٢٨.

عام ١٩٩٠م، بلغت ٣,١ مليار دولار عام ١٩٩١م.[15] فقد تضررت مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع النقل والسياحة والصناعة والزراعة، وقدرت خسائره من صادراته السلعية بحوالي ٢٢٩ مليون دولار، وذلك بسبب فقدانه سوقي العراق والكويت اللذان كانا يستوعبان حوالي ٢٦% من إجمالي صادرات الأردن. وبلغت كلفة المحروقات المستوردة مبلغا ضخماً، لأن الأردن كان يحصل على احتياجاته النفطية بأسعار رمزية من العراق بالدرجة الأولى وبعض بلدان الخليج، وخصوصاً من السعودية. وبلغت خسائر السياحة لمدة سنة واحدة حوالي ٥٨٠ مليون دولار.[16] إضافة إلى تعطل برامج الإصلاح الاقتصادية الذي شرع فيها الأردن في نهاية الثمانينيات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها. وقدرت مديونية الأردن الخارجية بثمانية مليارات دولار.[17]

وكان لفرض العقوبات من مجلس الأمن على العراق بالقرار ٦٦١ أثار مدمرة بالنسبة للأردن. ذلك أن تطبيق قرارات مجلس الأمن بفرض الحصار على العراق، أدى إلى فرض الحصار على خليج العقبة من جانب القوات الأمريكية.[18] وعلاوة على كل المشاكل الأخرى، كان الأردن قد استقبل حوالي ثلاثمائة ألف من اللاجئين الفلسطينيين – الأردنيين بالإضافة إلى عرب آخرين تم طردهم من الكويت عقب الغزو العراقي.[19]

وهكذا فالأوضاع التي مرت بها المنطقة أثناء أزمة الخليج جعلت صاحب القرار يعيد حساباته للمتطلبات الدولية، والأردن على لسان الملك حسين يقول: بأن الأردن أكبر المتضررين من أزمة الخليج بعد العراق والكويت وهو يشعر "بأنه إذا كان هناك دور أردني مطلوب في الحل أو حتى كغطاء للحضور الفلسطيني الذي صمم الإسرائيليون على أن يكون تمثيله ضمن وفد أردني فلسطيني فإن الأردن لا يحق له أن يتردد خصوصاً بعد كل ما تعرض له أثناء أزمة الخليج وإذا كان الآخرون يطلبون دوره، فإن عليه أن يكون أول

15– "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية .. وتغير مزاج الملك حسين"، الشرق الأوسط، عدد ١٠٥٦، ٢٠٠٧/١١/٤م

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10568&article=444116

16– حسن العايد: أثار وانعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني، دار الإبداع للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢م، ص١٦.

17– أسامة عيسى تليلان: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ط١، مرجع سبق ذكره، ص١٧٤.

18– جريدة الدستور: ١٩٩٤/٣/٣١.

19– Curtis R Ryan, Jordan first: Jordan,s inter-arab relations and foreign policy under king Abdullah 11. Arab Studies Guarterly, 2004, vol. 26, issue 3. p46.

من يطلب هذا الدور لنفسه ما دامت هناك فرصة أو مناسبة"،[20] فالملاحظ أن نتائج حرب الخليج كانت كارثية حتى على نفسية صاحب القرار، وأن العرب جميعاً عانوا ويعانون من تلك الآثار، وهنا يبرز الأثر الكبير للمتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية.

لقد ظهرت قناعة لدى الملك حسين بأن العالم الجديد له نظام يمسك بخيوطه كامله فالولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الدول العربية فيقول: "يجب على الدول العربية أن تبحث عن مكان في هذه الدنيا التي حرمها النظام العالمي القديم منه والجديد أرهقها حتى لم يبق في جسدها شبراً إلا وفيه طعنة غادرة".[21] وهنا يبدي الملك تشككه نحو هذا العالم الجديد وأنه غير جدير بالثقة، لكن لابد من التعامل معه بكل حرص من أجل مصالح الأمة. وفي إطار تحديده للدروس التي يمكن استخلاصها في ظل التعقيدات الدولية، يؤكد الملك بأن لكل دولة الحق بالتطلع لتحقيق أهدافها، وإذا أرادت ذلك فيجب أن يكون من خلال الحوار والتعاون والعمل، وأن من الأفضل للعرب أن يتعاملوا مع النظام العالمي الجديد مجتمعين متوافقين لا متفرقين، وهو يؤمن بذلك ويدعو العرب معاً لفتح صفحة جديدة بمنأى عن الأحقاد والأحكام المسبقة، وأن التجربة الإنسانية التراكمية أفضت إلى عدد من المفاهيم والمبادئ المشتركة التي يحتاج إليها أو يناضل من أجلها كل شعب مثل: تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة وتبني وتشجيع المبادرة الفردية في الاقتصاد والعمل على حماية البيئة وضمان سيادة القانون الدولي في حل المنازعات وتوطيد دعائم السلام والتنمية والتقدم والعمل على تحقيق الرخاء.[22]

وهنا نتساءل: هل التغيرات الدولية أثرت على منهج السياسة الخارجية لدى الملك حسين؟ نستطيع القول: إن الملك وخصوصاً بعد أحداث الخليج الثانية استجاب بشكل كبير لطبيعة التحولات بعد ما تعرض الأردن إلى ضغوط شديدة لا قدرة له بتحملها جعلت صاحب القرار السياسي يجتهد بشكل دؤوب للخروج من هذا المأزق، وقد أدرك الملك على خلفية تلك الأحداث إنه إذا يعمل بجد ربما يتعرض الأردن إلى ضغوط لا يستطيع النظام نفسه أن يكون بمأمن عنها، ففي ٢١ آذار/مارس ١٩٩١م، أجرت محطة التلفزيون NBC لقاء معه ووجه إليه المذيع سؤالاً على النحو التالي: "صاحب الجلالة، بعض المسئولين في البيت الأبيض يقولون: إنها حالة تتعلق بالبدائل، فما هو رد فعلك لذلك: وبعبارة أخرى

20– قاسم جميل الثبيتات: أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص١٦٢.

21– خطاب الملك في خريجي جامعة مؤتة العسكرية في ٢/٥/ ١٩٩٢م.

22– خطاب الملك بمناسبة تخريج فوج من كلية الحرب الملكية، جريدة الرأي، أيار ١٩٩١م.

ما هو البديل لحكمكم؟"، فرد الملك: "أعتقد أنه عندما يشعر الأردنيون أنني لم أعد قادراً على خدمتهم فإن الأمر متروك لهم يقرروا، وبكل احترام فإنه ليس لأحد خارج المنطقة أن يقرر ما إذا كنت مناسباً أم لا لهذه البلاد"، أدرك الملك بأنه لابد من العمل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولا بد من انتهاز الفرصة لتحقيق ذلك. ففي رده على سؤال حول فرص السلام في الشرق الأوسط يقول: عندما تظهر هذه الفرصة سننتهزها، نعم لقد عملت من أجل ذلك طوال حياتي وستكون تتويجاً لهذه الجهود إذا نجحت في المساهمة تجاه إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة.[٢٣]

والسلام في نظر الأردن يعني استمرار وجود الأردن وليس استرداد أرض محتلة كما هو الحال بالنسبة لغيره من الدول العربية. فيرى الملك أن البديل عن السلام وفق نتائج حرب الخليج هو استمرار الأمر الواقع الذي تعيش في ظله سائر أطراف النزاع، ليس من النوع الساكن بل هو من النوع المتغير والمتحول باستمرار نحو الأسوأ فيقول: "ما علينا إلا أن نرسم منحنى بفرص السلام الضائعة لنتبين أن الحقائق على الأرض اليوم أكثر إيلاماً من الحقائق التي كانت قائمة عند كل فرصة سلام ضاعت في الماضي، إن الحقائق على الأرض مؤلمة ولابد من رؤيتها كما هي، ولا يمكن أن نواصل إغماض العيون عن هذا الواقع الذي نحن جزء منه، ولن ينفيه رفع أصواتنا منكرة له، أو شحذ خيالات لتصور خطر ذلك، بل لابد من التعامل معه بعيون مفتوحة وعقول منفتحة، حيث نصل إلى وضع أفضل وإن كان أقل ما نرجو فتلك قوانين الحياة".[٢٤] يعترف الملك بعمق تأثير الأحداث والمتغيرات في الإنساق الدولية التي مر بها العالم فيقول: "كان لي فهم تلك الأحداث وأهدافها بنظرة قد تتجاوز الماضي من أجل خدمة شعوب المنطقة والعمل على تعزيز التعاون من أجل إقامة السلام".[٢٥]

والحاصل أن أزمة الخليج أثبتت عجز النظام الإقليمي العربي عن الاستجابة بشكل فاعل للتطورات والمستجدات، أو حتى عن حل الخلافات العربية – العربية، بل إنها أسقطت الفكرة تدريجياً، وعادت الحرب العربية الباردة من جديد وانتعشت التكتلات والتحالفات الجانبية. فقد شكلت هذه العناصر ضغوط هائلة على الأردن أجبرته على البحث عن مخرج لوضعه الحرج، وفي ذلك أشار الملك حسين بقوله: "تهاوى النظام العربي واختلت الموازين في منطقة الشرق الأوسط نتيجة أزمة الخليج وما نجم عن ذلك

23– قاسم جميل علي الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٧، ١٨٨.

24– قاسم صالح وقاسم الدروع: مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

25– قاسم جميل الثبيتات: مرجع سبق ذكره، ص١٩١.

من تحالفات جديدة وتوجه نحو القطرية، الأمر الذي ترك أثاره المباشرة على التعامل العربي مع القضية الفلسطينية وعلى النظرة الأمنية لكل عربي".[٢٦] ولم يكن من حل في نهاية الأمر سوى بالاشتراك وبفعالية في المسيرة السلمية.

وبعد الوضع المزري الذي وصل إليه النظام العربي من تهميش عالمي وضعف وهشاشة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١م، وعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وتوقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣م، بحث الأردن عن مصلحته الوطنية وبما ينسجم مع المصالح القومية عبر اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤م، لينهي حالة اللاحرب واللاسلم بينه وبين إسرائيل، وليزيل أكبر قدر ممكن من القيد الإسرائيلي على قراره الخارجي القومي.[٢٧] ورغم هذه المعاهده، إلا أن إسرائيل تشكل أحد أهم المتغيرات التي يدركها صانع القرار الأردني والمؤثر في سياسته الخارجية، خاصة وأن حدود إسرائيل مع الأردن وإن حددت لم تقل عن ٣٨٥ كيلو متر، والهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين تزيد من احتمالات هجرة الفلسطينيين القسرية إلى الأردن.[٢٨]

ويبدو أثر هذا المتغير في سياسة الأردن الخارجية تجاه النظام العربي، فإلى جانب دور الصراع العربي–الإسرائيلي في الضغط على سياسة الأردن الخارجية لرسم سياسة عربية موحدة تواجه الخطر الصهيوني في المنطقة، والحد من حرية الأردن للدخول في تحالفات عربية تزيد من قدرته على التكيف مع الخطر اليهودي، كان الأردن يضطر إلى زيادة قدراته العسكرية والتحالف مع الدول الكبرى الغربية والدخول في دهاليز الاستدانة المالية لموازنة قوته العسكرية على حساب تنميته الاقتصادية في سبيل مواجهة العدوان الإسرائيلي المتكرر على أرضه لفترات زمنية طويلة وللحد قدر الإمكان من ضغوط إسرائيل العسكرية وتوفقها باتجاه دفع الأردن للتسوية المنفردة كما فعلت مصر وتصفية القضية الفلسطينية.[٢٩]

وعلى أي حال، يمكن رصد محددات المتغير الإسرائيلي في سياسة الأردن الخارجية قبل توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤م، على النحو التالي:[٣٠]

26– ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص٢٦٤.

27– ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

28– معركة السلام، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها الإستراتيجية، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، العدد ٢٠، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤م، ص٩.

29– عبد المجيد عزام: عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ١٩٩٨م، ص١٣٦.

30– عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠–٢١.

١- عدم استثارة إسرائيل من خلال عدم السماح لأية تنظيمات فلسطينية أو ثورية عربية بالعمل على الساحة الوطنية الأردنية ضد إسرائيل، كما حدث في فترات الستينات والسبعينات من جانب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كونه يهدد الأمن الوطني ويثير إسرائيل ضد الأردن كما حدث في حرب عام ١٩٦٧م، وهذا طبعاً في ظل غياب خطة عربية عسكرية مشتركة.

٢- عدم الإسهام في الإخلال بتوازن القوى بين إسرائيل والدول العربية لصالح الدول العربية دون أخذ الاحتياطات والاستعدادات اللازمة، وفي تقدير إسرائيل أن حالة اللاتوازن قد تنشأ عن توفر صيغة وحدوية بين الأردن وإحدى الدول العربية المجاورة، فعند قيام مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩م، سعت وسائل الإعلام الأردنية إلى وصف الأهداف من المجلس بأنها اقتصادية.

٣- عدم المساس بحصص إسرائيل المائية التي تثبتت بالأمر الواقع، وهذا أعطى إسرائيل فرصة نهب الثروات المائية العربية، والمزيد من التهديد للأمن القومي الأردني.

إن التهديد الإسرائيلي المستمر للأمن الأردني، دفع الأردن لتوطيد علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العراق خصوصاً، من أجل حماية أمنه من جهة، ولإلغاء فكرة الوطن البديل التي كانت سائدة منذ السبعينات حتى توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م من جهة أخرى.

وقد شكل موضوع الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن هاجساً في سياسة الأردن الداخلية والخارجية، وعند استعادة ذاكرة الأحداث السياسية على طول الفترة الممتدة منذ إنشاء ما يعرف بدولة إسرائيل وحتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، سعى الزعماء الإسرائيليون لتأكيد هذه المقولة، فبعد ثلاثة أيام من انعقاد مؤتمر مدريد صرح إسحاق شامير: "بأن الأراضي المحتلة ستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية، وأن نهر الأردن سيكون الحدود الشرقية لإسرائيل".[٣١] وفي هذا الصدد سعى الأردن لتوضيح عكس ذلك، وأن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة هي الهدف والإستراتيجية التي يتحمل الأردن مسؤولياتها. ومع إعلان الرئيس الأمريكي بوش عن مبادرته، أعلن الأردن تأييده للمبادرة الأمريكية ومشاركته في عملية السلام.

وتبعاً للأحداث فقد حدد الأردن منذ البداية مرتكزات موقفه السياسي تجاه عملية السلام بالنقاط التالية:[٣٢]

---

[31]- سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص٥٨٧.

[32]- أحمد الخلالية: الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٦١٩.

١- البحث عن سلام مؤيد من العالم العربي والمجتمع الدولي والفلسطينيين.
٢- ألا يواجه حالة من عدم التناسق والمقاييس الازدواجية.
٣- قضية الأردن وقضية فلسطين مترابطتان، والأردن ينشد سلاماً حقيقياً مشرفاً يتيح المجال لهدم أسوار الكراهية والحقد.

ولاشك في أن مشاركة الأردن في عملية التسوية والمفاوضات تتطلب دعماً رسمياً وغير رسمي لمؤازرة النظام السياسي في عملية المفاوضات السلمية. ولما كانت الأجواء الديمقراطية في البلاد تعكس هذه الحالة من الاستقرار وحرية التعبير، كان لا بد أن تكون هناك مواقف ومبررات يصوغها النظام السياسي للدفاع عن مشاركته في العملية السلمية، وغير ذلك يعني أن الممارسات لن تتغير وأن الحالة الديمقراطية مهمشة. فقد أثارت الموافقة الأردنية على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام حفيظة نحو ٥٠ من أعضاء مجلس النواب الذين وقعوا عريضة بسحب الثقة من الحكومة في حال رغبتها في الذهاب والمشاركة في المؤتمر.[٣٣]

ثانياً: مؤتمر السلام في الشرق الأوسط (مؤتمر مدريد ١٩٩١م)

بعد إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت، وانتهاء حرب الخليج تقدمت الإدارة الأمريكية بتسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، بهدف قطف الثمار السياسية للانتصار العسكري الذي أحرزته واشنطن في تلك الحرب، وتنفيذاً للوعد الذي قطعته الإدارة الأمريكية للدول العربية (خاصةً لمصر وسوريا)، ثمن مشاركتهم في إخراج العراق من الكويت، حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في ٦ آذار/مارس ١٩٩١م، توجهات بلاده السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وأعلن عن مبادرة سلام لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، تقوم على المبادئ التالية:[٣٤]

١- مبدأ الأرض مقابل السلام.

---

[33]- أثارت موافقة الأردن على المشاركة في عملية السلام انتكاسة للتجربة الديمقراطية، فقد مارست الحكومة العديد من الانتهاكات تجاه حق المشاركة في الشؤون العامة، فقامت مثلاً بتقديم بيان إلى مجلس النواب يؤكد تبني خيار السلام دون عرضه على مجلس الوزراء الذي يشارك به وزراء إسلاميون، كما قامت بإلغاء مهرجان خطابي كانت الحركة الإسلامية قد دعت إليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، لإعلان موقفها من عملية السلام، وبدا الأمر جلياً عندما أعلن الملك حسين في خطابه في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه "أن أية محاولة للتشويش على توجه الأردن في عملية السلام يعتبر تهديداً للأمن الوطني للأردن". أنظر: علاء قاعود: الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، السياسة الدولية، عدد ١١٥، يناير ١٩٩٤م، ص ص ٨٧-٩٢.

[34]- أنظر نص الخطاب في: مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد٧، صيف ١٩٩١، ص١٨٥، ١٨٦.

٢- الاستناد على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

٣- الاعتراف بإسرائيل.

٤- ترتيب اتفاقات أمنية مشتركة.

٥- حفظ الحقوق السياسة الشرعية للفلسطينيين.

وبذلك أكد جورج بوش في خطابه على الركيزة الأساسية في الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إيجاد التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي. وأكد عزم بلاده على تقليص الفجوة بين العرب وإسرائيل. واعتبر العرب إعلان بوش واعترافه بالحق الشرعي الفلسطيني خطوة متقدمة ونقطه تضاف لحساب الفلسطينيين. على اعتبار أن الولايات المتحدة لم تكن سابقاً تعترف بالحد السياسي المشروع للفلسطينيين بل بالحقوق المشروعة فقط.[٣٥]

وبعد خطاب بوش قام جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي بثماني جولات إلى الشرق الأوسط، على امتداد أكثر من سبعة أشهر شملت كافة الدول المعنية بالأزمة، شملت: إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا ومصر والسعودية، حيث أجرى اتصالات ومفاوضات صعبة للتوصل مع الأطراف العربية وإسرائيل إلى اتفاق بشأن عملية السلام. وأعلنت بعض الدول العربية ترحيبها بعقد المؤتمر الدولي.

واتفق جيمس بيكر خلال لقائه بالجانب الإسرائيلي، على أن يتم التصدي للمسألة الفلسطينية على مرحلتين من المفاوضات، الأولى بشأن تحديد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات من الحكم الذاتي الفلسطيني، والأخرى قبل بداية السنة الثالثة بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة.[٣٦] وقد اتفق جيمس بيكر مع الأطراف العربية وإسرائيل على أن تجري المفاوضات الثنائية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، بما يعنيه كل منهما من تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، والتوصل إلى ذلك عبر مفاوضات متعددة الأطراف ترتكز على قضايا متنوعة في المستوى الإقليمي، مثل الرقابة على الأسلحة والأمن والمياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. أي

---

[35]- ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص٣٣٩.

[36]- طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط "الطريق إلى غزة – أريحا"، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٥م، ص٢٠٥.

أن أمريكا تريد تجزئة الحل وفرز القضية الفلسطينية عن القضايا الأخرى والتي هي موضع الخلاف بين العرب وإسرائيل، كالاحتلال الإسرائيلي للجولان، ولجنوب لبنان.[٣٧]

وحتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من جمع كل الأطراف المعنية بالصراع، بعثت إليهم برسائل ضمانات وتطمينات بأساليب منفردة وربما بمضامين متناقضة. وفي أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩١م، التقى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بوزير خارجية الإتحاد السوفيتي بوريس بانكين في موسكو على هامش منتدى البعد الإنساني المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وفيه أكد الطرفان على ضرورة عقد المؤتمر في موعده.[٣٨] وفي القدس المحتلة وجه الوزيران بيكر وبانكين الدعوات في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، إلى إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين، لحضور مؤتمر سلام يعقد في مدريد يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، برعايتهما وتتبعه مفاوضات مباشرة بعد أربعة أيام من افتتاحه، بالإضافة إلى الدعوة إلى المشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف تعقد بعد أسبوعين من الافتتاح لمن يرغب في المشاركة في أعمالها، تركز على القضايا التي تهم المنطقة كضبط السلاح، والأمن الإقليمي، والمياه، وشؤون اللاجئين، والبيئة، والقضايا ذات الاهتمام المشترك. ودعيت مصر للحضور بصفة مشارك، وكذلك المجموعة الأوروبية، وممثل من مجلس التعاون الخليجي، ومراقب يمثل الأمين العام للأمم المتحدة. ونصت الدعوة على ارتكاز مفاوضات الوضع الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين والدول العربية إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.[٣٩] كما وجهت الولايات المتحدة رسائل تطمينات إلى الأطراف المعنية بذلك، معبرة عن وجهة النظر الأمريكية بشأن المفاوضات وجوانب التسوية.

١- السياق الخاص للمشاركة الأردنية في مؤتمر مدريد

تجنب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي متعمداً زيارة الأردن في أول جولتين له إلى المنطقة، وكان يهدف من ذلك توجيه رسالة إلى الأردن مفادها أنه غير راض عن موقف الأردن المؤيد للعراق. وأكثر من هذا أن الرئيس الأمريكي رفض عدة مرات طلب

[37]- سميح شبيب: السلام الأمريكي والتحرك الفلسطيني، شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧، نيسان/إبريل ١٩٩١م، ص١١١.

[38]- التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢.

[39]- وليام ب.كوانت: عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ ١٩٦٧م، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٧٨- ٤٧٩.

الملك حسين للالتقاء به.[٤٠] ولكن جيمس بيكر اجتماع مع طاهر المصري، وزير خارجية الأردن في جنيف، في ١٢ من نيسان/أبريل ١٩٩١م، وبحثا الجهود الهادفة إلى تسوية أزمة المنطقة، وقال المصري بعد الاجتماع "إن عمان لا تزال تعتقد بأن عقد مؤتمر للسلام هو أفضل وسيلة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وأن الأردن يشدد على ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وإن أي تسوية يجب أن تقوم على أساس انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة".[٤١] وأضاف قائلاً: "إن الأردن على استعداد للمشاركة في الجهود السلمية وتشكيل وفد فلسطيني–أردني مشترك للمشاركة في عملية السلام شرط أن تأتي المبادرة في هذا الشأن من الجانب الفلسطيني".[٤٢] وكان الملك حسين، قد دعا أثناء زيارته لفرنسا، في أواخر آذار/مارس ١٩٩١م، "إلى القيام ببعض الأعمال كي يتحادث الفلسطينيون وإسرائيل... معلناً استعداده لمساعدتهم على المشاركة في تسوية سلمية".[٤٣]

أدركت الإدارة الأمريكية أن عملية السلام لن تكون بدون المشاركة النشطة للأردن، ليس بصفته بديلاً للفلسطينيين، بل بصفته الشريك الأكثر تأهيلاً لعلاقته السياسية المميزة مع منظمة التحرير وحدوده المترامية مع إسرائيل، وقادراً على ممارسة دور لا غنى عنه في عملية التسوية، خصوصاً وأن أمريكا ترى أن الأردن الطرف الأكثر اعتدالا إزاء القضايا الساخنة بالمنطقة العربية، وساهمت برجماتية الملك حسين في دفع ياسر عرفات لاتخاذ موقفاً واقعياً تجاه إسرائيل في عملية التّسوية في فترات سابقا.[٤٤] ودور الأردن بالنسبة للولايات المتحدة مهم للغاية في إقناع الفلسطينيين بالمشاركة في المؤتمر المقترح عقده، وبدا جيمس بيكر مصمماً على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والسماح لشخصيات معتدلة من الأراضي المحتلة بتمثيل الفلسطينيين في المؤتمر. وكان الحل الأمثل هو مشاركة وفد أردني– فلسطيني، وذلك بطلب ملح من رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير.

40– "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية .. وتغير مزاج الملك حسين"، مرجع سبق ذكره.

41– أحمد شاهين: أي سلام عربي؟، شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧، نيسان/إبريل ١٩٩١م، ص١١٧.

42– جريدة السفير: ١٣/٤/١٩٩١م.

43– أحمد شاهين: أي سلام عربي؟، مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

44– ياسر قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص١٠٩.

وعلى هذا بدأت سلسلة لقاءات بين الملك حسين وجيمس بيكر. وكان اللقاء الأول بينهما في العقبة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١م،[٤٥] وتبين لجيمس بيكر أن الملك حسين على استعداد كامل لفعل أي شيء في سبيل إنهاء عزلته السياسية واستعادة ثقة الولايات المتحدة فيه. حيث شرح الملك مطولاً لبيكر مبررات موقف الأردن خلال حرب الخليج، لكن بيكر أبلغه أن إصلاح علاقة الأردن مع الولايات المتحدة مهمة وعسيرة، وقال: "لا أريد أن أتناول ما يفرق بيننا، فأنا هنا أحاول وأناقش إذا كان بإمكاننا أن نتحرك نحو السلام، ولكن لدينا مشاعر قوية بالأسى في الولايات المتحدة، وآمل أن نتمكن من التغلب عليها، ولا بد أن تأخذ وقتاً".[٤٦] ووافق الملك على المشاركة في المؤتمر، حتى إذا لم تشترك سورية، رغم قلقه من اقتراح لجيمس بيكر من عقد مؤتمر دولي ترعاه قوة عظمى، تعقبه عملية قائمة على التفاوض في مسارين أحدهما بين إسرائيل والدول العربية، والثاني بين إسرائيل والفلسطينيين.[٤٧]

وفي اللقاء الثاني في عمان في ١٤ أيار/مايو ١٩٩١م، قال الملك حسين لبيكر إنه على استعداد لتشكيل وفد مشترك مع الفلسطينيين للخوض في عملية السلام والمشاركة في المؤتمر، بشرط أن يطلب الجانب الفلسطيني ذلك. وللمزيد من التحفيز أبلغ بيكر الملك حسين بأن الولايات المتحدة ستقدم للأردن قريباً مساعدات غذائية بقيمة ٢٧ مليون دولار رغم اعتراض الكونجرس. وحين عاد بيكر إلى الأردن في ٢١ تموز/يوليو، طمأنه الملك بأنه يعد قائمة بفلسطينيين من غير المنتمين إلى منظمة التحرير الفلسطينية ليكونوا أعضاء في الوفد المشترك.[٤٨]

ولقد أثار استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من التشاور مع الجانب الأمريكي، مباشرة أو بالواسطة، بشأن مسألة عقد مؤتمر السلام، والتمثيل الفلسطيني فيه، الحديث مجدداً عن مسألة الإتحاد الكونفدرالي مع الأردن لتغطية التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر. ففي خلال زيارة الملك حسين لفرنسا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١م، أعلن "أن الجانب الفلسطيني يجب أن يعالج من قبل الفلسطينيين أنفسهم، وإننا نسهل مهمتهم، إذا طلبوا منا ذلك، بضمهم إلى وفد مشترك معنا، حيث يكون لهم ممثلوهم في تسوية هذه المسألة... حيث أن

45- السفير: ١٩٩١/٤/٢١م.

46- على محافظة: الديمقراطية المقيدة – حالة الأردن، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٥.

47- "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية .. وتغير مزاج الملك حسين"، مرجع سبق ذكره.

48- نفسه.

تلك مسألة فلسطينية محضة، ولديهم منظمتهم التي تتمتع بالصفة التمثيلية".[٤٩] ولقد أكد الملك حسين سابقاً "أن بلاده لن توافق على أن تكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات سلام مع إسرائيل.. أما إذا طلب الزعماء الفلسطينيون من الأردن تشكيل وفد مشترك لمثل هذه المحادثات، فإنه سيدرس ذلك، حيث من المهم للغاية أن يشتركوا، وتكون لهم كلمتهم، ويساهموا بنصيبهم من أجل السلام، وحينئذ فقط يمكن أن ننعم بالسلام والاستقرار في المنطقة، وسوف نؤيد، ونساعد، بأي وسيلة في إمكاننا لبلوغ هذه الغاية". وأضاف قائلاً: "إذ أن البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يتناوله الفلسطينيون أنفسهم".[٥٠]

وكان وزير خارجية الأردن، طاهر المصري، قد التقى في عمان قبل توجهه إلى جنيف للقاء بيكر في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩١م، وفداً فلسطينياً برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس (أبو مازن)، حيث تركز البحث على مسألة الوفد المشترك، وطرحت أفكار قريبة مما كان مطروحاً في اتفاق عمان عام ١٩٨٥م.[٥١] وقال المصري، بعد اجتماعه مع بيكر "إن مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام أثيرت مع بيكر، وإن الأردن لا يعترض، من حيث المبدأ، على تشكيل وفد فلسطيني- أردني مشترك، لكنها مسألة يجب أن تسوي مع الفلسطينيين، وليس للأردن أن يقترح الفكرة".

وخلال لقاءات متكررة ومتعددة مع الوزير بيكر عملت القيادة الأردنية على تحسين أسس وشروط مشاركة الأردن في عملية السلام، وتحسين أسس علاقات الوفد الأردني مع الوفد الفلسطيني لتعزيز استقلالية الوفد الفلسطيني، وعملت جاهدة على طمأنة الجانب الفلسطيني، وحرص رئيس الوزراء الأردني، طاهر المصري،[٥٢] على إطلاع القيادة الفلسطينية على نتائج اتصالاته مع الوزير بيكر أولاً بأول.[٥٣]

49- الشرق الأوسط: ١٩٩١/٣/٣١م.

50- نفسه: ١٩٩١/٣/٢٤م.

51- الدستور: ١٩٩١/٤/١٢م.

52- كلف الملك حسين طاهر المصري، الفلسطيني الأصل، من مدينة نابلس، في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩١م، بعد أن كان وزير خارجية الأردن، بتشكيل حكومة أردنية جديدة، بديلاً لحكومة مضر بدران الذي أبدى وبعض وزرائه عدم رغبتهم في تفاوض الأردن مع إسرائيل. وطاهر المصري معروف بعلاقته الحميمة مع ياسر عرفات، وبصداقته مع بقية قيادات حركة فتح وقيادة منظمة التحرير. ولم تدم طويلا فترة الحكومة حيث جرى تعديل وحيدا بعد أربعة أشهر من تشكيلها، وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١م، قدمت استقالتها. أنظر: "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية .. وتغير مزاج الملك حسين"، مرجع سبق ذكره.

53- ممدوح نوفل: مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

وقد أثارت مسألة الوفد المشترك مع الأردن الحوار حول الكونفدرالية في أوساط القيادة السياسية الفلسطينية، المؤيدون لها مع الأردن، إذ قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عبد الله الحوراني: "أعتقد أن التفاهم والاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن يعتبر أمراً ضرورياً جداً في هذه المرحلة، لأن الأردن طرف أساسي في موضوع السلام في الشرق الأوسط، وهذا يقتضي وجود اتفاق تام بين الأردن والمنظمة على كل خطوات السلام".[٥٤] وأوضح رئيس الدائرة الإعلامية في منظمة التحرير ياسر عبد ربه: "أن مستقبل الكونفدرالية بين الأردن والضفة والقطاع هو شأن ثنائي، وأن جميع القضايا الخاصة بالعلاقات الأردنية – الفلسطينية المستقبلية هي شأن ثنائي بين الأردن وفلسطين، ونحن متفاهمون مع القيادة الأردنية، والعلاقة الكونفدرالية بيننا وبين الأردن أمر طبيعي، لكن المطلوب ضمانات دولية لوقف أي عدوان إسرائيلي".[٥٥]

وذهب خلد الحسن (أبو السعيد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح إلى أبعد من ذلك، حيث دعا "إلى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، تكون مهمتها الأولى البحث في سبل إقامة كونفدرالية فلسطينية – أردنية" حيث رأى أن "الحل الأفضل يتمثل في تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضوية شخصيات مستقلة من الأراضي المحتلة وفلسطينيي الشتات .. تبدأ فوراً مفاوضات سلام مع الحكومة الأردنية في شأن سبل إقامة الكونفدرالية، وتشكيل وفد أردني – فلسطيني مشترك للمشاركة في مفاوضات السلام".[٥٦] كما أكد المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعاته في ٢١ – ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩١م، على "العلاقات الأخوية والمميزة بين الشعبين الشقيقين، الأردني والفلسطيني، وضرورة توثيق هذه الروابط، واستمرار تنسيق الجهود بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، في كافة المجالات".[٥٧]

ولقد تحمست الأردن لتصريحات قادة منظمة التحرير حول الكونفدرالية معها، ولا شك أن إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مستقبلاً متحد معها سوف يحقق للأردن مكاسب عدة أهمها:

١- إزالة أو تخفيف الهواجس الأمنية حيال النوايا الإسرائيلية.

54– أحمد شاهين: أي سلام عربي؟، مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

55– نفسه.

56– نفسه: ص١٢٢.

57– نص قرارات المجلس المركزي الفلسطيني: شؤون فلسطينية، عدد ٢١٨، أيار/مايو ١٩٩١م، ص ص١٤٨-١٥٢.

٢- إضافة بعد اقتصادي جديد بدخول اقتصاديات الضفة وغزة ضمن البرنامج الاقتصادي الأردني، خصوصاً الصادرات عبر أراضيه إلى الدول الأخرى، إضافة إلى إمكانية تصدير منتجاته عبر موانئ البحر المتوسط.

٣- الأمل من خلال ذلك في إسهام الولايات المتحدة بتحسين الوضع الاقتصادي الأردني، وتخليصه من السلبيات الناجمة عن أزمة وحرب الخليج الثانية.

وفي تلك الأثناء حصل الأردن على رسالة تطمينات أمريكية تضمن المواقف الأمريكية التي قدمت لسوريا ولبنان، وأضافت مسائل أخرى منها ما يتعلق بالموقف الأردني وقضايا النزاع الأردني – الإسرائيلي، ومنها ما يتعلق بأسس تشكيل وعمل الوفد الأردني – الفلسطيني، المشترك وأبرز ما جاء فيه:[٥٨]

١- إن الولايات المتحدة تعتبر المشاركة الأردنية في المؤتمر الثنائي والمتعدد خطوة هامة في عملية البحث عن السلام.

٢- الأردن كان في مقدمة الأطراف التي عملت من أجل مفاوضات سلمية. وله اهتمامات تاريخية بالنزاع العربي- الإسرائيلي.

٣- الترحيب بقبول الأردن المشاركة في المفاوضات في إطار وفد أردني – فلسطيني مشترك.

٤- الأردن سيتفاوض مباشرة مع إسرائيل في المواضيع الثنائية، وسيناقش مع الفلسطينيين في المسائل التي تهم الأراضي المحتلة. وكلا الجانبين لهما الحق في إعطاء تصريحات خلال المفاوضات.

٥- الولايات المتحدة ترى أن هناك فرصة تاريخية لعمل أردني-أمريكي مشترك لدفع العملية إلى الأمام، باتجاه مؤتمر السلام وباتجاه الوصول إلى السلام الشامل الذي ينشده الطرفان

أما في المسائل ذات الصلة بالموضوع الفلسطيني وبالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، فقد حاول الأردن انتزاع أفضل الصيغ الممكنة لعمل الوفد المشترك، ومن ثم تضمنت رسالة التطمينات على هذا الصعيد مايلي:[٥٩]

١- السلام الشامل يتوفر في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وفي مبادئ الأرض مقابل السلام، وضمان الأمن لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

---

[58]- ممدوح نوفل: مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

[59]- نفسه.

٢- المفاوضات مع الفلسطينيين ستجري على مراحل تبدأ بالمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي لمدة عام، وتستمر ترتيبات المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات. وفي بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية تبدأ مفاوضات المرحلة النهائية. وكلا المفاوضتين تقوم على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

٣- هدف مفاوضات المرحلة الانتقالية نقل السلطة للفلسطينيين بشكل سلمي ومنظم، وهي سلطة حقيقية حول المسائل السياسية والاقتصادية التي تؤثر في حياتهم الخاصة.

٤- عدم قيام أي طرف بما يجحف بالمفاوضات وبالوضع القائم، وفي هذا السياق عارضت الولايات المتحدة وسوف تواصل معارضتها للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، والتي تبقى عقبة في طريق السلام.

٥- بالنسبة للقدس تفهم الولايات المتحدة اهتمام الجميع بالمدينة وتؤكد على الموقف الأمريكي بعدم تقسيم المدينة، وأن الوضعية النهائية للمدينة سوف تقرر في المفاوضات، ولا تعترف بأية تغيرات ومن ضمنها تغير حدود بلدية المدينة وتدعو الجميع لتجنب القيام بأية أعمال تعقد المفاوضات.

٦- تفهم الولايات المتحدة، أن الفلسطينيين سوف يختارون أعضاء فريقهم المفاوض في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، والذين يفترض أن يكونوا من الأراضي المحتلة، وممن يقبلون بمساري العملية، وبالتفاوض على مراحل، ويرغبون في العيش بسلام مع إسرائيل.

٧- فلسطينيو القدس يشاركون في التصويت لانتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالي.

٨- ينضم للوفد الأردني مواطن فلسطيني من أصل مقدسي، وغياب مشاركة الفلسطينيين من القدس في هذه المرحلة لا يمس بأي شكل وضع المدينة، ولا يجحف بالمفاوضات، ولا يمس الأماني بشأن القدس ومستقبلها، وسيشارك أبناء القدس وفلسطينيو الخارج في المفاوضات حول المرحلة النهائية.

وخلال مرحلة صياغة رسالة الدعوة والتطمينات حاول الأردن التنسيق مع المنظمة، إلا أن قيادة المنظمة لم تتحمس لذلك، وحرصت على إبقاء التنسيق في أدنى مستوياته، فهاجس التمثيل الفلسطيني للأردن كان طاغياً على تفكير ياسر عرفات ومعظم أعضاء القيادة للمنظمة المتشككة بالأردن، فعلى امتداد ثمان جولات لبيكر في المنطقة عدا الاتصالات شبه اليومية مع القنصلية الأمريكية في القدس ومع الخارجية في واشنطن، ركز ياسر عرفات والفريق المصغر التابع للمنظمة، كل الجهود باتجاه انتزاع موقف أمريكي بوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحسين صيغة التمثيل

الفلسطيني لجهة إشراك المنظمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المفاوضات، وباستقلالية الوفد الفلسطيني عن الأردن.

ولقد زادت صيغة الوفد المشترك من قلق منظمة التحرير في ذلك الحين، والتي تعمدت أكثر من مرة إفهام الأردن بصورة غير مباشرة، بأنها لا ترغب في قيام أية صلات بين الوفد الفلسطيني والسلطات الأردنية. وأنها تصر على شكلية العلاقة بين الوفدين الأردني والفلسطيني، فياسر عرفات وعدد كبير من أعضاء المنظمة كانوا واقعين تحت هاجسين. هاجس القيادة البديلة في الداخل، وهاجس الحل عبر الخيار الأردني الذي صار يتبناه رئيس حكومة إسرائيل إسحاق شامير،[٦٠] وكانوا يرون في صيغة الوفد المشترك صيغة هدفها شطب للمنظمة وشطب للاستقلال الوطني.

وعلى ضوء المتغيرات التي تحيط منظمة التحرير والتنازلات التي أجبرت عليها،[٦١] بدأ اللقاء بينها وبين الحكومة الأردنية من نيسان/إبريل ١٩٩١م، حتى انعقاد المؤتمر، وذلك للتحاور حول تشكيل الوفد المشترك. وذكرت وكالة وفا الفلسطينية، أنه تم الاتفاق بين ياسر عرفات والملك حسين خلال اجتماعهما في عمان على تنسيق المواقف المشتركة، وتكثيف اللقاءات بينهما لمواكبة التطورات الجارية، وتشكيل الوفد المشترك لحضور مؤتمر السلام.[٦٢] ويكشف محمود عباس أن قيادة المنظمة في تونس هي التي وضعت اللمسات الأخيرة، وأنه رغم حرص الإدارة الأمريكية وإدراكها لضرورة الالتزامات والتعهدات من المنظمة ذاتها فقد فرضت عليها أن تكون في الظل بينما وفد الأراضي المحتلة المكون من

60– رفض فيصل الحسيني، في إحدى جلسات التحاور مع بيكر، عرضاً تقدم به، إسحاق شامير، نص على أن يمثل القدس الشرقية، في المؤتمر مسئول أردني من مواليد القدس، يكون في عداد وفد الأردن. أنظر، ربعي المدهون: نعم مشروط باتفاق خطي، شؤون فلسطينية، عدد ٢٢٢، أيلول/سبتمبر ١٩٩١م، ص١٤٤.

61– ساد اعتقاد فلسطيني بأن الوضع القائم هو الأسوأ، وخشيت المنظمة أن يتهم بعرقلة عملية السلام، وتشكك الفلسطينيون في حقيقة النوايا والتوجهات العربية، حيث يقول محمود عباس (أبو مازن): "كنا نسعى للمشاركة بوفد مستقل، أو بوفد عربي مشترك، إلا أن الاقتراح الأول كان مرفوضاً أمريكياً وإسرائيلياً، أما الثاني فأنه مرفوض عربياً لأن الدول العربية المشاركة وهي سوريا ولبنان والأردن ترفض المشاركة فيما بينها". بالإضافة إلى الضربة العسكرية التي تعرضت لها المنظمة في لبنان من ١-٤ تموز/يوليو ١٩٩١م، تركت آثارها المعنوية السلبية على موقف ياسر عرفات، فقد فهم أن قيام الجيش اللبناني وبتشجيع سوري، بعملية طرد للقوات الفلسطينية من مواقعها المحيطة بمخيمات صيدا، وتجريدها من سلاحها، رسالة إنذار أمريكي خلاصته أن عدم المشاركة في مؤتمر السلام وفقاً للأسس التي يقترحها الوزير بيكر ستؤول إلى تصفية المنظمة في لبنان وفي الأماكن الأخرى التي توجد فيها. أنظر محمود عباس (أبو مازن): طريق أوسلو، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

62– وكالة وفا الفلسطينية: ١٩٩١/٨/٣م.

فيصل الحسيني وحنان عشراوي وزكريا الأغا في دائرة الضوء أثناء وضع اللمسات النهائية للاتفاق الأردني – الفلسطيني.[٦٣]

على كل حال لقد توصلت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، (حيث كان جيمس بيكر في الأردن) إلى صيغة اتفاق رسمي حول العلاقة بين الطرفين وحول المشاركة في عملية السلام، وعرض الاتفاق على اللجنة المركزية للمنظمة التي صادقت عليه. وتوصل الأردن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، إلى اتفاق متكامل مع المنظمة يحدد أسس العلاقة والعمل المشترك في إطار عملية السلام.[٦٤]

وتم الإعلان عن الوفد المشترك في مؤتمر السلام، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، والمكون من ٢٨ عضوا، يكون فيه كامل أبو جابر وزير خارجية الأردن رئيساً للوفد الأردني الفلسطيني المشترك، ويرأس الوفد الأردني عبد السلام المجالي، ويرأس الوفد

---

[63]– محمود عباس: مرجع سبق ذكره، ص١٣٣.

[64]– يقول محمود عباس (أبو مازن): بناء على طلب من جيمس بيكر فقد سلطت الأضواء على وصول وفد الحسيني إلى الأردن واختفى وفدنا من الصورة تماماً لكي يقال بأن الاتفاق عقد مع وفد الحسيني، وليس مع وفدنا. ولذلك اتفقنا على أن يذهب الحسيني ووفده إلى رئاسة الوزراء الأردني ويستقبل بصفة رسمية ثم يخرج للصحفيين ويؤكد أن الاتفاق قد تم. ومن ثم نذهب نحن لنتم العملية. وهكذا وقع الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي أتاح لنا فرصة المشاركة في مؤتمر مدريد.

وكان الاتفاق الأردني الفلسطيني نقطة بداية لابد منها لانطلاق عملية السلام في مدريد. فقد عسكر بيكر في القدس ينتظر الدخان الأبيض، لأنه يعرف أنه بدون هذا الاتفاق فلن تكون هناك مشاركة فلسطينية في المفاوضات، ولن يكون هناك تمثيل فلسطيني مقبول، وبدون اعتماد هذا الاتفاق من المجلس المركزي الفلسطيني فلن يستطيع أهل الداخل قبول هذه المشاركة. وجد بيكر نفسه أمام معادلة صعبة ومعقدة المراحل، فالاتفاق يجب أن يعقد بين المنظمة والأردن، دون أن يقال بأن المنظمة طرف فيه، والاتفاق بحاجة لاعتماد المجلس المركزي الفلسطيني له، وعليه أن يعتمده دون أن يقول بأنه اعتمده أو حتى اطلع عليه. والأشقاء في الداخل ينتظرون الاعتماد دون أن يقولوا أنهم ينتظرون.

وأخيرا فإن الأسماء ستحدد من قبل المنظمة دون أن تقول المنظمة بأنها حددت تلك الأسماء وأقرتها والكل يعرف ذلك وعلى الكل أن يدعي أنه لا يعرف هذا. فإسرائيل تعرف هذا السيناريو وتغمض عينيها عنه .. وبيكر يعلم كل شيء. ويزعم عدم معرفته. والأشقاء في الداخل ينتظرون الأوامر من الخارج، وعليهم أن يقولوا بأنهم هم وحدهم المسئولون عن هذه العملية والمنظمة تدير كل شيء ولا تعلن عن شيء. محمود عباس: طريق أوسلو، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٨–١٣٩.

الفلسطيني حيدر عبد الشافي. ويضم الوفد المشترك مجموعة من النخبة المثقفة من أطباء ومهنيين وأساتذة جامعيين ورؤساء بلديات وغيرهم.[٦٥]

٢- مؤتمر مدريد ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١م

إفتتح مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، على مستوى وزراء الخارجية (عدا أسبانيا وإسرائيل اللتان مثل كلاً منهما رئيس الوزراء)، برعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي والأمم المتحدة كمراقب، وشاركت وفود من كل أطراف النزاع. وقد خصص اليوم الأول للكلمات الافتتاحية لرئيس الوزراء الأسباني فيليب جونزاليز، والرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب)، والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف، وممثل الجماعة الأوروبية فان دين بروك، ووزير الخارجية المصري عمرو موسى.

كان للأردن هدفان أساسيان في المؤتمر، أولاً بدء التفاوض بغرض التوصل إلى حل بشأن نزاعه مع إسرائيل، وثانياً تمكين الفلسطينيين من إجراء مفاوضات منفصلة مع إسرائيل بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، وبمعنى آخر، كان الأردن يريد أن يتوصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي إلى تسوية النزاع بينهما ولكن ليس على حسابه.[٦٦] وجاء واضحاً في اليوم الثاني للمؤتمر، في كلمة رئيس الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، كامل أبو جابر أمام المؤتمر "أن الأردن يهدف من المشاركة في المؤتمر إلى التفاوض بغرض التوصل إلى سلام دائم قائم على أساس الشرعية الدولية"،[٦٧] وركز على قرارات مجلس الأمن التي تجسد مبدأ عدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وانتقد الاستيطان واغتصاب الأراضي المخالف لنصوص القانون الدولي. واعتبر القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ هما أساس السلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرض أجداده. وطالب بضرورة بسط السيادة العربية على القدس العربية. وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية وفق قرار مجلس الأمن ٤٢٥.

أما إسحاق شامير فقد ألقى كلمة عكست نظرته الضيقة والمحدودة للنزاع العربي- الإسرائيلي وصور إسرائيل كضحية لعدوان العرب رافضاً الاعتراف بحدوث أي تطور في

65- أبو السعود إبراهيم: يوميات مؤتمر السلام، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٧، يناير ١٩٩١م، ص١٣٤.

66- "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية .. وتغير مزاج الملك حسين"، مرجع سبق ذكره.

67- للمزيد من التفاصيل حول كلمة كامل أبو جابر، أنظر السياسة الدولية، عدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢م، ص ص١١٦-١١٨

موقف الفلسطينيين تجاه إسرائيل. وقال في كلمته "إن كل العرب يريدون دمار إسرائيل وأن الفارق الوحيد بينهم يكمن في الطرق التي تؤدي إلى هذا الدمار".[٦٨] وبإصراره في كلمته أمام المؤتمر على أن الأرض ليست هي السبب الأساسي للنزاع بين العرب وإسرائيل، اقترب من نسف أساس المؤتمر المتمثل في قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وألقى حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني خطاباً مؤثراً، دعا إلى سلام عادل لا يتجاهل الحقائق أو يزيف التاريخ. وأشار إلى استبعاد القدس أرض السلام من مؤتمر السلام، حيث قال: "فالقدس العربية الفلسطينية هي عاصمة وطننا ودولتنا المستقبلية، وهي التي تجسد هويتنا الفلسطينية"، وأضاف قائلاً: "جئناكم من أرض معذبة، وقد طلب منا التفاوض مع المحتلين، وقد تركنا خلفنا أطفال الانتفاضة وشعباً تحت الاحتلال والأحكام العرفية، وقد أوصانا بعدم الاستسلام أو النسيان".[٦٩] تضمنت كلمة عبد الشافي أمام المؤتمر هدفاً رئيساً صادق عليه قادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وهو إقناع الرأي العام الإسرائيلي بجدية التزام الفلسطينيين بالتعايش السلمي. وتركزت الرسالة الأساسية في كلمته في إنهاء الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مؤكداً أنهم سيسعون بدأب إلى تحقيق هذا الهدف إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية.

أما اليوم الثالث للمؤتمر الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١م، فكان للتعقيب على الكلمات التي ألقتها الوفود، وكان أبرز ما حدث فيه المواجهة الكلامية بين فاروق الشرع وإسحاق شامير، حيث كشف الشرع أمام الوفود صورة (وثيقة) لشامير عندما كان مطلوباً للعدالة البريطانية لاتهامه باغتيال الكونت برنادوت في الأربعينيات، باعتباره عضواً في عصابة شتيرن الصهيونية الإرهابية، وقد تمكن بيكر وبانكين من احتواء الأزمة الطارئة واستئناف الجلسة.[٧٠]

٣- المفاوضات الثنائية وانفصال الوفد المشترك

كان أهم نجاح حققه رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي، إلى جانب أدائه المتميز في المؤتمر، أنه مع قرب انتهاء المؤتمر تمكن من وضع خط فاصل جعل الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك وفدين مستقلين. ورغم أن الملك حسين حاول تطعيم الوفد

68- للمزيد من التفاصيل حول كلمة إسحاق شامير، نفسه: ص ص١١٥- ١١٦

69- للمزيد من التفاصيل حول كلمة حيدر عبد الشافي، نفسه: ص ص١١٩- ١٢٠.

70- أبو السعود إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص١٣٥.

الأردني بعناصر فلسطينية، منهم الدكتور وليد الخالدي رغبة في استبقاء الخيار الأردني مطروحاً ولو بالرمز، فإن تمايز الوفدين أصبح قرب نهاية المؤتمر حقيقة سياسية واقعة.[٧١]

اعتمدت جلسات المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية وإسرائيل كل على حده تمشياً مع وجهة النظر الإسرائيلية في التفاوض مع الدول العربية حيث يتم التفاوض مع كل وفد بمعزل عن الوفود الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تفسخ الموقف العربي في مواجهة الوفود الإسرائيلية، وتمكين إسرائيل من تحقيق مكاسب في مفاوضاتها جراء خوف الوفود العربية تحقيق تسارع في باقي المسارات.

وعقد الوفد الأردني–الفلسطيني المشترك جولته التفاوضية الأولى في مدريد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١م، وأثار الوفد الفلسطيني موضوع المسار الفلسطيني الذي يتولى مناقشة المسائل الفلسطينية، مشيراً إلى ما تضمنه كتاب الدعوة إلى المؤتمر، ومؤكداً أنه لا يقبل أن يكون لجنة فرعية داخل الوفد المشترك.[٧٢] وقد رد إلياكيم روبنشتاين رئيس الوفد الإسرائيلي مؤيداً وجود مسارين في المفاوضات، ولكنه ذكر أن الوفد المشترك ضروري للاتفاق على المرحلة الانتقالية حيث أن هناك مسائل مشتركة مثل عبور الجسور وجوازات السفر الأردنية.[٧٣]

وأعلنت الولايات المتحدة أن موعد الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل تكون في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١م، وهو ما رفضته إسرائيل.[٧٤] واقترحت أن يكون يوم ٩ من نفس الشهر، إلا أن الوفود العربية رفضت ذلك الموعد بسبب أن هذا اليوم يصادف الذكرى الرابعة للانتفاضة الفلسطينية.[٧٥]

انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات في ١٠–١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١م، في مبنى وزارة الخارجية في واشنطن، وجرت الأعمال في ثلاث منتديات. ضم المنتدى الأول

71– محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام "أوسلو ما قبلها وما بعدها"، مرجع سبق ذكره، ص٢٤١.

72– طاهر شاش: مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

73– نفسه.

74– يتلخص الرفض الإسرائيلي، في عدم حدوث مفاوضات في واشنطن، حتى تلغي الأخيرة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥م، والقاضي بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، وهذا ما فعلته أمريكا، وبذلك نسفت كل أمل في اتخاذ موقفاً محايداً أو إيجابيا عبر التدخل في العملية التفاوضية وحل العقد الإجرائية التي اعترتها في هذه المرحلة. أنظر: التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٤.

75– جواد الحمد: عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقها على المسارين الفلسطيني الأردني، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ، ط١، مارس ١٩٩٦م، ص٢٥.

الوفد "الأردني – الفلسطيني– الإسرائيلي"، وترأس عبد السلام المجالي الوفد الأردني والوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، وترأس حيدر عبد الشافي الوفد الفلسطيني، على حين ترأس الوفد الإسرائيلي إلياكيم روبنشتين. وضم المنتدى الثاني الوفد اللبناني – الإسرائيلي. وضم المنتدى الثالث الوفدين السوري والإسرائيلي.

لم تحرز الجولة الثانية أي تقدم في المفاوضات الثنائية، إذ كان الوفد الإسرائيلي لا يملك صلاحية مناقشة أية مسائل جوهرية، ومن ثم أثار المشكلات الشكلية مع الأطراف العربية. وأصر الوفد الفلسطيني على أن يعامل كبقية وفود المفاوضات على أساس الهوية الفلسطينية المستقلة، أي تكون المفاوضات فلسطينية – إسرائيلية وليس من خلال الوفد المشترك.[٧٦] وهذا ما عارضه الوفد الإسرائيلي تماماً رغبة في عدم نزع استقلالية الوفد الفلسطيني عن الأردني، ورفض التأكيد على الهوية المميزة لكل منهما، معتبراً أن الفلسطينيين هم جزء من الأردن، وأن الأردن هو الدولة الفلسطينية نفسها.[٧٧] وقال رئيس الوفد الإسرائيلي روبنشتين أنه مكلف بالتفاوض مع وفد أردني، وإذا كان ضمن هذا الوفد الأردني أعضاء فلسطينيون فهذه قضية داخلية في الوفد لا تعنيه في شيء.[٧٨]

وتقدمت إسرائيل باقتراح مفاده تشكيل فريق عمل للتفاوض على القضايا الإسرائيلية – الأردنية يرأسه أردني ويضم مفاوضين فلسطينيين، وفريقاً للتفاوض على الترتيبات الانتقالية للحكومة الذاتية في الأراضي المحتلة يرأسه فلسطيني ويضم أردنيين.[٧٩] إلا أن الجانبين الأردني والفلسطيني أصرا على أن يتفاوض الوفد الإسرائيلي مع كل وفد على حده. وبعد فشل التوصل لحل حول طريقة التفاوض بين الوفدين الإسرائيلي والأردني – الفلسطيني المشترك، ظهر ما سمى بمفاوضات الأروقة بين رؤساء الوفود الثلاثة والتي استحوذت على وقت من العملية التفاوضية، دون تحقيق أي تقدم يذكر.[٨٠]

76– نفسه: ص٢٥.

77– التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٤.

78– محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦.

79– فقد كشف المتحدث الرسمي للوفد الإسرائيلي بينامين نتنياهو منذ اليوم الأول للمفاوضات عن نية حكومة شامير في جعل الحكم الذاتي نهاية المطاف للقضية الفلسطينية، فذكر أن الدولة الفلسطينية التي يطالب بها السكان العرب في فلسطيني قائمة فعلاً في الأردن، فسكانها لا يختلفون عن سكان يهودا والسامراء–يقصد الضفة الغربية– وقطاع غزة الذين تقدم لهم إسرائيل نظاماً يعترف لهم بالحقوق المدنية دون الحقوق الوطنية. أنظر طاهر شاش: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤.

80– التسوية السياسية للنزاع العربي – الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٤.

وعلى هذا تدخلت وزارة الخارجية الأمريكية، وأمكن التوصل إلى صيغة حل وسط يبقى بها الوفد الأردني – الفلسطيني وفداً مشترك، وفي نفس الوقت يظهر هناك أمر واقع لوفد فلسطيني مستقل. كان ذلك الترتيب يقضي بأنه إذا اجتمعت الوفود لقضية أردنية يضم الوفد اثنين من الفلسطينيين بجانب عشر أردنيين. وأما إذا كان الموضوع يتعلق بمسألة فلسطينية فإن الوفد يضم اثنين من الأردنيين بجانب عشرة فلسطينيين. وكانت الاجتماعات تعقد صباحاً في نفس القاعة لقضايا الأردن ومساء للقضايا الفلسطينية. وكانت جلسات الصباح دائماً شبه اجتماعية بعد الجلسة الأولى، وأما جلسات المساء فإن طريقها كان دائماً مسدوداً، كما أن موضوعات البحث كانت محصورة ومحاصرة.

لقد جرت المفاوضات العربية– الإسرائيلية في تسع جولات، تميزت الجولات الخمس الأولى منها التي بدأت بعد المؤتمر وانتهت في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢م، بجمود الموقف الذي كان مبعثه التصلب الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود الرافض تقديم أية تنازلات، بل وحتى التلويح بها، ولم تحرز المفاوضات أي تقدم على مستوى جميع المسالك باستثناء المسلك الأردني– الإسرائيلي وهو الأقل أهمية وتعقيداً، وحاول الطرفان التكتم على ما توصلا إليه، وكان الملك حسين حريصاً على أن يكون آخر من يوقع أي اتفاق، حتى يجنبه ثقل أخطار الإنفراد بأي عمل يجلب إليه مشاكل قد تكون غير متوقعة، وقد اكتفى الوفد الأردني بذكر التوصل إلى جداول أعمال، ولكنه توصل فعلاً إلى اتفاقية إطار حرص على عدم الإفصاح عنها. ولم يكن مستغرباً أن يشهد المسار الأردني–الإسرائيلي هذا التقدم مقارنة بالمسارات الأخرى، لأن المشكلات الموجودة بينهما أقل شأناً ووزنا من نظيراتها في الأخرى، بالإضافة إلى توفر تراث من الاتصالات السرية بين المسئولين الأردنيين والإسرائيليين.

ولقد استفاد الوفد الأردني أكثر من الوفد الفلسطيني في الجولة الثانية من المفاوضات بواشنطن وكانت بوادر فصل المسارين عن بعضهما لصالح الأردن أكثر من الفلسطينيين. فقد كانت الأمور جاهزة لأن تتحرك وتسير، ذلك أنه عندما خرجت القضية الفلسطينية من اختصاص الوفد الأردني، وبعدما أنقسم الوفد المشترك إلى وفدين مستقلين كان الباقي أمام الوفد الأردني مسألة إجراءات وترتيبات لقضايا للتراضي بيسر ومرونة. حيث كان ممكناً الوصول إلى اتفاق أردني – إسرائيلي في الجولة الأولى من المفاوضات في مدريد. لكن الملك حسين وفقاً لما يقوله عبد السلام المجالي، كان قد أعطى تعليمات إلى وفده مؤداها

أنه "كلما توصلتم مع الإسرائيليين إلى شيء ضعوه على الرف حتى تتجمع المسائل كلها وتتضح في المسارات الأخرى لأننا نريد أن نكون آخر من يوقع".[٨١]

وتعرضت الأحاديث في الاجتماعات الصباحية بين الوفدين الإسرائيلي والأردني إلى قضايا تكاد تكون عبثية. فقد طلب الوفد الإسرائيلي مثلاً عقد اتفاق لحل مشكلة الحمام الطائر في منطقة العقبة. فالمنطقة ملأى بأسراب الحمام التي تلتقط طعامها من صوامع الغلال على الناحية الأردنية، لكنها عندما تلبي نداء الطبيعة تحط على الجانب الإسرائيلي مما يؤدي إلى تلوث البيئة. وإمكانية التعاون المشترك لمقاومة توالد الناموس في وادي الأردن. وفي جلسات أخرى دارت أحاديث أكثر جدية، فقد طرح الوفد الإسرائيلي إمكانية إنشاء دوريات مشتركة لمراقبة الحدود كحل لمواجهة عمليات التسلل عبرها. وكان ذلك قفزاً إلى التطبيع قبل الأوان. وفي مرة ثانية طرح الإسرائيليون تصوراً لإنشاء قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وكان واضحاً أنها مرحلة أولى من مشروع كبير على مرحلتين: الأولى ربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وهذه تقتضي اتفاقاً مع الأردن. والمرحلة الثانية هي ربط البحر الميت بالبحر الأبيض، وهذه لا تحتاج إلى تعاون أحد. وفهم الوفد الأردني مقصد الإسرائيليين وتعلل هذا المشروع بأنه يحتاج إلى تنسيق مع الفلسطينيين، فرد الإسرائيليون عليهم، اتفقوا أنتم معنا الآن واتركوا لنا موضوع إقناع الفلسطينيين والاتفاق معهم في الوقت المناسب.[٨٢]

أما على المسار الفلسطيني فقد كان الوفد يتخبط فيما بينه، فقد كان التوتر دائماً وشديداً، فالمشاكل معقدة والوفد نفسه منقسم على بعضه إلى درجه أن الدكتور حيدر عبد الشافي قال أمام الوفد الأردني "نحن وفد منقسم على نفسه، وفي الحقيقة فنحن أربعة عشر وفداً فلسطينياً، وكل عضو فينا وفد مستقل، وكل واحد يمثل نفسه وله اتصالاته، وله ميادينه". ولعل أكثر ما يضايق الوفد الأردني هو ما وجدوه من حساسيات بين أعضاء الوفد الفلسطيني مبعثها كما قدروا المنافسة الشديدة على الأضواء بين أعضائه، وشيئاً

---

[81]– يقول عبد السلام المجالي: "حدث أنه في أول اجتماع وقبل الدخول إلى قاعة أقترب روبنشتين منه وأعطاه مظروف، وعندما سأله ما هذا رد عليه روبنشتين أنه مشروع معاهدة السلام، فرد عليه المجالي إذا كانت المعاهدة معدة من قبل المفاوضات فقد يكون إرسالها بالبريد أنسب. كان اقتراح الوفد الأردني أن يكون التفاوض على أساس طرح تصور أردني للسلام بواسطة المجالي، وفي مقابله طرح تصور إسرائيلي للسلام يقدمه روبنشتين وتتحدد فيه القضايا الخلافية وتدور حولها المفاوضات. أنظر محمد هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥.

[82]– نفسه: ص ٢٤٧.

فشيئاً بدأ يستقر في يقين الوفد الأردني أن محادثات واشنطن لن تسفر عن شيء له قيمة بسبب الفوضى السائدة في الوفد الفلسطيني.[٨٣]

وفي حقيقة الأمر كان الوفد الفلسطيني يواجه القضايا الأساسية في الصراع العربي– الإسرائيلي، وأصعبها من بين الوفود الأخرى. وكانت أمام هذا الوفد سدود شبه مستحيلة تمثلها مسائل من حجم: قضية الاعتراف بوجود شعب فلسطيني له حق تقرير المصير، ومشاكل الهجرة والاستيطان، وأهم مشكلة وهي مسألة مصير القدس.

وجاءت الجولة السادسة في أجواء مغايرة وفي ظل معطيات جديدة، فقد فاز حزب العمل بالانتخابات وشكل حكومة برئاسة إسحاق رابين في تموز/يوليو ١٩٩٢م، وأعلن رابين أنه سيعطي تسوية الصراع مع الفلسطينيين أولوية في مأموريته، وحاول إظهار حكومته على أنها حكومة سلام، فأعلن وقف المستوطنات، ورحب الرئيس بوش بهذه الخطوة، وتعهد بتقديم ضمانات إلى إسرائيل، كما أطلق سراح ٨٠٠ سجين فلسطيني أمضوا ثلثي عقوبتهم وكان ذلك عشية افتتاح الجولة السادسة للمفاوضات.[٨٤]

لقد قرر العرب مشاركتهم في مفاوضات الجولة السادسة على أثر اجتماع وزراء خارجية سوريا ولبنان وفلسطين في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩٢م بدمشق. وقد بدأت تلك المفاوضات في المسارات الأربعة، حيث قدم الوفد السوري للوفد الإسرائيلي وثيقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢م تتضمن انسحاب إسرائيل من الجولان لقاء إمكانية توقيع سوريا معاهدة سلام معها، وسلم الوفد الإسرائيلي وفد سوريا وثيقة لم يذكر فيها الانسحاب. وأكد الوفد الأردني أن مشروع جدول الأعمال الذي اقترحه الوفد الإسرائيلي يشكل في جوهره انطلاقة جديدة. ورفضت إسرائيل على المسار اللبناني– الإسرائيلي الانسحاب من الأراضي اللبنانية متذرعة بالقضايا الأمنية. وكانت الاقتراحات التي قدمها الوفد الإسرائيلي إلى الوفد الفلسطيني بعيداً جداً عن اقتراحات هذه الأخير.[٨٥]

وشهدت الجولات الثلاثة الأخرى تصلباً إسرائيلي جعل من الجولات السابعة والثامنة والتاسعة صورة للجولات السابقة، لقد أظهر الكيان الصهيوني عشية وصول رابين إلى السلطة مسحة من المرونة، جاءت في إطار حملة العلاقات العامة التي باشرها لكسب الرأي العام العالمي وتفكيك الصف العربي، والفوز بالدعم المالي والعسكري والسياسي الأمريكي. ولكنه سرعان ما رجع إلى سلوكه المعتاد المتمثل في الاستيلاء على الأرض

83– نفسه: ص٢٤٨.

84– محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص٣٠٣.

85– نفسه.

وأساليب القمع والطرد، حيث أبعدت الإدارة الصهيونية ٤١٥ فلسطينياً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، وجراء ذلك صدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ الذي يدين الإجراء الإسرائيلي ويطالب فيه بعودة المبعدين الفورية إلى وطنهم في الأراضي المحتلة، ولكن الإدارة الصهيونية تعنتت ووجدت سنداً لها جديدا في الولايات المتحدة التي كانت منحازة بشكل صارخ إلى الموقف الإسرائيلي، واستمر الصهاينة في ممارستهم القمعية.[٨٦]

لقد انتهت الجولات التسع من المفاوضات الثنائية دون نتائج فعلية تذكر ولا حتى إجراءات بناء الثقة التي كان بإمكانها أن تدفع عمليات التفاوض إلى الأمام، وهكذا علقت المفاوضات التي ترتبت على مؤتمر مدريد في جميع المسارات. ولم تسجل المفاوضات المتعددة الأطراف بدورها نتائج ملموسة، على الرغم من أن إسرائيل قد وجدت فيها ملاذا للتهرب من ضغط المفاوضات الثنائية، ووسيلة لتطبيع علاقتها مع البلدان العربية بدون أن تقدم تنازلات مقابلة.[٨٧]

وما يمكن ملاحظته على تلك المفاوضات السابقة وإجراءاتها وأهداف أطرافها، هو تضارب التكتيكات وتعارض الاستراتيجيات التفاوضية بين العرب والإسرائيليين، حيث كان الطرف الإسرائيلي يسعى إلى تطويل عمر المفاوضات، والإصرار على طابعها الثنائي المباشر والنأي بها عن أي إطار دولي، والتملص من أية مرجعية قانونية تقيد المفاوضات، فقد رفض المفاوض الإسرائيلي الاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة، وحتى عندما قبل مرجعية القرار ٢٤٢، فانه تشبث بحق كل طرف في تفسيره الخاص به.

ثالثاً: اتفاق أوسلو ١٩٩٣م وسياسة الأردن تجاهه

أدت محادثات السلام في مدريد وما تلاها من اجتماعات في واشنطن إلى كسر الحاجز النفسي أمام اللقاءات العربية–الإسرائيلية المباشرة، وأخذت اللقاءات الفلسطينية–الإسرائيلية اتجاهاً مختلفاً عما كانت عليه في مؤتمر مدريد ولقاءات واشنطن، لكن لم يحدث أي تقدم يُذكر في عملية السلام سواء على المسار الإسرائيلي– الفلسطيني أو الإسرائيلي– العربي خلال وجود حزب الليكود في السلطة في ذلك الوقت، إلا أن الموقف الإسرائيلي بدأ يتغير شكلياً، على صعيد المسار الإسرائيلي– العربي على الأقل، عقب وصول حزب العمل إلى السلطة غداة انتخابات يونيو/حزيران ١٩٩٢م. فعلى المسار

---

[86]– نفسه: ص٣٠٤.

[87]– عمر مصالحة: السلام الموعود "الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية"، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤م، ص٧٠.

الفلسطيني– الإسرائيلي، اتسم موقف الجانب الإسرائيلي بالاستمرارية ولم يبدأ تغيير ملموس عقب صعود حكومة حزب العمل إلى السلطة بقيادة رابين، وتبعاً لذلك اتسمت المحادثات الرسمية في واشنطن بالبطء، الأمر الذي قاد كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى البحث عن قناة خلفية، وهو قرار كان بمثابة ثورة في السياسة الخارجية الإسرائيلية مهدت الطريق إلى اتفاق أوسلو.

فقد عقدت لقاءات سرية في أوسلو عاصمة النرويج بين وفد فلسطيني برئاسة محمود عباس، ووفد إسرائيلي برئاسة شمعون بيرس وزير الخارجية، وسارت المحادثات في مسار مواز لمحادثات واشنطن ولكن بدون علم المفاوضين الرسميين عن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي واقع الأمر اصدر عرفات تعليماته للوفد الفلسطيني الرسمي في واشنطن بتبني مواقف لا مساومة حولها بغرض إنجاح الاتفاق السري في أوسلو. وتم التوصل إلى اتفاق المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني الذي وقع بالأحرف الأولى يوم ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣م في أوسلو، وجرى التوقيع عليه رسمياً في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م.[٨٨]

وقد نص اتفاق إعلان المبادئ على اعتراف الطرفين بحقوقهما السياسية والشرعية المتبادلة، وفي العيش بسلام، وفي إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.[٨٩] إضافة إلى بنود ومواد أخرى تشمل كافة نواحي التعاون الاقتصادية والاجتماعية والاتصالات والمواصلات والمياه والكهرباء والطاقة والصناعة والتجارة والموارد البشرية. وتلا إعلان المبادئ اتفاق القاهرة أو ما اصطلح على تسميته بـ(أوسلو ١) في ٤ آيار/مايو ١٩٩٤م وجاء توضيحاً للمرحلة الأولى من اتفاق إعلان المبادئ الذي قام على قاعدة (غزة–أريحا).[٩٠]

وعلى أي حال، فقد جاءت ردود الفعل العربية والفلسطينية تجاه الاتفاق والإعلان المفاجئ على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م متباينة، فردود الفعل الفلسطينية انقسمت بين مؤيد ومعارض ومتحفظ تبعاً لدرجة القرب أو البعد عن منظمة التحرير وقيادتها، كما كانت

---

[88]– الملف الوثائقي، مسيرة السلام على المسارين الأردني–الإسرائيلي والفلسطيني–الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٤–٥٣.

[89]– نفسه: ص ٤٤.

[90]– محمد هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥– ٤٩.

ردود الفعل العربية متناقضة أيضاً فبينما أيدت مصر الاتفاق، عارضته سوريا والعراق وليبيا، وتحفظت عليه دول عربية أخرى دون إعلان لا سيما دول الخليج العربي.[٩١]

سياسة الأردن تجاه اتفاق أوسلو

ألجمت الدهشة والمفاجأة الملك حسين وحكومته والوفد الأردني في محادثات واشنطن على حد سواء ما حدث في أوسلو، لأنه كان على تماس مع الوفد الفلسطيني في المفاوضات، وكان يتوقع من شريكه أن يطلعه عليها قبل الإعلان، خاصة وأن الأردن كان مقراً ومسرحاً لمختلف القطاعات والفعاليات الفلسطينية سواء القادمة من الداخل أو الخارج، ولذا كان من باب أولى أن يكون الطرف الأردني على علم مسبق قبل الإعلان عن اتفاق أوسلو،[٩٢] ولكن المنظمة والوفد الفلسطيني والقيادة السياسية، فضلت من باب استقلالية قراراها أن تحتفظ لنفسها بحق الإعلان عن التوصل لاتفاق، لترسل إلى الأردن إشارات مباشرة مفادها أن القضية الفلسطينية وإقامة الدولة والتمثيل مسؤولية كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها السياسة جملة وتفصيلاً ولم يعد لأي طرف عربي حق الوصاية على الفلسطينيين بعد اليوم.

وقال محمود عباس، نائب ياسر عرفات، "بدأنا نشعر بالحرج لعدم إبلاغنا الأردن، وخصوصاً جلالة الملك حسين، بهذا التطور، لقد كانت الأردن شريكنا في المفاوضات الرسمية، ومنحتنا تغطية قانونية للذهاب إلى مدريد وساعدتنا في مفاوضات الدهاليز في جلسات واشنطن لفصل المسار الأردني عن المسار الفلسطيني"، وتابع قائلاً: "لهذه الأسباب المهمة، ارتعدنا حتى من التفكير في عواقب غضب الملك حسين إذا توصلنا إلى اتفاق مع الإسرائيليين من دون إبلاغه مسبقاً".[٩٣] وحاول محمود عباس ثلاث مرات التحدث مع الملك حسين بشكل خاص لكنه فشل، الأمر الذي اضطره للتوجه إلى عمان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣م، لتوضيح الأمر للملك من الألف إلى الياء. ويقول حول لقائه مع الملك حسين لتوضيح ما جرى: "لا أعرف إذا كان الملك حسين قد قبل الأعذار أم لم يقبل، ولكن كان له كل الحق في لهجة اللوم والمعاتب التي أبداها".[٩٤] ياسر

91- سليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨م-١٩٩٥م)، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٩.

92- ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص٣٤٣.

93- رولان دالاس: الحسين حياة على الحافة، تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م، ص ص ٢٤١- ٢٤٢.

94- "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية .. وتغير مزاج الملك حسين"، مرجع سبق ذكره.

عرفات أيضاً كان قد طلب لقاء عاجلاً مع الملك حسين في أواخر أغسطس/آب لإبلاغه بأن منظمة التحرير توصلت إلى اتفاق سلام مؤقت مع إسرائيل، وهو خبر أثار قلقاً وإحباطاً لدى الملك حسين، فهو لم يكن أصلا يثق في عرفات، إلا أن أسوا الشكوك لديه قد تأكدت إثر علمه بأمر الاتفاق.

لقد انتقد الأردن تلك الاتفاقات ورأى فيها عملاً انفرادياً تمكن فيه الصهاينة من الإيقاع بالفلسطينيين وحملوها أعباء صفقة خاسرة ولكن بأثمان باهظة، إلا أن الملك حسين واجه ضغوطاً أمريكية دفعته إلى التراجع عن نبرته الحادة وحاول بعد ذلك طمأنة الرئيس عرفات بعدم معارضته تلك الاتفاقات.[٩٥] كما أدرك المسئولون الأردنيون أن نجاح تطبيق تلك الاتفاقات يمكن أن يكون في خدمة مصالح الأردن، وفي هذا يقول الملك حسين: "ومن أجل ذلك دعمنا موقف الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية ووفرنا المظلة الشرعية لوفدها المفاوض... وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بكامل حريتها... وعقدت اتفاق إعلان المبادئ مع إسرائيل... واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً عن الشعب الفلسطيني... كما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل وتصافح أعداء الأمس... وانطلاقة من التزامنا بضرورة احترام القرار الفلسطيني... فإننا ندعم منظمة التحرير الفلسطينية ونحترم قراراها لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وقضيته المركزية ضمن أقصى قدراتنا وإمكاناتنا".[٩٦]

لم يكن لدى الملك حسين بديل آخر سوى القبول بالاتفاق، فقد سبق أن قبل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً وشرعيا للشعب الفلسطيني ولم يعد بإمكانه بعد ذلك الاعتراض على الاتفاق الذي توصلت إليه مع الحكومة الإسرائيلية، الجانب الإيجابي للاتفاق بين المنظمة وإسرائيل تمثل في تمهيد الطريق لتحقيق تقدم على المسار الأردني-الإسرائيلي، فعرفات كان قد كسر مسبقاً حاجز التوصل إلى سلام مع إسرائيل، وهو واحد من المحرمات العربية، وبات بوسع الملك حسين الآن المضي قدماً في هذا الطريق بصورة علنية.

لقد كانت هناك وجهات نظر أردنية متباينة حول الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، فكان من أيد الاتفاق على اعتبار أن هذا هو ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون في المرحلة الراهنة من عملية السلام التي فرضتها وقائع التطورات الأخيرة على المستوى الدولي والإقليمي، ومنهم من عارض ذلك الاتفاق، وكما هي العادة فالذي توافق مع هذه التطورات

---

[95]- محمد هيكل: مرجع سبق ذكره، ص٣٠٥.

[96]- طارق العاص: مرجع سبق ذكره: ص٢١٠.

قدم مبرراته، وكان من ضمنها أن الفلسطينيين هم أدرى بمصالحهم، وأن هذا هو أفضل البدائل المتوافرة في المدى المنظور. كما أن الاتفاق تم ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني مع شرعية فلسطينية لها وجود على المسرح السياسي، كما ضمن اعترافاً إسرائيلياً رسمياً بالشعب الفلسطيني وهويته وحقوقه الشرعية والسياسة، بعد أن كانت إسرائيل تنكرها وتعتبر الفلسطينيين هم جزء من الشعب والدولة الأردنية يجب نقلهم وإبعادهم إلى الأردن.[٩٧] كما بررت النخبة السياسة الأردنية موافقتها على الاتفاق بأنه قد أنهى ما كان يتردد على لسان الساسة الإسرائيليين وخصوصاً اليمين المتطرف من أن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين.[٩٨]

أما الموقف الرافض للاتفاق فقد عبرت عنه النخبة السياسية الأردنية المعارضة من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والشخصيات الوطنية البارزة، فقد أكد الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي إسحاق الفرحان في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أن يوم التوقيع على الاعتراف والتوقيع على التنازل هو يوم أسود في تاريخ الأمة العربية والإسلامية، وطالب بضرورة عدم الانسياق مع الحلول الاستسلامية التي لا تخدم سوى الإدارة الأمريكية وإسرائيل. ومن جهة ثانية، رفضت النقابات المهنية الممثلة في نقابة الأطباء، ونقابة المهندسين، ونقابة الصيادلة، ونقابة المحامين، وعدد من الأحزاب اليسارية اتفاق أوسلو واعتبرته تفريطاً بالقضية الفلسطينية، وأن اتفاق الحكم الذاتي لا يفضي في النهاية إلى حق تقرير المصير كما نوهت إليه القرارات الدولية، وأن الاتفاق تجاهل قضايا جوهرية كالقدس، وحق العودة واللاجئين، كما أغفل مسألة المستوطنات والبت فيها حتى المرحلة النهائية من المفاوضات.[٩٩]

لقد كانت استجابة الأردن للضغوط الأمريكية من أجل تأييد تلك الاتفاقات على غير رغبة المسئولين الأردنيين، الذين فاجأتهم تلك الاتفاقات ولم يكونوا شركاء في صناعتها، وهي بذلك قد فوتت عليهم مكاسب كانوا يتطلعون إليها. وظلت قضايا تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي قارباً جيداً يتفنن الأردن في استخدامه للوصول إلى الدوائر الغربية

97– سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩٠.

98– جواد الحمد: مرجع سبق ذكره، ص٥٥.

99 – عارض الاتفاق من الأحزاب اليسارية الأردنية كل من حزب الوحدة الشعبية، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، الحزب الشيوعي الأردني، حزب البعث العربي الاشتراكي. انظر محمد وجيه موسى جراب: التحولات في النخبة السياسة الأردنية بعد معاهدة السلام الأردنية– الإسرائيلية ١٩٩٤م–٢٠٠٤م، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٨٧.

والأمريكية منها خصوصاً، والحصول على مساعدتها المالية والعسكرية، وكان المسئولون الأمريكيون يشترطون على الأردن الانخراط في عملية التسوية، إذا كان يرغب حقاً في تحقيق مآربه، وكان الأردن يسعى جهده، وفي حدود إمكاناته، إلى دفع عملية التسوية قدماً شريطة ألا تثير القوى الإقليمية فتنعكس سلباً على أمن الأردن وبقائه واستقراره. كما كان الأردن يستخدم القضية الفلسطينية للحصول على الدعم العربي والمساعدات المالية العربية، وما أن تم اتفاق أوسلو وبعيداً عن الهندسة الأردنية، أدركت القيادة الأردنية أن ورقة معتبرة للمساومة سحبت منها. بل لقد أدركت أن اتفاق أوسلو يعكس أثاراً جانبيه على الأردن يتمثل أهمها في:

١- كان لسرية وانفراد المنظمة الفلسطينية في التفاوض مع إسرائيل خارج إطار مدريد، وعدم إطلاع القيادة الأردنية على التفاصيل، عاملاً في إحداث هزة نسبية في العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني[١٠٠] إلا أنه أثار من جديد أزمة الثقة بين الطرفين، لا سيما من الجانب الفلسطيني.

٢- دفع الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي الأردن للإسراع في توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل بعد أن فقد الأردن إحدى أوراقه السياسية التي تعزز موقفه التفاوضي مع إسرائيل، وخشي أن يكون الاتفاق على حساب المصلحة الوطنية الأردنية.[101]

٣- تخلص الأردن من تبعات مسؤوليات أي تنازل عن الحقوق الفلسطينية فيما لو تم الاتفاق تحت المظلة الأردنية.

٤- أصبحت فكرة ارتباط تبعات الكيان الفلسطيني القادم بالأردن بالشكل الذي تتم الموافقة عليه، أكثر قبولاً لدى الشعب الفلسطيني والقيادة السياسة بعد أن ثبت استحالة قيام دولة فلسطينية مستقلة ضمن المفهوم الفلسطيني لها قبل عقود خلت.

٥- خشي الأردن أن يكون للاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الأردني، حيث أن وجود كيان فلسطيني ملازم لإسرائيل يعني روابط اقتصادية

100- أسعد عبد الرحمن: العلاقات الفلسطينية- الأردنية بعد إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، أيار ١٩٩٤م، ص ص ١٧- ١٩.

101- سليمان الموسى: مرجع سبق ذكره، ص ٥٩٢.

قوية بين الطرفين على حساب علاقاته الاقتصادية مع الأردن سيما بعد توقيع اتفاق اقتصادي مع إسرائيل.[١٠٢]

ومع أن الأردن عاد بعد انتقاده العلني لاتفاق أوسلو على أساس أنه تسبب في إحداث فجوة في جدار التنسيق العربي عاد وأعلن تأييده لهذا الاتفاق بعد تلقيه إيضاحات من الفلسطينيين بشأنه، وتعرضه لضغوط أمريكية، إلا أن الشرخ في العلاقات المشتركة عاد ليتسع أكثر بعد تردد السلطة الفلسطينية في توقيع الاتفاق الاقتصادي مع الأردن الذي عكس تخوفاً أردنياً واضحاً من تهميش دوره الاقتصادي في الضفة الغربية. وفي هذا السياق جاءت تهديدات الملك حسين للمنظمة بضرورة توقيع الاتفاق الاقتصادي خلال مدة وجيزة حددها في خطاب ألقاه أمام كبار قادة الجيش في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣م، مما دفع المنظمة إلى إبرام الاتفاق الاقتصادي مع الأردن في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤م، نص على: "اعتماد الدينار الأردني عملة تداول رئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، وإشراف البنك المركزي الأردني على السياسات النقدية، وفتح فروع البنوك في الضفة الغربية والقطاع،[١٠٣] وكذلك تشجيع التبادل التجاري للمنتجات الوطنية بين الطرفين، وإنشاء لجنة لهذا الغرض".[104]

ولقد خشي الأردن من أن يحقق الكيان الفلسطيني الجديد روابط اقتصادية قوية مع إسرائيل على حساب علاقاته مع الأردن، حيث تقدر العائدات السنوية للأردن من خلال إدخال البضائع الأردنية إلى الضفة الغربية المحتلة بـ ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٩٢م، وازدادت هذه التخوفات فيما بعد خاصة بعد التوقيع على اتفاق اقتصادي فلسطيني-إسرائيلي في القاهرة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤م،[١٠٥] كما خشي الأردن أن تقدم المساعدات الدولية لسلطة الحكم الذاتي مباشرة بعد أن كانت تقدم سابقاً عن طريق الأردن، وهو ما

102- طاهر كنعان: الأبعاد الاقتصادية لإعلان مبادئ الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤م، ص ١٢٣.

103- كان البنك المركزي الأردني قد منح في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤م، ترخيصاً للبنك العربي بفتح فرعين له: أحدهما في نابلس والآخر في غزة، ولبنك الأردن بفتح فرع له في جنين، ولبنك الأردن والخليج بفتح فرع له في نابلس، وللبنك الأهلي الأردني بفتح فرع له في نابلس، وللبنك العقاري العربي بفتح فرعين له أحدهما في بيت لحم والآخر في غزة. جريدة الدستور الأردنية: ١٩٩٤/١/٢٦م.

104- انظر الملحق رقم (٧)، ص٢١١.

105- حيث سيشكل الشيكل الإسرائيلي وسيلة دفع قانونية في أراضي الحكم الذاتي باعتباره أحد عملات التداول الرئيسية، وكذلك نص على إنشاء سلطة نقد فلسطينية. نص الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي ١٩٩٤/٤/٢٩م، نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤م.

حصل بالفعل فيما بعد، مما أثر على الاقتصاد الأردني خاصة أن تلك المساعدات تعد بمليارات الدولارات، وتأثر الأردن كذلك جراء التحويلات التي يقوم بها العاملون الفلسطينيون في الخارج، حيث أن قسماً كبيراً منها كان يتحول إلى الأردن ويتم إيداعها في البنوك الأردنية، أما بعد اتفاق الحكم الذاتي فقد تم تحويل الجزء الأكبر منها مباشرة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما نقل الفلسطينيون جزءاً من أموالهم المودعة في الأردن إلى الأراضي الفلسطينية لغايات الاستثمار. وقد أكدت اتفاقية أوسلو التخوفات الأردنية، فقد أشارت المادة ١١ من الاتفاقية إلى إنشاء لجنة إسرائيلية-فلسطينية للتعاون الاقتصادي تهدف إلى تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة (ملحق رقم٣ وملحق رقم ٤) بأسلوب تعاوني.[١٠٦]

وهكذا أعيد ترتيب الأولويات الأردنية بفعل تراكم تغييرات إقليمية ودولية كثيرة، منها التسوية المصرية-الإسرائيلية، وحرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وضعف الاستقطاب الإيديولوجي، واتفاق أوسلو، وأدت كلها إلى تقليص تأثير المتغير الأمني لصالح المتغير الاقتصادي عموماً وفي الأردن خصوصاً، وبدت إستراتيجية المسايرة أكثر بروزاً في السلوك الخارجي الأردني من إستراتيجية التوازن. وأصبح الأردن منشغلاً بالتهديد الاقتصادي قبل التهديد الأمني. ومهما يكن من أمر فإن اتفاق أوسلو حسم سياسياً ونهائياً مسألة التمثيل الأردني للشعب الفلسطيني بعد أن نجحت المنظمة في التعريف بثقتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، ومسئولة عن تقرير مصيره ومستقبله ودولته، بل ونقلت الحالة الفلسطينية كلية من الملعب الأردني إلى الملعب الإسرائيلي، فكانت هذه الخطوة بمثابة النقلة النوعية الحاسمة للنزاع النفسي والتأثيري بين الطرفين لصالح المنظمة الفلسطينية.

رابعاً: معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة) ١٩٩٤ م

يمكن القول إن الجولة السابعة بالتحديد والتي جرت بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢م، من الجولات التسع من المفاوضات الثنائية هي الجولة التي اتفق فيها الطرفان الأردني والإسرائيلي على صيغة مشتركة لجدول الأعمال، لكن الجانب الأردني رفض

[106]- أحمد نوفل وذياب مخادمة: اتجاهات العلاقات الأردنية-الفلسطينية على ضوء اتفاقية التسوية مع إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢. انظر المادة ١١ من اتفاقية أوسلو، وكذلك ملحق الاتفاقية رقم ٣ ورقم ٤.

التوقيع على أي اتفاق قبل وصول الأطراف العربية الأخرى إلى مسودة اتفاق أو تحقيق تقدم على المسارات الأخرى.[١٠٧]

كان الأردن قد وقع جدول أعمال مشتركاً مع الإدارة الصهيونية في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م، وكانت وجهة نظر الأردن هي تركيز اهتمامه على قضاياه الخاصة، بعد أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ قرارها دون أن تحط أي دولة عربية علماً بها. وفي هذا يقول الملك حسين: "لقد وقعنا جدول الأعمال الأردني-الإسرائيلي بعد أربع وعشرين ساعة من اللقاء الفلسطيني-الإسرائيلي في واشنطن، لأننا لم نقبل أن نوقعه قبل أن نشهد تقدماً واضحاً وملموساً على الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي، وقد وقعنا جدول أعمالنا تعبيراً عن موقفنا المؤيد والداعم للاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتصديقاً لما اتفقوا عليه في وثيقة إعلان المبادئ والخروج في تطبيق خطتهم للسلام...".[١٠٨] وفيما بعد قال رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي: "لقد سبق أن توصل الفلسطينيون إلى اتفاق خاص بهم في أوسلو ثم في القاهرة، والمفاوضات السورية الإسرائيلية ما تزال تتحرك، وليس معقولاً أن يبقى الأردن مكتوف الأيدي إلى أن تنتهي الأطراف الأخرى من ترتيب أمورها وتوقيع اتفاقياتها، ففي تلك الحالة لا يوجد ضمان بأن الأردن سيحصل على شيء، الحل المتزامن أصبح غير وارد، بعد أن توصل الطرف الفلسطيني إلى اتفاق منفرد دون تشاور أو تنسيق".[١٠٩]

ويمكن إجمال الأسباب التي دفعت الأردن للإسراع في توقيع جدول الأعمال مع الطرف الإسرائيلي فيما يلي:[١١٠]

١- الخشية من وجود صفقات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تعقد على حساب أجندته.

٢- خشية الأردن من أن يفقد دوره السياسي والمحوري في المنطقة إذا اختار الانتظار حتى يتفق السوريون واللبنانيون والإسرائيليون على جدول لأعمالهم.

---

107 – محمد وجيه جراب: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩.

108– طارق العاص: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

109– دانا خليل إسماعيل صوبر: عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٠م-٢٠٠٥م)، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

110– أحمد سامح الخالدي وحسن آغا: حكومة الليكود، بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦م، ص ١٠.

٣- الضغوط الأمريكية على الأردن المتمثلة بفرض حصار على ميناء العقبة، ومشكلة الديون، وانخفاض المساعدات التي يتلقاها.

وبعد أقل من عام، أي في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤م، وقع الملك حسين وإسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي إعلان واشنطن ووقعه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون باعتباره شاهداً، وكان ذلك بحديقة الورود في البيت الأبيض، وتضمن الإعلان المبادئ الخمسة التي تحكم الفهم المشترك لجدول الأعمال الأردني- الإسرائيلي وهي:[١١١]

١- السعي لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

٢- مواصلة المفاوضات للوصول إلى حل سلام على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

٣- احترام إسرائيل لدور الأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

٤- الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي.

٥- تطوير علاقات حسن الجوار، وتحقيق الأمن الدائم، وتفادي التهديدات واستخدام القوة.

ثم وقع رئيس وزراء الأردن عبد السلام المجالي ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ووقعها كذلك الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وكان ذلك في يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م بوادي عربة شمال مدينة العقبة الأردنية، وتشير ديباجة المعاهدة إلى أن الهدف من إبرامها هو تحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وانتهاء حالة العداء بين الطرفين.[١١٢]

واحتوت المعاهدة ثلاثين مادة وخمس ملاحق، وتضمنت تلك المواد إقامة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، ويعترفان ويحترمان سيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، ويعترفان بحق كل منهما بالعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتحدد الحدود الدولية بينهما وفقا لخرائط الانتداب البريطاني، كما نصت المعاهدة على التفاهم والتعاون المشترك بين طرفيها في القضايا الأمنية، حيث تعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها، وضمان ألا تكون أراضي أي منهما مصدراً أو معبراً أو مأوى لأية أعمال عدائية أو تجمعات أو منظمات تعادي الطرف الآخر، ومكافحة التسلل عبر الحدود، واتخاذ إجراءات

---

[111]- معركة السلام، وثائق أردنية، المسار الأردني- الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤م، ص ص ٨٣-٨٤.

[112]- محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.

ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب من أن تشن من أراضي أي منهما ضد الطرف الآخر، كما نصت المعاهدة على إقامة علاقات دبلوماسي وقنصلية بينهما.[١١٣]

ونصت مواد المعاهدة على أن يتفق الطرفان بشكل متبادل بالاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة. ويعمل الطرفان على تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما وضمن الإطار الإقليمي الأوسع. واعتبرت المادة الثامنة أن مشكلة اللاجئين والنازحين هي مشكلة إنسانية، كما تعهد الطرفان بالامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية. كما تستهدف المعاهدة تطوير الروابط وذلك بفتح الحدود بين البلدين والسماح لحرية انتقال الأشخاص والبضائع، وفتح المجال الجوي لكلا البلدين لمرور طائرات الطرف الآخر، وتعزيز التعاون في مجالات النقل البحري، والسياحة والبريد والاتصالات، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات وتبادل المعلومات.[١١٤]

خامساً: مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف بين اتفاق أوسلو واتفاقية وادي عربة وأثرها على العلاقات الأردنية–الفلسطينية

كما ذكرنا سابقاً بأن سرعة توجه الأردن في اليوم الثاني لإعلان اتفاق أوسلو كان مدفوعاً بخشية أن يكون الاتفاق على حسابه، لهذا انفرد في توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل دون أن يقيم وزناً للجانب الفلسطيني الذي سبق وأن تجاهله في السابق، بل إن الأردن لم يوجه دعوة للفلسطينيين لحضور احتفالات التوقيع على المعاهدة التي جرت فوق الأراضي الأردنية وبمشاركة وفود عربية وأجنبية عديدة.[١١٥]

وعلى الرغم من الأجواء التي سادت العلاقات الأردنية–الفلسطينية في تلك الفترة، إلا أن الفلسطينيين لم ينتقدوا الموقف الأردني، رغم انزعاجهم وتحفظهم بعض الشيء في بداية الأمر، ذلك أن رد فعل الجانب الفلسطيني كان متشابها مع رد الفعل الأردني سابقاً، حيث رحب بالاتفاق وبارك جهود الملك حسين في مسيرة السلام، رغم انزعاجهم وانتقادهم لتجاهل دعوتهم لحضور الاحتفالات الضخمة التي جرت في وادي عربة.[١١٦]

---

[113]– نفسه.

[114]– نفسه: ص٣١٩.

[115]– ياسر نايف قطيشات: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٥.

[116]– أحمد نوفل وذياب مخادمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

وعند تحليل اتفاقية إعلان المبادئ الإسرائيلية الفلسطينية (أوسلو) ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية من خلال المقارنة بينهما من حيث النقاط التالية: اللاجئون والنازحون، القدس، والمياه، الحدود، فإن هذه القضايا يظهر حولها خلاف أردني فلسطيني مما قد تكون مؤشراً على تردي العلاقات الثنائية بين الأردن وفلسطين لصالح إسرائيل كطرف ثالث في معادلة التسوية السلمية الإسرائيلية–الفلسطينية والأردنية، حيث أنه ثمة علاقات متشابكة أردنية–إسرائيلية فلسطينية بحكم الجغرافيا وتاريخ الصراع، وعلى ذلك يصعب الفصل بين مضمون المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية والالتزامات الناشئة عنها، وبين مضمون اتفاقية أوسلو والالتزامات الناشئة عنها، فالعلاقات بين الأطراف الثلاث تخضع لعاملي التأثير والتأثر، وهذا ما يتضح من خلال مضامين الاتفاقيات الذي يلخصها الجدول التالي:

المؤشرات	معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ١٠ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٤م	الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م
١- النازحون واللاجئون	اعتبار النازحين مشكلة إنسانية سببها النزاع في الشرق الأوسط، تشكل لجنة رباعية تضم كل من مصر والفلسطينيين والأردن وإسرائيل لبحثها. أما اللاجئون فإن حلها يتم عبر المفاوضات في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق. والمساعدة على توطينهم من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة.	دعوة كل من حكومتي الأردن ومصر لإنشاء لجنة دائمة تقرر بالاتفاق أشكال دخول النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧م للحيلولة دون وقوع الاضطراب والفوضى. أما اللاجئون فهي مسألة مؤجلة ضمن قضايا الحل الدائم بعد الفترة الانتقالية (٥ سنوات) على ألا تتجاوز بداية السنة الثالثة.
٢- القدس	ضمان حرية الوصول لكل طرف للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية. كذلك تحتفظ إسرائيل للأردن بدور	مسألة مؤجلة إلى مرحلة الحل النهائي.

	خاص في الأماكن المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين يوضع أولوية كبرى للدور التاريخي الأردني في هذه الأماكن.	
٣- المياه	يتفق الطرفان على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة.	التعاون في ميدان المياه لتنمية الموارد المائية ودراسة حقوق كل طرف والاستخدام المنصف لها لتنفيذها خلال الفترة الانتقالية.
٤- الحدود	تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود في زمن الانتداب البريطاني كما هي محددة بدون المساس بوضع أي أرض تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧م.	قضية مؤجلة إلى مرحلة الحل النهائي.

ويلاحظ من هذا الجدول أن معظم هذه القضايا مؤجلة على مسار المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية إلى ما بعد مرحلة الفترة الانتقالية ومدتها خمس سنوات، بينما تم تحديدها على المسار الأردني الإسرائيلي مما يرشحها لتكون مسار لخلافات أردنية فلسطينية، حيث أن مسألة اللاجئين وحلها في إطار ثنائي أو لجنة متعددة الأطراف بين الأردن وإسرائيل ومصر والفلسطينيين، قد تظهر خطورة هذه المسألة من ناحيتين في التأثير على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

١- إصرار الأردن على التفاوض عن موضوع النازحين واللاجئين على أرضه باعتبارهم مواطنين أردنيين سواء في مسألة العودة أو التعويضات.

٢- بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة أو فشل المفاوضات قد يشكل هؤلاء النازحون واللاجئون أداة ضغط سياسي على الدولة الأردنية.

بيد أن ما أثار الخلافات من بين الأردن والفلسطينيين حيال الاتفاقية، هو موضوع القدس، إذ أن مبادئ إعلان واشنطن الذي وقعه الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة في ٢٥

تموز/يوليو ١٩٩٤م أدى إلى رد فعل سلبي من جانب السلطة الفلسطينية بشأن المادة الثالثة منه والتي نصت على احترام إسرائيل للدور الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وأن يكون للأردن دوراً رئيسياً في هذا الصدد في المفاوضات النهائية لإعتبارت الدور التاريخي للهاشميين إزاء المقدسات والقدس إجمالاً. وتطرق الملك حسين عند التوقيع على إعلان واشنطن، إلى الأماكن المقدسة مشيراً إلى أن "عقيدتنا الدينية تستوجب أن تكون السيادة على الأماكن المقدسة لله ولله وحده، وأن الحوار بين الأديان ينبغي أن يعزز لكي تؤول السيادة الدينية إلى جميع المؤمنين من أتباع الديانات الإبراهيمية سواء بسواء".[١١٧]

لقد ظهرت مصطلحات جديدة بالنسبة للقدس في الموقف الأردني، تتمثل في "السيادة لله وحده" و"السيادة الدينية"، الأمر الذي أثار قلقاً في صفوف الفلسطينيين باعتبار أن هناك سيادة واحدة على الأرض وهي السيادة المتنازع عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين وباعتبار أن القدس جزء من الأراضي العربية التي احتلت في حرب ١٩٦٧م وأنها مشمولة بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأن السيادة الإلهية هي على كل الكون وعلى كل الأماكن المقدسة في العالم، وليس فقط على القدس والأماكن المقدسة في فلسطين، ثم إن السيادة الدينية مصطلح ليس له وجود في علم السياسة ولا في القانون الدولي، علاوة على ذلك فإن إثارة مسألة السيادة الدينية سوف يفتح الباب على الأديان الأخرى لتطالب بالمثل، فالجهات المسيحية وجدت مدخلاً في ذلك للمطالبة بالإشراف الديني على المقدسات المسيحية شأنها شأن الجهات الإسلامية، وقد صرح بذلك بطريرك القدس لطائفة اللاتين "كاثوليك" ميشال صباح، بأن "مستقبل القدس موضع مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكنه يعني أطرافاً ثلاثة أخرى هي الديانات المسيحية واليهودية والإسلامية التي تتخطى الطرفين المفاوضين".[١١٨] ولم تخفي وزارة الخارجية الروسية اهتمامها بالأماكن المقدسة في القدس، حيث صرح أحد مسئوليها "بأن روسيا بوصفها مركزاً للأرثوذكسية العالمية يجب أن يكون لها صوت مسموع عند تقرير مصير القدس والأماكن المقدسة".[١١٩]

[117]– كلمة الملك حسين عند التوقيع على إعلان واشنطن، جريدة الحياة لندن: ١٩٩٤/١١/٢٥م. نقلاً عن أحمد نوفل وذياب مخادمة، مرجع سبق ذكره، ص٥٤.

[118]– ميشل صباح، بطريرك القدس لطائفة اللاتين، جريدة الحياة: ١٩٩٤/١١/٢١م. نقلا عن أحمد نوفل وذياب مخادمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

[119]– جريدة الأسواق الأردنية: ١٩٩٤/١١/٣م.

ولقد جاء الرد الفلسطيني على ذلك، أنه ليس من حق إسرائيل إعطاء أي دور في القدس لأي طرف، فإسرائيل دولة احتلال لا يجوز لها التصرف طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وأن هذا التصرف يعتبر انتهاكاً للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الذي يقضي ببحث الوضع النهائي لمدينة القدس ومقدساتها في المرحلة النهائية من المفاوضات، وأشار الفلسطينيون إلى أن هذا التصرف من قبل إسرائيل والأردن يحدد مسبقاً مصير القدس ويحصره في دوره في الأماكن المقدسة الإسلامية، ويتجاهل أن قضية القدس هي قضية فلسطينية عربية إسلامية مسيحية، وهي في النهاية قضية أرض محتلة. بل إن القرار رقم ٩٠٤ الصادر من مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٣م عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي أكد على أن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبذلك يتضح مدى التوتر الذي وصلت إليه العلاقات الأردنية-الفلسطينية، مما دفع الكثيرون حتى من الإسرائيليين أنفسهم بالقول بأن إسرائيل تعمدت إضافة بعض البنود في مفاوضاتها مع الأردن بهدف إشعال المزيد من الصراعات بين الأردن والسلطة الفلسطينية.[١٢٠]

ولذلك جاء التوقيع على معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ليزيد في حدة التوترات الأردنية- الفلسطينية، وقد تناولت المعاهدة في المادة التاسعة القدس تحت عنوان "الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان" كما يلي:[١٢١]

١- سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
٢- وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.
٣- سيقوم الطرفان بالعمل سوياً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان السماوية الثلاث بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

غير أن السلطة الوطنية الفلسطينية احتجت على توقيع المعاهدة، فأصدرت بياناً رسمياً في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م جاء فيه أن ما نشر عن المعاهدة يعتبر خرقاً

---

[120]- عماد جاد: أبعاد وانعكاسات السلام بين الأردن وإسرائيل، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٣، مارس ١٩٩٥م، ص ص ٣٥-٣٧.

[121]- وزارة الأعلام الأردنية: معركة السلام، المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الجزء لثاني، ١٩٩٤م، ص ٩.

فاضحاً لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، والرسائل المتبادلة بين الطرفين حول مدينة القدس، بل إن المنظمة قامت بنقل الخلاف إلى الأمم المتحدة حيث طالب المراقب الدائم الفلسطيني لدى الأمم المتحدة بتدخل الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وراعي السلام في الأزمة مع الأردن بسبب ما تنطوي عليه المعاهدة من إشارة إلى ولاية الأردن على الأماكن المقدسة في القدس، وطالب المراقب الفلسطيني بضرورة تقويم الوضع من فوره لتصحيحه من خلال فرض الامتثال للاتفاق بين إسرائيل والمنظمة.[١٢٢] وقد هاجم ياسر عرفات الموقف الأردني، وأظهر عدم تدخل الأردن في الشؤون الفلسطينية وخاصة القدس، وقال "إن القاعدين في عمان يعطون آلاف الأوامر للتدخل في شؤوننا، إن الشعب الفلسطيني بما فيه حماس والجهاد الإسلامي وفتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية وجبهة النضال الشعبي لا تتلقى الأوامر إلا من الشعب الفلسطيني".[١٢٣] ولقد استند الموقف الفلسطيني الرافض، إلى المحاور الآتية:

١- إن اعتراف إسرائيل بدور أردني في رعاية الأماكن المقدسة، بشكل غير مباشر، يعني اعتراف الأردن بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني.

٢- رفض مبدأ تقسيم قضية القدس إلى شقين، سياسي وديني، وهو التقسيم الذي أشار إليه إسحاق رابين، في يوليه ١٩٩٤م، حين قال: "هناك فصل في اتفاق واشنطن بين المشكلة السياسية والمشكلة الدينية، الخاصة بالأماكن المقدسة، وأن الإقرار للأردن بالولاية الدينية، فيه تدعيم لإستراتيجية الفصل الإسرائيلية.[١٢٤]

٣- تأكيد أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، وهي عاصمة الدولة الفلسطينية في المستقبل، ومعاملتها تخضع للقرار ٢٤٢، على أساس أنها أرض محتلة.

٤- استحدثت السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة فلسطينية، تعني بشؤون الأوقاف والمقدسات الإسلامية في أراضي الحكم الذاتي، بما فيها القدس، كما عين

122– عماد جاد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٨–٣٩.

123– خطاب للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، جريدة القدس العربية: ١٠/٢٦/ ١٩٩٤م.

124– Nigel Ashton: op. cit, p302

الشيخ عكرمة صبري مفتياً للقدس، بدلاً من الشيخ المتوفي سليمان الجعبري، وكان الأردن هو الذي يتولى التعيين في هذا المنصب.[١٢٥]

وعلى أثر ذلك، تقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية بطلب إلى مجلس الجامعة العربية من أجل عقد اجتماع طارئ للمجلس لتأكيد حق الفلسطينيين وحدهم في التفاوض بشأن مستقبل القدس السياسي. وعلى الفور سارعت الحكومة الأردنية لإيضاح موقفها، فأصدرت تصريحاً رسمياً بعد أيام توضح فيه "أن ما جاء في إعلان واشنطن لا يعدو أن يكون اعترافاً وتأكيداً لدور قام به الأردن، وهو مقرر لحق الهاشميين في هذه الرعاية وليس منشئ لحق جديد".[١٢٦] وبرر الأردن موقفه السابق بأنه لم يكن يريد أن ينشأ فراغ ديني في هذه المدينة قبل المفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمر الذي قد يدفع بالإسرائيليين إلى ملء الفراغ إذا ما تخلى الأردن عن مسئوليته التاريخية في هذا الجانب.[١٢٧] كما أكد الأردن مراراً أن دوره في القدس لا يتعدى الرعاية الدينية للمقدسات، وهو دور تاريخي رمزي ولا يؤثر على حق السلطة الوطنية في السيادة السياسية على القدس مستقبلاً، حيث أكد الأردن على لسان مسئوليه أنه لا يمكنه ترك المسؤولية الدينية على الأماكن المقدسة رسمياً لإسرائيل وعندما يتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في المفاوضات النهائية على وضع القدس فإن الولاية الدينية على المقدسات ستعود للفلسطينيين.[١٢٨]

ومع ذلك فقد لجأت الحكومة الأردنية، منعاً لزيادة الخلاف مع السلطة الفلسطينية، إلى التنازل عن حق الأردن في الرعاية الدينية للأماكن المقدسة والأوقاف والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، باستثناء القدس التي ما زالت تحت السيطرة الأردنية.[١٢٩]

أما مسألة الحدود المثارة في معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية من حيث ترسيمها مستقبلاً بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية في حال انسحاب إسرائيل إلى مواقع خلف هذه الحدود سيعامل معاملة الانسحاب من أريحا وغزة ولا يؤثر على الحقوق الثابتة للشعب

---

[125]– Ibid, p306. :

[126]– أحمد الخلالية: الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٢.

[127]– أحمد نوفل وذياب مخادمة: مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

[128]– وزارة الأعلام الأردنية: معركة السلام، مؤتمر صحفي لولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال في ١٩٩٤/١١/١م عقب اختتام قمة الدار البيضاء الاقتصادية، ص٢٢٤.

[129]– سليمان الموسى: مرجع سبق ذكره، ص ٦١٩.

الفلسطيني على الأرض الفلسطينية عندما يتم الدخول في المفاوضات النهائية ومن ضمنها الحدود الفلسطينية. أما مسألة المياه فقد تولد نزاعاً أردنياً فلسطينياً حول مياه نهر الأردن ونزاعاً أردنياً سوريا حول مياه نهر اليرموك، أما الجانب الرسمي الأردني فقد حرص على عدم إقحامه حصص الأطراف العربية في نهر اليرموك أو في نهر الأردن حتى لا تتخذ وسيلة لتأجيل حصول الأردن على حصته العادلة والقانونية من مياه النهرين، لذا فإن الحصة الفلسطينية في نهر الأردن والموجودة لدى إسرائيل حالياً تبلغ ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً ويجب تسويتها بشكل مباشر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.[١٣٠]

ونخلص من هذا إلى أن خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية يمكن أن تكون ذات مدلول سلبي، وذلك لأسباب كثيرة منها:

١- أن تفاهمات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تصل إلى حلول نهائية لكافة قضايا النزاع، كمشكلة اللاجئين والنازحين في الأردن كما أن الاتفاق الأردني-الإسرائيلي ترك دوراً للأردن، في القدس وقضايا الحدود والمياه مما قد يشكل دوراً غير مباشر للأردن في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية.

٢- أن تفاهمات أوسلو التي رسخت مساراً تفاوضياً فلسطينياً -إسرائيلياً مستقلاً عن مظلة الوفد الأردني الفلسطيني في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م لم تصل إلى حد تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

٣- أن محاولة تطبيق الحل الكونفدرالي قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة قد يكون محاولة للخروج من مأزق استحقاق الدولة الفلسطينية ذات السيادة مما يعيد الخيار الأردني كأحد الحلول للقضية الفلسطينية، لأي التحاق لهذه الدولة التي هي في طور النشوء سيؤدي إلى ظهور أخطار على الدولة والكيان في الأردن.

٤- أن البعد الفلسطيني في الواقع الأردني قد يكون مثار خلاف بين الفلسطينيين والأردن وقد تتحول العقد في العلاقة إلى مشاكل وأزمات في أجواء الحل النهائي وبتحريك إسرائيلي يسعى لإثارة الخلافات بين الطرفين حول مسألة القدس واللاجئين والمياه. وبذلك يكون مستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين قد دخل مرحلة الأزمة قبل أن تستقل الدولة.

---

[130]- جواد الحمد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٤م، ص١٣١.

سادساً: رد الفعل العربي على معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية

خرج الأردن بالكلية وبشكل نهائي من معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي عبر توقيعه على المعاهدة مع إسرائيل، ويعد هذا كفيلاً بإحداث شرخ جديد في الجدار العربي-الإسلامي يمكن أن تنفذ منه إسرائيل إلى المنطقة، مما يجعل الأردن بوابة المشروع الإسرائيلي الكبير في المنطقة. وسيؤدي خروج الأردن بهذه الطريقة إلى إضعاف الأطراف العربية الأخرى في مفاوضاتها مع إسرائيل وبخاصة الطرفان الفلسطيني والسوري، عبر تضييق هامش مناورة هذه الأطراف في المفاوضات الثنائية.

ولقد تفاوتت ردود الفعل العربية على المعاهدة رسمياً وشعبياً، بل لقد تفاوتت المواقف الرسمية بين التأييد أو التحفظ أو الرفض. لكن في كل الأحوال لم تكن المعارضة السياسية ضد المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية كتلك التي كانت ضد المعاهدة المصرية-الإسرائيلية، وذلك لأسباب عدة نجملها في النقاط التالية:

١- أخذت معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية الطابع الفردي، أي أن ذهاب مصر للتفاوض مع إسرائيل لم يكن من خلال إجماع أو دعم عربي.

٢- اختلاف الواقع السياسي العربي في تلك الفترة عن تلك التي ذهب فيها العرب إلى مؤتمر السلام في مدريد.

٣- لم تكن الظروف الدولية مهيأة كمثل تلك الفترة التي أجمعت فيها الدول العربية على التفاوض مع إسرائيل. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإتحاد السوفيتي كان من أشد الداعمين للدول العربية الرافضة للمعاهدة خصوصاً العراق وسوريا وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٤- انهيار العمق الاستراتيجي العربي بعد انهيار قوة العراق العسكرية وتطبيق الحصار الدولي.

٥- ظهور مصطلحات جديدة في القاموس السياسي دفعتها التحولات السياسية الجديدة في العالم خصوصاً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتفرد الولايات المتحدة كقطب وحيد لا يوجد من يقابله على الساحة الدولية.

٦- على المستوى الجماهيري، كانت العقلية والمنهج الثوري لدى أغلبية الجمهور رافضة لأية حلول لا تجيز حلاً عادلاً للقضية العربية والقضية الفلسطينية خاصة.

٧- انحسار الدعم المادي والمعنوي عن دول المواجهة (الأردن، وسوريا، ولبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية) الأمر الذي دفع تلك الدول إلى تغيير نهجها السياسي باتجاه إيجاد بدائل أخرى لكي تتفاعل مع الواقع السياسي الجديد.

ولم تتوان الدول العربية في إعلان موقفها من المعاهدة، فعلى مستوى دول الخليج العربي، أبدت دول مجلس التعاون الخليجي في بيانها الختامي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤م، دعما لموقف الأردن السلمي والخطوات التي قطعتها المفاوضات الأردنية–الإسرائيلية التي قادت في النهاية إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. كما أن الخطوات التي خطتها المملكة العربية السعودية المتمثلة بإلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجة الثانية والثالثة، وتعهدها بدعم أي توجه داخل الجامعة العربية لإلغاء المقاطعة من الدرجة الأولى مع إسرائيل، كان خير دليل على تبدل الموقف تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي،[١٣١] على الرغم من أن عودة العلاقات الأردنية الخليجية استغرقت عدة سنوات بعد أزمة الخليج الثانية، إذ أستأنف الأردن علاقته السابقة مع قطر عام ١٩٩٤م، ومع السعودية عام ١٩٩٥م.[١٣٢]

أما الدول العربية الأخرى فلم تكن بأحسن حال من دول الخليج العربي، فقد أيدت دول المغرب باستثناء ليبيا المعاهدة. أما باقي دول المغرب العربي وخصوصاً المغرب وتونس فقد قامت بفتح مكاتب ارتباط مع إسرائيل، وقام المغرب بافتتاح مكتب تمثيل له في إسرائيل وفتح مكتب تمثيل لإسرائيل بالدار البيضاء في ٣١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤م، وقامت تونس على أثر ذلك بفتح مكتبين للتمثيل التجاري في كل منهما في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م، كما قامت جيبوتي في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥م بتطبيع العلاقات بينهما، كما قادت موريتانيا التطورات لإقامة علاقات مع إسرائيل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩م.[١٣٣]

أما مواقف بقية الدول العربية الأخرى فكان متباينا، ففي الوقت الذي انتقد المسؤولون السوريون فيه التوجهات الأردنية الجديدة، ووصفوا التطبيع بأنه تنازل عن الأرض بدون مقابل، جاءت تصريحات الرئيس السوري حافظ الأسد بأنه لا يعترض هذا السبيل، وأنه يؤيد قيام سلام في المنطقة، وهو يؤمن بالحل الشامل، ويؤمن بوصول العرب إلى حقوقهم.[١٣٤]

---

[131]– صالح القرعان: الرؤية الأردنية لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.

[132]– Curts R Ryan: op. cit, p55

[133]– بدأت الاتصالات بين موريتانيا وإسرائيل نهاية التسعينيات في ظروف خاصة بدأ فيها الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، انظر تحليلات– موريتانيا، ٢٠٠٦/٥/١٧م، الجزيرة.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/90AC3531-FF23-4BBF-AA40-F2A7C6E5ED38.htm

[134]– صالح القرعان: مرجع سبق ذكره، ص١٩٤.

إن أهم ما يميز الأردن عن الدول الأخرى أن هناك تحديات تواجه كيانه كدولة مستقلة ذات سيادة مما يحتم عليه خلال المرحلة القادمة الدفاع عن هذا الوجود وتثبيته إزاء مختلف الهزات وهو يشكل أولوية أولى على جميع التحديات خاصة المتعلقة بالتطور والتنمية. ولعل أهم التحديات التي تواجه الأردن حاليا وفي المستقبل هو التحدي الصهيوني وتهديداته المستمرة في حل القضية الفلسطينية على حسابه من خلال فكرة الوطن البديل التي يطرحها الإسرائيليين دائماً.

إن استمرار الوضع القائم حالياً والمتمثل في رفض الصهاينة تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، مع استمرار الضغط العالمي عليها لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية وما تمثله من وضع لا يمكن أن تتحمله إسرائيل على المدى الطويل بأي شكل من الأشكال قد يؤدي بالصهاينة إلى إتباع سياسة الهجوم المضاد واتخاذ إجراءات لا تعتمد فقط على الدفاع عن وجودها وتبرير احتلال الأراضي العربية أو صرف انتباه العالم عن هذا الاحتلال إلى قضايا ليس من الصعب عليها اختلاقها.

وإذا فشلت جهود التسوية في إقامة حكم فلسطيني ذاتي يتمخض عن قيام دولة فلسطينية مستقلة، فإن من المحتمل أن تقوم إسرائيل بالتغطية على ذلك بإثارة المتاعب للأردن أو على طول حدوده والعمل على تدهور الأوضاع بواسطة عدة وسائل وهي تبدو قادرة على ذلك بالتعاون مع أطراف أخرى حاقدة على الأردن إلا إذا كان التماسك الأردني في أقوى درجاته.

وقد فعلت إسرائيل مقدمة لما قد يحدث في هذا المجال خلال الأزمة المالية عام ١٩٨٩م، حيث وردت معلومات عن قيامها بشراء الدنانير الأردنية من أسواق الضفة الغربية ثم قامت بإغراق الأسواق الأردنية والعربية وخاصة الخليجية، بواسطة أشخاص آخرين بهذه الدنانير للبيع بأسعار قليلة.[١٣٥]

كما سمحت إسرائيل بتداول الدينار الأردني في الضفة الغربية وإغراق الأسواق به ليزيد عرضه على طلبه وبالتالي تنخفض قيمته وتضعف قوته الشرائية وترتفع الأسعار، ثم تقوم إسرائيل بعد ذلك بتصدير الدينار إلى دول الخليج حيث يعمل هناك عشرات الآلاف من الأردنيين، وأما الدينار العائد من الضفة للخليج يقوم الأردنيون بشراء الدينار بالدولار

[135]– طارق الخوري: مستقبل الأردن، عمان، ١٩٩٠م، ص ٨٧.

وتحرم الأردن من تحويل الدولار في عمان وتتقلص إيرادات الأردن من العملات الأجنبية الحرة التي يستعملها في استيراد السلع التي لا تنتجها.[١٣٦]

وعلق نصوح المجالي وزير الإعلام الأردني: "أننا ندفع ثمن موقف قومي نؤمن به وليس لدينا استعداد أن نتخلى عنه أو يدخل الأردن في حسابات الربح والخسارة على حساب موقفنا السياسي"، وأضاف قائلاً: "لم يكن هناك وسيلة إلا وسيلة الضغط الاقتصادي على الأردن".[١٣٧] ولقد استمرت المحاولات الصهيونية لتدمير الاقتصاد الأردني بكل الطرق باعتبار أن ذلك إحدى الوسائل التي ستتبعها في الضغط عليه لأنه من غير المتوقع أن يقوم الأردن بأي دور في التنازل عن الحقوق الفلسطينية أو أن يقوم مقام الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كما سيظل يقاوم من ناحية أخرى أي فكرة لحل القضية الفلسطينية على حسابه.

وعلى صعيد آخر تستمر إسرائيل أيضاً في اللعب بقضية حساسة تتعلق بالأردن وهي مسألة الأردنيين من أصل فلسطيني القاطنين في الأردن لإثارة المشاعر الإقليمية والنزاعات التي تركز على المشاكل التي تحاول إثارتها بين الأردنيين والفلسطينيين والتي تبدأ بحوادث صغيرة لتجد لها مكاناً لدى الجانبين، إلا أن وعي القيادتين الأردنية والفلسطينية ودورهما المشترك في التصدي لمثل هذه الأعمال ووقفها أمام تحد وعدو واحد يقضيان على مثل هذه الأساليب. وقد لعب الإعلام الإسرائيلي دوراً مؤثرا للغاية خلال الأحداث المؤسفة التي تعرض لها الأردن خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٨٩م، وعبر عن ذلك الأمير الحسن بن طلال حين قال: "إن إسرائيل تحاول الاستفادة من أعمال الشغب التي وقعت، للتأكيد على أن الأردن موقع للإرهاب، وأكد أن الصلة بين الضفتين الشرقية والغربية هي صلة الاستقرار التي تفوت على الأعداء فرصة النيل من صورة التمزق العربي".[١٣٨]

كما يلاحظ أن إسرائيل قد أثارت فكرة الوطن البديل عدة مرات من قبل الفئات المتطرفة والمعتدلة على حد سواء، ويبدو أن إسرائيل بالتعاون مع جبهات دولية ترغب في إنهاء المشكلة الفلسطينية من خلال الأردن وستحاول توجيه دفة الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين إلى صراع بين إسرائيل والأردن ومن ثم إلى صراع بين الأردنيين والفلسطينيين. وقد تتمكن إسرائيل من تهجير أعداد من الفلسطينيين من الأراضي المحتلة

---

[136]– جريدة الجمهورية المصرية: ١٩٨٩/١١/٣٠م.

[137]– نفسه.

[138]– جريدة الرأي الأردنية: ١٩٨٩/٤/٢٣م.

إلـى الأردن لأسباب تـزعم أنهـا أمنيـة أو لإعـادة الهـدوء إلـى الـضفة الغربيـة وذلـك لتفريـغ الأرض أمام ملايين المهاجرين اليهود الجدد القادمين من أوروبا الشرقية وروسيا وغيرها من بقاع العالم.

وفي هذا الخصوص تساءل الملك حسين في مقابلة له قائلاً: "محل من ستحل هذه الآلاف وأين ستحاول إسرائيل دفع المواطنين من أبناء فلسطين الذين سيحل محلهم؟ وأشار إلى أن الأردن متنبه لتوجهات إسرائيل في القول بأن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين في ظل ظروف اهتمام العالم بقضايا مختلفة".[١٣٩] وحذر من خطورة التهديدات التي يواجهها الأردن عشرات المرات، حيث قال: "الضغوط الخارجية والتحديات في منتهى الخطورة وأن محاولات التطويق مستمرة ولكننا لا نرضخ لها ولن نرضخ في يوم من الأيام، وإذا كان المطلوب أن نركع فلن نركع".[١٤٠] وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م، صرح رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير قائلاً: "الهجرة المكثفة تتطلب أيضاً إسرائيل كبرى، وفي غضون خمس سنوات لن تستطيع التعرف على البلاد لأن كل شيء سيتغير، كل شيء سيكون أكبر وأقوى والعرب من حولنا في حالة ذعر ويجتاحهم اليأس والفشل لأنهم يرون أن الانتفاضة لا تساعدهم، إنهم لا يستطيعون وقف التدفق الطبيعي لليهود نحو أرضهم وفي النهاية فإن هذا جوهر النزاع".[١٤١]

وقد أعتبر رئيس وزراء الأردن مضر بدران أن هذا الذي تروج له إسرائيل بين الحين والآخر يعد اعتداء دولياً وتدخلاً في شؤون دولة ذات سيادة ويرفضه العالم، فالأردن دولة مستقلة ولن تكون فلسطين، إن فلسطين معروفة وتحتلها إسرائيل ولذلك مهما حاولت إسرائيل أن تخطط وتعمل لقلب الأوضاع الأردنية فإنها لن تنجح.[١٤٢]

وفكرة الوطن البديل هذه رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأكمله لأنها مؤامرة على القضية الفلسطينية مؤكدة أنها لن ترضى بديلاً عن الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل الصهاينة لإقامة الدولة الفلسطينية عليها. وأن وقوف الشعب الفلسطيني في هذا المجال في الدفاع عن وجود الأردن هو في الوقت ذاته دفاع عن حقه فوق أرض فلسطين ودفاعا عن هويته الفلسطينية بالدرجة الأولى.

---

[139]– جريدة السفير اللبنانية: ١٩٩٠/١/٢١م.

[140]– نعيم إبراهيم الظاهر: سياسة بناء القوة في الأردن، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ٢٠٠٨م، ص ٢٧٣.

[141]– طارق الخوري: مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

[142]– نعيم الظاهر: مرجع سبق ذكره، ٢٩٩.

إن التحدي الإسرائيلي في تخويف الأردن بتقويض كيانه لم يتوقف حتى رغم مواصلة الأطراف العربية في مؤتمر السلام في مدريد اجتماعاتها برعاية الولايات المتحدة وروسيا، فقد قامت إسرائيل بطرد الفلسطينيين إلى مرج الزهور في لبنان ولكن صلابة الانتفاضة الفلسطينية وصمود المبعدين أجبر اللإسرائيليين على إعادتهم إلى وطنهم فلسطين. وتستمر الضغوط الاقتصادية على الأردن باعتبارها وسيلة سياسية تجعل الأردن دائماً أمام مقايضة كبرى فإما استقرار سياسي أو تجويع اقتصادي.[١٤٣] ولقد تعرض الأردن لسلسلة انفجارات قصد منها إثارة الرعب في نفوس أبنائه وتوجت هذه الأعمال الإجرامية هنا بهجوم مجرم على الحرم الإبراهيمي الشريف من قبل أحد المستوطنين في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٤م، لإثارة الرعب في محاولة لخلق ظروف تؤدي إلى هجرة جماعية إلى الأردن ولكنها فشلت في ذلك.[١٤٤]

والتساؤل الآن: إلى أي مدى سوف يصمد الأردن أمام هذه الاستفزازات الصهيونية؟ والجواب متوقف على صلابة التضامن الداخلي والوعي العام وتحقيق التضامن العربي الفعلي مع الأردن، باعتباره السبيل المهم لوقف تهديدات الصهاينة وإفشال مخططاتها في حل المشكلة الفلسطينية على حساب الأردن.

---

[143]– الدستور: ١٩٩٣/١/٣٠م.

[144]– نعيم الظاهر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.



الخاتمة

الخاتمة

يمكن القول في ختام الدراسة أن هناك عوامل عدة وراء اختيار هذه الدراسة وما بين عنوان الدراسة وخاتمتها جاءت تفاصيل هذه الدراسة، فبعد دراسة السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية والدول الفاعلة في النظام العربي والدولي والإقليمي في الفترة المشار إليها، تبين صحة الفرضيات التي جاءت في مقدمة الدراسة. والحقيقة التي توصلت لها الدراسة هي أن متغيرات السياسة الخارجية ومحدداتها هي التي ترسم توجهاتها، والحقيقة إن سياسات الأردن الخارجية تتجاوز والى حد كبير معطيات ومقدرات الدولة الأردنية، وهنا تطرح إشكالية لازمات السياسة الأردنية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية طويلاً، وهي جدلية العلاقة بين المكان والدور، فالدور السياسي الأردني، كما في أغلبية الأحيان أكبر من المكانة التي تتمتع بها الدولة الأردنية المرتبطة "بمسألة المحددية" بكل جوانبها ومتغيراتها.

لقد كانت الأردن في علاقتها مع الفلسطينيين تسير في اتجاهين مكملين لبعضهما، الأول دور قومي بارز على مستوى القضية الفلسطينية قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والثاني بمستوى علاقتها مع المنظمة ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي مجمل تاريخ العلاقات الثنائية بين الطرفين اتسمت العلاقات بالتوتر والتشنج تارة، وتارة بالانسجام والتوافق بالمصالح.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تتوجس من أجندة أردنية خاصة بالسيطرة على إدارة شؤون القضية الفلسطينية تهيأ لمستقبل قيام شكل من أشكال الوحدة بين الطرفين يكون للأردن فيها السيادة السياسية والدينية على القرار الفلسطيني، وهو ما انتهى عمليا ورسميا بإعلان الملك حسين فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفتين عام ١٩٨٨م، وهو ذات التاريخ الذي حدد بداية علاقة تحولت من التوتر والخلاف إلى التحالف والتعاون في سبيل قيام دولة فلسطينية، وعلى الأقل من وجهه النظر الأردنية.

وبغية إزالة العقبات السياسية من طريق مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١م، قدم الأردن للفلسطينيين مظلة أردنية ووافق على تشكيل وفد أردني–فلسطيني مشترك لإجراء مفاوضات السلام. غير أن منظمة التحرير فتحت قنوات اتصال خاصة مع إسرائيل وتمكنت من التوصل إلى اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣م. وشعر الأردن أن الأمر قد انطلى عليه، واعتبر الملك حسين اتفاقيات أوسلو ارتداداً ومروقا. لكن اتفاقيات أوسلو مهدت الطريق للأردن ليوقع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م. وفي المعاهدة التي أدت إلى زيادة ريبة الفلسطينيين حيال نوايا الأردن.

وعلى الرغم من ادعاء الطرفين العكس، فان الشك المتبادل لم يزل، وعلى سبيل المثال، فقد كان لدى الرئيس ياسر عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية ما يشبه الهوس بفكرة أن أي تقدم في العلاقات الثنائية بين إسرائيل والأردن هو على حساب الفلسطينيين. بل إن عرفات قد قوض على نحو منظم ومنهجي كل علاقة فاعلة بين الضفة الغربية والشرقية. وهذه الطريقة قادت عرفات إلى تعزيز علاقته بمصر على المستويين السياسي والاستراتيجي. والمفارقة أن الأردن هو الذي استخدم معاهدته للسلام مع إسرائيل لخدمة الفلسطينيين وفي مصلحتهم. فبروتوكول الخليل وإطلاق سراح الشيخ احمد ياسين واتفاقية واي ريفر، كل ذلك ما كان ليتم لولا التدخل الأردني.

إن ظروف عدم الثقة والشك التي سادت بين الأردن والقوى التقليدية في الحركة الوطنية الفلسطينية، مقرونة بغياب دعم الرأي العام في الضفة الشرقية لأي دور تدخلي تقوم به الأردن في الشؤون الفلسطينية، هي ما حد من قدرة الأردن على المناورة. وهذا ما حول بدوره سياسات الأردن التاريخية ذلك التحول الأساسي إلى مجرد الأمل بما هو أفضل من بعيد.

والباحث يحاول الإجابة عن التساؤلات حول العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد عملية السلام، هل العلاقة بين الكيان الأردني والكيان الفلسطيني مستمرة أم انتهت من الناحية النظرية؟ وهل الرغبة لدى الشعبين بالوحدة ما تزال قائمة بحيث تعود إلى وحدة حقيقية؟

وهذه الأسئلة توضح انه لابد من إقامة علاقة جديدة، والاستفادة من الماضي، وتجاوز الخلافات الشكلية، والأرجح أن تتخذ العلاقة مستقبلا احد الأشكال التالية:

١- الكونفدرالية الأردنية–الفلسطينية.

٢- فدرالي أردني–فلسطيني.

٣- منظومة سياسية تضم الأردن وإسرائيل وفلسطين ضمن تعاون مشترك.

٤- علاقة الاستقلال المنفرد لكل من الأردن وفلسطين.

تعد الكونفدرالية شكلاً من الأشكال المتوقعة للعلاقة المستقبلية بين الكيان الأردني الفلسطيني وإقامة علاقة مميزة بين الضفتين، وبشكل ينسجم مع رغبة الشعب الفلسطيني والشعب الأردني، ويحتم التنسيق فيما بينهما في عدة جوانب مهمة من أبرزه مجالات الاقتصاد والمياه، والأمن، والمواصلات، والتعاون في مجال التنمية –تنمية مياه وادي الأردن–، والبيئة، والتعاون في المجالات المالية، والمصرفية.

ويتوقع نجاح هذه العلاقة الجديدة على الأخذ بالاعتبار الدروس والاستفادة من إشكالات الماضي، فأهداف الشعبين واحدة وفيها من عناصر الشبه والالتقاء أكثر مما

فيها من عناصر الاختلاف والتناقض. فالجانب الأردني يسعى إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

١- المحافظة على الكيان الأردني، واستقلاله، ممثلا بالأسرة الهاشمية.
٢- إبراز دور الأردن على الساحة الدولية، والإقليمية، والمحافظة على وجوده في المنطقة.

أما الجانب الفلسطيني فهو يسعى جاهدا للدفاع عن قضيته، وتحقيق أهدافه التالية:

١- إقامة الدولة الفلسطينية على تراب فلسطيني.
٢- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال تحقيق حق العودة، وحق التعويض.

وتبين في ضوء ذلك، عدم تعارض الأهداف بين الأردنيين والفلسطينيين، فالتعاون القائم بينهما يساعد عل تحقيق مصالح كل طرف منهما، والسؤال إذن ما هي أسباب الخلاف بين الأردن وفلسطين طالما أن الأهداف غير متعارضة؟

ولعل الخلاف ناجم عن الاختلاف في الأسلوب والأداة اللتين تستخدمان لتحقيق الهدف، فقد يتم تجاوز الهدف الجوهري الذي يسعى لتحقيقه أحد الكيانين للبحث عن أمور شكلية كما حدث مع المنظمة في مرحلة من المراحل في سعيها لتحرير الأراضي الفلسطينية من خلال إبراز الهوية الفلسطينية مع الخطأ في الأداء والوسيلة، فالعلاقة المستقبلية يجب أن تتجاوز الخلافات الشكلية، والانطلاق إلى مستقبل أكثر إشراقا، ومنعا لهذا الاختلاف في الأسلوب يمكن اللجوء إلى اللجان المشتركة المتخصصة في وضع برامج التنسيق حيال مسائل مهمة مثل المقدسات والحدود والمياه.

الأردن مهتم بقضية المقدسات مثلاً وخصوصاً القدس، وتوضيح ذلك أن يجوز التنسيق بين الأردن وفلسطين على رعاية الأردن للمقدسات في الفترة الانتقالية التي مر بها الفلسطينيون أما موضوع المياه الذي يشكل هو الآخر قضية مهمة للطرفين فيمكن التعاون بين الكيانين للتقليل من وطأ المشكلة الحيوية التي تعاني منها المنطقة.

أدى تعثر المفاوضات والتصعيد الإسرائيلي في منتصف التسعينات إلى إحداث وضع غير مرضي لغالبية الشعب الفلسطيني نجم عنه عدم استقرار داخلي بعد قيام السلطة الفلسطينية، إذ اغتالت إسرائيل يحيى عياش، احد رموز المقاومة الفلسطينية، يوم ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦م فردت حركة المقاومة الإسلامية حماس بعدة قنابل بشرية عنيفة في إسرائيل، فعقد على أثرها صانعي السلام في شرم الشيخ لمحاربة الإرهاب في ١٣ آذار/مارس من العام نفسه.

وعقد اتفاق مكمل لاتفاق سابق حول مدينة الخليل والوجود الدولي فيها يوم ٩ أيار/مايو ١٩٩٦م، ولكن تجمدت العملية السلمية باستلام بنيامين نتنياهو الحكم في

إسرائيل يوم الأول من حزيران/يونيو ١٩٩٦م، ثم استؤنفت باتفاق بروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧م، وأرسى نتنياهو معادلة جديدة للمفاوضات "الأمن مقابل السلام" بدلا من "الأرض مقابل السلام"، ترجمت في اتفاق (واي ريفر الأول) عام ١٩٩٨م.

طبقت إسرائيل بعض ما في (اتفاق واي ريفر/١) ولم تطبق بعضه الآخر، وخسر نتنياهو انتخابات أيار/مايو ١٩٩٩م، واستلم الحكم حزب الليكود بزعامة ايهود باراك واستأنف عملية السلام على الأساس نفسه الذي عقد عليه (واي ريفر/١)، فكانت مفاوضات شرم الشيخ في مصر يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩م وسميت (واي ريفر/٢).

تعددت التفاهمات بعد هذا الاتفاق وتوجت بمحاولة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون التوصل إلى اتفاق الحل النهائي في كامب ديفد بتاريخ ١١ تموز ٢٠٠٠م، وفشلت المفاوضات للاختلافات العميقة بين الطرفين، خاصة حول مدينة القدس وعودة اللاجئين وسواها من المسائل العالقة. وأصرت إسرائيل على الحصول على إقرار فلسطيني أيضا بإنهاء الصراع بينهما في الوقت الذي لن تنتهي تداعيات الحلول المطروحة على طريقة الحل الإسرائيلي.

تعثرت عملية السلام حينها، وانطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م فتشكلت لجنة دولة برئاسة السيناتور الأمريكي جورج ميتشل في آذار/مارس ٢٠٠١م توصلت إلى عدة مقترحات تتمحور حول إيقاف الاستيطان الإسرائيلي وإيقاف العنف بين الجانبين، إلا أنها كانت دون جدوى بعد فوز اريبل شارون (المتطرف الليكودي) في الانتخابات الإسرائيلية يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١م والذي بدا عهده بوعد المائة يوم لسحق الانتفاضة الفلسطينية، واستغل تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م ليجعل من حرب الولايات المتحدة على الإرهاب حربا على كل اتفاقات السلام المعقودة مع الفلسطينيين.

وحول العلاقات الأردنية-الفلسطينية خلال هذه الفترة، يمكن القول انه ومنذ بداية عام ١٩٩٥م شكل التعاون والتنسيق المظهر العام للعلاقة الأردنية-الفلسطينية واستثمرت السلطة الوطنية الفلسطينية، المكانة الدولية والإقليمية للأردن ولشخص الملك حسين، من اجل دفع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي كانت تتعثر بسبب التعنت الإسرائيلي في معظم الأحيان، واستمرت ومازالت زيارات ولقاءات المسؤولين الأردنيين والفلسطينيين للتشاور والتنسيق في مختلف شؤون القضية الفلسطينية وتطورات عملية السلام.

ومنذ بداية التسوية لسلمية وحتى ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م امتازت العلاقات الأردنية-الفلسطينية، على المستويين الرسمي والشعبي، بأعلى

درجات الترابط والقوة والمتانة، فالأردن كان الداعم والرافد المهم والأول للفلسطينيين في قضية استرجاع حقوقهم الشاملة وإقامة الدول الفلسطينية على التراب الوطني وعاصمتها القدس الشريف، كما كان المشارك الأول لكل مفاوضات الجانب الفلسطيني مع الإسرائيليين طيلة العقد الأخير من القرن العشرين.

ولعل تبدل القيادات السياسية وزوال الخلافات التقليدية-التاريخية بظهور شريك فلسطيني له علاقات قوية مع الأردن ممثلاً في شخص الرئيس الجديد محمود عباس (أبو مازن) قد وضع الأساس الصحيح لتغيير هذه الوجهة السياسية، لذا فالأردن أولى جل اهتمامه بعد غياب الرئيس ياسر عرفات في تنسيق وإقامة علاقات رسمية أكثر وضوحاً ومكاشفة من ذي قبل، وهو ما سعت إليه في نفس القوت قيادة الرئيس محمود عباس أيضاً.

الوثائق والملاحق

ملحق رقم (١)

القوانين والأنظمة

نحن عبد الله ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ – ٣ – ١٩٤٩م،
نصدق — بمقتضى المادة ٥٢ من الدستور — القانون الموقت التالي ونأمر باصداره :

(قانون الادارة العامة في فلسطين)

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٤٩

١ – يسمى هذا القانون الموقت (قانون الادارة العامة في فلسطين) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢ – تلغى وظائف الحكام العسكريين الاردنيين في فلسطين ويتولى اعمال الادارة فيها موظفون مدنيون .
٣ – جميع سلطات المندوب السامي السابق التي كان يتولاها الحاكم العسكري العام في فلسطين تمارس بارادات ملكية خاصة يعرضها الوزير المختص بموافقة رئيس الوزراء .
٤ – كل رئيس دائرة في فلسطين يرجع باعماله الى الوزير المختص مباشرة أو بواسطة الحاكم الاداري العام في حالة وجوده .
٥ – جميع القوانين والانظمة التي كان معمولا بها حتى انتهاء الانتداب على فلسطين تظل نافذة المفعول الى ان تلغى او تعدل .
٦ – هيأة الوزراء مكلفة بتنفيذ احكام هذا القانون .

عبد الله

١٤ – ٣ – ١٩٤٩

رئيس الوزراء ووزير الخارجية	قاضي القضاة ووزير المعارف	وزير الداخلية	وزير العدلية	وزير الدفاع	وزير المالية والاقتصاد	وزير التجارة والزراعة والمواصلات
توفيق ابو الهدى	محمد امين الشنقيطي	سعيد المفتي	فلاح المدادحة	فوزي الملقي	سليمان سكر	نجيب الشريده



المصدر: الجريدة الرسمية الأردنية العدد ٩٧٥، ١٩٤٩م

ملحق رقم (٢)

الانعامات

١ ـــ صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على سعادة الوجيه اسماعيل باشا البلبيسي بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الثانية

٢ ـــ صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على الملازم الثاني السيد عبدالله مصطفى بوسام الاستقلال من الدرجة الرابعة

دار الاذاعة الفلسطينية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ١٣ الصادر بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٩ المتضمن ان تكون دار الاذاعة الفلسطينية مرتبطة بوزارة الخارجية

بلاغ عام رقم ١١

لقد نص قرار المجلس التشريعي الصادر بتاريخ ٢٥ ايار سنة ١٩٤٦ والمعلن استقلال البلاد على ان هذه المملكة هو (المملكة الاردنية الهاشمية) وقد ايد ذلك الدستور الاردني المنشور في بداية شهر شباط سنة ١٩٤٧ واقر العنوان المار ذكره، غير ان عبارة (شرق الاردن) لازالت تطلق على المملكة في بعض الحالات وما فتئت بعض الجهات تستعمل العنوان القديم باللغة العربية وباللغات الاجنبية مما يدعوني لان الفت نظر الجميع الى هذه الحقيقة موضحاً ان وان الصحيح الواجب استعماله في المراسلات وفي جميع الوثائق والاوراق هو :

باللغة العربية « المملكة الاردنية الهاشمية »

يقابله باللغة الانجليزية « THE HASHEMITE KINGDOM OF THE JORDAN »

راجيا من وزارة الخارجية ابلاغه لجميع المفوضيات في عمان وللمفوضيات الاردنية في الخارج ولسكرتيرية هيئة الامم المتحدة كما والفت النظر الى عدم استعمال اي شيء من الاوراق والوثائق التي تحتوي على العنوان القديم بعد الان .

١٤/٥/١٩٤٩

رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

رسوم المعارف البلدية

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٥/١٩٤٩ الموافقة على فرض رسوم المعارف في منطقة بلدية مادبا وان تجبى هذه الرسوم بنسبة ٣ بالمئة وذلك من بداية سنة ٩٤٩/ ٩٥٠ المالية .

المصدر: الجريدة الرسمية الأردنية العدد ٩٨٤، ١٩٤٩م

ملحق رقم (٣)

(قانون تعديل قانون الجزاء)

نحن عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٢٥) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الامة بتاريخي ٢٦ و ٢٩ / ٤ / ١٩٤٨ ،

نصدق القانون التالي ونأمر باصداره :

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٤٨

(قانون معدل لقانون الجزاء)

١ — يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون الجزاء لسنة ١٩٤٨) ، ويعمل به بعد مرور شهر واحد على نشره في الجريدة الرسمية .

٢ — يضاف الذيل التالي الى الفصل الاول من الباب الاول من قانون الجزاء .

(أ) كل من كان من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية او من المقيمين فيها وافرغ مجانا او ببدل عن اي نوع من الاموال غير المنقولة الى اي فرد من افراد الطائفة اليهودية او أية مؤسسة تابعة لها (في فلسطين) او ساعد على ذلك بطريق السمسرة او غيرها يعاقب بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة .

(ب) كل من يهرب او يحاول ان يهرب الى فلسطين عن طريق المملكة الاردنية الهاشمية احدا من اليهود ، بصرف النظر عن تابعيته ، او يساعد على ذلك بأية صورة كانت يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات . والاردني الذي يرتكب مثل هذا الفعل خارج البلاد الاردنية الهاشمية ثم يعود اليها يعاقب بنفس العقوبة المذكورة . على انه اذا ثبت في اثناء التحقيق أو المحاكمة انه حوكم في الخارج على هذه الجريمة وصدر القرار ببراءته او ادين بها او سقطت الدعوى عنه بمرور الزمن او العفو فلا يجوز بعد ذلك تعقبه لما اسند اليه .

(ج) كل من تعامل او باع او اشترى اموالا منقولة من والى اي فرد او هيئة صهيونية مباشرة او بالواسطة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر .

٣ — رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

في ٢٣ جمادى الاخرة ١٣٦٧ الموافق ٢ — ٥ — ١٩٤٨

عبدالله

رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

عن وزير العدلية
هاشم خير

المصدر: الجريدة الرسمية الأردنية العدد ٩٤٥، ١٩٤٨م

ملحق رقم (٤)

خطـاب الحسين

في مؤتمر فلسطين المنعقد في بيت المقدس

١٩٦٤/٥/٢٨

ايها الاخـوة المواطنـون ،

يا ابنـاء فلسطين الابـاة ،

يسرني ان ارحب بكم ، في العاصمة الروحية لبلدنا العربي المناضل ، ويطيب لي ان اؤكد ، للوافدين منكم من الاقطار العربية الشقيقة ، انهم انما يفدون الى اهلهم وذويهم ، ويحلون بين اسرتهم وعشيرتهم ، فما كان الاردن الا اسرة عربية واحدة ، تعيش جراح النكبة وآلامها ، مثلما تعيش آمال الامة وامانيها الكبار .

هناك حقائق ثلاث ، اراها تنتصب امام عيني ، من خلال هذا المؤتمر التاريخي، والاجتماع الخير المبارك .

اولها ، ان لقاءكم هذا ، هو امتداد لذلك اللقاء الميمون ، الذي كان لامتكم كلها في اجتماع قادتها البررة قبل خمسة شهور . وهو بعض الحصاد اليانع ، لمرحلة هامة بدأتها الامة العربية في ذلك الاجتماع ، لتكرس فيها الاخوة الازلية التي تربط ابناءها بعضهم ببعض ، والايمان العميق الذي يشد قلوبهم الى رسالة قومية مقدسة واحدة، والتصميم الصادق الذي يلهم ضمائرهم ويلهب عزائمهم على تحقيقها .

وثانية تلك الحقائق ، ان مؤتمركم العتيد هذا ، يشكل في ذاته حادثة تاريخية فريدة في سجل النكبة باسره . ففيه يلتم لاول مرة ويجتمع ، عقد الشعب الفلسطيني المكافح البطل ، منذ ان اريد له ان يتفرق في الارض غربا وشرقا ويتوزع في المعمور، ذات اليمين وذات الشمال . فاذا كنتم في ذلك اليوم البعيد وقد تنائيتم وملء عيونكم الدمع ، وذوب قلوبكم الالم ، فها انتم اليوم ، وقد تناديتم من اجل ارفع غاية وانبل هدف ، تلتقون وملء احداقكم العزم ، والصلابة ، وفيض نفوسكم وافئدتكم ، الثقة واليأس ، والامل .

والحقيقة الثالثة التي تطل علينا ، في هذا اللقاء الكبير ، انه هو يشكل نهاية لمرحلة كان فيها الجهد العمل ، بالنسبة لابناء فلسطين مشتتا موزعا فهو يشكل في

٢٥٧

المصدر: دائرة المكتبة الوطنية الأردنية، خطاب الملك حسين في مؤتمر فلسطين الأول ، مرجع رقم: ٣٥٦١٥

الوقت ذاته بدءا لمرحلة جديدة ، يدخل فيها ذلك الجهد والعقل طور التجمع،والتخطيط والتنظيم . انني اراها حجة قومية تنذر فيها النفس في سبيل الوطن ، وزورة وطنيــة للثرى المخضب بالدم ، المعطر بالفداء ، يعاهد المرء ربه فيها ان يعيش في سبيــل طهره ، ويموت من اجل استرداده ما غاب منه وراء حدود الشر ، والظلم ، والباطل.

ان عيون الملايين من بني الانسان تتطلع اليكم اليوم ، وهي تراكم ترسمــون اولى خطواتكم ، على طريق الكفاح الجديد والنضال الباسم .

وقلوب الملايين من ابناء امتكم ، هي اليوم ، مشدودة اليكم ، تفيض بحبكــم وتزخر بالعزم على العمل الموحد لاسترداد الوطن السليب ، والجهد الصادق لنصنع المصير المشترك .

اما الاردن ، فهو في هذه اللحظات يعيش في قلب كل واحد منكم ، مثلما عاشت فلسطين وتعيش في قلب كل واحد من ابنائه . عزمكم بعض من عزمه ، وقوته بعض من قوتكم . ورسالته ان لا حياة ولا حرية ولا وحدة ، ولا شأنا او قيمة للعــرب ، الا بفلسطــين .

لقد نذر هذا البلد نفسه ، منذ البداية في سبيل امته العربية ، وتحقيق رسالتها. ومنذ ان صهرت قلوب ابنائه على ضفتي النهر المقدس ، في تلك الوحدة المباركة الخيرة، لم تعد قضية فلسطين بالنسبة لاسرته الواحدة ، قضية العرب المقدسة الاولــى فحسب ، وانما هي قضية الحياة بشرف وكرامة ، او قضية الموت باباء وشمم .

واما الحسين ، ايها الاخوة ، فبمثل ما عاش عمره جندي فلسطيني وخادم الامة فسيشرفه ان يهب حياته ، ويبذل دمه في اية لحظة ، من اجل ان تعود فلسطين ، كما كانت ، وكما ينبغي ان تكون ، عربية حرة ، عزيزة .

ومرحبا بكم مرة اخرى ، في اجتماع حجيجكم حول الصخرة المشرفة ، وبجــوار مهد السيد المسيح ، وتحية لكم من بلد الاسراء والمعراج ، وفي حرم من اقــداس العروبة والاسلام .

وليوفقكم الله للقيام بواجبكم القومي المقدس ، وليأخذ بيدكم ، في مسيرتكــم المباركة ، على طريق التضحية والعزم والايمان .

وباسم الله ، وعلى بركته ، افتتح مؤتمركم ، انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتــه .

ملحق رقم (٥)

بيان صادر عن مجلس الوزراء الأردني حول الحوار الأردني- الفلسطيني[1]

عمان ١٩٨٣/٤/١١

بسم الله الرحمن الرحيم

منذ العدوان الإسرائيلي في حزيران عام ١٩٦٧م وإدراكا منا لمضاعفات الاحتلال وخطورته قبلنا بالخيار السياسي كأحد الخيارات الأساسية لاسترجاع الأرض العربية التي احتلت بالعدوان وقبلنا على هذا الأساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وجاءت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م لتنتهي مؤكدة على أهمية الاستمرار في العمل بالخيار السياسي إلى جانب بناء القوة الذاتي ونتج عن هذه الحرب كما يعلم الجميع قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذي أوقف العمليات العسكرية وتضمن في نفس الوقت التأكيد على قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

واستنادا إلى هذا القرار عقدت اتفاقات فصل القوات بين إسرائيل من جهة وكل من مصر وسوريا من جهة أخرى وبذلك اكتملت الدائرة العربية المعنية مباشرة باستعادة الأرض المحتلة وفق الخيار السياسي وعملنا هنا في الأردن بالتعاون مع الأخوة العرب.

على هذا الأساس اتفقنا على تصور تشكيل وفد عربي موحد للذهاب إلى مؤتمر دولي يعقد من اجل سلام عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط.

ثم جاء قرار الرباط الذي أعطى لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وأخذنا في الأردن جانب الإجماع العرب والتزمنا وما نزال بهذا القرار. وتلا ذلك كما يعلم الجميع بداية تفكك الموقف العربي الواحد والذي تمثل باتفاقات كامب ديفيد وتبعه بعد ذلك نفكك الموقف العربي العام حتى بين أصحاب العلاقة المباشرة بالاحتلال ومضاعفاته. وكنا خلال ذلك كله نحذر ونعمل. نحذر من خطر استمرار حالة اللاحرب واللاسلم ومن استغلال إسرائيل لهذه الحالة لتثبيت الأمر الواقع. وخلق حقائق جديدة في الأراضي العربية المحتلة منطلقة في ذلك من أطماع معلنة ومعروفة ومن واقع التفكك العرب ومستندة إلى قوة عسكرية متفوقة.

ونحذر أيضا من مضي الوقت دون التوصل إلى حل عادل وشامل لان الزمن كان وما يزال مطلبا رئيسيا لإسرائيل لخلق الحقائق الجديدة ولترسيخ الأمر الواقع. وقد مضى حتى الآن ستة عشر عاما أقامت خلالها إسرائيل في الضفة الغربية وحدها ١٤٦

---

[1]- يوميات ووثائق الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ص ص ٤٠٠-٤٠٢

مستوطنة واستولت بوسائل غير مشروعة على أكثر من ٥٠% من أراضي الضفة الغربية حتى الآن. وما زالت ماضية في هذا السياسة متحدية كل الشرائع الدولية وقرارات الأمم المتحدة وفق سياسة مرسومة لتهجير السكان وتغير الواقع الديمغرافي في الأراضي العربية المحتلة بما يحقق أطماعها لإقامة الدولة اليهودية على كامل ارض فلسطين.

ومع التحذير كنا نعمل منطلقين من إدراك عميق الأهداف الصهيونية ودوافعها التوسعية والأدوات المتاحة لها. ومنذ الأيام الأولى للاحتلال أخذنا على عاتقنا في الأردن اتخاذ كل الإجراءات وإتباع كل الأساليب وتبني كل السياسيات التي من شأنها أن تدعم صمود الشعب الفلسطيني وتبقيه على ترابه الوطني في معركة الأرض والسكان. وعملنا من اجل ذلك على كل صعيد. فعلى الصعيد الوطني انتهجنا سياسة تقضي باستيعاب منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة الصناعية والزراعية سواء بسواء.

وواصلنا دعمنا للمؤسسات القائمة في الضفة الغربية ولم نغفل لحظة واحدة أهمية بناء القوة الذاتية العسكرية بالتعاون مع الأخوة العرب انطلاقا من إيمان امتنا جمعاء بخطورة المخطط الصهيوني على مصالح الأمة العربية ومستقبل أجيالها. وأولينا اهتماما خاصة لبناء القوات المسلحة وبحثنا عن مصادر جديدة للتسليح وفق الإمكانات المادية المتاحة وشرعنا قانون خدمة العلم لتعبئة طاقاتنا الوطنية للدفاع عن أنفسنا وعن أخوتنا العرب إذ ما زال الأردن وسيبقى بحكم موقعه الجغرافي هفا للعدوان من إسرائيل وخد دفاع أول للمشرق العربي.

كما عملنا على الصعيد العربي لتأمين الدعم المادي لصمود الشعب الفلسطيني. ومن اجل تنظيم هذه العملية شكلت لجنة أردنية فلسطينية مشتركة تولت وما تزال مسؤولية تنفيذ سياسة دعم الصمود.

وعلى الصعيد الدولي عملنا من اجل تعبئة رأي عام عالمي ليشكل قوة ضاغطة على إسرائيل. وفي الأمم المتحدة استصدرنا القرارات بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء من اجل عزل إسرائيل وإدانتها والضغط عليها.

عملنا ذلك وما زلنا نعمل. ومع ذلك ما زالت إسرائيل تتقدم في برنامجها التوسعي الاستيطاني المهجر للسكان العرب من فلسطين والمستقدم لليهود من خارجها إليها. وحاولنا وما زلنا نحاول التصدي لهذا البرنامج الذي يصيب بنتائجه الأردن دون غيره ويهدد بالخطر هويته وأمنه الوطني.

وفي حزيران سنة ١٩٨٢ شنت إسرائيل عدوانها على لبنان وكان من نتائج هذا العدوان أن أدخلت لبنان في عداد الأراضي العربية المحتلة وهي الأخرى غير مستثناة من مطامع إسرائيل التي ضمت القدس العربية والجولان وماضية في ضم الضفة الغربية

وقطاع غزة ضماً واقعياً. وفي أيلول الماضي أعلن الرئيس الأمريكي ريغان عن مبادرته السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط كما استأنف مؤتمر قمة فاس أعماله ليخرج بمشروع سلام عربي، وكان واضحا أن كليهما استوحيا مبادئ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وقرارات الأمم المتحدة فيما تضمناه. ووجدنا هنا في الأردن كما وجد غيرنا من العرب والأصدقاء أن مشروع الرئيس الأمريكي ريغان قد خلا من بعض المبادئ الواردة في مشروع فاس للسلام ولكنه في نفس الوقت تضمن عددا من المبادئ الايجابية.

ومن جهة أخرى فقد كان واضحا أيضا في ضوء الواقع الدولي أن المشروع العربي للسلام يفتقر إلى آلية تمكنه من التحرك في الواقع المؤثر. وبالمقابل فأن مشروع الرئيس ريغان يمكن أن يوفر مثل تلك الآلية ولذلك نظرنا في إمكانية استخدام مشروع الرئيس ريغان آلية لتحريك مشروع قمة فاس. واعتقدنا وما زلنا نعتقد أن الطريق لذلك يمكن تأمينها باتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على إقامة علاقة كونفدرالية تحكم وتنظم مستقبل الشعبين الأردني والفلسطيني وتعبر عن نفسها منذ لحظة الاتفاق علها بتحرك أردني فلسطيني مشترك على أساس قمة فاس وقرار ٢٤٢ ومبادئ مشروع الرئيس الأمريكي ريغان.

هذا فضلاً عن أن مثل هذه العلاقة الاتحادية مطلوبة لذاتها في إطار إيمان الأمة العربية بالمصير العربي المشترك ووفاء للعلاقات التي ارتبط بها الشعبان في الأردن وفلسطين عبر التاريخ قديمه وحديثه.

وكل هذه المبادئ والمنطلقات وما نتج عنها من أفكار وتقييمات كانت مدار محادثات مكثفة جرت في عدد من اللقاءات بين جلالة الملك حسين والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الأردنية وعدد من قادة المنظمة في إطار لجنة عليا شكلت لهذا الغرض وعملت على مدى خمسة أشهر ابتداء من تشرين أول ١٩٨٢ حتى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في الجزائر. كما شارك في مناقشة الأفكار والمنطلقات معنا ومع منظمة التحرير الفلسطينية عدد من الشخصيات الفلسطينية في الأرض المحتلة وخارجها. وبنتيجة هذه اللقاءات والمحادثات اتفقنا على أن الأردن وفلسطين يتشاركان_ لحكم اعتبارات موضوعية مشهودة لا سبيل لإنكارها في وحدة المصلحة والهدف. كما تولدت لدينا خلال هذه اللقاءات قناعة مشتركة بصحة المنطلق وسلامة الرؤية. فاتفقنا لذلك على بلورة موقف مشترك قادر على التحرك السياسي بدعم عربي لاغتنام فرصة إنقاذ الأهل والأرض وفي مقدمتهم القدس العربية. وانتظرنا بناء على طلب السيد ياسر عرفات نتائج أعمال المجلس الوطني الفلسطيني حيث أكد انه سيعمل على تأمين تأييد المجلس الوطني لهذا التصور لتحركنا السياسي

المشترك الذي اتفقنا على عناصره الأولية بانتظار بلورته في المجلس الوطني الفلسطيني على أساس إعلان علاقة اتحادية كونفدرالية بين الأردن وفلسطين.

وفي لقاءاتنا الأخيرة التي تمت في عمان في الفترة ما بين الحادي والثلاثين من آذار والخامس من نيسان أجرينا تقييماً مشتركة لواقع لقضية الفلسطينية عامة ومحنة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة بشكل خاص. كما تناولنا موضوع التحرك السياسي وفق المبادرات العربية والدولية بما في ذلك مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان آخذين بعين الاعتبار مقررات المجلس الوطني الفلسطيني. وعقدنا لذلك محادثات مكثفة حول الجوهر والأسلوب واعدنا التأكيد على أهمية العلاقة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين وعلى حقيقة أنها تطرح تصورا واقعيا للتنفيذ العملي لهذه المبادرة. واتفقنا على العمل معا في هذا الظرف الدقيق الحاسم لاتخاذ موقف عربي يمكننا من التعامل مع ما يمكن تنفيذه من هذه المبادرات بغية التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية. كما اتفقنا على الشروع فورا في وضع الخطة التنفيذية للتحرك السياسي المشترك ضمن الإطار العربي ولتأمين الدعم العربي الذي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحرير الأرض وإنقاذ الأهل. أداء للواجب المقدس الذي يقضينا العمل بكل الوسائل واغتنام كل الفرص لتحقيقه.

واشتركنا مع السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في وضع الصيغة النهائية للاتفاق الذي توصلنا إليه والذي كان يقضي منا ومن السيد عرفات إجراء الاتصالات الفورية مع الأخوة القادة العرب واطلاعهم على ما اتفقنا عليه طلبا لمباركتهم ودعمهم. وعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعات متوالية في عمان لهذا الغرض. وفي اللحظة الأخيرة ارتأى السيد عرفات اطلاع مسؤولين آخرين في المنظمة ممن كانوا خارج الأردن على ما تم التوصل إليه. على أن يعود بعد يومين لاستكمال الإجراءات المشتركة المتعلقة بوضع الاتفاق موضع التنفيذ.

وبعد خمسة أيام عاد إلى عمان مبعوث مفوض من رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة لينقل أفكارا جديدة ومنهاج عمل جديد لا يتفق مع ما تم التوصل إليه ولا يبقي إنقاذ الأرض في مرتبة الأولوية الأولى على سلم أولويات القضية الفلسطينية. الأمر الذي يعيد الأمور إلى بدايتها في تشرين أول ١٩٨٣.

وعلى ضوء ذلك كله أصبح واضحا لدينا انه لا يمكن المضي وفق المنهج السياسي الذي سبق ورسمناه معا واتفقنا على عناصره وأسسه انطلاقا من مسؤوليتنا التاريخية المشتركة للإفادة من فرص التي أتاحتها المبادرات العربية والدولية لإنقاذ الأرض والأهل.

وبناء على ما انتهت إليه الجهود التي بذلناها مع منظمة التحرير الفلسطينية والتزاما من الحكومة الأردنية بقرارات الرباط لعام ١٩٧٤ وبالحرص على استقلالية القرار الفلسطيني فإننا نحترم قرار منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أن يقرروا خط سيرهم وسبل إنقاذ أنفسهم وأرضهم وتحقيق أهدافهم المعلنة بالطريقة التي يرتأون مؤكدين أن الأردن الذي رفض التفويض منذ البداية لن ينفرد ولن يكون بديلاً لأحد في أي مفاوضات سلام لحل القضية الفلسطينية. وسيعمل الأردن كعضو في الجامعة العربية ملتزم بميثاقها على دعم منظمة التحرير الفلسطينية في حدود اماكاناته وبما لا يتعارض مع أمنه الوطني من اجل فلسطين والعرب في مشرقهم.

كما أننا وانسجاما مع أنفسنا ووفاء لمبادئنا ولقدسنا ومقدساتنا سنواصل تقديم الدعم الذي نستطيع لأهلنا في الأرض الفلسطينية المحتلة ونعاهد الله على أن نبقى لهم السند والعون والأخوة الأوفياء واقفين معهم في محنتهم.

أما بالنسبة لنا في الأردن المتأثرين مباشرة بنتائج استمرار الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة من خلال برنامج الاستيطان المتسارع والضغوط الاقتصادية المنظمة على الشعب الفلسطيني بقصد اقتلاعه وتهجيره، فإننا وفي ضوء هذه الحقائق وفي ظل حالة اللاسلم واللاحرب المخيمة على المنطقة نجد أنفسنا معنيين أكثر من غيرنا ف مواجهة برنامج الضم الواقعي للضفة الغربية وقطاع غزة الأمر الذي يفرض علينا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية آمننا الوطني بجميع أبعاده وسنبقى أردنيين وفلسطينيين أسرة واحدة تحرص على وحدتها الوطنية حرصها على وجودها على هذه الأرض العربية الغالية.

والله من وراء القصد.

ملحق رقم (٦)

بيان أردني-فلسطيني مشترك حول المحادثات التي آجراها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[1]

١٩٨٤/٣/٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

إدراكا من الجانبين الأردني والفلسطيني لخطورة المرحلة الراهنة التي تمر بها قضية العرب الأولى وسط تلاحق هذه الأحداث الجسام التي تسود المنطقة بأكملها، وعلى ضوء المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين وتأثرهما وجوداً ومصيراً بما ينتج عن هذه القضية القومية، ومن منطلق الوعي لحقيقة ما يجر على الساحات العربية والدولية وما يلقاه الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وفي أجواء هذا التأييد الشعبي الغامر لكل تلاحم أردني فلسطيني وفي ظل هذه المباركة الجماهيرية التي شملت أنحاء الضفة والقطاع كما عمت أبناء الشعبين الشقيقين، تابع الجانبان الأردني برئاسة السيد احمد عبيدات رئيس الوزراء والفلسطيني برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحثهما في العلاقات المشتركة، وأعادا التأكيد على العلاقة الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الشقيقين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وبعد أن شرح الجانب الفلسطيني قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بهذا الشأن اتفق الجانبان على استئناف الحوار بينهما لبلورة موقف مشترك منطلق من تنظيم العلاقة بينهما على قاعدة راسخة ومتوازنة تمكنهما من الانطلاق للتحرك يداً واحدة بمساندة ودعم الأمة العربية. وأكد الجانبان على أهمية وضرورة دعم منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والعمل على متابعة تنفيذ قرارات قمة فاس على كل الأصعدة الدولية.

واتفق الجانبان على متابعة الحوار بينهما لبلورة موقف أردني فلسطيني مشترك قادر على التعامل مع معطيات الوضع الراهن وتطوراته ومستجيب لطموحات امتنا العربية الرامية لتخليص الأهل والأرض من الاحتلال ومخططاته.

وبعد أن استعرض الجانبان مواقف أهلنا في الأرض المحتلة وتمسكهم بدعم شرعية منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها وتأيدها المطلق لاستقلالية القرار الفلسطيني وترحيبهم ومباركتهم لكل تعاون وتنسيق مشترك وتمسكهم بأرضهم وحقوقهم واستماتتهم على الثبات والصمود رغم الممارسات التعسفية التي توقعها بهم سلطات الاحتلال من ترويع وتهجير للسكان واستيطان ومصادرة للأراضي واعتداء على المقدسات، اتفق الجانبان على عدد

[1]- يوميات ووثائق الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ص ص ٣٣٥-٣٣٦.

من الترتيبات والإجراءات لتخفيف معاناة شعبنا في الأرض المحتلة وخارجها، كما اتفقا على سبل التحرك لمواجهتها وقررا أن تستمر اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود واجتماعاتها وتكليف وفد خاص مشترك منها للقيام بجولة على الدول العربية لبحث موضوع الالتزامات العربية المتعلقة بصندوق دعم الصمود في الأرض المحتلة كما أكد الجانبان على ضرورة التحرك المشترك على لساحة الدولية بشكل عام والساحة الأوروبية بشكل خاص لإشراك جميع الدول والقوى المؤثرة والقادرة على المساهمة بدور بارز في حل عادل لقضية الشرق الأوسط ولتطوير موقف أكثر تقدماً نحو القضية الفلسطينية.

ملحق رقم (٧)

اتفاق التعاون المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[١]

عمان ١٩٩٤/١/٧م

انطلاقاً من العلاقة المتميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني القائمة على التلاحم والتكامل وتأكيداً على أهمية التعاون في كافة المجالات وضرورة توفير المناخ المناسب لنمو العلاقات الثنائية بيتهما وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالنظر إلى أن بناء المستقبل المشترك يتطلب أقصى درجات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والتنظيمي على المستوى الرسمي والأهلي كما يتطلب أعلى درجات التنسيق والمشاركة بين الجانبين وعلى شتى المستويات وفي المجالات كافة من مصارف وصناديق تنمية وشركات تامين ومؤسسات استثمار وإنتاج سلعي من صناعة وزراعة أو خدمات، من سياحة وصحة وتعليم أو أعمار وكذلك من أعمال إنشائية وبنية تحتية من طرق وكهرباء وماء وطاقة واتصالات.... الخ.

وتأكيدا على رغبة الجانبين في وضع القواعد والأسس الفعالة لتسهيل حرية انتقال الأموال والأيدي العاملة والسلع والمنتجات والخدمات، فقد بحث الجانبان مشروع اتفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية واتفقا على أن هذا الاتفاق يشكل الإطار المقبول للتعاون بين الجانبين.

وبشكل خاص اتفق الجانبان على مايلي:

١- بعد اطلاع الجانبين على قرار اللجنة التنفيذية في اجتماعهما يوم ١٩٩٣/١/٣م بالموافقة على إعادة فتح فروع البنوك الأردنية التي أغلقت اثر الاحتلال وفي ضوء المباحثات التي جرت بينهما، فقد اتفق الجانبان على إعادة فتح فروع البنوك الأردنية التي أغلقت عام ١٩٦٧م، وان يكون البنك المركزي الأردنية الجهة المعتمدة من قبلها من اجل تنظيم إعادة فتح هذه الفروع والمراقبة على أعمالها والإشراف عليها حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية النافذة بالتعاون مع الهيئة الفلسطينية المختصة والتي يجري تزويدها بتقارير عن سير أعمال هذه الفروع. ويستمر العمل بموجب هذا الاتفاق إلى حيث قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

[1]- يوميات ووثائق الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص ص ٣٢٣-٣٢٥. المصدر: سفارة دولة فلسطين في الأردن، وقد وقع الاتفاق عن الجانب الأردني سعيد التل، نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي، وعن الجانب الفلسطيني فاروق القدومي، وزير خارجية فلسطين ورئيس هيئة المحافظين بالنيابة.

٢- إنشاء لجنة فنية مشتركة تجتمع بشكل منتظم من اجل التعاون في رسم وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية والمحافظة على الاستقرار النقدي خلال المرحلة الانتقالية الفلسطينية والى حيث قيام السلطة النقدية المركزية الفلسطينية.

٣- يستمر استخدام الدينار الأردني عملة التداول في فلسطين إلى حيث إصدار النقد الفلسطيني ويجري استخدام عملات عربية وعالمية أخرى خلال المرحلة الانتقالية في ضوء الحاجات الاقتصادية.

٤- التعاون في دراسة إنشاء بنوك متخصصة في المجالات التنموية المختلفة والمشاركة فيها وحسب ما تراه اللجنة الفنية مناسباً.

٥- إنشاء لجنة مشتركة لتشجيع التبادل التجاري للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية بين البلدين واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق ما يلي:

أ- رفع مستوى حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أقصى حد ممكن ويتم ذلك طبقا لاتفاق لاحق.

ب-إنشاء منطقة حرة مشتركة في وادي الأردن لأغراض تجارة الترانزيت والصناعة والاستثمار المشتركة.

٦- يقوم الجانبان خلال المرحلة الانتقالية بتسهيل حركة التجارة الفلسطينية والنقل والتخزين والشحن لأغراض إعادة تصدير السلع الفلسطينية إلى الدول العربية وبقية أنحاء العالم.

٧- إعادة بناء جسر الأمير عبد الله بالتزامن مع توسيع وتطوير الجسور الأخرى ويتم تشغيل الجسر المذكور بالاتفاق بين الجانبين الأردني والفلسطيني وذلك لتسهيل استيعاب حركة عبور الأشخاص والسلع والمركبات، ويدرس الجانبان إمكانية إقامة جسور أخرى لتسهيل عمليات النقل والعبور.

٨- إنشاء مشروعات سياحية مشتركة في المناطق السياحية والتعاون في تنظيم الرحلات السياحية الجماعية وتشجيع وتطوير الصناعات السياحية والترويج لها ودراسة إمكانية إنشاء شركة نقل سياحية مشتركة.

٩- وضع اتفاقية لتنظيم تبادل الأيدي العاملة وحقوق العمال في التعويضات والضمان الاجتماعي.

١٠- وضع اتفاق خاص لتشجيع الاستثمارات المشتركة وتقديم كل التسهيلات اللازمة لخلق الأجواء المحفزة للقطاع الخاص بما يمكن من إنشاء مشروعات استثمارية كبيرة ومتوسطة وتشجيع رؤوس الأموال الأردنية والفلسطينية في الخارج للمساهمة في هذه المشروعات.

١١- تشجيع القطاع الخاص في البلدين للمشاركة والمساهمة في تصميم وتنفيذ المشاريع السكنية والأعمار والبنى التحتية (كهرباء، وطاقة، ومياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية) وتفعيل هذا النشاط.

١٢- تبادل الخبرات في مجال التنمية الزراعية من خلال تبادل البحوث العلمية الزراعية والخبرات الفنية والتوسع في إقامة مراكز البحث العلمي المشترك.

١٣- تشجيع القطاع الخاص على انشاء شركات مشتركة في المنطقة الحرة في وادي الاردن لتخزين وتبريد وتسويق المنتوجات الزراعية وتصنيعها (الخضار والفواكه، المنتوجات الحيوانية، الثروة السمكية).

١٤- التنسيق والتعاون في مجال تدعيم البني التحتية (الكهرباء، والطاقة، والمياه، الاتصالات السلكية واللاسلكية)، تحقيقا للمصالح المشتركة وذلك من خلال الأجهزة المختصة في البلدين لوضع أفضل السبل الفنية لتحقيق ذلك.

١٥- التنسيق الكامل بينهما بما يحقق المصلحة المشتركة ودعوة اللجان الست المنبثقة عن اللجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة للاجتماع بأسرع وقت ممكن وذلك للتباحث والتنسيق في قضايا القدس والتعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين والأمن والحدود والتشريعات على أن ترفع اللجان تقاريرها الدولية إلى اللجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة.

١٦- التنسيق والتشاور المستمران في إطار عملية السلام بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين الأردني والفلسطيني والطرف العربي في مساعيهما للوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل ويؤمن الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ- قرارات جامعة الدول العربية

- قرار رقم (٦٥/ د ٧/_ ٢٩/١٠/١٩٧٤م).
- قرار رقم (١٤٩/ د ١١/ -٢٧/١١/١٩٨٠م).

ب- الوثائق

- التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي: التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩١م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.
- الدستور الأردني.
- قانون الجنسية الأردني رقم ١١ سنة ١٩٤٩م، وقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٤٩م.
- الكتاب السنوي لعام ١٩٨٢م: دار الجليل للنشر، ط١، عمان، ١٩٨٣م.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام (١٩٧٠م، ١٩٧٤م، ١٩٧٦م)، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ط١، بيروت، (١٩٧١م، ١٩٧٥، ١٩٧٧م).
- الوثائق العربية للأعوام (١٩٧٤م، ١٩٧٥م، ١٩٨٣م، ١٩٨٤م)، مكتبة نعمة يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، (١٩٧٦،١٩٧٥م، ١٩٨٤م، ١٩٨٥).
- الوثائق الفلسطينية العربية للأعوام (١٩٦٦م، ١٩٧٢م، ١٩٧٤م)، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ط١، بيروت، (١٩٦٧م، ١٩٧٣م، ١٩٧٥م).
- يوميات ووثائق الوحدة العربية (١٩٨٢م، ١٩٨٦م) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (١٩٨٣م، ١٩٨٧م).

ج- وزارة الأعلام الأردنية

- معركة السلام، المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ج٢، ١٩٩٤م.
- معركة السلام، وثائق أردنية، المسار الأردني- الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤م.
- الوثائق الأردنية ١٩٨٣م، وزارة الثقافة والأعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٨٣م.

د- الخطابات

- خطاب الملك بمناسبة تخريج فوج من كلية الحرب الملكية، جريدة الرأي، أيار ١٩٩١م.
- خطاب للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، جريدة القدس العربية: ٢٦/١٠/ ١٩٩٤م.
- خطاب جلالة الملك حسين بن طلال، بمناسبة رحلته لأمريكا، ١٩٦٧/١٢/٣١م.
- خطاب الملك في خريجي جامعة مؤتة العسكرية في ٢/٥/ ١٩٩٢م.
- خطاب جلالة الملك حسين بن طلال بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢١م.
- خطاب جلالة الملك حسين بن طلال أمام المؤتمر الوطني الأردني، ١٩٩١/١٠/٢م.

ثانياً: المراجع العربية

- أحمد عبد الرحيم الخلالية: الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ط١، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٩٨م.
- أسامة عيسى تليلان: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مطبعة البهجة، عمان، ط١، ٢٠٠٠.
- اسعد عبد الرحمن وهاني الخصاونة: مراحل تطور العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٦م.
- أسعد عبد الرحمن: العلاقات الفلسطينية- الأردنية بعد إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، أيار ١٩٩٤م.
- ــــــــــــــــ: منظمة التحرير الفلسطينية (جذورها وتأسيسها ومساراتها)، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٧م.
- إيميل توما: منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ١٩٨٦م.
- باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون (١٨٦٧م-١٩٨٣م) ترجمة إلهام بشارة، دار الحصاد، ط١، ١٩٩١م.
- ثروت سلامة عمرو: المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن (١٩٨٥م-١٩٩٥م)، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م.
- جواد الحمد: عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقها على المسارين الفلسطيني الأردني، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ، ط١، مارس ١٩٩٦م.

- ـــــــــــــــــ: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٤م.
- جورج شولتز: مذكرات جورج شولتز، ترجمة محمد دبور وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤م.
- حسن العايد: أثار وانعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني، دار الإبداع للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢م.
- الحسن بن طلال: السعي نحو السلام، سياسة الوسطية في الشرق الأوسط، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ١٩٨٥م.
- خلف خازر الخريشة: الملك حسين بن طلال ودبلوماسية السلام، قدسية للنشر والتوزيع، اربد، ١٩٩١م.
- دان تشرجي: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد غنيم، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.
- رولان دالاس: الحسين حياة على الحاقة، تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م.
- زهير المصري: اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة اليازجي، غزة،
- سعد أبو دية: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
- سعيد جواد: النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل (١٩٧٤م-١٩٧٨م)، ط١، دار ابن خلدون، بيروت.
- سليم صويص: الأردن وحق تقرير المصير، دارسة وثائقية، المكتبة الوطنية مركز الوثائق، مطابع دار الشعب، عمان، ١٩٨٨م.
- سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨م-١٩٩٥م)، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦م.
- سليمان عميش: تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية ١٩١٦م-١٩٨٨م، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م.
- سميح شبيب: منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (١٩٨٢م-١٩٨٧م)،
- صخر بسيسو: منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة الكفاح والتسوية، إصدارات مركز الإعلام والمعلومات، ط١، فلسطين، ٢٠٠٣م.

- صلاح خلف (أبو إياد): فلسطيني بلا هوية، تحرير وتصويب فؤاد أبو خجلة، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٦م.
- طارق الخوري: مستقبل الأردن، عمان، ١٩٩٠م، ص ٨٧.
- طارق العاص: دبلوماسية السلام الأردني (١٩٦٧م-١٩٩٥م)، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م.
- طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.
- طلال الصافي: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية (١٩١٧م-١٩٨٧م)، وكالة أبو عرفة، ج١، القدس ١٩٨٧م.
- عبد المجيد عزام: عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ١٩٩٨م.
- عبد الهادي النشاش: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الينابيع، دمشق، ١٩٩٤م.
- عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط رؤية من الداخل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- علي محافظة: الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن ١٩٨٩م-١٩٩٩م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.
- ـــــــــــــــ: عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من سنة ١٩٧٧م إلى سنة ١٩٨٧م، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨م.
- عماد عواد: الخطوط الحمراء ومقومات السلام الإسرائيلي، دراسات إستراتيجية ومستقبلية، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- عمر مصالحة: السلام الموعود "الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية"، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤م.
- عيسى الشعبي: الكيانية الفلسطيني (١٩٧٤م-١٩٧٧م)، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م.
- غازي ربابعة: القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٤٨م-١٩٨٨م)، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ١٩٨٩م.
- غانم حبيب الله: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني (١٩٦٤م-١٩٧٦م) بين التنسيق والصدام، دار الاستقرار، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، عكا، ١٩٨٧م.

- فتحي خميس الجعبري: فلسطين والأردن جسدان وروح، مؤسسة الاعتصام للنشر، عمان، ١٩٨٠م.
- فيصل الحوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠م.
- قاسم جميل على الثبيتات: أثر المتغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٩م-١٩٩٩م)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م.
- قاسم صالح وقاسم الدروع: مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى ١٩٨٧/١/١م-١٩٩٢/١/١م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٢م.
- لطفي الخولي: الانتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٨٨.
- ماهر الشريف: البحث عن كيان، دراسة في الفكر الفلسطيني (١٩٠٨م-١٩٩٣م)، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٩٥م.
- محسن محمد صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- محمد الدجاني ومنذر الدجاني: النظام السياسي الأردني، مكتبة بالمينو برس، عمان، ١٩٩٣م.
- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.
- محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام "أوسلو- ما قبلها وما بعدها"، دار الشروق، ج٣، القاهرة، ١٩٩٦م.
- محمد شلبي: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩م-١٩٩٤م)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧م.
- محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م.
- محمد عوض الهزيمة: السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، دار عمان للنشر، عمان، ط١، ١٩٩٩م.
- محمود خلف: مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية الأردنية واقع وتطلعات، دار حامد، عمان، ١٩٩٩م.

- محمود رياض: (مذكرات) البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، (١٩٤٨م–١٩٧٨م) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥.
- محمود عباس (أبو مازن): طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٤م.
- مديحة المدفعي: الأردن وحرب السلام، ترجمة رشيد أبو غيدا، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٣م.
- الملك عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، ط٢، بيروت، ١٩٧٩م.
- ممدوح نوفل: الانقلاب، أسرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وواشنطن، عمان (الأردن)، ط١، دار الشروق، عمان، ١٩٩٦م.
- منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧م–١٩٨٥م)، دار الجليل للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ١٩٨٦م.
- موشيه زاك: الحسين والسلام في العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، دون سنة نشر.
- ناصر طهبوب: السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مكتبة القبس، عمان، ١٩٩٤م.
- نعيم إبراهيم الظاهر: سياسة بناء القوة في الأردن، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ٢٠٠٨م.
- نهار على الوفيان: مواقف جلالة الملك حسين بن طلال، ط١، عمان، ١٩٩٦م.
- وليام ب. كوانت: عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي من ١٩٦٧م، ترجمة هشام الدجاني، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ـــــــــــــــــ: كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ياسر نايف قطيشات: السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية، دار الكندي، عمان، ٢٠٠٢م.
- ـــــــــــــــــ: العلاقات السياسة الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي (١٩٥٢م–٢٠٠٤م)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.
- يزيد الصايغ: الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨٧م.

- ــــــــــــــــ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢.

ثالثاً: المقالات

- أبو السعود إبراهيم: يوميات مؤتمر السلام، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٧، يناير ١٩٩١م.
- أحمد أبو حسن زرد: الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية، السياسة الدولية، عدد ٩٩، يناير ١٩٩٠م.
- أحمد سامح الخالدي وحسن آغا: حكومة الليكود، بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦م.
- أحمد شاهين: التنسيق الأردني – الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟، شؤون فلسطينية، عدد ١٥٦، آذار/مارس ١٩٨٦م.
- ــــــــــــــــ: أي سلام عربي؟، شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧، نيسان/إبريل ١٩٩١م.
- ــــــــــــــــ: منظمة التحرير الفلسطينية من حصار إلى أخر، شؤون فلسطينية، عدد١٤٨، تموز/يوليو ١٩٨٥م.
- أحمد نوفل وذياب مخادمة: اتجاهات العلاقات الأردنية– الفلسطينية في ضوء اتفاقية التسوية مع إسرائيل، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، ١٩٩٩م.
- أحمد يوسف أحمد: مقدمات محور السياسة الخارجية، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤٠، نيسان/ابريل ١٩٩٢م.
- حسن أبو طالب: الحوار الأردني الفلسطيني بين التوقف والاستمرار، السياسة الدولية، عدد٧٣، حزيران/يوليو ١٩٨٣.
- حسن نافعة: الصراع العربي – الإسرائيلي، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥م، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٦م.
- حسنين توفيق إبراهيم: المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها، شؤون عربية، عدد ٩٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.
- حمدي عبد الرحمن حسن: العولمة وآثارها السياسة في النظام الإقليمي العربي "رؤية عربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، أب/ أغسطس ٢٠٠٠.
- خالد عبد الحميد العوامله: المبادرة الأردنية لتحسين أوضاع الضفة الغربية، السياسة الدولية، العدد ٨٨، أبريل ١٩٨٧م.

- ربعي المدهون: التحولات في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، شؤون فلسطينية، العدد ٢١١، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٠م.
- ـــــــــــــــ: نعم مشروط باتفاق خطي، شؤون فلسطينية، عدد ٢٢٢، أيلول/سبتمبر ١٩٩١م.
- سعد الدين إبراهيم: تسوية الصراع العربي الإسرائيلي... المداخل العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٧٤، أكتوبر ١٩٨٣م.
- سميح شبيب: السلام الأمريكي والتحرك الفلسطيني، شؤون فلسطينية، عدد ٢١٧، نيسان/إبريل ١٩٩١م.
- صقر أبو فخر: ملامح مرحلة ما بعد بيروت، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢م.
- ـــــــــــــــ: نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية – العربية، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٥، شباط/فبراير ١٩٨٣م.
- صلاح عبد الله: إسرائيل تبارك الخطوة الأردنية، شؤون فلسطينية، عدد ١٦٢، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦م.
- طاهر كنعان: الأبعاد الاقتصادية لإعلان مبادئ الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤م.
- عبد الله نقرش: الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد١، العدد ٢٤، ١٩٩٤م.
- عصام سخنيني: ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن، شؤون فلسطينية، العدد ٤٠، كانون الأول/ديسمبر، ١٩٧٤م.
- علاء قاعود: الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، السياسة الدولية، عدد ١١٥، يناير ١٩٩٤م.
- علي الدين هلال: مؤتمر الرباط والعمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤م.
- عماد جاد: أبعاد وانعكاسات السلام بين الأردن وإسرائيل، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٣، مارس ١٩٩٥م.
- قاسم عبده قاسم: نحو رؤيا عربية للمشروع الصهيوني، مجلة الوحده، العدد ٥٦، ١٩٨٩م.

- لطفي الخولي: الظاهر والباطن في الأزمة الأردنية – الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، قسم المعلومات والوثائق، ١٩٨٦م.
- محمد السيد سعيد: هياكل العمل العربي المشترك، تجاوز أزمة النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠٠، يناير ١٩٩٠م.
- محمد خالد الأزهري: العلاقات الأردنية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، عدد ١٩٣، نيسان/إبريل ١٩٨٩م.
- نصير عاروري: تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦م.
- هالة سعودي: سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨م حتى مؤتمر السلام تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠، نيسان ١٩٩٢م.
- هاني رسلان: نشأة وتطور فكرة المؤتمر الدولي للسلام، السياسة الدولية، العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٧٨م.
- يوسف حسن: الوفد الأردني – الفلسطيني يشغل الجميع، شؤون فلسطينية عدد ١٤٧، مايو/يونيو ١٩٨٥م.

رابعاً: الصحف

الجريدة الرسمية الأردنية، الأنوار اللبنانية، الأهرام المصرية، الجهاد، الدستور الأردنية، السفير اللبنانية، القدس، فلسطين الثورة، النهار اللبنانية، جريدة الرأي الأردنية، جريدة الجمهورية المصرية، الشرق الأوسط، وكالة وفا الفلسطينية، جريدة الأسواق الأردنية، جريدة القبس الكويتية، جريدة الاتحاد الامراتية، jerusalem post.

خامساً: الرسائل العلمية

- خالد حامد طاهر شنيكات: الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنية (١٩٥٣م-١٩٩٩م) دراسة لأثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٠م.
- دانا خليل إسماعيل صوبر: عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٠م- ٢٠٠٥م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٦م.

- سامي محمد علقم: الضفة الغربية تحت الحكم الأردني (١٩٥٠م-١٩٦٧م)، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- سليمان أبو سويلم: السياسة الخارجية الأردنية وأزمة الخليج الثانية، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.
- محمد وجيه موسى جراب: التحولات في النخبة السياسة الأردنية بعد معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية ١٩٩٤م-٢٠٠٤م، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ناهده صالح مقبل: فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨م، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

سادساً: المراجع الأجنبية

- Gubser. P. Gordon Balanclan Puralisin and Authoritarianism in Cbclcouski Pj Studies in Honor of Gorg, Lenszowki Buk University, press, London, 1988.
- Michael. P. Mazur: Economic Growth and Development in Jordan, West view Special Studies on the Middle East Boulder, Colo: West view Press London, Croom, Helm.
- Shirin Fathi, Jordanian Invented Nation (Hamburg: Deutsches Orient institute, 1994.
- Nigel Ashton, King Hussein of Jordan: A political Life, Yale University Press, New Haven and London, 2008.
- Adam. M. Crrfinkle: Jordanian Foreign, Current History, summer, 1984.
- Eberhard Cfrhein, Europe and the Mediterranean: A newly Emerging Geopolitical Areas, European Foreign Affairs Review, 1996.
- Emile. F. Sahliyeh, the Plo after the Lebanon War, West View Special Studies on the Middle East Boulder, Colorado, West View Press, 1986.

- Maurice East, Size and Foreign Policy Behavior, World Politics, Vol24, No.4, July 1973.
- Curtis. R. Ryan, Jordan first: Jordan's, Inter Arab Relations and Foreign Policy under King Abdullah 11, Arab Studies Quarterly, 2004, vol. 26, issue 3.
- Adam .M. Garfunkel, Jordanian Foreign Policy and U.S Ption in the Middle East Orbis, Winter, 1981.

سابعاً: مواقع انترنت

- الأردن والحرب الأمريكية على العراق. www.aljazeera.net/NR/exeres/BC82B101-CF40-4880-AD90-6C13C6ED8B48.htm
- قصة الملك حسين، البيان العشر دفع الملك حسين نحو فك الارتباط بالضفة الغربية. جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٦٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م. http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10565&article=443756
- "بعد حرب الخليج بدأت العوارض الصحية .. وتغير مزاج الملك حسين"، الشرق الأوسط، عدد ١٠٥٦، ٢٠٠٧/١١/٤م. http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10568&article=444116
- "الملك حسين فكر في التنازل عن العرش خلال أزمة حرب الخليج"، الشرق الأوسط، عدد ١٠٥٦٦، ٢٠٠٧/١١/٢. http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10566&article=443913
- بدأت الاتصالات بين موريتانيا وإسرائيل نهاية التسعينيات في ظروف خاصة بدأ فيها الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، انظر تحليلات- موريتانيا، ٢٠٠٦/٥/١٧م، الجزيرة. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/90AC3531-FF23-4BBF-AA40-F2A7C6E5ED38.htm
- الجزء الأول (فلسطين) من حكاية ثورة. على قناة الجزيرة.

http://www.youtube.com/watch?v=J48p-k21MBk

- الجزء العاشر (المنفى مجدداً) من حكاية ثورة على قناة الجزيرة.

http://www.youtube.com/watch?v=o9AFvcH4ONM


الفهرس

الفهـرس